وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد التنمية

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق

- حالة الجزائر-

إعـــــداد الــطالب:
برنة سيف الدين

إشراف استاذ دكتور:
بن سعيـد محمد

أعضاء لجنـــــة المناقـــشة

أ/د. بشـــــوندة رفيـــــق	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سيـدي بلعباس	رئـــــيسا
أ/د. بـــن سعيـــد محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سيـدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ/د. عثـــــمان بـــــوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سعيـــــدة	مـــــناقـــشا
أ/د مالكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة تلمـــــسان	مـــــناقـــشا
د. بـــوطـــوبة محمـــد	أستاذ محـــاضر -أ-	المركز الجامعي عين تموشنت	مـــــناقـــشا
د. عـــــطاوي إلـــــهام	أستاذة محاضرة -أ-	جامعـــــة سيـدي بلعباس	مـــــناقـــشا

السنة الجامعية: 2020-2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد التنمية

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق

- حالة الجزائر-

إعـــــداد الــطالب:
برنة سيف الدين

إشراف استاذ دكتور:
بن سعيـد محمد

أعضاء لجنـــــة المناقـــشة

أ/د. بشـــــوندة رفيـــق	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سيـدي بلعباس	رئـــــيسا
أ/د. بـن سعيـد محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سيـدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ/د. عثـــــمان بـــوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة سعيـــــدة	مـــناقـــشا
أ/د مالـكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة تلمـــــسان	مـــناقـــشا
د. بـــوطـــوبة محمـــد	أستاذ محـــاضر -أ-	المركز الجامعي عين تموشنت	مـــناقـــشا
د. عـــــطاوي إلـــهام	أستاذة محاضرة -أ-	جامعـــــة سيـدي بلعباس	مـــناقـــشا

السنة الجامعية: 2020-2021

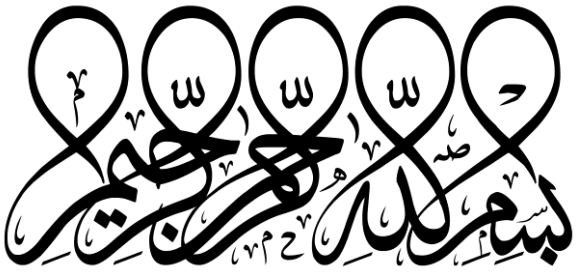
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبحوله تتحقق المقاصد والغايات، فالحمد لله الذي لا يطيب الكلام إلا بذكره ولا تحلو الحياة إلا بطاعته ولا ترضى النفوس إلا بقسمته.

اقتداء بقوله صلى الله عليم وسلم "**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**" أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى منارة العلم التي يهتدى بها في الدجى وإلى منبع الاخلاق التي بها يقتـدى أقصـــد بذلك أستاذي الفاضل "**بن سعيد محمد**" الذي ما بخل بشيء من العلم إلا قدمه وهو في ذلك متواضع، فاللهم أنر دربه وقوي بصيرته وسدد خطاه في طريق العلم. كما أتقدم بكل الشكر لكل معلمينا واساتذتنا الذين وقفوا على منابر العلم رافعين راية "اقرأ"، وأخص بالذكر الصديق دكتور "**شريف محمد**" فاللهم جازهم عن كل حرف حسنة.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل الأهل والأحباب .....

اهـــــــداء

إلى من كلل العرق جبينه وشققت اللقمة راحته، وعلمني وهو خير معلم أن عظيم الأعمال لا يبلغ إلا بالصبر والإصرار..... ابي وولي نعمتي.

إلى التي صبرت وبثوب العطف غطت، وبأكف الدعاء تضرعت وبالغالي والثمين ضحت..... أمي الغالية.

إلى من لا يستقيم الظهر إلا بهم، ولا تحلو الحياة إلا بقربهم فمن كسب حبهم عاش أحلى الأزمان، ومن أكرم بمثلهم نسي كل الأحزان..... أخوتي وأخواتي.

إلى من هي للقلب مهجته وللوجه بهجته، وللنفس راحتها وللنجاح دليله.... زوجتي العزيزة.

إلى زينة الدنيا وبهجتها، وحلاوة الأيام ونشوتها.... أولادي أنس، ديمة، إلياس.

إلى كل الأهل والاحباب والأصحاب... كمال، خالد، محمد وعبد القادر.

إلى كل مسلم وجزائري يسلك طريقا يسعى لرفع رايه العلم والعمل النافعين....

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

برية سيف الدين

فهرس

فهـرس: I
قائمة الجداول والأشكال: V
مـقدمة: ..... أ
الفصل الأول: السياق العام والمبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 1
تمهيد: 2
1. ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 3
1.1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 5
2. نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العالم: 7
2.1. نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 7
2.2. تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 9
2.3. الاقتصاد الاجتماعي ما بين التقليدي والحديث: 11
3. خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 13
3.1. اقتصاد تضامني: 13
3.2. اقتصاد شعبي: 14
3.3. قطاع تطوعي (خيري): 15
3.4. قطاع ثالث: 16
3.5. قطاع مستقل: 18
3.6. قطاع غير ربحي: 19
4. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 20
4.1. جعل عملية التنمية المحلية عملا مؤسسيا: 21
4.2. جعل التبادل الجماعي آلية لتثمين المهارات: 22
5. أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 22
5.1. تسهيل إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية: 25
5.2. تسهيل إمكانية التعليم والتكوين للجميع: 26
5.3. تعزيز فرص الحصول على العمل اللائق: 28
5.4. مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي: 30
5.5. الحفاظ على البيئة ودعم الزراعة: 33
5.6. تعزيز تنمية ممارسة الرياضة للجميع: 33
5.7. تعزيز التجارة العادلة والسياحة المستدامة: 36
6. شروط وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 39
6.1. شروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 39
6.1.1. المعاملة بالمثل: 41
6.1.2. الاستقلالية: 42
6.1.3. المشاركة الطوعية: 43
6.1.4. التضامن والابتكار: 45

6.1.5. البعد الجماعي: 46
6.1.6. البعد الديمقراطي: 46
6.2. آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 48
6.2.1. الشراكة الاجتماعية: 48
6.2.2. الشبكات والاتحادات التعاونية: 51
6.2.3. الحوار الاجتماعي: 55
6.2.4. المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة: 57
6.2.5. التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية: 58
6.2.6. القرض المصغر: 59
6.2.7. الوقف الاجتماعي: 60
خلاصة: 61
الفصل الثاني: الحضور العالمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 63
تمهيد: 64
1. التنظيم الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 65
1.1. الهيئات الدولية الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 67
1.2. مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 71
1.2.1. الجمعيات: 75
1.2.1.1. تعريف الجمعيات: 75
1.2.1.2. دور الجمعيات: 77
1.2.1.3. الأهداف الجمعيات: 78
1.2.1.4. المصادر التمويلية للجمعيات: 79
1.2.2. التعاونيات: 81
1.2.2.1. تعريف التعاونيات: 81
1.2.2.2. دور التعاونيات: 82
1.2.2.3. أنواع وأهداف التعاونيات: 83
1.2.2.4. المصادر التمويلية للتعاونيات: 86
1.2.3. التعاضديات: 87
1.2.3.1. تعريف التعاضديات: 88
1.2.3.2. دور التعاضديات: 88
1.2.3.3. أنواع وأهداف التعاضديات: 89
1.2.4. مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية: 91
1.2.4.1. تعريف مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية: 91
1.2.4.2. دور مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية: 92
2. السياسات الدولية العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 94
2.1. السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 95
2.2. دور صناع السياسات العامة في تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 97

2.3. رؤية القطاع الخاص كأولوية للعمل والشراكة ضمن سياسات الاقتصاد الاجتماعي: 100
3. مبادرات دولية متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 103
3.1. المبادرات الأجنبية: 104
3.2. المبادرات العربية: 114
3.3. التكافل الاجتماعي في الإسلام: 115
4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين الشمال والجنوب: 117
5. مجالات تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عالميا 119
5.1. تعزيز قدر الحكومات السياسية 120
5.2. إصلاح قانون العمل 120
5.3. تعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين 121
5.4. تعزيز قدرة منظمات اصحاب العمل ومنظمات العمال 121
6. مصادر التمويل الدولية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 122
7. آفاق تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوليا 125
7.1. الاتفاقات الدولية المتضمنة للمشاركة الاجتماعية 126
7.2. التضامن والتعاون المتبادلين دوليا 127
7.3. التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني 128
7.4. تطوير الحركة العالمية لتمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي 128
خلاصة: 130
الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني –حالة الجزائر- 132
تمهيد: 133
1. واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر: 133
1.1. الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر: 134
1.2. المجالات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 138
1.3. تمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 141
2. دراسة حالة: 142
2.1. حدود الدراسة: 145
2.2. الأساليب الإحصائية: 146
2.3. صدق وثبات أداة الدراسة: 147
2.4. وصف المتغيرات الديمغرافية: 150
2.4.1. الجنس: 151
2.4.2. السن: 151
2.4.3. المستوى التعليمي: 152
2.4.4. المهنة: 152
2.4.5. الخبرة المهنية: 153
2.4.6. التأمين الاجتماعي: 153
2.4.7. الانخراط في نقابة عمالية أو مهنية: 154

2.4.8. الانخراط في عمل جماعي منظم (الجمعيات): 154
2.5. التحليل الاحصائي لاتجاهات متغيرات الدراسة: 155
2.5.1. تحليل اتجاهات عبارات المتغيرات المستقلة (أبعاد الاقتصاد الاجتماعي): 156
2.5.1.1. تحليل اتجاهات عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 156
2.5.1.2. تحليل اتجاهات عبارات محور السياسات الحكومية العامة: 159
2.5.1.3. تحليل اتجاهات عبارات محور القطاع الخاص: 162
2.5.1.4. تحليل اتجاهات عبارات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين: 164
2.5.1.5. تحليل اتجاهات عبارات محور التكنولوجيا والاعلام: 167
2.5.1.6. تحليل اتجاهات عبارات محور التدين والاعراف: 170
2.5.2. تحليل اتجاهات عبارات المتغير التابع (واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر): 172
2.5.2.1. تحليل اتجاهات عبارات محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر: 172
2.6. اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة: 175
2.7. اختبار وتحليل فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج: 178
2.7.1. اختبار علاقات الارتباط: 178
2.7.1.1. اختبار الفرضية الرئيسية: 178
2.7.1.2. اختبار الفرضيات الجزئية: 179
.2.7.2 اختبار علاقات الأثر: 191
2.7.2.1. اختبار الفرضية الرئيسة: 192
2.7.2.2. اختبار الفرضيات الجزئية: 193
2.7.3. اختبار الفروقات تبعا للمتغيرات الديمغرافية: 204
2.7.4. استخلاص النتائج: 210
خلاصة: 212
خاتمة: 214
المصادر والمراجع: 224
الملاحق: 233

قائمة الجداول والأشكال:

1. قائمة الجداول:

رقم وتبيان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): الآليات التشغيلية لمنظمات للاقتصاد الاجتماعي	93
الجدول رقم (02): مجالات نشاط الجمعيات في الجزائر	139
الجدول رقم (03): معامل الثبات للعينة الاستطلاعية	147
الجدول رقم (04): معامل الصدق ومعامل الثبات	148
الجدول رقم (05): معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف أحد عبارات الاستبيان	149
الجدول رقم (06): إجابات الاسئلة ودلالتها (توزيع مقياس ليكرت الخماسي)	155
الجدول رقم (07): تحليل اتجاهات عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	156
الجدول رقم (08): تحليل اتجاهات عبارات محور السياسات الحكومية العامة	159
الجدول رقم (09): تحليل اتجاهات عبارات محور القطاع الخاص	162
الجدول رقم (10): تحليل اتجاهات عبارات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	165
الجدول رقم (11): تحليل اتجاهات عبارات محور التكنولوجيا والإعلام	167
الجدول رقم (12): تحليل اتجاهات عبارات محور التدين والاعراف	170
الجدول رقم (13): تحليل اتجاهات عبارات محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	173
الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابع)	177
الجدول رقم (15): اختبار بيرسون للارتباط بين أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	179
الجدول رقم (16): اختبار بيرسون للارتباط بين بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	180
الجدول رقم (17): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	180
الجدول رقم (18): اختبار بيرسون للارتباط بين السياسات الحكومية العامة وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	182
الجدول رقم (19): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور السياسات الحكومية العامة وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	182
الجدول رقم (20): اختبار بيرسون للارتباط بين القطاع الخاص وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	184
الجدول رقم (21): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور القطاع الخاص وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	184
الجدول رقم (22): اختبار بيرسون للارتباط بين المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر	186

الجدول رقم (23): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 186
الجدول رقم (24): اختبار بيرسون للارتباط بين التكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 188
الجدول رقم (25): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور التكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 188
الجدول رقم (26): اختبار بيرسون للارتباط بين التدين والأعراف وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 190
الجدول رقم (27): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور التدين والاعراف وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 190
الجدول رقم (28): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 192
الجدول رقم (29): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 193
الجدول رقم (30): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 193
الجدول رقم (31): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 194
الجدول رقم (32): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 195
الجدول رقم (33): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار السياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 195
الجدول رقم (34): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 196
الجدول رقم (35): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار القطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 196
الجدول رقم (36): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 197
الجدول رقم (37): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 198
الجدول رقم (38): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للتكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر..... 198
الجدول رقم (39): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري..... 199

الجدول رقم (40): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 200
الجدول رقم (41): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار التدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري 200
الجدول رقم (42): مقدرات نموذج الانحدار المتعدد لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 201
الجدول رقم (43): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري 202
الجدول رقم (44): نماذج الانحدار التدريجي لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر 202
الجدول رقم (45): النماذج الانحدارية المثلى لمركبات ابعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر حسب طريقة (Step Wise) 204
الجدول رقم (46): اختبار (Levene) لتجانس عينيتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس 205
الجدول رقم (47): اختبار الفروقات لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا لمتغير الجنس. 206
الجدول رقم (48): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير السن 206
الجدول رقم (49): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير المستوى التعليمي 207
الجدول رقم (50): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير المهنة 208
الجدول رقم (51): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير الخبرة المهنية 209

2. قائمة الأشكال:

رقم وتبيان الشكل	الصفحة

الشكل رقم (01): أهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول العالم 73
الشكل رقم (02): مصادر تمويل التعاونيات 86
الشكل رقم (03): النموذج المفاهيمي للدراسة 144
الشكل رقم (04): متغير الجنس 151
الشكل رقم (05): متغير السن 151
الشكل رقم (06): متغير المستوى التعليمي 152
الشكل رقم (07): متغير المهنة 152
الشكل رقم (08): متغير الخبرة المهنية 153
الشكل رقم (09): متغير التأمين الاجتماعي 153
الشكل رقم (10): متغير الانخراط في نقابة عمالية أو مهنية 154
الشكل رقم (11): متغير الانخراط في عمل منظم (الجمعيات) 155

مـقـدمة

يفتح الحديث عن المواضيع الاجتماعية مجالا يطرح فيه الكثير من الكلام، حتى أنه يصل في الموضوع الواحد وفي العديد من المرات إلى وجود تضارب وتعاكس حول المفاهيم، وهذا بحسب وجهات نظر المفكرين والنقاد، ويزيد الأمر تعقيدا إذا جمع ما بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في موضوع واحد، وهنا يعجب كل ذي رأي برأيه مما يتوجب على كل باحث أو دارس لموضوع ما أن يختار ما يتناسب ومجتمعه من حيث دينه ولغته وعاداته وتقاليده. وليس من باب الحكمة أخذ النماذج الناجحة لبعض الدول وإسقاطها كما هي على واقع المجتمع محل الدراسة، راغبين في الحصول على نفس الأهداف والغايات، فهذا التطبيق لمثل هذه النماذج هو ما يسمى بالعمولة الاقتصادية التي أدت في الكثير من المرات وللعديد من الشعوب عبر العالم إلى وصولها لوضعيات اقتصادية واجتماعية جد صعبة مع تفاقم وتوالي الأزمات والآثار السلبية للكثير من الظواهر أنتجت تهميشا وإقصاء لشريحة كبيرة من السكان وولدت حرمانا وبطالة وفقرا وتباعدا بين الطبقات ...الخ، ولهذا استوجب على الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين إيجاد سبل تخفف من حدة هذه الآثار، والتي لا يمكن لها أن تأتي –السبل- إلا عن تعاون وتضامن ومشاركة كل فئات المجتمع بدون استثناء في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأساسية، والتي يتجلى من خلالها ما يسمى بحق العدالة الاجتماعية.

والاقتصاد كمسلمة نتاج للمجتمع، رغم عدم اعتباره علما أخلاقيا، إلا أنه لا يمكن أن يكون مستقلا عن الأخلاق أو أن يشتغل منفصلا عن القيم السياسية والحقوقية، فالقوانين والتشريعات والعقود والقواعد المنظمة للاقتصاد تقيم الدليل على أن الاقتصاد غير مستقل عن الحق والواجب اللذين يعبران في جوهرهما عن الأخلاق السائدة في مجتمع ما. وفي هذا الشأن يتفق المختصون في هذا المجال على بروز جملة من المعطيات والإشكاليات على المستويات الوطنية والدولية والتي يمكن أن تكون منطلقا للحوار والتفكير، والتعاون القائمة على خلق شبكات تضامنية على المستوى المحلي تكون مفتوحة على شبكات أخرى على المستوى العالمي، وتؤطرها شراكة جديدة بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين تعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل والتثمين المتبادل؛ ولهذا الغرض لم يعد من الحكمة لدى كل دول العالم التفكير بطريقة جيو-سياسية خالصة، كما لا يفيد إطلاقا الدعوة إلى التفكير بطريقة اقتصادية بحتة تتجه إلى تزكية اقتصاد السوق، بل أصبح الاهتمام متجها إلى البحث عن مسالك أنسنة اقتصاد قائم حقيقة لا مجازا بغية الوصول إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومستمرة، تشارك فيها كل العوامل الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة منها.

ولهذا الشأن كان لا بد للاقتصاد التضامني والاجتماعي أن يكون له الحضور اللائق والفعلي القائم على إظهار الوجه المرغوب لهذا القطاع لدى المجتمعات سواء في الشمال أو الجنوب، تكون انطلاقته قاعدية أي من خلال الطبقة الأكثر شعبية عن طريق ما يسمى بالتنمية المحلية وصولا إلى التنمية الشاملة والمستدامة التي تهتم بتحقيق مبدأ إسهام جميع الأفراد بالمشاركة في التنمية الشاملة والتطلع إلى مستوى متقدم من المعرفة والتطبيق، بالإضافة إلى أنها تعطي أهمية خاصة للمرأة والشباب والطفولة وذوي الحاجات الخاصة، وتمكنهم من توظيف إمكاناتهم الذاتية وإشباع حاجاتهم، ومشاركتهم بفاعلية في نمو المجتمع، وتهيئة الظروف المناسبة للقيام بدور ايجابي في مجتمعهم وتطويره. وهنا تتنزل رؤية ما يسمى بـ "القطاع الثالث"* كعلاج مطلوب بصورة ماسة لآفة المادية التي هيمنت على التفكير الصناعي في القرن العشرين، وبينما يحفز الكسب المادي العمل في القطاع الخاص، فإن مشاركة القطاع الثالث تحفزها فكرة مساعدة الآخرين، هذا وينظر المهتمون بدراسات المستقبل إلى كوكب الأرض على أنه عضو واحد لا يتجزأ أو ككيان حي مؤلف من عدد هائل من أشكال الحياة التي تلتقي في مكان واحد، ولذلك فإن العمل من أجل مصالح المجتمع البشري والحيوي بأكمله، لا مصالح الفرد الذاتية المحدودة، فلكل هذا هم يطمحون – المختصون- لجعل نموذج القطاع الثالث تهديدا خطيرا للرؤية القائمة على قيم الاستهلاك في اقتصاد السوق الذي مازال مهيمنا على العالم.

فالقطاع الثالث أو الاقتصاد الاجتماعي أو كما يسمى في الكثير من ربوع العالم بتسميات مختلفة والذي حاولت المجتمعات الحديثة إعادة إظهاره من جديد، لا يمكن النظر له كوحدة متجانسة أو كقطاع ثالث منقطع عن الأشكال القديمة أو عن مكونات الاقتصاد المألوف، ولكن التحدي الكبير يبقى المعرفة الدقيقة والفعلية لهذا الاقتصاد الجديد وخصوصياته من طرف السلطة العمومية والفاعلين الاقتصاديين، وهناك نسق وتوجه هو بصدد التركيز يقر باعتبار الاقتصاد الاجتماعي محور هام وله دور فاعل في المجتمعات، ومن شأنه المساهمة بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، حيث أن أحد مواطن القوة في هذا الاقتصاد هو ذاك الدور الذي يلعبه في التمكين، والتحرر في الأعمال، لأنه يعمل على تجمع الشباب مع بعضهم البعض، وبث الثقة في نفوسهم، وتحقيق استقلاليتهم، وتعبئة المجتمعات وتلبية الاحتياجات غير الملباة للفئات المستضعفة من الناس، وكذلك تنظيم الأحياء السكانية للتعبير عن

* - إن مصطلح "القطاع الثالث" ليس هو المصطلح الوحيد المستخدم كاسم لهذا المجال والذي ينطوي على حقيقة ما تتناوله بالوصف فالاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد التكافلي والاقتصاد الشعبي والمنظمات التي لا تهدف للربح، كلها مفاهيم ذات صلة في هذا السياق وكلها لديها بعض الأصول الجغرافية والخلفيات النظرية الأخرى، وتؤكد أبعادا معينة لهذا الشكل الاقتصادي، وفي الفصول اللاحقة نبرز مجمل المقاربات في هذا المجال.

مصالحها وقيمها، ولا شك أنه من النتائج الهامة التي يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار، تقييم الدور الذي يلعبه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة قضية تشغيل الشباب.

ولهذه الأسباب تمكن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من اكتساب أهمية متزايدة عبر السنوات العشرين الماضية، فهو استجابة تلقائية للبحث عن نموذج شامل يمكن أن يسفر عن تشغيل أكثر استقرارا، وفرص عمل أفضل من أجل اندماج الفئات المستضعفة في العمل مثل قطاع الشباب، والعمل الخيري الذي أصبح جزءا متزايد الأهمية من نسيج الاقتصاد العالمي، وفي حين تفكر حكومات كثيرة في التراجع عن المساعدات، أصبح الأثرياء أكثر إبداعا واستراتيجية بشأن عطائهم، فيقدم محبو العمل التطوعي لنظرائهم دوافع ليفعلوا نفس الشيء وأكثر، وقد أصبح اليوم التبرع بالثروات لحل المشكلات الاجتماعية أكثر قبولا من توريث تركة ضخمة أو إنشاء تبرعات نقدية بعد الوفاة.

واليوم، قد أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حقيقة واقعة في حياة كثير من الناس لأنه يعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس داخل مجتمعاتهم، وبروح المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، ومن خلال المنظمات والمشروعات يسعى هذا القطاع إلى تحقيق توازن اقتصادي ناجح، بكل نزاهة وعدالة اجتماعية بدءا من المستوى المحلي حتى المستوى العالمي، فهذه النزاهة تمثل العدالة في المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، وهذا باعتبار العدالة الاجتماعية العمود الفقري لاستدامة التنمية والعدل.

ومع تزايد عدد المفكرين الاقتصاديين الذين ينظرون نظرة جادة إلى القطاع المستقبلي، فقد لاحظ جلهم على أنه البديل العملي الوحيد الذي يمكن أن يتجه الناس إليه الآن في ظل انكماش دور اقتصاد السوق ودور الحكومة كملاذ أخير للتوظيف، وبحسب رأيهم، فإن ما يؤشر على نجاح نمط الاقتصاد الاجتماعي واتساع انتشاره هو توفيقه بين البعد الربحي وتحسين نوعية الحياة لقطاعات اجتماعية واسعة على اعتبار صبغته الديمقراطية التي تتيح فرص الاستثمار للجميع، بمعنى أخر يختزن الاقتصاد قدرات تنموية وأشكالا جديدة من التعديل الأخلاقي لمسار العولمة، وأنه شكل جديد للتصرف الاجتماعي في الفقر وإجابة مستحدثة عن حاجات اجتماعية ملحة وتطلعات شعبية متصلة بتعزيز الهوية الجماعية ومشاعر الانتماء إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة.

والجزائر كباقي دول العالم، لم تقف تنظر وتنتظر قطار هذا القطاع، بل سعت وسارعت ولا زالت كذلك، بكل ما أوتيت من جهد ووسائل متوافرة لاستغلال ميزات الاقتصاد الاجتماعي، فوضعت العديد من الهيئات العمومية، التي من شأنها خدمة فئات المجتمع المتنوعة، حتى يكون لها دور في الاقتصاد الوطني.

إشكال البحث:

ولأهمية موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حاولنا القيام بهذه الدراسة التي أردنا من خلالها تسليط الضوء على كل ما يمكن ذكره بحيث يكون ذو أهمية ونستطيع من خلاله الأخذ بكل الأبعاد والزوايا التي ينطوي عليها هذا النوع من الاقتصاد وهذا بعد الأخذ بالنقاش والتحليل، وانطلاقا من هذا تبين لنا طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل آلياته أن يؤدي الدور المنوط به دوليا في ظل مؤشراته النظرية داخل المجتمع الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

حتى نتمكن من محاولة الإلمام بحل هذا الإشكال وإعطائه الصورة والمكانة المناسبة له رأينا أنه من المناسب قبل هذه المحاولة، الإجابة عن بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن قياس مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الدولية بإسقاطها على واقع الاقتصاد الاجتماعي الجزائري؟
- ما انعكاسات المؤشرات الدولية للاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي الجزائري؟
- هل يعزى واقع الاقتصاد الاجتماعي الجزائري إلى طبيعة متغير ديمغرافي؟

فرضيات البحث:

وبناء على الإشكال المطروح سابقا يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد حديث مقارنة بالاقتصاديات الدولية الكبرى، وهذا ما يمكّن بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يكون لها دورا بارزا في تحفيزه وتطويره ليصبح اقتصادا نموذجيا يحاكي النماذج الاقتصادية المتطورة؛

- قد يكون للقطاع الخاص في الجزائر اتجاها اجتماعيا يعاكس مبادئ اقتصاد السوق الحر وهذا بتأثره بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي المبني على أساس التضامن والإبداع الاجتماعيين؛

- قد يكون لعامل السن تأثير على واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر خصوصا الشباب، وهذا بفضل السياسات المحفزة المنتهجة من قبل صناع السياسات العمومية.

الدراسات السابقة:

سنتطرق إلى الأدبيات التطبيقية للدراسة من خلال جملة من الدراسات، وهي كما يلي:

- دراسة شريف مصطفى، مناد علي، (2015)، (**L'expérience de l'économie sociale solidaire (ESS) en Algérie**)، مجلة (Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale)، العدد 01، 2015، بحيث يبرز المقال تدخل الدولة في هذا نوع من الاقتصاد من أجل إخفاء آثار الآزمة الاقتصادية جراء الأثار السلبية للعولمة، من خلال إنشاء هياكل وطنية ومحلية كنماذج من أجل اشراك المواطنين في التنمية، والتضامن المتوازن، مبرزا أهم ما تولد عن هذا الشأن، وهي الشبكة المغاربية للاقتصاد التضامني الاجتماعي (مارس 2013)، المتضمنة كل من المغرب وتونس والجزائر.

- دراسة مسعودي أحمد، شريف مصطفى، (2016)، (**Les formes de l'économie sociale en Algérie, vers une construction du lien social**)، مجلة (MOUTOUN)، المجلد 08، العدد 02 2016، قراءة في تجربة التضامن والاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، الهادفة إلى تعميم شكل الجديد من التضامن يتم بين أفرد المجتمع بدعم من الدولة، بحيث يمكن أن تسهم هذه التجربة في تماسك المجتمع وخلق روح "المبادرة" و"التضامن" ليصبح شعارا لتنفيذ الآليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة القائمة على سياسة التضامن والاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

- دراسة ندير مالك وآخرون، (2019)، (**L'economie sociale et solidaire en algerie: etat des lieux et perspectives**)، مجلة (Economie & Management)، المجلـد 18، العدد 01، 2019 يهدف المقال إلى إعطاء نظرة شاملة حول واقع وآفاق عمل الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، معتمدا على توضيح أهم الادبيات والمفاهيم حول هذا الاقتصاد الذي كان علاج العديد من الازمات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم.

يعد عرض الدراسات السابقة إثراء للموضوع من زوايا متنوعة وبنسب متفاوتة، لكن الزاوية التي سندرس منها الموضوع هي مختلفة نوعا ما عن تلك الدراسات، وهذا لأن الظاهر وجود فرق كبير بين الدراسات السابقة والدراسة الموجودة بين ايدينا، بحيث أن هذه الاخيرة بالاضافة إلى ما أتت به الدراسات

اعتمدت على تقديم استمارة استبيان وطرحها امام عينة عشوائي من أجل حصول على معلومات مقربة جدا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، وهذا بالاعتماد أصلا على الادبيات النظرية المطروحة في تلك الدراسات مثل الهياكل الوطنية والمحلية كنماذج من أجل اشراك المواطنين في التنمية والتضامن المتوازن، والتي كان الهدف منها تعميم شكل الجديد من التضامن يتم بين أفرد المجتمع بدعم من الدولة، بحيث يمكن أن تسهم هذه الهياكل والنماذج في تقوية التماسك بين منظمات وافراد المجتمع الجزائري بخلق روح المبادرة والتضامن القائمة على سياسة التضامن والاقتصاد الاجتماعي في الجزائر. ففي هذه الدراسة سنعمل على إعطاء الصورة الفعلية للاقتصاد الاجتماعي داخل الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

منهج البحث:

إن الحديث عن منهج دراسة البحوث العلمية هو حديث عن الموضوعية والتنظيم، فهو يحدد الإطار الذي يبنى من خلاله البحث العلمي، كما أنه يعبر عن السياق العلمي لربط أجزاء البحث واعطائه نسق أكاديمي، فلا تتحقق علمية الباحث إلا بمنهجية علمية ترسي قواعد البحث وتنظمه تنظيما عقلانيا. ومن أجل الإجابة على الإشكال والتساؤلات المطروحة سابقا بحسب طبيعة الموضوع تم استخدام منهج الوصف والتحليل، كما أن الأسلوب الإحصائي لم تخلو منه الدراسة سواء في الجزء النظري أو التطبيقي، وهذا قصد التقييم الكمي لحجم الموضوع ولعدد من مزاياه، كما تم التطرق في الجانب التطبيقي من الدراسة إلى تنظيم ودراسة محتوياته دراسة الحالة مع تقديم عرض لمختلف أدوات جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى السرد المفصل للإجراءات المتبعة لتحديد مجتمع وعينة الدراسة والطرق المعتمدة في عمليات التحليل الكيفي والكمي لبناء أداة الدراسة أولا ثم تحليل النتائج وتفسيرها ثانيا.

ولهذه الأهمية والضرورة، ونظرا لأننا في صدد دراسة علاقة مجموعة متغيرات فيما بينها، وهذا بجعل صلب موضوع البحث متغيرا تابعا أو متأثرا بمجموعة من المتغيرات الأخرى التي تكون هي المؤثرة أو المستقلة في المعادلة، فكان من الأنسب لهذا استخدام المنهج الوصفي التحليلي أيضا، والذي يسمح لنا بوصف المتغيرات وكذا العلاقة بينها بالإضافة إلى التعبير عنها تعبيرا كميا. فهو يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ثم وصفها وصفا دقيقا بجمع المعلومات الواصفة لها وتنظيمها للوصول إلى وجهات نظر، ثم إيجاد النتائج واستخلاص الاستنتاجات ثم التعميمات لكي تسهم في فهم الواقع المدروس وتطويره.

فالمنهج يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها

بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وفيما يخص الموضوع الذي بين أيدينا وبناء على ما سبق ذكره تم الاستعانة بهذا المنهج في النواحي المختلفة التالية:

المنهج الوصفي: الشامل أو المسحي، قد تم استخدامه بغرض إثراء الدراسة من جانبها النظري، وتم من خلاله مسح المراجع والمصادر العلمية إلى حد مرضي لمراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات الأساسية للدراسة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى جودة الخدمات التعليمية بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (المعالجة الوصفية).

المنهج التحليلي: تم استخدام هذا المنهج من أجل المعالجة الكمية للدراسة، كونه يحلل المعطيات احصائيا ينتج عنها استخراج النتائج واستغلالها في تعميم الظاهرة.

أما المنهج الآخر المستعان به في هذه الـدراسة هو منهج دراسة الحالة، وقد سبق وأن أشرنا إليه فهو أصلا منهج ينحدر من المنهج الوصفي ويستخدم لحصر مجال الدراسة وتطبيق المعلومات النظرية على حالة محددة قد تكون فردا أو مؤسسة أو جماعة أو قطاع بأكمله ...إلخ. ومن خلال هذا المنهج يمكننا الاستعانة بالأدوات التالية للدراسة:

مصادر جمع البيانات: تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث العلمية الهادفة ولكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه أو يعدّها بنفسه لتتناسب ومشكلة بحثه والطريقة البحثية التي اخترناها لتنفيذ هذا البحث، حتى يتمكن من إثبات فروضه ومن ثم تفسير نتائجه. ولعل اختيار الوسيلة المناسبة للحصول على البيانات أمر يحتاج إلى اتقان، فالأدوات البحثية وسائل مساعدة للحصول على البيانات اللازمة لموضوع البحث، كما تساعد على تحديد ما لدى الباحث من قدرات واستعدادات، ولذلك لابد أن يكون لدى الباحث إلمام واف بمجموعة واسعة من الأدوات والوسائل وأن يكون على دراية بطبيعة البيانات التي تستوجب استخدام الأدوات، كما يحبذ أن يكون لديه مهارة استخدام هذه الأدوات وإعدادها وتفسير البيانات التي تؤدي إليها.

ومن الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة هي الملاحظة والاستبيان والمقابلة والاختبار والمقاييس، ولكل بحث أدواته الخاصة به وقد تختلف باختلاف طبيعة البحث وموضوعه ومنهجه وأهدافه، وبخصوص بحثنا هذا اعتمدنا على المصادر التالية للإمام بالدراسة بشقيها النظري والتطبيقي:

المصادر الأولية: يقصد بمصادر المعلومات الأولية المصادر أو المنشورات الورقية أو الآلية التي تشمل أساسا على المعلومات الجديدة أو التصورات أو التفسيرات الجديدة غير المسبوقة لحقائق أو أفكار معروفة، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب

أو الاحصاء أو جمع البيانات ميدانيا بهدف الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا. فهي تعرف على أنها المصادر التي تشمل النتائج المباشرة للبحث والتصميم والتطوير العلمي، وهي التي تحتوي على المعرفة العلمية الجديدة أو على الفهم الجديد للحقائق والأفكار المعروفة، كما تهتم هذه المصادر بتقديم البيانات التي لا تسمح المصادر السابقة بتوفيرها، وعادة ما تتعلق بمشكلة أو ظاهرة تدرس لأول مرة واستنادا لأهداف الدراسة كان لابد من جمع البيانات الأولية بالأداة الأساسية وهي الاستمارة، التي اعتمد في تصميمها على أهم الآليات المدرجة ضمن ذلك، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

الملاحظة بالمشاركة: تعتمد على الاتصال والاحتكاك المباشر مع الأخصائيين والأساتذة، مما يساعد على ملاحظة انطباعاتهم اتجاه قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وادراك وواقعه داخل المجتمعات الدولية بصفة عامة وفي وسط المجتمع الجزائري بصفة خاصة.

المقابلات شبه الموجهة أو نصف الموجهة: قد تمت مثل هذه المقابلات بالاعتماد على أسلوب المناقشة التلقائية أو الحرة أو غير المقننة، أو بمعنى أنه لم يتم برمجتها مسبقا ولا حتى إعداد لائحة الأسئلة من قبل، بل يكتفى بنقاش عام ومحوري حول مشكلة الدراسة يبدأ بطرح سؤال عام ومن خلال الإجابة يمكن مواصلة الطرح لبقية الأسئلة وهنا نبدأ من الكل إلى الجزء، وهذا الأسلوب يستخدم في الدراسات الاستكشافية بغرض استطلاع آراء وخلفيات أفراد المجتمع عن أسباب وعواقب أو آفاق الظاهرة المدروسة. كون أن الدراسة كانت موجهة لكل فئات المجتمع بدون تحديد.

المصادر الثانوية: هي المصادر التي تحتوى على المعلومات المنقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية، وهي تسمى بهذا الاسم كونها سبق وأن تم تجميعها من طرف الباحثين والمختصين في نفس المجال، ومن الخطأ أن يعتقد أنها ثانوية وغير ضرورية أو تأتي في مراتب متدنية أو أنها إضافية، فهي تمثل الوثائق والمراجع والمناشير التي تناولت الموضوع نفسه أو مواضيع أخرى مشابهة له مثل الكتب المقالات، الدوريات والمجلات والمواقع الالكترونية. والتي أضحت مصدرا هاما من مصادر جمع المعلومات وقد يعتمد عليها في العديد من مراحل البحث إضافة إلى المسح المكتبي الذي شمل العديد من المكتبات الجامعية الوطنية وحتى الأجنبية (تونس، مصر).

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهمية من خلال البنود الآتية:

- تزويد القراء بكافة المعارف والمبادئ العلمية التي تخص هذا النوع من الاقتصاد؛
- تحسيس كل الأطراف المعنية بمكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي وحث على التعامل الايجابي معه؛
- محاولة تحديد الاتجاهات العامة حول أهمية العمل الجمعوي التعاوني وطريقة ممارسته؛
- تحفيز الفئات المعزولة مثل الفقراء والمعوقين حركيا ودفعهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال الاندماج الاجتماعي.

أهداف البحث:

هناك جملة من الأهداف نرغب من خلال هذه الدراسة الوصول إليها، وهي:

- معرفة الأسباب التي دفعت العديد من الأفراد إلى إتباع استراتيجيات التعاون والتضامن والمشاركة الطوعية لتطوير الاقتصاد والمجتمع محليا ووطنيا وإقليميا وحتى دوليا؛
- محاولة إظهار الظل، إثر تسليط الضوء على تجارب دول الشمال وتجارب دول الجنوب واستنباط أوجه المقارنة بينهما؛
- محاولة إبراز الاستراتيجيات المتبعة والخطوات المتخذة فيما يخص هذا النوع من الاقتصاد؛
- الهدف الأهم من هذا البحث هو معرفة الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي، ولتوعية أفراد المجتمع للمساهمة بكل ما أوتوا من قدرات، وحتى نتمكن من التعرف على مستوى التطور رأينا أن نقارن بين الجهود والآليات المتخذة من الحكومة الجزائرية مع جهود وآليات كل من الحكومة الفرنسية كدولة متطورة وسباقة لهذا الاقتصاد، وكذا جهود وآليات الحكومة المغربية كدولة لا يكاد التفريق بينها وبين دولة الجزائر لا من حيث العادات والتقاليد ولا من ناحية التضاريس والمناخ، ولا من ناحية التاريخ المشترك.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ذكر أهم الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في هذا الموضوع فيما يلي:

- اهتمامنا به كوننا خريجي كلية العلوم الاقتصادية، هذا بالإضافة للرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛
- كيف أن الاقتصاد الاجتماعي تبنى إلى حد كبير أن يكون الحل الأمثل، كأداة للحد من العجز والفقر والتهميش في العالم، فكان كسبب وجيه لنا معرفة مدى مساهمة هذا الاقتصاد في الحد من هذه الأزمات في الجزائر؛
- محاولة إسقاط ما هو نظري على الواقع، لقياس مستوى ومعدلات نمو الاقتصاد الاجتماعي وحصر أهم شروطه وآلياته؛
- محاولة إدراك ومعرفة كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا النوع من الاقتصاد؛
- اعتبارا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بات اليوم موضع اهتمام خاص، نظرا لطابعه الدمج المتمثل في الحد من التفاوتات؛
- اعتبارا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يسعى إلى التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي، مُضفيا على العلاقات الاقتصادية بعدا إنسانيا؛
- وبالنظر إلى أنه يهدف إلى أن يكون اقتصادا موازيا، باعتباره دعامة ثالثة يرتكز عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص.

صعوبات البحث:

من خلال دراستنا لهذا القطاع، وبالخصوص لمنظماته وشروطه وآلياته، يمكن حصر بعض الصعوبات أهمها:

- ندرة المادة العلمية للاقتصاد الاجتماعي خاصة باللغة العربية؛
- تقريبا عدم تناول هذا الموضوع من الزوايا التي قمنا بدراستها؛
- قلة الإحصائيات الخاصة بالموضوع الخاصة ببعض الدول المتضمنة داخل المقارنة (الجزائر والمغرب)، وفي حالة وجودها فهي إحصائيات مختلفة ومتضاربة أحيانا؛
- عدم تمكننا من الحصول على إحصائيات حديثة نوعا ما للموضوع.

هيكل البحث:

في محاولة منا لتنظيم وتسهيل شرح الموضوع ارتأينا أن يكون البحث مرتبا ومقسما في ثلاث فصول ولمعالجة أكثر دقة قمنا بتفصيلها على النحو التالي:

تم تخصيص الفصل الأول للتعريف بمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتطوره عبر المراحل التاريخية، بحيث أبرزنا مصدر نشأة وتاريخ القطاع ومدى الإجماع الذي حصل عليه، بالإضافة إلى الخصائص والمعايير التي تميز بها هذا القطاع، معتمدين في ذلك على أهم إسهامات الباحثين والهيئات الرسمية الوطنية والدولية، كما شمل هذا الفصل المقاربات النظرية والنماذج التي صاحبت انتشار مفهوم الاقتصاد التضامني، زيادة على إبراز مختلف الأبعاد والامتدادات التي تخص هذا النمط من الاقتصاد، كما قمنا بشرح الهياكل الدولية والمنظمات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي وطرق تمويلها.

أما في الفصل الثاني فقد عملنا على إبراز الحضور العالمي للاقتصاد الاجتماعي وذلك بدراسة بعض التجارب العالمية، وذكر أشكال التعاون في إطار هذا النوع من الاقتصاد، كما قمنا بإبراز المجالات الكبرى التي يمكن أن ينشط فيها الاقتصاد التضامني مع ذكر الأفاق التي يمكن أن يتطور من خلالها وتطرقنا أيضا إلى مجموعة الشروط والآليات التي تضبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حتى يكون كذلك، كما قمنا بدراسة السياسات العامة لهذا الاقتصاد ومدى مساهمة صناع القرار في تنشيط وتفعيل وتطوير التعاون والتشارك بين مختلف هيئات وأفراد المجتمع، وفي الأخير قمنا بالتركيز على أهمية القطاع الخاص كونه يمثل أولوية للعمل التضامني ورؤية مهمة جدا للشراكة فيما بينه وبين الحكومة وصناع القرار، وذلك مع إبراز النقاط التي يمكن للقطاع الخاص أن يبرز فيها قدراته على العمل.

أما في الفصل الثالث فقد قمنا بقراءة التجربة الجزائرية في مجال تعزيز قطاع الاقتصاد الاجتماعي وهذا من خلال دراسة الإطار التشريعي الموضوع من قبل صناع السياسات العمومية في الجزائر والموضوع لتطوير هذا القطاع، ثم قياس أهم المؤشرات الدولية التي يرى بأنها تحفز وتؤطر من عمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي، وهذا القياس بطبيعة الحال يكون مصحوبا بتحليل وقراءة اقتصادية واقعية على المجتمع الجزائري. هذه الدراسة حول واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اعتمدت على استمارة استبيانية مثلت أداة مناسبة لمثل هذه الدراسات، بحيث اشتملت على ستة (06) مركبات مؤطرة لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اعتبرت بمثابة نوافذ يكشف من خلالها عن حقيقة علمية وعملية لواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، هذه الابعاد رتبت بحسب أهميتها ومرونتها في المجتمع، فوضعت بنية الاقتصاد الاجتماعي في المرتبة الأولى لأنها تلعب دورا كبيرا في تحسيس وتنشيط الممارسات المبنية على العمل التضامني

المتبادل بين الافراد وبين المنظمات، وكانت المرتبة الثانية للسياسات الحكومية العامة التي اعتبرت بمثابة القوة الخفية لهذا القطاع بحيث أنه يمكن لها أن تغير من طبيعة هذا الاقتصاد في الجزائر، وهذا بحسب رؤية صناع السياسات الحكومية العامة، أما المركب الثالث لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي كان القطاع الخاص الذي يتشارك فيما بينه وبين القطاع الثالث في أهم مبادئ ألا وهو الاستقلالية، فمبدأ الاستقلالية هو الذي يميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي عن باقي المنظمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، أما فيما يخص المشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل فيما بين الفاعليين الاجتماعيين الذي مثل البعد الرابع لهذا القطاع فكان هو النافذة المطلة على المجتمع محل الدراسة سواء جماعات أو منظمات (التعاون بين الفاعليين الاجتماعيين) أو أفراد (المشاركة المجتمعية)، أما بالنسبة للإعلام والتكنولوجيا التي لا يمكن القيام بأي دراسة بدونهما، لأن توسع وانتشار الوعي لدى كل فئات المجتمع يكون من خلال الاعلام الهادف والتكنولوجيا المتطورة، وأتى التدين والأعراف كبعد خامس يمكن من خلاله فهم مدى ميول الافراد لمبادئ هذا الاقتصاد وقياسها على مبادئ الدين والتقاليد المتعارفة.

الفصل الأول

السياق العام والمبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

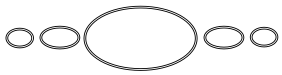

تمهيد:

لقد ظل الفعل الاقتصادي لفترة طويلة متأثرا بمنطلق تعظيم الربح وهيمنة السوق الحر على طابع الحياة الاقتصادية في كل دول العالم تقريبا، فكان منشغلا عن البعد الإتيقي* مما أدى لطرح مسألة إضفاء الطابع الأخلاقي على الاقتصاد، وهنا برزت العديد من المقاربات التي عالجت علاقة الاقتصاد بالبعد الاجتماعي، محاولة المزاوجة بينهما أو على الأقل التقليص من حالة التباعد التي سادت علاقتهما، وهذه المقاربات هي في الأصل تراوح ما بين النظامين الرئيسيين الليبرالي والاشتراكي، اللذين مثلا لوقت طويل قطبين تتباين رؤاهما على اعتبار أولية الحرية الاقتصادية بالنسبة إلى الأول، وهيمنة مبدأ العدالة الاجتماعية بالنسبة إلى الثاني. وهذه المزاوجة هي بالضبط ما أصبحنا نسمعه كثيرا في السنوات الأخيرة تحت مسميات عديدة مثل أنسنة العولمة وأنسنة الاقتصاد وغيرها من المصطلحات التي حظيت برغبة الكثير من دول الجنوب وحتى الشمال في فتح الطريق أمام تنمية شاملة تمس المجال الاقتصادي كما الاجتماعي وحتى السياسي، بحيث تراعى فيها القيم الإنسانية الأساسية القائمة على مبادئ العدل والتعاون، أي إدخال عوامل جديدة غير العوامل الاقتصادية المعلومة من أجل دفع قوي لعجلة التنمية بكل أصنافها، وهذا ما يدعمه قول عالم الاقتصاد الأمريكي "شومبيتر"** على أن "تفسير التنمية يجب أن يأتي من خارج العوامل الاقتصادية، أي من البيئة المحيطة". وفي نفس السياق يقول أيضا الخبير الاقتصادي والأستاذ بجامعة كاليفورنيا "ماير"*** أنه "لا مفر من النظر للاعتبارات غير الاقتصادية في سبيل إعطاء تفسير كامل للتّنمية فالاقتصاد ليس جهازا آليا، والقوى الاقتصادية لا تعمل كقوى الطبيعة، بل يجب أن تفهم ضمن إطار اجتماعي ثقافي، فنوع الحكومة والنظام التشريعي ومستويات التعليم والصحة ودور العائلة ودور الدين كلها أمور تؤثر في مجرى التنمية"[1]، فهذان القولان يوحيان لوجود عناصر غير اقتصادية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التنمية، وكمثال على جعل المؤرخ ابن خلدون العقيدة الإسلامية منطلقا لنظريته غير المسبوقة في العمران وعلم الاجتماع البشري والقوانين المنظمة للحياة وتطور المجتمع.

---

*- البعد الإتيقي يسعى إلى حل مسائل الأخلاق البشرية، عن طريق إلزامية إدراك عواقب الأفعال مثل الخير والشر، الصحيح والخاطئ الفضيلة والرذيلة، والعدالة والجريمة.

** - جوزيف شومبيتر (Joseph SCHUMPETER)، ولد في 08 فيفري 1883، توفي في 09 جانفي 1950، عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي- هنقاري، أشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، فهذه الأخيرة هي مصطلح سياسي-عقدي يقصد به تكون حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث تقوم بها أشخاص معينة بدون الكشف عن هويتهم وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم أو تكون حاله إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفه من أجل مساعده الآخرين في الاعتماد على نفسهم.

*** - توماس ماير (Thomas MEYER)، ولد في 18 جانفي 1927، توفي في 2015، خبير اقتصادي، وأستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا بأمريكا.

[1]- د. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2011 ص: 75.

فمحاولة إبراز البعد الأخلاقي للسلوكيات الاقتصادية الرأسمالية عن طريق المزواجة بينها وبين الاشتراكية من أجل تحقيق تنمية عادلة وشاملة بإشراك عوامل غير تلك المتداولة مضافة إلى العوامل الاقتصادية المتعارف عليها، بلورت في بداية سبعينات القرن الماضي أفكارا جديدة تنزلت عنها مقاربة الاقتصاد الاجتماعي أو القطاع الثالث كأحد آليات تحقيق التنمية المنشودة في كل الدول، حيث اعتقد بتميز قدرة هذا النوع الجديد من الاقتصاد على التغير، المستمد من حماس القائمين عليه في مكافحة كل أشكال الفقر والتهميش الاجتماعي. كما حددت تلك الأفكار إطارا عام لهذا المفهوم الواسع المشتمل لكل من القطاع التعاوني، والقطاع الاشتراكي والقطاع الجمعوي ومؤسسات الريادة ذات البعد الاجتماعي على حد السواء. فصنف بذلك كنمط اقتصادي يختلف عن الأنماط الاقتصادية المألوفة وهذا لشمولية هذا المفهوم، فعندما نتحدث عنه بكونه قطاع اقتصادي فإن هذا لا يوحي على نشاط اقتصادي فحسب بل يحيل أيضا على محيطه بما يشمله من شعارات وعلامات ومؤسسات مجسدة له ومدافعة عنه.[1] وفي السنوات الأخيرة بدأ الحديث كثيرا عن هذا الاقتصاد من هيئات عالمية ساعية إلى تحقيق توازن اقتصادي قائم على تعاون اجتماعي، ولعل أهم ما قيل كان من قبل المفوضية الأوروبية عن نظام ثالث أو قطاع اقتصادي لا يتوخى الربح، يشمل فاعلين اجتماعيين واقتصاديين منها الجمعيات والمؤسسات وصناديق التعاضد والتعاونيات وغيرهم، بحيث أن هذا القطاع يختلف نظريا في المشاريع التشاركية عن المنطلق الرأسمالي الذي يقول إن القرار يعود إلى الجهة الممولة، ولا يدعو إلى مراكمة الرأسمالية.[2]

وفي هذا الجانب من البحث سنحاول التطرق إلى إعطاء نظرة عن كثب لكل ما يخص موضوع الاقتصاد الاجتماعي بداية بتفسير المفاهيم ذات الصلة بهذا الاقتصاد ثم نشأته وتطوره، مبرزين كل من أهميته وأهدافه داخل المجتمع وكذا تحديد أهم المجالات التي من شأنها تعزيز مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوزيع ثقافته بين الأفراد.

1. ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

ظاهريا مصطلح الاقتصاد الاجتماعي يجمع بين مجالين إثنين هما المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، فبالرغم من كونهما مجالان متعارضان في كثير من المواقف، إلا أنهما يعتبران شرطان لهذا

---

[1]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008، ص: 37.

[2]- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، مجلة (Le monde diplomatique)، اقتصاد ومجتمع، العدد 08، السنة الثالثة، فرنسا، جويلية 2009، ص: 32.

القطاع، فالشرط الأول "اقتصادي" يشير إلى إنتاج الخرسانة من السلع والخدمات من خلال الشركات المساهمة في زيادة صافية في الثروة الجماعية، أما الشرط الثاني "اجتماعي" يشير إلى الربحية الاجتماعية وليست ربحية الأنشطة الاقتصادية المحضة، بحيث يتم قياس هذه الربحية عن طريق المساهمة في التنمية الديمقراطية من خلال دعم المواطنة الفاعلة وتعزيز القيم والمبادرات التي تمكن الفرد والجماعة من اتخاذها.[1] ولكي يكون الجمع بين هذين المصطلحين في قالب واحد يتناسب وطبيعة هذا القطاع لا بد من وجود سياسة منتهجة وواضحة القوام. وهنا الاقتصاد الاجتماعي ضمنيا مصطلح يجمع ما بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع بسلوك الإنسان الرشيد بوجهاته الثلاثة.[2]

وكما هو معلوم أن أي موضوع إذا كان اجتماعيا أو أن له جانب اجتماعي فهو يصبح أكثر مرونة وهذا بحسب طبيعة المجتمعات وعاداتهم وتقاليدهم وديانتهم، ما يجعله يختلف من مجتمع لآخر، إلا أن المعروف والمتفق عليه في قطاع الاقتصاد الاجتماعي كعلم، أنه مفهوم عام يجمع عالم التعاونيات والتعاضديات والجمعيات، منذ أكثر من قرن ونصف القرن، أي منذ ظهور الحركات العمالية في أعقاب الثورة الصناعية وما عبرت عنه من رفض للرأسمالية المتوحشة التي تقيم كل شيء وكل شخص وفق معيار الربحية والمردودية ليس إلا، فقاومت تلك الحركات اختزال أداء المجتمع في آليات العرض والطلب التي قام عليها اقتصاد السوق ثم تحولت إلى مؤسسات ومنظمات تضامنية مهيكلة مثل شركات التساند والتكافل والتعاونيات والجمعيات والروابط والاتحادات، وكلها تنظيمات أهلية تجعل من الاقتصاد التضامني أداة لتحسين الكفاءة الإنتاجية للفئات الاجتماعية المختلفة، بما فيها الفئات القابلة للتأثر والأسر ذات الدخل الضعيف.[3]

وبالرغم من كل هذا إلا أن الكثير من الناس يتساءلون عن أماكن تجلي هذا القطاع داخل السوق الرأسمالي، ومن هم الأشخاص المستفيدين منه؟ وهنا يمكن قول ما قاله الاقتصادي الفرنسي "تيري جانتيه"* "إن الاقتصاد الاجتماعي كان على الدوام موجودا في السوق، لكن ليس في مجال التبادل النقدي أما الذين

---

[1]- Chantier de l'Economie Sociale, «Guide de Référence sur l'Economie Sociale», Studio Créatif Coloc–coop de travail Québec Canada, 2014, P: 02.

[2]- د. إسماعيل محمد هاشم، د. إبراهيم صبحي علي، "المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية مصر، 1997، ص: 08.

[3]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس، 2008، ص: 50.

*- تيري جانتيه (Thierry JEANTET)، ورئيس لقاءات "مونت-بلاك" (Mont-Blac)، وهي جمعية المنتدى الدولي لقادة الاقتصاد الاجتماعي وهو الناشط والفاعل لهذا القطاع، والذي يرى أن الاقتصاد الاجتماعي هو بديل للرأسمالية.

يضعونه في موقع محير ما بين التجاري وغير التجاري، فهم أشخاص لم يفهموا يوما طبيعة هذا الاقتصاد" كما يضيف "جانتيه" أيضا ردا على التساؤل المطروح بقوله "إن الاقتصاد الاجتماعي تحركه مبادئ ديمقراطية تشكل خط قطيعة مع النظام الرأسمالي، إذ تفترض هذه القوانين أن يكون الشخص يعي ما يدور حوله ومنفتح وحر في انضمامه لهذا النظام الاقتصادي أو ذاك، كما تشترط هذه القوانين التوزيع العادل للثروة المحققة، والاستقلالية عن الدولة وضمان قيم التضامن المشتركة وإدارة منصفة يعادل فيها كل شخص صوتا واحدا".[1]

وفي حقيقة الأمر التساؤل السابق لم يأتي قصد إعاقة مسار هذا الاقتصاد، بل جاء إثر خلط حاصل في اعتقاد هؤلاء المتسائلين ما بين الاقتصاد الاجتماعي وقطاع الفقراء، مثل النساء والمعوقين، والعمال من ذوي المهارات منخفضة المستوى، وبالتأكيد ليس هذا معيارا يميز به الاقتصاد الاجتماعي، كما أن الاقتصاد الاجتماعي ليس تحديدا اقتصاد الفقراء أو المتضررين، بل هو في الواقع اختيار، وقد يختار الناس توحيد الأهداف وليس تعظيم العائد المالي على الاستثمار.[2] ولهذا الغرض تقريبا أطلق علماء الاجتماع الفرنسيون في الثمانينيات مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" كمحاولة منهم التميز بين القطاع الثالث واقتصاد التبادل عبر السوق، بحيث يقول "جانتيه" مرة أخرى أن "الاقتصاد الاجتماعي لا يقاس مثلما تقاس الرأسمالية، أي في صورة الرواتب والعوائد إلى آخره، إذ أن نتاج هذا الاقتصاد يؤدي إلى التلاحم بين النتائج الاجتماعية ذات المكاسب الاقتصادية غير المباشرة، مثل عدد ذوي الحاجات الخاصة الذين يحظون بالرعاية في بيوتهم بدلا من الذهاب إلى المستشفيات، ودرجة التضامن بين الأشخاص من الأعمار المختلفة في الحي السكني الواحد".[3] وعلى ضوء الغرض الاجتماعي الذي يعد شرطا لبلورة أفكار ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي، فإنه من الطبيعي أن ينجذب إليه الأفراد الذين ليس لديهم فرصة الحصول على العمل، وكذلك المنظمات التي لا تستطيع الظفر ببعض السلع والمنتجات والمعارف.

1.1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

لـقد كثرت التسميات والمترادفات لمعنى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف أنحاء العالم فنجد مصطلح الاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الشعبي هو الأكثر شيوعا في أمريكا اللاتينية، في حين أن الأنجلو-

[1]- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، المرجع السابق، ص: 32.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، تورين، إيطاليا، 2013، ص: 06.

[3]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص ص: 336-337.

سكسونية تتحدث عن معالم القطاع الثالث أما في أوروبا نجده يتداول تحت مصطلح الاقتصاد الاجتماعي.[1] فهذه المصطلحات وإن تنوعت واختلفت فهي تدل على مفهوم واحد يتسع باتساع القاعدة الشعبية لأي مجتمع، كما أنها ليست كل المترادفات الموجودة والمعروفة، فهناك مصطلحات أخرى مثل القطاع غير الربحي وقطاع المنظمات التطوعية، والاقتصاد غير الربحي والقطاع المستقل، وهي منتشرة في مواقع جغرافية محددة تكون ملائمة للمحيط الاجتماعي والسياسي وتتماشى مع الإطار القانوني والجبائي والشكل الثقافي السائد وللتاريخ الاقتصادي للجهات المعنية.[2] فهذه المسميات الكثيرة حقيقة تجعل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي مفهوما ديناميكيا يصعب تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لهذا القطاع، ولهذا ظهرت العديد من التعريفات اختلفت باختلاف طبيعة الاقتصاد والمجتمع.

وفي حين أنه لا يوجد تعريف مضبوط عالميا لما يوضح مفهوم الاقتصاد الاجتماعي إلا أنه على العموم يمكن أن ينظر للاقتصاد الاجتماعي بأنه أحد فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يهتم بدراسة الأسباب الاجتماعية وراء السلوك الاقتصادي للأفراد والمنشآت وأصحاب الموارد والحكومة داخل الاقتصاد القومي والذي يهتم أيضا بدراسة وتحليل الناتج والآثار الاجتماعية للسلوك الاقتصادي لنفس المجموعات الأربع (الأفراد والمنشآت، أصحاب الموارد والقرارات والسياسات الاقتصادية الحكومية).[3]

وبالاضافة إلى ذلك يمكن استخدم التعريف العملي لمنظمة العمل الدولية الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر ثلاثي عقد في جوهانسبرغ في أكتوبر 2009، والذي يشير إلى أن الاقتصاد الاجتماعي مصطلح جامع لكل من المنشآت والمنظمات ولا سيما التعاونيات، ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[4] والتي لا يمكن لها أن تتحقق داخـــل سوق لا يؤمن إلا بكل ما هو مادي، فيرى أن هذا الاقتصاد هو استجابة لإخفاقات السوق، التي تشمل التنمية غير المتوازنة واتساع فجوات الدخل

---

[1]- Organisation internationale du Travail, «Guide 2011, Économie sociale et solidaire: notre chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Économie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, Centre international de formation de l'OIT, Turin, Italie, 2011, P: 139.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، سند في التكوين المستمر للارتقاء إلى رتبة مرشد اجتماعي أول، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2006، ص ص: 09-10.

[3]- د. طلعت الدمرداش إبراهيم، "الاقتصاد الاجتماعي"، الطبعة الأولى، مكتبة القدس، مصر، 2006، ص: 07.

[4]- منظمة العمل الدولية، "مناقشة مواضيعية موازية: الخروج من السمة غير المنظمة"، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ جنوب أفريقيا، 11-14 أكتوبر 2011، ص: 02.

والاستبعاد الاجتماعي والبطالة الهيكلية[1]، بل يمكن توسيع نطاق اهتماماته ليشمل التحليل الاقتصادي للدوافع الاقتصادية وراء الظواهر الاجتماعية والسياسية، وكذلك تحليل النتائج والآثار الاقتصادية التي قد تترتب عن تلك الظواهر، هذا لأنه من الصعب بأي حال من الأحوال فصل المتغيرات والقرارات وأنماط السلوك في المجال الاقتصادي عنها في المجال السياسي وأيضا في المجال الاجتماعي.[2] ومن هنا يمكن تحديد تعريف نستطيع من خلاله إعطاء وجه حقيقي لمفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي فنقول هو ذلك القطاع الذي يعبر عن ذلك الاقتصاد المتنوع الذي لا يطرح نفسه بديلا جذريا عن السوق أو الدولة بقدر ما يسعى إلى تلبية حاجات اجتماعية ذات طابع شعبي أبقاها اقتصاد السوق في دائرة الظل ولم تستطع الدولة الحديثة تغطيتها.[3]

2. نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العالم:

لقد بدا لافتا مع حلول تسعينات القرن الماضي تنامي الوعي الدولي لدى الأفراد والمنظمات حول محاربة تراكم الآثار غير الايجابية للأسواق الحرة المتسمة بالمجد الليبرالي، فأصبح يستوجب تعديلات وبدائل يكون فيها حضورا مميزا للبعد الاجتماعي، واليوم وبفضل ذلك الوعي أصبح الاقتصاد الاجتماعي منهجا أساسيا من مناهج التنمية المتضامنة والمستمرة، فبدأت تتوطد أركانه كنظام يؤلف بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومتطلبات التقدم الاجتماعي، إلى أن أصبح فضاء مفتوحا على القطاعين العمومي والخاص. فهذه النشأة الصحيحة والتطور السريع والإقبال الهائل عليه كلها توحي على مكانة وأهمية القطاع داخل المجتمع.

2.1. نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

لقد مر بروز الاقتصاد الاجتماعي بالعديد من المحاولات والتجارب إلى أن أصبح على الحالة والشأن الذي هو عليه اليوم كحقل للتفكير والإبداع، فتنوعت واختلفت هذه التجارب باختلاف المناطق عبر العالم خاصة الشمالية منها، فجعلت المنطق الشعبي وتأثير المجتمع المدني لهذه التجارب أساسا وآلية في نفس الوقت، وهذا مراعاة للظروف السياسية والاقتصادية وتركيبة المجتمعات الثقافية والاجتماعية؛ فالبروز الأول للاقتصاد الاجتماعي اختلط بشكل واسع مع بروز حريات تكوين الجمعيات وانتشار بعض مظاهر التعاون والمساندة التي وجدت على مر الأزمنة. ففي الثمانينات من القرن العشرين ظهرت في أوروبا التنظيمات

---

[1]- George KARAPHILLIS, Seth ASIMAKOS, and Stephen MOORE, «Financing Social Economy Organizations», Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, Canadian Public Policy and the Social Economy, Edited by Rupert Downing, University of Victoria, Canada, 2012, P: 199.

[2]- د. طلعت الدمرداش إبراهيم، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 07.

[3]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص: 43.

الاقتصادية الشعبية والمؤسسات التضامنية من قبيل التعاونيات وصناديق التمويل الخيري والمؤسسات المطبقة لمبدأ التجارة العادلة* التي اعتبرت جزءا من استراتيجية التنمية المستدامة[1]؛ وفي نفس الوقت وبنفس الظروف تبلورت فكرة ممارسة اقتصاد التضامن بأمريكا اللاتينية، وزادت ازدهارا في أواخر التسعينيات، مستخلصة من ثلاثة اتجاهات اجتماعية على الأقل، فانبثقت أول هذه الاتجاهات عن الاستعباد الاقتصادي الذي عانت منه أقسام متنامية من المجتمعات، والتي تولدت عن الديون الثقيلة والتبعية لبرامج التعديل الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، هذا الاستعباد أجبر العديد من الفئات الاجتماعية إلى تطوير وتقوية وسائل إبداعية مستقلة ذاتيا وناشطة محليا للوفاء بالاحتياجات الأساسية للأفراد، كهيئات الادخار والائتمان، والمطابخ الجماعية ومنظمات المعونة المتبادلة. أما الاتجاه الثاني نتج عن السخط المتنامي ضد ثقافة السوق المهيمنة التي أدت بمجموعة من الناس الذين هم الأكثر تميزا اقتصاديا إلى البحث عن وسائل جديدة من شأنها أن تبسط السبل المعيشية وتنوع الموارد الإنتاجية مما أدى إلى ظهور مشاريع اقتصادية تضامنية مثل تعاونيات المستهلكين ومبادرات رعاية الأطفال والرعاية الصحية التعاونية وتعاونيات الإسكان. أما الاتجاه الثالث فقد أتى بغية التوسع في السياق الاجتماعي والاقتصادي مما أدى إلى إنشاء حركات محلية ومنطقية بدأت في صياغة اتصالات لمعارضة قوى العولمة النيوليبرالية، والعولمة الاستعمارية الجديدة، سعيا من أجل إيجاد بديل ديمقراطي لكل من العولمة الرأسمالية واشتراكية الدولة تلك الحركات عملت على أن تتوسع المشاريع الاقتصادية القائمة على أساس المجتمعات المحلية كعناصر أساسية للتنظيم الاجتماعي البديل.[2]

أما فيما يخص بروز هذا الاقتصاد في بلدان الجنوب فقد بدا أنه مستنسخ إلى حد ما عن تلك الاتجاهات المطروحة لدى دول الشمال، فكان مدفوع بثلاثة اتجاهات اجتماعية على الأقل، يتمثل أولها في حالات الاستعباد الاقتصادي الذي تعاني منه الفئات الاجتماعية الواسعة نتيجة الديون الثقيلة والتبعية وبرامج الإصلاح الهيكلي التي تفرضها مؤسسات الإقراض الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. أما الاتجاه الثاني فقد استمد من الرفض المتنامي لثقافة اقتصاد السوق المهيمنة في ظل اقتصاد رأسمالي كاسح

---

*- ظهر مفهوم التجارة العادلة بشكل أوضح على يد مؤسسة "أوكسفام" العالمية التي تأسست العام 1942، وهي اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تكرس نشاطاتها لمكافحة الفقر، وتقوم فكرة التجارة العادلة أساسا على كيفية توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة "قريبة" من الأسعار العالمية، وتقليل حالات الاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء المنتجون.

[1]- Pierre MOSCOVICI et Benoit HAMON, «Projet de loi, économie sociale et solidaire, Entreprendre autrement pour créer des emplois dans nos territoires», France, 2013, P: 61. La version électronique: http://www.economie.gouv.fr/files/pjl-ess-dp.pdf

[2]- د. عمران محمد القيب، "ثقافة الاقتصاد التضامني من خلال الجمعيات الخيرية، حالة المجتمع الليبي"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008 ص: 68.

لا مكان فيه إلا للأغنياء. وفيما يخص الاتجاه الثالث فهو يقوم على الإيمان بإمكانية أن تتشكل لدى مختلف الفئات الاجتماعية ثقافة تضامنية تفتح الطريق أمام بديل ديمقراطي لكل من العولمة الرأسمالية ومركزية الدولة، هذا البديل يقوم على مشاريع اقتصادية تحركها المجتمعات المحلية ومختلف تشكيلات المجتمع المدني، بمعنى آخر فاقتصاد التضامن يحتضن رؤية جماعية ثقافية للاقتصاد كفضاء مركب من العلاقات الاجتماعية ينتهج فيه الأفراد والمجتمعات والتنظيمات سبل العيش عبر وسائل متعددة بطموحات ودوافع مختلفة.[1]

2.2. تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بدون أدنى شك أن لأي فكر بعد بروزه توسعا وازدهارا، وهذا ما يدل على أنه ينمو بالطريقة السليمة وإن لم يكن كذلك فهو بهذا مريض يصارع الزوال والاندثار، وفي موضوعنا هذا وبعد معرفة نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنقوم بالكشف عن مدى تطوره بدراسة أهم الدوافع التي كانت سببا رئيسيا في ذلك إلى أن أصبح قطاعا ثالثا له شروطه وآلياته إلى جانب القطاعين العمومي والخاص، هذا التطور بطبيعة الحال أتى عبر فترات ولأسباب كونت مراحل ازدهار هذا القطاع حتى صار كأحد فروع علم الاقتصاد القياسي. والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما ذكرنا سالفا بأنه جاء مغيرا للعديد من المعاملات التي كان يفرضها السوق بدون مراعاة تأثيرها الاجتماعي ولا حتى البيئي، وأنه جاء أيضا لزيادة القيمة الاجتماعية بالدراجة الأولى، مما يعني أن دوافعه كانت اجتماعية ودائمة التغير والتطور، فإذا تطورت هذه الدوافع تطور معها قطاع الاقتصاد الاجتماعي. وفيما يلي يمكن أن نتطرق إلى أهم دوافع هذا الاقتصاد:[2]

أ) **الاقتصاد الاجتماعي وليد الحاجة:** إذا تعلق الأمر بالتعاضديات أو التعاونيات أو المبادرات الجماعية فإن التاريخ بيّن لنا أنها وليدة ضغط الحاجيات غير الملباة في السوق، وهذا ما طرح مفهوما جديدا يتحدث عن "شروط الحاجة"*، هذه الحاجة هي التي كانت وراء إحداث منظمات الاقتصاد الاجتماعي، واليوم ظهرت طلبات اجتماعية جديدة وحاجيات متعددة لا يمكن بأي حال من الأحوال للتدخل العمومي وحده أن

---

[1]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص: 42.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 18-20.

*- الحاجة تستوجب ثلاثة شروط هي:

أ) الشعوروالوعي بالنقص والرغبة: يتمثل في الشعور بنقص ما، ثم بالرغبة في سد هذا النقص؛

ب) التصوروالتمثل للوسيلة: لا بد من معرفة السلعة التي تمكن الإنسان من تلبية الحاجة التي يحس بها؛

ج) الإرادة والعمل على تلبية الحاجة: وهي شرط أساسي لكي يتمكن من يشعر بالحاجة من العمل قدر الإمكان طبعا على تلبية تلك الحاجة ومن هنا يأتي عنصر العمل على اقتناء السلع المعنية، فالركنان الأولان غير كافيين لكي تتحول الرغبة إلى حاجة.

يواجهها ويلبيها، هذه الطلبات الجديدة فسحت المجال للاقتصاد الاجتماعي ليظهر وحده، ويحمل إجابات للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى المطروحة لدى دول الجنوب كما دول الشمال مثل مسألة الفقر والإقصاء والبطالة. بالبحث عن منهج التأهيل المهني والإدماج بسوق الشغل، فمؤسسات الإدماج والتعاضديات الاجتماعية بإيطاليا ومؤسسات التشغيل بألمانيا ومؤسسات التكوين ببلجيكا هي أشكال تنظيم ظهرت في العشرية الأخيرة كجواب على حاجيات جديدة داخل مجتمعاها، ويمكن تعداد أو ضبط قائمة طويلة من الحاجيات التي كانت وراء ظهور الحاجة للاقتصاد الاجتماعي، مثل ارتفاع عدد الفقراء الجدد والأفراد الذين يفتقدون إلى مسكن، وتشرد وانحراف الأطفال وعزلة المسنين، والإخفاق الدراسي، وتدهور البيئة، ...إلخ؛

ب) **دو افع حركية الاقتصاد الاجتماعي:** إذا كانت الحاجة وضغطها هي التي دفعت إلى خلق الاقتصاد الاجتماعي، فإن الحاجة إليه تبدو أكثر عمقا لدى الشرائح المهمشة والبعيدة عن عجلة التنمية، كما أن تاريخ الاقتصاد الاجتماعي بيّن لنا وجود عامل آخر ومحرك أساسي لتطور الاقتصاد الاجتماعي وهو حاجة الانتماء إلى مجموعة اجتماعية متضامنة لها نفس المصير والأهداف، هذا ما فسر مدى نجاح العديد من المبادرات التي كان وراءها هاجس المحافظة على الهوية الوطنية، واليوم ومع هذه المبادرات فالاقتصاد الاجتماعي يقف وراء الوعي الجماعي أكثر من التعبير عن الهوية الجماعية، مثال ذلك اجتماع عدد من المتطوعين الواعين بأهمية البيئة للمحافظة عليها عبر جمعيات متخصصة في هذا الميدان أو وعي إنساني بإعانة المعاقين أو المهمشين.

هذه الدوافع وغيرها لم تأتي في وقت واحد ولا حتى في مكان واحد، بل تراكمت عبر الزمن وتطورت بحسب تطور الحاجيات البشرية اللامتناهية، التي أصبح يرى إليها في الوقت الحاضر على أنها دافع أساسي لتطور القطاع الثالث بعدما كانت تعتبر في بداية الأمر مجرد هدف ثانوي. فعلى العموم مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نظريا وعمليا مر بثلاثة (03) مراحل يعبر من خلالها عن تطوره، وهي:[1]

أ) **المرحلة الأولى (1830-1900):** كان الاقتصاد الاجتماعي في هذه المرحلة مجالا خفيا يتمثل فقط في الممارسات والنشاطات الجمعوية التي تأخذ شكل تضامني بأبعاد دينية وتقاليد اشتراكية، حيث مثلت تلك الممارسات المبادئ التي يقوم عليها العمل التضامني أفكارا جديدة معارضة لمفهوم الاقتصاد السياسي الذي

[1] - عطار عبد الحفيظ، "التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، أطروحة لنيل دكتوراه في الأنثروبولوجيا جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –معهد الثقافة الشعبية-، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010 ص ص: 15-16.

يمثل في نظرها بروز جانب الاقتصاد الرأسمالي التجاري بعيدا عن أي تأثيرات لقواعد دينية، وثقافية وحتى سياسية؛

ب) **المرحلة الثانية (بعد 1900):** هذه الفترة سايرت نشأة أشكال مؤسساتية عديدة، كالنقابات والتعاونيات، التعاضديات والجمعيات، حيث برز البعد التعاوني كمحور أساسي داخل الاقتصاد الاجتماعي فأصبحت المؤسسات ذات الطابع التعاوني تعبر من جهة عن رد فعل على كل التأثيرات الرأسمالية، ومن جهة أخرى عبرت عن اعتمادها لمنطق التكيف الوظيفي مع هذه الطريقة الجديدة في الإنتاج، ففي هذه المرحلة لم يعد الاقتصاد الاجتماعي منافسا للاقتصاد السياسي كما كان من قبل وإنما أصبح جزءا مكملا له، حيث أنه أصبح يدرس مجموعة النشاطات التي تشترك في سلوكيات لا يمكن شرحها دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية؛

ج) **المرحلة الثالثة (بعد 1970):** في هذه المرحلة تبلور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي بصورة جلية وأصبح يحتوي على ثلاثة مكونات أساسية تمثلت في المؤسسات التعاونية، والاشتراكية والجمعوية، وأربعة أجزاء ثانوية تمثل المؤسسات التساهمية، والمشتركة والمجتمعية والمحلية.

هذه المراحل الثالثة مثلت أهم المحطات البارزة في حياة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أن أصبح على الحالة التي هو عليها اليوم، كقطاع قائم بذاته وكأهم محرك للتنمية المحلية في أي مجتمع يعتمد على ثلاثة ركائز تمثل منظماته التي لها نفس التوجهات والغايات بالرغم من اختلاف الوسائل والأهداف، إلا أنه يمكن الإشارة إلى الركيزة الرابعة التي تمثل أحدث مؤسسات هذا الاقتصاد وهي مؤسسات ريادة الأعمال ذات الطابع الاجتماعي، والتي لها نفس أسس ومبادئ الركائز الثلاث السابقة وهذا ما سنشرحه في عناصر الدراسة اللاحقة.

2.3. الاقتصاد الاجتماعي ما بين التقليدي والحديث:

إن المتمعن لتاريخ نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي من خلال المراحل المذكورة سابقا والتي تعد أهم محطات هذا القطاع يستنبط وجود ثلاثة فواصل طورت نوعا ما من أهداف وغايات الاقتصاد الاجتماعي في المجتمعات، إلا أن المرحلة الثالثة هي أهم فواصل مسيرة منظمات الاقتصاد الاجتماعي، فمن خلالها يفصل ما بين تدرجين لهذا الاقتصاد هما الاقتصاد الاجتماعي التقليدي أو القديم، والاقتصاد الاجتماعي الحديث أو الجديد، وهذا ما يدل أصلا عن التحديث الحاصل باستمرار في هذا النوع من الاقتصاد. الذي يستمر

ويتطور ليكون كنهج عملي وعلمي يلبي الاحتياجات الجديدة للمجتمعات، ويتقرب من المستفيدين من هذا القطاع خاصة ومن الاقتصاد عامة.[1]

فالاقتصاد الاجتماعي التقليدي كان مبنيا على المنظمات والجمعيات التي ظهرت من قبل 1970 والتي برزت بحكم الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ميزها ظهور الأزمات الاقتصادية والاقتصاد الاجتماعي التقليدي كان يضم ثلاثة أجيال من المنظمات والجمعيات، فقد ظهرت مؤسسات الإنقاذ التعاوني ومصارف التغذية وتعاضديات الإنتاج في الفترة الممتدة ما بين 1840 و1850 في العديد من الدول التي عرفت تطورا في الرأسمالية، وكانت المبادرة من لدن العمال الذين لهم هاجس مواجهة حدوث الأمراض والحوادث أثناء العمل أو الموت، أو غيرها من المخاطر التي قد تمس العمال، أما الفترة الممتدة من سنة 1873 إلى سنة 1895 والتي عرفت حدوث الأزمة الكبيرة التي فرضت استثمارات ثقيلة في الفلاحة وفي الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تشكيل التعاضديات الفلاحية وتعاضديات الادخار والقروض لتلبية حاجيات صغار المنتجين وعموما الاقتصاد الاجتماعي التقليدي كان يضم مجموعة من المنظمات والجمعيات متفاوتة الحجم وغير متجانسة.

بينما الاقتصاد الاجتماعي الحديث قد اشتمل على مجموعة متجانسة من المؤسسات والجمعيات التي جاءت أغلبها بحكم حركة اجتماعية شاملة منذ بداية سنة 1970. وبالرغم من أن الحاجيات التي ظهرت في نهاية سنوات 1990 وما بعدها تختلف عن حاجيات سنوات 1970 إلا أن تعاضديات العمل في السنوات 1970 أجابت عن مسألة البحث عن عمل يختلف عما كان عليه سابقا، بينما الجزء الكبير من المبادرات خلال سنوات 1990 لم تحاول الإجابة عن أزمة الشغل كما في سنوات 1990 وفقط، بل بصفة عامة أجابت عن أزمة التشغيل عبر مؤسسات الإدماج، بالإضافة إلى إجابتها عن الخدمات الجماعية المتأتية عن الاقتصاد الاجتماعي خلال سنوات 1990، كما أنها أجابت عن الحاجيات التي لم تهتم بها الدولة في ظل أزمة مالية عمومية في تلك السنوات[2]، وعلى العموم فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القديمة والجديدة تمثل مشاريع مجتمعات مختلفة وهذا هو وجه التشابه بينها حتى وإن اختلف تاريخ ظهورها، كما أن هذا لا ينفي إمكانية المشاركة والتضامن فيما بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي خصوصا داخل اقتصاد اجتماعي حديث.

---

[1]- Jean-Paul HUCHON, Laurence ABEILLE, et Jean-Marc BRULE, «L'économie sociale & solidaire au service du développement durable», Premières clefs pour les collectivités territoriales, Caractere, Centre de Ressources Régionales de l'Economie Sociale et Solidaire, France, février 2011, P: 08.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 55-56.

3. خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إن فكرة الإبداع في خلق مجالات جديدة للاقتصاد التضامني وتحديد خصائصه هي عملية مستمرة من خلال البحث والخبرة والتنظيم فيه، والتساؤل الذي يثير المخاوف عن القصد عند إنشاء الهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية، هو عن إمكانية وجود هياكل تتوافق بطبيعتها مع الاقتصاد التضامني حتى لو كان عمال المؤسسات يتعارضون مع مبادئه. فمثلا ماذا لو كان العامل داخل المؤسسة الاجتماعية يشارك في الإنتاج المدمر للبيئة! وعلى العكس، هل يمكن أن توجد هياكل تقع خارج دائرة الاقتصاد التضامني على الرغم من النوايا الحسنة لعمال هذه المؤسسات؟[1] ومن أجل تفادي مثل هذه التساؤلات كان لا بد من إيجاد مجموعة من الخصائص تكون بمثابة حدود تمثل هذا القطاع يقف عندها كل من المنظمات والعمال في نفس الوقت، وعلى أساسها يتم تحديد الانتماء لهذا القطاع من عدمه، وفيما يلي يمكن شرح أهم تلك الحدود:

3.1. اقتصاد تضامني:

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي "إيميل دوركايم"* التضامن قناة لخلق التوازن الاجتماعي، وأن المجتمعات البشرية قامت منذ وجودها على أشكال متعددة من التضامن لخصها "دوركايم" في نوعين هما التضامن الآلي الذي عرفته المجتمعات الأولى حيث كانت وحداتها متجانسة ولا حاجة فيها لتقسيم العمل أما النوع الثاني هو التضامن العضوي الناشئ عن الكثافة الديمغرافية والكثافة الاجتماعية اللتين عرفتهما المجتمعات الحديثة والذين أديا بدورهما إلى تنوع الأنشطة الإنسانية وعدم تجانسها، وكان دافعا لتقسيم العمل الاجتماعي من أجل تحقيق تكامل فيما بين أدوار أفراد المجتمع.[2]

ويعد مصطلح الاقتصاد التكافلي أو التضامني مفهوم أكثر تداولا في أمريكا اللاتينية وكيبك بالخصوص، فهو يشدد على التضامن باعتباره السمة الرئيسية لهذا النوع من الاقتصاد وباعتباره مناقضا للاقتصاد الرأسمالي التقليدي[3]؛ فمفهوم التضامن واسع ويجمع كل المنظمات التي تريد الحصول على قيمة اجتماعية عالية من خلال منح أولوية الانضمام للأشخاص الذين يواجهون صعوبات على مستوى المجالين

---

[1] - Emily KAWANO, Thomas Neal MASTERSON and Jonathan TELLER-ELSBERG, « Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet, Papers and Reports from the U.S. Forum on the Solidarity Economy », Center for Popular Economics Amherst, USA, 2009, P: 19.

* - إميل دوركايم (Emile DURKHEIM)، ولد في 15 أفريل 1858، توفي في 15 نوفمبر 1917، هو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، وهو أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب في آن معا.

[2] - الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص ص: 35-36.

[3] - منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 10-11.

الاقتصادي والاجتماعي، ومساعدتهم على إنشاء نشاط يكون له صفة المنفعة العامة في كلا المجالين، أو ممارسة أشكال التبادل مع احترام المعايير البيئية والاجتماعية العالية[1]، كما أن الاقتصاد التضامني هو اقتصاد مفتوح على القطاعين العمومي والخاص، حتى أن البعض يسميه بالقطاع الخاص الاجتماعي والبعض الآخر يسميه بالقطاع الاجتماعي أو التضامني أو التعاوني.[2]

فخاصية التضامن التي تميز بها القطاع الثالث عن غيره من القاطعين هي خاصية بارزة ولصيقة بالاقتصاد الاجتماعي إلى درجة أن أصبح الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني يعتبران وجهان لعملة واحدة، وبالرغم من أننا زاوجنا بين المفهومين في مفهوم موحد جامع وشامل لكليهما، إلا أنه يمكن الإشارة إلى إمكانية التميز بينهما، فلاقتصاد الاجتماعي يعد اقتصاد قانوني تشريعي باعتباره يتخذ مرجعيات مؤسسية مثل التعاضديات والتعاونيات والجمعيات، كما أنه يعبر عن حضور هذه القوانين والتشريعات في مجتمع ما أما مرجعية الاقتصاد التضامني فهي قيمية وليست مؤسسية، فهذا النمط من الاقتصاد يركز على قيم المواطنة والتضامن، وهي قيم تلتقي ضمنيا مع توجهات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي.[3] وبالرغم من هذا الطرح حول توجه المصطلحين إلا أنه لا يمكن بأي حال الفصل بينهما، فآليات ومبادرات التضامن تبعث إلى تجديد النفس في الاقتصاد الاجتماعي وترمي إلى تطوير صيغه وأشكاله، ولهذا يمكن القول أن "الاقتصاد الاجتماعي هو اقتصاد تضامني أو لا يكون".[4]

3.2. اقتصاد شعبي:

قد يكون للمصطلحات المتداولة بين القاعدة الشعبية مصدرا واقعيا في حياتهم فهي لم تأتي بشكل عفوي، فنجد مثلا تداول مصطلح الاقتصاد التكافلي أو السوق الاجتماعي أو غيرهما من المصطلحات التي توحي إلى وجود مفهوم شعبي كثير الاعتماد والتبادل بين الناس، والتي هي في الأصل صنيعة الطبقة الشعبية أي الطبقة الأكثر تضررا، فقد جاءت كتشخيص لهذا الضرر أو كتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فعندما نقول أن من خصائص الاقتصاد الاجتماعي أن يكون اقتصادا شعبيا فهنا لا نقصد أن نغير من طبيعة هذا الاقتصاد ونصفه بأنه غير رسمي أو أنه قطاع يهتم بالفقراء كما أشير إلى ذلك سابقا، بل المقصود أنه ذو

---

[1]- Philippe FREMEAUX, «Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire?», Etude réalisée pour le compte de la Fondation Charles-Léopold Mayer pour le Progrès de l'Homme et pour la Caisse des Dépôts et Consignations, Alternatives Economiques, Etudes & communication, France, janvier 2012, P: 11.

[2]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص: 51.

[3]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص ص: 36-37.

[4]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص ص: 48-49.

خصائص متشابهة لدرجة كبيرة بالاقتصاد الشعبي أو التضامني، حتى أنه يعرف في الكثير من الأماكن باسم الاقتصاد التضامني الشعبي[1]، الذي وجدت منظماته لتلبية مجموع حاجيات أعضائها وتقديم الخدمات لهم وتسبيق عنصر العمل على رأس المال في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد التعاون بين الأطراف الفاعلة لحل الإشكاليات مبدأ أصليا لمنظمات الاقتصاد الشعبي، وهنا تتجلى فكرة الشبكات والشراكات التي يمكن من خلالها إعطاء فضاء للتعاون فيما بين الأطراف الفاعلة في المجتمع من أجل أن تتطور وتنمو داخل الأحياء وفي ميادين الاستهلاك والإنتاج أو توزيع المواد والخدمات.

وعلى العموم، فمنظمات الاقتصاد الشعبي تولدت عن طريق مبادرات المجموعات التي تبحث عن تلبية الحاجيات الأساسية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية والشبكات التعاونية؛ وهي تتخطى البحث عن الهدف الاقتصادي المادي المحض، إلى البحث عن أهداف تتعلق بالتغيير السياسي والاقتصادي إلى الأفضل، هذا إلى جانب البحث عن تحسين نوعية الحياة والعيش للأعضاء كتغيير اجتماعي.

3.3. قطاع تطوعي (خيري):

كثيرا ما ينتاب أفراد المجتمع الرغبة في تكوين جمعيات ذات المصالح والأهداف الموحدة، وهذا في الحقيقة أمر نابع من شعورهم بالانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه وأيضا لإحساسهم بالمسؤولية تجاهه فهم المعنيين والمؤثرين فيه سلبا أو إيجابا، وكلما زادت هذه الرغبة دل ذلك على نماء الوعي الفكري لدى الأفراد بأهمية الانخراط والاتحاد مع الآخرين في إطار وحدود ما تتطلبه تلك المصالح والأهداف، فهذا التضامن والتعاضد والتعاون يعود بالنفع على المجتمع ككل، وعلى أفراده من خلال العمل التطوعي.

فخاصية التطوع بالنسبة لأنشطة وممارسات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تمثل الخط الأحمر الذي يفصل بينهما وبين أنشطة السوق التي تتميز بمادية ومالية التبادل فيها على عكس أنشطة القطاع الثالث التي تكون كلها طوعية واجتماعية، وفي هذا الصدد أشارت عالمة الأنثروبولوجيا "مارجريت ميد"* بقولها: "لو تأملنا مليا، لوجدنا أن كل ما يهمنا تقريبا، وكل ما يجسد التزامنا العميق بالكيفية التي يجب أن تكون عليها حياة الإنسان من نمط المعيشة والرعاية يقوم على شكل من أشكال العمل التطوعي".[2] فالعمل

---

[1]- José Luis MONZON, Rafael CHAVES, «L'économie sociale dans l'Union européenne», Comité économique et social européen, Bruxelles, Belgique, 2012, P: 37.

*- ماجريت ميد (Margaret MEAD)، ولدت في 16 ديسمبر 1901 في فيلادلفيا، توفيت في 15 نوفمبر 1978 في نيويورك، هي عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية.

[2]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص ص: 339-340.

التطوعي هو التزام حر ومجاني لأشخاص يعملون من أجل الآخرين أو بهدف المصلحة الجماعية فالشخص المتطوع يلتزم عن طواعية وبدون مقابل مادي في عمله الخيري الموجه لخدمة الجماعة، وهذا بالمشاركة بالوقت والخبرات وحتى بالعمل العضلي مع كامل إرادته وليس مجبرا على ذلك، وبطبيعة الحال لا بد لهذا النشاط التطوعي أن يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية على أفراد المجموعة المتشاركة وأسرهم وأيضا على أفراد ومنظمات أخرى خارج نطاق المتطوعين. ولهذا فإن العمل التطوعي يعتبر أقرب إلى اقتصاد الهبة الذي تميزت به العصور القديمة، فهو قمة الفهم العميق للترابط بين كل الأشياء في الحياة، ومنشط للإحساس الشخصي للمرء بأنه مدين لمجتمعه، فبالرغم من أن العمل التطوعي يترتب عليه نتائج اقتصادية بالنسبة إلى مقدم المنفعة وآخذها إلا أنه قبل كل شيء هو تفاعل اجتماعي يكون القصد منه خدمة المجتمع بالمعاونة ومد يد المساعدة للآخرين إراديا ولا يصاحبه انتظار مقابل مادي.

إن هذه الخاصية التي تفرض على الاقتصاد الاجتماعي أن يكون قطاعا تطوعيا تشكل عنصرا رئيسيا وجوهريا في إنشاء الجمعيات باعتبارها مؤسسات غير هادفة للربح، والتي تقوم على المشاركة الفعالة للأفراد في الحياة المدنية والاجتماعية، فالعمل التطوعي هو ممارسة جمعوية ترجمت عن سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته المجسدة في أنشطته ونوع خدماته، فالكل متطوع داخل الجمعية والمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق أهدافها ومشاريعها وبالتالي يكون لها وجود متميز داخل المجتمع، مما يجعلها من جديد أكثر قوة مما سبق، وبالتالي يقوي رغبة الأفراد في الانتماء إليها؛ وهذا ما يوافق نظرة الاقتصادي وخبير التعليم "ماكس ليرنر"* بقوله "إن المنظمات التطوعية هي أكثر ما يحقق الإحساس بروح الجماعة".[1]

3.4. قطاع ثالث:

يعتقد الكثير أن مصطلح القطاع الثالث يطرح لكي يكون منافسا أو بديلا عن النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي! ولكن هذا غير صحيح وغير منطقي، ففي الأصل مصطلح القطاع الثالث يمكن مطابقته على الصبغة القانونية للاقتصاد الاجتماعي، فالقطاعين العمومي والخاص يؤديان دورهما بحسب أهدافهما واستطاعتهما، إلا أن هذا الدور لكليهما لا يستطيع في أي حال من الأحوال أن يمس جميع الشرائح المجتمعية وجميع المجالات ذات الحاجيات غير الملباة، وهذا ما منح منظمات الاقتصاد الاجتماعي مجالا تمارس فيه معاملاتها المخولة لها قانونا من أجل تلبية تلك الحاجيات. هذا من جهة ومن جهة أخرى الكل يعلم أنه يوجد

*- ماكس ليرنر (Max LERNER)، ولد في 05 جوان 1992، توفي 20 ديسمبر 1902، كان صحفي ومربي أمريكي.

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 339.

لأي اقتصاد في العالم مساران هما الاقتصاد المنظم أو الرسمي الذي تحكمه قوانين وتشريعات القطاع العمومي والقطاع الخاص، ومسار ثاني هو الاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي الذي لا تنظمه أي قوانين أو أنها لم تستطع أن تحكمه لا القوانين المنظمة للقطاع العمومي ولا القوانين السارية على القطاع الخاص فأتى القطاع الثالث مصطلحا وتنفيذا لأن يكون المنظم لهذا الاقتصاد وبالتالي محاولة إخراجه من الصبغة غير الرسمية إلى الصبغة الرسمية تحت طائلة القوانين والتشريعات المنظمة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويكون هو القطاع الثالث الحقيقي المكمل والمنافس في نفس الوقت للقطاعين العمومي والخاص في أي اقتصاد.

ولهذا تحديدا ركزت نظريات اقتصادية كثيرة على مصطلح القطاع الثالث، ولعل من أهمها ما عبرت عنه الخبيرة "سوزن روز"* بأن هذا القطاع ينشأ وينمو لكي يسد الفجوات المترتبة عن نظام السوق غير القادر على الاستجابة لكل الاحتياجات. ومن ثم تنمو منظمات القطاع الثالث لكي تقدم في أحيان كثيرة خدمات متخصصة لم يسمح نظام السوق بمخاطبتها.[1] فصاحبة النظرية أو غيرها ممن ركزوا على القطاع الثالث أدركوا أن الدور الذي وكل لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس بالدور السهل، لأنه كما أشير إليه سابقا على أنه يهتم باحتياجات الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا في المجتمع، وهي الشريحة الأكبر تعداد كذلك، فهو بهذا يعد القطاع الأكثر إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع مقارنة بالقطاعين الآخرين بوصفه الراعي لاحتياجات وطموحات ملايين الأفراد الذين أهملوا لسبب أو لآخر واستبعدوا عن الاعتبار، أو أنهم لم يحصلوا على الرعاية الكافية لا من القطاع الخاص ولا من القطاع العمومي. فهذا الدور الكبير الملقى على عاتق الاقتصاد الاجتماعي أكسبه التفاف ملايين الأفراد والمنظمات الدولية حوله فظفر بنجاح متميز في إنجاز المهام وأداء الأعمال التي تعمل على إضفاء قيمة اجتماعية مع تحقيق هامش محدود من الربح، أو أنها لا تحقق أي ربح على الإطلاق.[2]

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن القطاع الثالث بالرغم من تضمنه العديد من العناصر الضرورية لتكوين رؤيا مقنعة وبديلة عن استخدام قيم السوق، إلا أن روح هذا القطاع لم تتجسد بعد في صورة قوية

---

* - سوزان روز أكرمان (Susan ROSE)، ولدت في 23 أفريل 1942 في نيويورك، خبيرة في الفساد السياسي والتنمية، والقانون الإداري والقانون والسياسة التنظيمية والقطاع غير الربحي.

[1]- مديحة حناشي، "الدور الخدماتي للجمعيات الخيرية في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف" مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص: خدمة اجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص: 62.

[2]- أ. د. رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 281.

وموازية لكي تكون أساسا لتخطيط أولويات أمة من الأمم، ويرجع هذا لحد كبير إلى التأثير غير العادي الذي ما زالت قيم السوق تتمتع به في شؤون الدول[1]، ومع هـذا يبقى قطاعا حقيقيا لـه تأثير إيجابي محلي أو إقليمي فهو بالنسبة إلى العديد من الناس مجال يتعلمون فيه ممارسة فن المشاركة الديمقراطية لأول مرة في حياتهم وفضاء للبحث عن تكوين العلاقات، ومكان للاسترخاء والتسلية والتمتع بمناهج الحياة على نطاق واسع.

3.5. قطاع مستقل:

يمكن تلخيص مفهوم مصطلح الاستقلالية للاقتصاد الاجتماعي في منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القوانين الأساسية الخاصة بالمؤسسات وخاصية القطاع المستقل تعني ها هنا أن تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال الطاقات الذاتية للمنظمة، كما أن الاستقلالية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ولتحقيق عمل منظم ومستمر لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا ما يحدد أهميتها وشخصيتها في إدارة أعمالها بنفسها لتفرض مكانها في السوق وفق أساليب تسيير حديثة مبتكرة تطمح لخلق روح المبادرة والطموح داخل منظمات الاقتصاد الاجتماعي المستقل عن التسيير الحكومي لها.

فالقطاع المستقل مصطلح يستخدم أساسا للتغلب على الخلافات بين العديد من النماذج التسييرية وهو في هذا المجال يشير إلى المنظمات غير المملوكة ملكية عمومية أي أنها غير حكومية التسيير.[2] فالاقتصاد الاجتماعي بخاصيته كقطاع مستقل تمنحه أن يكون المجال الذي تحل فيه العلاقات المجتمعية محل الترتيبات الإدارية، ويحل فيه تكريس الوقت من أجل الآخرين محل العلاقات السوقية المصطنعة القائمة على بيع جهد المرء وخدماته للآخرين، فهو بهذا يؤدي دورا اجتماعيا متزايد الأهمية في مختلف دول العالم بالمقارنة مع القطاع الخاص والقطاع العمومي، وهذا ما ذهب إليه "جيمس جوزيف"* بقوله "أنه في كل بلد تقريبا يحتفظ الناس لأنفسهم بمساحة وسطى بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي حيث يمكن تسخير الطاقة الخاصة للنفع العام، وقد نما القطاع الثالث بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة وهو يتحول سريعا ليصبح قوة مؤثرة في حياة مئات الملايين من الناس في عشرات الدول".[3]

---

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 340.

[2]- László ANDOR, Michel BARNIER, and Antonio TAJANI, «Social economy and social entrepreneurship», Social Europe guide, Volume 4, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion, European Commission, Luxembourg, March 2013, P: 101.

*- جيمس جوزيف (Jim JOSEPH)، من مواليد عام 1935، رئيس مجلس المؤسسات الخيرية الأمريكية.

[3]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 377.

وكخلاصة عن هذه الخاصية، يمكن القول أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لها إدارة ذاتية واستقلالية مستقلة عن سلطة عمومية، ولا توجد أي هيئة أو أي منافس يمكن السيطرة على مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لأنه لم يتم تداولها علنا.[1]

3.6. قطاع غير ربحي:

وضعت جامعة "جون هوبكنز"* الأمريكية تعريفا مختصرا وواضحا للقطاع غير الربحي الذي يركز على الكيانات الطوعية التي لا توزع الأرباح بما في ذلك النوادي الاجتماعية، والمنظمات المهنية والجامعات والمستشفيات، ...إلخ[2]، فالظاهر من التعريف أن المنظمات غير الربحية هي المنظمات التي تؤسس لتحسين وإصلاح المجتمع وليس من أجل تحقيق الربح الشخصي أو المكسب الذاتي، كما أنها غير ملزمة بتوزيع الأرباح أو الفوائض على المساهمين أو الأعضاء، وهذا لا يمنع من توظيف موظفين لمزاولة أنشطة تحقق لها الأرباح ومساعدتها في إنجاز مهمتها[3]، وهو ما توضحه محللة السياسات في مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "أنطونيلا نويا"** بقولها: "ليس الكسب هو هدف هذه الكيانات، لكن هذا لا يعني أنه لا يفترض بها تحقيق الأرباح الضرورية من أجل تأمين استقرارها المالي وديمومة بنيتها".[4]

فالصفة غير الربحية كخاصية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجعل مجموعة المنظمات التي يضمها هذا القطاع أكثر تقييدا من المفاهيم التي تم تناولها بالوصف السابق، لكونه يستبعد أي منظمة تمارس إعادة توزيع الفوائض على أعضاءها، وهو نهج نجده بمثابة معوق خاص بعدم إعادة توزيع أرباح بالنسبة لمنظمات

---

[1]- Laurent BISAULT, «Le "Tiers Secteur", un acteur économique important», direction régionale de Midi-Pyrénées, Insee, N° 1342 - MARS 2011, Article sur Internet, Date de la visite: 21/09/ 2020, Site Web: http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=ip1342

* - جامعة جون هوبكنز (L'Université John HOPKINS)، تأسست سنة 1876، هي جامعة خاصة متخصصة في الأبحاث، مقرها في بالتيمور بولاية ماريلاند بالولايات المتحدة، سميت بهذا الاسم نسبة إلى جونز هوبكينز عندما ترك في وصيته سبعة ملايين دولار للجامعة ومستشفى جونز هوبكينز أيضا كتبرع خيري، وفي ذلك الوقت كان هذا المبلغ هو أكبر وصية تترك للأعمال الخيرية في تاريخ الولايات المتحدة والتي تساوي في الوقت الحالي حوالي 131.000.000 دولار أمريكي.

[2]- Noya ANTONELLA, Emma CLARENCE, «Executive Summary», in the Social Economy: Building Inclusive Economies Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, France, 2008, P P: 09-10.

[3]- د. نظام موسى سويدان، أ. عبد المجيد البرواري، "إدارة تسويق في المنظمات غير الربحية"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص: 17.

** - أنطونيلا نويا (Antonella NOYA)، محللة السياسات في مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتطور الاقتصادي وتأمين فرص العمل على المستوى المحلي، والمسئولة عن منتدى الابتكارات الاجتماعية.

[4]- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، المرجع السابق، ص: 32.

التعاونيات، ويصنفها بمنظمات خاصة تهدف للربح، ولكن ليست كالمنظمات الأخرى التي هدفها الرئيسي تحقيق الربح، إلا أن المدافعين عن الاقتصاد الاجتماعي يرون أنه من المجدي تماما تصنيف التعاونيات مثل الجمعيات والاتحادات ذات المنفعة المتبادلة، حيث أنها تشارك نفس الروح على الرغم من أنها تمارس أنشطتها بمبادئ مختلفة.[1] وأن منظمات القطاع غير الربحي هي التي لا يوجه أي جزء من صافي إيراداتها لمنفعة شخصية لأي فرد أو مساهم خاص.[2]

وفي آخر شرح هذه الخاصية يمكن أن نشير إلى رؤية البعض إلى أن خاصية غير الربحية بالنسبة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي هي خاصية لا يمتاز بها هذا القطاع لوحده، ولا بد من وضع تحفظات اتجاه تسمية الاقتصاد الاجتماعي بالقطاع غير الربحي، لأن هذا الأخير يختلف عن الاقتصاد الاجتماعي على مستويين، الأول أنه يجمع بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي ومنظمات القطاع العمومي التي أنشئت من أجل تحقيق المنفعة الاجتماعية بالدرجة الأولى مثلها مثل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، والثاني أنه يستبعد الكيانات الموجودة في الاقتصاد الاجتماعي التي تنتج السلع والخدمات الفردية والموارد الموجودة بشكل حصري تقريبا كمبيعات في الأسواق.[3]

4. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يستنتج من خلال الخصائص المذكورة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصادا مستعرضا وقطاعيا، وهو بذلك قادر على تعبئة المجالات الاجتماعية المختلفة، بحيث أن إجراءاته تنطوي على أهداف اقتصادية متمثلة في خلق فرص شغل والعمل على دمج كل شرائح المجتمع للمساهمة في خلق قيمة مضافة وأهداف اجتماعية متمثلة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين مختلف الطبقات والعمل على إعادة توزيع عادل للدخل والموارد، كما تنطوي أيضا على أهداف سياسية متضمنة تنظيم منتديات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل الاجتماعية من خلال مشاركة الفاعلين الاجتماعيين كالمجتمع المدني والجمعيات وأهداف ثقافية تتمثل في خلق أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك، وزرع أفكار التكافل والتعاون المتبادل، كما أن هناك أهداف بيئية تتمثل في مشاركة كل من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في المحافظة على البيئة والعمل من أجل الوصول إلى مفهوم حقيقي لمصطلح البيئة المستدامة. كل تلك الأهداف التي تعتبر أهدافا رئيسية لعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يمكن تحقيقها من قبل هذه المؤسسات دون تحديد

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 12.

[2]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 335.

[3]- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», vol. N°2, Les cahiers de la Chaire Cera, Belgique, Août 2007, P: 24.

إطار يسهل عملية التجميع التي تضمن للفاعلين الاستفادة من مواكبة ترمي إلى تأمين اندماجهم في سلسلة الإنتاج اعتمادا على أشكال التموين المشترك المسطرة بغية الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية وحتى الدولية، شريطة أن تدمج آليات الدعم والتضامن في الأنشطة الاجتماعية للقطاع. ومن أجل طرح أكثر تفصيلا لأهداف الاقتصاد الاجتماعي سنحاول شرح أهم المحاور التي تتجلى فيها تلك الأهداف.

4.1. جعل عملية التنمية المحلية عملا مؤسسيا:

يرى أنه باستطاعة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توفير مسارات متكاملة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن في نفس الوقت، وهذا من خلال اعتماد نهج متسق يراعي الشواغل المتنوعة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتوازن الإيكولوجي والاستقرار السياسي وتسوية النزاعات والمساواة بين الجنسين[1]، وهذا ما يجعله يمثل التنمية المتوازنة التي تمس الجوانب الثالثة التي يتضمنها المفهوم الحديث للتنمية وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية التي يترتب عنها مجتمعة مشاركة جميع الهيئات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وهذا العمل الشامل هو ما يعكس بطبيعته عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

فالتنمية المحلية المرتكزة على المشاركة تعتمد عليها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتدرجها كأحد حلول أزمة البطالة، لكون العلاقة القائمة بين الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المحلية تظهر أهميتها دائما في الفترات الحساسة، وأيضا لكون كليهما يسهمان في خلق فرص الشغل ودفع المؤسسات للعمل والإنتاج إضافة إلى أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي توفر المراقبة المحلية للتنمية، وتشجع على العودة بقوة للمجموعات المحلية وإلى الدور النشيط للمواطنين[2]، الذي من شأنه أن يمنح الاعتراف بالمنتجات المحلية وتشجيعها على الولوج إلى الأسواق الجهوية والوطنية بواسطة تثمين منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بصفة عامة يعول الاقتصاد الاجتماعي على التنمية المحلية بأن تصير عملا مؤسسيا ضمن ممارساته لأنها في الأصل تعتبر عملية حضارة وتحضر بتمثيلها لموضوع إنساني من الدرجة الأولى، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وهي أيضا تضمن مشاركة فاعلة وحقيقة للأفراد والمجتمع المحلي. فبالرغم من كل هذه الامتيازات للعلاقة القائمة، إلا أن قضية فهم مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في التنمية المحلية بقيت من

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، التقرير الخامس (1)، الدورة 103، مكتب العمل الدولي جنيف، سويسرا، 2014، ص: 40.

[2] - لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 64-65.

القضايا الأكثر حداثة من المنظور العلمي، أما من الجانب العملي تبدو الروابط القوية والمتشابكة بين التنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي من القضايا القديمة قدم إحساس الفرد بالمسؤولية اتجاه مجتمعه والتضامن مع أفراده.

4.2. جعل التبادل الجماعي آلية لتثمين المهارات:

يهدف الاقتصاد الاجتماعي من خلال مؤسساته ومبادئه إلى جعل عملية التنمية المحلية آلية لتوحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية[1]، هذه الآلية تسعى لخدمة المجتمع عن طريق التبادل والمشاركة للمعلومات والإنتاج بين مختلف الجهات التي تحسنت تنميتها المحلية.

هذا التبادل هو الذي يكسب مساهمة فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنويع الاقتصاد أهمية قصوى بالنظر إلى ما تحمله من إمكانات لخلق فرص الشغل، ولإحداث قيمة مضافة محلية لهذا القطاع، فكان من الضروري من أجل ذلك إرساء نظام بيئي مناسب لإقلاعه، من خلال التشجيع على خلق بنيات اجتماعية وتضامنية عبر وضع آليات للتمويل تتلاءم مع قيم القطاع وتكوين الموارد البشرية وأيضا من خلال الانفتاح على فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الدولي لتمكينهم من الاستفادة من أفضل الممارسات وتبادل خلاصات وخبرات التجارب الناجحة.[2]

5. أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعلق رئيس جمعية المنتدى الدولي لقادة الاقتصاد الاجتماعي "جانتيه" على مكانة الاقتصاد الاجتماعي عن طريق الفهم الصحيح للدور الموكل لهذا القطاع داخل المجتمع بغية إدراك فعلي لأهميته البالغة، فيقول "أن أفضل سبيل لفهم الاقتصاد الاجتماعي هو النتائج التي تضيف إضافة ملموسة إلى ما لا سبيل إلى قياسه أو لا رغبة في قياسه من خلال الاقتصاد التقليدي".[3] فهو بهذا التعليق يلمح صراحة لا ضمنيا إلى أهمية الاقتصاد الاجتماعي لكل من الأفراد والمنظمات ذات البعد الاجتماعي بالدرجة الأولى وهذا بفضل تنوع خصائصه ومميزاته التي تجعل منه اقتصادا مستعرضا وقطاعيا، مما يمنحه القدرة على تعبئة المجالات

[1] - غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسئول للتنمية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص: 70.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية"، المغرب، أكتوبر 2013، ص ص: 77-78.

[3]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص ص: 336-337.

المختلفة المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع، وقد تفضي مبادرات ومشروعات وإجراءات وآثار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى خلق فرص للاندماج في المجتمع ولا سيما بالنسبة للفئات المتضررة مثل الشباب الذين لديهم توقعات احتمالية ضعيفة من أجل مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم[1]، وعلى العموم يمكن استنتاج أهمية القطاع الثالث من خلال معرفة التحديات التي وجدت مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي من أجل معالجتها والتي يمكن حصرها في سبعة (07) تحديات رئيسية هي:[2]

أ) تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية؛

ب) مكافحة البطالة وتشجيع روح المبادرة ونوعية الوظائف؛

ج) الدفاع عن حقوق المستهلكين وتسهيل وصولها إلى الأسواق المرغوبة؛

د) دعم القطاع الثقافي وتنظيم أوقات الفراغ؛

ه) الحفاظ على البيئة؛

و) مكافحة الآثار الضارة للعولمة؛

ز) تلبية التطلعات الأخلاقية للمواطنين.

ولعمل لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي اليوم قيمة اجتماعية أبعد من مكاسب العاملين الأفراد، فعمل أكثر من 450 مليونا من رواد الأعمال حول العالم يسهم في الابتكار والإبداع، وأيضا عمل نحو 53 مليونا من العاملين المنزليين لقاء أجر يلبي حاجة الناس إلى الرعاية، والعمل في رعاية الأطفال يربي الأجيال للمستقبل والعمل في رعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة يساعدهم في استخدام إمكاناتهم، وعمل الفنانين والموسيقيين والكتاب يثري حياة كل إنسان، وعمل أكثر من 970 مليون شخص في أنشطة تطوعية في السنة يساعد العائلات والمجتمعات، ويبني الشبكات الاجتماعية ويوطد التماسك الاجتماعي.[3] كما أن التحديات السبع المذكورة سابقا هي في الأصل منشط فعال لتحفيز منظمات الاقتصاد الاجتماعي على أن تقوم بالدور

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، الإصدار الثالث لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، 08-24 أفريل 2013، تورين، إيطاليا، 2013، ص: 01.

[2]- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P: 37.

[3]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، تقرير التنمية البشرية 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولاية المتحدة الأمريكية 2015، ص: 04.

الكبير الملقى على عاتقها في العديد من المجالات التي تعد ذات أهمية بالغة، وفيما يلي يمكن ذكر الغايات المسطرة في أهم المجالات التي تمارس بها منظمات الاقتصاد الاجتماعي وظائفها:[1]

- تسهيل إمكانية التعليم والتكوين للجميع؛
- مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي؛
- تعزيز فرص الحصول على السكن؛
- دعم إنشاء المؤسسات والأنشطة الخلاقة للوظائف؛
- دعم الزراعة والحفاظ على البيئة؛
- الوصول إلى التجارة العادلة والسياحة التضامنية؛
- تعزيز تنمية ممارسة الرياضة للجميع؛
- تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة الجماعية.

فعند الوقوف أمام هذه الغايات وتلك الأهداف نستخلص أن الاقتصاد الاجتماعي يركز على أن يتم توحيد المبادئ الاقتصادية في يد اجتماعية واحدة، كما يدعو إلى إشراك المواطنين مرة ثانية مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية البيئية والاجتماعية[2]، هذا بالإضافة إلى كون مؤسساته تدعم الكثير من المشاريع الاجتماعية كالتمويل التضامني والتجارة العادلة، والاستهلاك المسؤول والزراعة المستدامة، وإدارة واسترجاع النفايات وتقريب المرافق، والتكامل الاقتصادي وتحسين قطاع السكن[3]، وغيرها من المجالات التي تكون بمثابة ميادين تتجلى فيه الأهمية البالغة لهذا القطاع كما أنها في كثير من الأحيان تكون هي الغايات المنشودة. وهذه الأهمية يمكن إبرازها كما يلي:

---

[1]- Roland DARROUSES, Michel FAURE, et Dominique AUBRY, «L'économie sociale et solidaire, au service du développement des territoires», Collège Coopératif Provence Alpes Méditerranée, «Guide de l'Economie Sociale et Solidaire, à l'usage des maires, des élus locaux et de leurs services», Chambre Régionale Economie Sociale et Solidaire, France, Novembre 2011, P: 12.

[2]- Omer CHOUINARD et al, «Renforcement des capacités des collectivités côtières dans la livraison de services aux citoyens face à la hausse du niveau marin: Une approche d'économie sociale», N° 8, Marché et organisations, l'Harmattan, Paris, France, 2009, P: 106.

[3]- Jean-Jacques MALPOT et el, «L'économie sociale et solidaire en Nord-Pas-de-Calais: une richesse économique et humaine», N° 92, Institut National de la Statistique et des Études Économiques (INSEE), France, Octobre 2008, P: 08.

5.1. تسهيل إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية:

منذ عام 1860 تداولت كثيرا مقولة الفيلسوف الأمريكي "رالف والدو إميرسون"* التي مفادها أن "الصحة هي الثروة الأولى"، هذا لأن الناس يولون أهمية كبيرة للعيش حياة طويلة خالية قدر الإمكان من أي اعتلال بدني أو عقلي. إلا أن الصحة الجيدة هي مفهوم أوسع من مجرد غياب المرض، إذ أن هناك بعض الأمراض التي قد لا يمكن علاجها أو الشفاء منها كليا، مثل المعاقين إعاقة دائمة أو هؤلاء المقعدين عن العمل بسبب الشيخوخة[1]، فالرعاية الصحية هي مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، ولهذا فالدول المتقدمة تخصص ميزانية عالية من دخلها القومي للإنفاق على الصحة والرعاية الصحية[2]، حتى أن الدراسات أكدت بأن العمر المتوقع يرتبط ارتباطا وثيقا بدخل الفرد لأن الزيادة في الدخل ستوجه إلى شراء الضروريات الأساسية بما يعود على الصحة بمنافع كثيرة.[3] وفي هذا الشأن يوضح خبراء اقتصاديات التنمية باستمرار الرابطة القوية بين الدخل والصحة، فالسكان في البلدان ذات الدخل المرتفع غالبا ما يتمتعون بمستويات أفضل من الصحة، مما يعتبر عادة نتيجة التغذية المتميزة وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، والرعاية الصحية التي يوفرها الدخل المرتفع.[4]

فالعلاقة السببية التبادلية الموجودة بين الصحة والنمو الاقتصادي، تجعل الصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول فكل هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية[5]؛ كما أن الخدمات الصحية تعتبر من بين الوسائل الهامة في تنمية الموارد البشرية، من خلال ما توفره لها من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض، وهذا الأمر الذي يسهم في طول العمر وتخفيض الوفيات. فالرعاية الصحية الجيدة تزيد من الإنتاجية وتعجل بالتنمية الاقتصادية، كما أنها من جانب آخر تساعد أيضا على زيادة السكان، وإن لم يوجد توازن فعلي بين التنمية وزيادة النمو الديمغرافي المضطرد قد يشمل إعاقة التنمية الاقتصادية، فقد أظهرت تجارب البرامج الصحية

---

*- رالف والدو إميرسون (Ralph Waldo EMERSON)، ولد في 25 ماي 1803، توفي في 27 أفريل 1882، أديب وفيلسوف وشاعر أمريكي.

1- أ. إبراهيم طلعت، "البطالة والجريمة، دراسات في الاقتصاد الاجتماعي"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص: 437.

2- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص: 148.

3- د. علي لزعر، عبد الحليم جدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2013، ص: 66.

4- ديفيد بلوم، "شكل الصحة العالمية"، مجلة التمويل والتنمية، "المعركة من أجل الصحة العالمية"، الرقم 04، العدد 51، صندوق النقد الدولي واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2014، ص: 09.

5- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص: 89.

فاعلية في تخفيض معدلات الوفيات، ولكن إذا لم يقابل ذلك زيادة الإنتاج الاقتصادي أو انخفاض في معدلات المواليد فسترتفع معدلات نمو السكان بدرجات سريعة، وحينئذ يصبح من الصعب تحقيق معدلات لتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي بالسرعة الكافية لتتماشى مع معدلات نمو السكان وهذا من شأنه أن يؤدي حتما إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.[1]

ومن أجل كل هذا سعت منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تطوير القطاع الصحي الذي يهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية للمواطنين مع التركيز بوجه خاص على تحصين الأطفال، كما أن أغلب التشابك والتعاون الحاصل داخل منظمات الاقتصاد الاجتماعي يأتي من جراءه اتخاذ الناس لقراراتهم بشأن صحتهم بناء على الأعراف والضغوط الاجتماعية، والنماذج الذهنية الشائعة عن أسباب المرض ومدى الاستعداد لتجربة إجراءات تدخلية معينة، ومن خلال إدراك هذه المجموعة العريضة المتنوعة من العوامل البشرية يمكن للسياسات الإنمائية المتعلقة بالصحة أن تؤدي في بعض الحالات إلى تحسين نتائجها تحسينا هائلا.[2] وهنا بالضبط تكمن أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنسبة للأفراد والمنشئات، بحيث أنه يسهل للأفراد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بأقل تكلفة وأكثر خدمة في وقت قصير، فهو يدافع عن صحتهم ويحاول ضمان جميع أنواع التشخيصات الصحية وتقديم العلاج لها أما بالنسبة للمنشئات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية فالاقتصاد الاجتماعي يسعى لتقديم موردا بشريا ذو صحة جيدة قادر على تقديم أفضل إنتاجية لمؤسساته، كما أنهم يمتلكون أفكارا مشحونة بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي الداعية للتضحية من أجل الغير تنبعث منها روح التشارك والتعاون المتبادل.

5.2. تسهيل إمكانية التعليم والتكوين للجميع:

بدون أدنى شك أن التعليم هو حجر الزاوية في عملية الارتقاء الحضري لأي مجتمع، هذا باعتبار أن العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية جد وثيقة، تجعل كلا منهما في خدمة الآخر، إذ يمكن للاقتصاد القوي أن يخصص مواردا أكثر فاعلية لتدعيم التعليم، كما أن التعليم الجيد يجعل التنمية أكثر توازنا، هذا لكون التنمية الحقيقية تنطلق من الاستثمار في المورد البشري الذي يشترط على التعليم أن

[1]- د. محمد عبد الحميد فرحان، "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي -دراسة تطبيقية-"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1431هـ/2010م، ص ص: 390-391.

[2]- مجموعة البنك الدولي، "العقل والمجتمع والسلوك"، تقرير عن التنمية في العالم 2015، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية 2015، ص ص: 16-17.

يكون تعليما مهنيا ومنتجا وليس لمجرد الحصول على الثقافة العامة.[1] فلهذا ينظر إلى التعليم بأنه مفتاح للأزمات الاجتماعية والاقتصادية وآلية إنمائية لأي مجتمع، فتحسين نوعية التعليم وتسهيل إمكانية الوصول إليه خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأيضا للذين يقطنون في المناطق النائية، من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على زيادة الاستثمار في مجال التدريب المهني والبحث العلمي من أجل خلق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل، وهنا يقع على عاتق كل الهيئات والأفراد مسؤولية تطوير هذا النظام التعليمي بداية من مهمة الدولة التي تحرص على ضمان الحق في التعليم، مرورا بالأسر والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص فهذا التعاون المتشارك هو بمثابة برهان على أن هذه المهمة هي أساس لصالح العام.[2]

ومن الجانب الاقتصادي فالتعليم يقوم بوظيفة رئيسية مفادها نشر الموجود من المعرفة، ومحاولة تطوير الحجم الموجود منها، وذلك ما استوجب الانتباه لاقتصاديات التعليم وأصبح ينظر إليها كصناعة تسترغب الموارد الاقتصادية مثلها مثل أي صناعة أخرى، وهنا يجب الاشارة إلى أن كل الصناعات غير التعليم تشترك في شراء عوامل الإنتاج اللازمة إليها من أسواق تلك العوامل، إلا أن صناعة التعليم تختلف عنها في طبيعتها فيما يلي:[3]

- لا يباع إنتاج صناعة التعليم مباشرة كإنتاج للصناعات الاستهلاكية مثلا؛
- الدورة الإنتاجية في هذه الصناعة أطول بكثير منها في الصناعات الأخرى؛
- تقوم هذه الصناعة باستهلاك جانب كبير من إنتاجها الذي يعتبر مرة أخرى أحد عوامل الإنتاج اللازمة لها؛
- ليس من أهداف صناعة التعليم تحقيق أقصى قدر من الأرباح.

ولو نظرنا إلى العالم اليوم في الجانب التعليمي، لوجدنا أن حوالي 780 مليون بالغ و103 مليون شاب (من الفئة العمرية 15-24 سنة) لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، بحيث أن البلدان المتقدمة بالرغم من تطور نظامها التعليمي إلا أنها تضم 160 مليون شخص من الأميين وظيفيا، ولا يزال 250 مليون طفل يفتقرون إلى

[1]- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص: 146.

[2]- Organisation des Nations Unies, «Rapport des consultations nationales, post 2015 en Algérie», Equipe pays des Nations Unies en Algérie, Alger, Algérie, Juin 2013, P: 31.

[3]- د. أحمد محمد مندور و د. أحمد رمضان نعمة الله، "المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1997، ص ص: 392-393.

المهارات الأساسية بالرغم من أن 130 مليونا منهم أمضوا أربع سنوات على الأقل في المدرسة.[1] فهذه الأرقام الكبيرة التي تحاول اقتصاديات التعليم مجابهتها والتقليل منها لا تمنحنا إمكانية نكران حجم التحدي الكبير الذي يواجه كل نظام تربوي، في كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم واحتياجات سوق العمل، وهذه التوازنات بطبيعة الحال ليس من اليسير تحقيقها ما لم تتظافر جهود المجتمع على المستويين الحكومي والشعبي،[2] وهنا يمكن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تبرز أهميتها بالنسبة للمجتمع عن طريق الإبداع والابتكار الاجتماعيين* اللذان يقدمان إمكانية الحصول على التعليم والتدريب فيما يستطيع أن ينجزه أبناء المجتمع المحلي، سواء كان تنفيذ تلك المهمة بمؤسسة تعليمية أو بأي مؤسسة يتم بها الإنتاج العلمي والصناعي، فهذا الجهد المبذول من قبل منظمات الاقتصاد الاجتماعي يوفر مناخ يتضمن كل الشروط والظروف المختلفة لتيسر الإبداع وتفجير الطاقات والمواهب الكامنة لدى الأفراد.

فالتعليم الجيد بمختلف أطواره يعتبر آلية لتنمية القدرات الإنتاجية ومسهل لعملية المشاركة فيما بين الأفراد والهيئات، لذا قد تزايد الوعي لدى كل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بضرورة الرفع من المستوى العلمي والالتزام بمساعدة الأسر الفقيرة وإلزام أبنائها على الالتحاق بالمدارس بغية زيادة القاعدة المتعلمة، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحرص على إتاحة الفرصة أمام كل إنسان لتنمية قدراته العلمية والعملية من أجل أن يلعب التعليم دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي الوصول إلى تحقيق مبدأ التعليم والتكوين للجميع.

5.3. تعزيز فرص الحصول على العمل اللائق:

في عام 2012، كان ما يقرب 75 مليون شاب على مستوى العالم خارج نطاق العمل، وأن أكثر من 200 مليون شاب كانوا يعملون ولكن بأجر يقل عن 02 دولار أمريكي في اليوم.[3] فالبطالة بكل أصنافها هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم بحثه عن عمل ورغبته فيه[4]، ولهذا يشار إلى العمل

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، المرجع السابق، ص: 04.

[2]- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص: 146.

*- ظهرت فكرة الابتكار الاجتماعي لأول مرة في العصور القديمة على يد ثلة من الرواد الاجتماعيين من أمثال بنجامين فرانكلين (Benjamin FRANKLIN) وروبرت أوين (Robert OWEN) وكان بيتر دراكر (Peter DRUKER) ومايكل يونج (Michael YOUNG) مؤسسا الجامعة المفتوحة، وبعض المفكرين الفرنسيين مثل بيير رسونفالون (Pierre ROSNVALLON)، وظهرت مرة أخرى في جامعات أمريكية كثيرة مثل جامعة هارفارد وجامعة كورنل في فترة التسعينيات. ويعرف الابتكار الاجتماعي على أنه استراتيجيات وأفكار ومفاهيم وأنظمة جديدة تسعى إلى تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية مثل تطوير بيئة العمل والمجتمع وقطاعي التعليم والصحة.

[3]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 31.

[4]- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص: 144.

المستقر واللائق بأنه "مصدر للأمن والكرامة والاحترام"، فهذا يعد أفضل حل ضد التهميش والإقصاء الاجتماعيين، بحيث أنه يندرج كذلك ضمن هذا الإطار الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.[1] فانطلاقا من هنا يعتبر مجال مقاومة البطالة والمحافظة على فرص الشغل إحدى المجالات الهامة والرئيسية لتقييم الاقتصاد الاجتماعي وإبراز الدور الكبير الذي تلعبه منظماته في هذا الشأن، فالاقتصاد الاجتماعي يعتبر مشغل هام في أغلب البلدان الصناعية نظرا لأن عدد العمالة بها كبير بحيث يعد بمئات الآلاف أو بالملايين.[2]

وعند استقراء الإحصاءات حول نسبة البطالة في العالم، لا بد من الإشارة إلى أنه لا تخلو أي دولة من مشكلة البطالة أو تشغيل كافة الراغبين في العمل، ففي عام 2015 وحسب الإحصاءات الرسمية عن البطالة كان حوالي 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل، منهم 74 مليون شاب، بالإضافة إلى وجود أكثر من 01,50 مليار هم في نمط تشغيل غير مستقر يفتقرون معه لظروف العمل اللائق، ومحرومين من إمكانية إعلاء الصوت، وغير مؤمنين اجتماعيا[3]، واستنادا إلى الاتجاهات الحالية للبطالة التي توحي إلى استمرارها في الارتفاع مع توسع القوة العاملة، مما يسبب في اتساع فجوة الوظائف العالمية، وبالتالي يستوجب اتخاذ التدابير من أجل خلق فرص العمل لإغلاق تلك الفجوة ذات الصلة بالأزمات وأيضا من أجل استيعاب الزيادة في القوى العاملة.[4]

أما اليوم، ومع ارتفاع نسبة البطالة قد تم التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات الاقتصاد الاجتماعي كعامل أساسي لحل معضلة البطالة وتسهيل المرور إلى سوق الشغل عبر الإدماج والتكوين، إلا أن هذه المنظمات تواجه المنافسة من قبل المؤسسات الكلاسيكية كما تواجه معارضة النقابة التي ترفض العمل الظرفي والوقتي، هذا بالرغم من أن الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن يشارك في مقاومة عدم الاستقرار بمواطن الشغل ويساهم أيضا في تأسيس علاقات جديدة في العمل وذلك من خلال:[5]

- تشجيع العلاقات الجماعية بسوق الشغل؛
- تركيز أشكال جديدة للمفاوضات حول التشغيل داخل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي من خلال التشجيع على الاندماج والتأكيد على التكوين؛

---

[1]- Organisation des Nations Unies, «Rapport des consultations nationales, post 2015 en Algérie», Référence précédente, P: 27.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 12.

[3]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، المرجع السابق، ص ص: 04-05.

[4]- International Labour Organization, «World Eemployment and social outlook, Trends 2015», International Labour Office, Geneva, Switzerland, 2015, P: 16.

[5]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 40.

- العمل على تنمية ومساندة إحداث فرص تشغيل جديدة؛
- البحث عن طريق لتجاوز الظرفية في العمل.

في الوقت الحاضر، ومع السعي الكبير من قبل منظمات الاقتصاد الاجتماعي من أجل الحد من ظاهرة البطالة بخلق فرص عمل لائقة ومستدامة، كان لا بد أيضا من التشاور مع أعضاء المجتمع المدني الذين يرون في مسألة العمالة من حيث التوظيف والتعديل اللازم بين العرض والطلب عليها، بغية تعزيز الكفاءة وتحقيق وظائف لائقة ومستدامة.[1] كما كان لا بد أيضا التركيز على بعض فروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المؤسسة على مقاومة البطالة بأشكال مختلفة ومتعددة، فالتعاضديات الفلاحية مثلا تقوم بعمل متواصل لحماية العمل والعمالة خاصة في حالات تعرض المؤسسات الاقتصادية غير القائمة على مبادئ الاقتصاد الاجتماعي إلى إفلاس أو التهديد بالإغلاق، فالتشغيل بالنسبة لهذا الاقتصاد هو محور ديناميكية التنمية المحلية التي تفرز تركيز جمعيات وهياكل المساندة المختلفة في عـديد الجهات فالجمعيات مثلا تساعد بواسطة التربصات والتدريبات على الدخول إلى سوق الشغل أو خلق فرص لتشغيل الأشخاص الذين كانوا على هامش عجلة التنمية.

5.4. مكافحة الفقروالتهميش الاجتماعي:

يعرف الباحث الأمريكي "دافيز"* الفقر على أنه عدم مقدرة الحصول على المتطلبات الأساسية والضرورية اللازمة للمحافظة على معايير العيش بالحد الأدنى سواء في الحصول على الغذاء أو في الحصول على المياه الصالحة للشرب، أو الحصول على الرعاية الصحية. ومن خلال هذا نستطيع القول أن خط الفقر يمثل مستوى المعيشة الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، أو بين الفقراء الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن ذاك الخط وغير الفقراء الذين يزيد دخلهم أو استهلاكهم عنه، وبالإضافة إلى هذا ينصح الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين بتحديد خطين للفقر على الأقل، أحدهما حد الفقر الأعلى أو ما يسمى بالحد المطلق أو خط فقر كفاية، وحد آخر يمثل خط الفقر الأدنى أو ما يسمى بحد الفقر المدقع أو خط فقر الكفاف، فهذين الخطين أو الحدين وضعا للتميز بين الفقراء والفقراء المعدمين.[2]

---

[1]- Organisation des Nations Unies, «Rapport des consultations nationales, post 2015 en Algérie», Référence précédente, P: 28.

*- ستيفن ديفيس (Steven J. DAVIS)، رئيس التحرير السابق لمجلة الاقتصادية لأمريكا "الاقتصاد الكلي"، وهو أيضا باحث مشارك مع المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، والمستشار الاقتصادي لمكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي، وهو حاصل على ماجستير ودكتوراه في الاقتصاد من جامعة براون.

[2]- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص ص: 141-142.

كما أنه من المعلوم لدى كل المجتمعات أن مفهوم الفقر ينشأ عن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، هذه المشكلة التي ما خلا زمان أو مكان إلا وجدت فيه، إلا أنه لا يمكن فرض المساواة الكاملة في توزيع الدخول بين الأفراد لأن في ذلك تثبيطا لهمم العاملين، وكبحا لمواهبهم وإبداعاتهم، ولو جعلت هذه المساواة لكان الأثر المنجر عنها هو انخفاض في الإنتاج الكلي، فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تسعى لمحاربة مشكلة التفاوت الكبير في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وهذا هو الأمر الذي يدعو إلى القلق لأن الوضع الناجم عنه هو تركز الحصة الكبرى من الدخل بيد الفئة القليلة من المجتمع، وحصول الفئة العالية من المجتمع على حصة ضئيلة من الدخل، وبالتالي يحصل الصراع بين الطبقات وحصول التفكك الاجتماعي.[1]

فالتقارير الدارسية لموضوع الفقر والتهميش الاجتماعي أشارت إلى أن حوالي 830 مليون شخص في العالم هم من العاملين الفقراء، وهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وفي الوقت الحاضر يستخدم نحو 80% من سكان العالم 06% فقط من ثروته، كما يقاسي في العالم أكثر من 795 مليون شخص الجوع المزمن، ويموت 11 طفالا دون سن الخامسة كل ساعة و33 دقيقة، كما يعاني نحو 37 مليون شخص من فيروس نقص المناعة البشرية و11 مليونا من داء السل، ويعتمد أكثر من 660 مليون شخص على مصادر غير محسنة لمياه الشرب، و02,40 مليار شخص على مرافق غير محسنة للصرف الصحي، في حين يقضي نحو مليار شخص حاجتهم في العراء.[2]

فبكل بساطة ووضوح، إن مشكلة الفقر مردها الإنسان ذاته وفساد نظامه الاقتصادي سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع، أو الإسراف والتبذير في الاستهلاك، وهذه هي حلقات الاقتصاد الثلاث فالحلقة الأولى تتعلق بوفرة الإنتاج، والثانية بعدالة التوزيع، والثالثة بترشيد الاستهلاك.[3]

لكل هذه التحديات اعتبرت مقاومة الفقر من أهم رهانات الألفية الثالثة وطرحت ضرورة إدماج الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية في المشاريع الاقتصادية في جل البلدان التي ظل فيها الجانب الإتيقي شبه مطرود من الحقل الاقتصادي، فأصبح الإطار الجديد للحد من الفقر يتيح للبلدان زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الخلاقة للثروة الاجتماعية، إلا أنه ما زال المجال واسعا لدمج جوانب العمالة في

---

[1]- أ. تشوار خير الدين، "الاقتصاد التضامني: الزكاة ودورها في التخفيف من حدة الفقر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص: 133.

[2]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، المرجع السابق، ص ص: 04-05.

[3]- د. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، المرجع السابق، ص: 12.

استراتيجيات الحد من الفقر حتى تصل للهدف المنشود.[1] وهنا تتنزل مقاربة الاقتصاد الاجتماعي المتضمنة لمبادئه الأساسية الداعية لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي ومحاولة القضاء على المدقع منه ولكون الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية للتنمية البشرية وعدم التمتع بمستوى معيشي لائق والحرمان من التعليم وإهدار الكرامة، تعمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي على توفير أجر اجتماعي* لملايين الفقراء على مستوى العديد من البلدان كبديل عن الرفاهية في مقابل عملهم في القطاع غير الربحي فهذا الأجر لا يساعد المستفيدين منه فحسب، بل تشمل أهميته المجتمعات التي يقدمون فيها خدماتهم مما يولد الحاجة الماسة إلى إقامة روابط جديدة من الثقة والإحساس بالالتزام المشترك لتحقيق رفاهية الآخرين وخدمة مصالح المناطق التي يعمل فيها المتطوعون، وذلك من أجل إعادة بناء المجتمعات وخلق مجتمع يسوده التكافل والتعاون.

وكنتيجة لتلك الجهود المناهضة لظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي، أظهرت الفترة الممتدة ما بين 1990 و2015 وحتى إلى سنة 2017، تراجع الفقر في البلدان النامية إلى أكثر من 30%، كما انخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من 01,90 مليار إلى 836 مليون شخص، وانخفض كذلك معدل وفيات الأطفال أكثر من النصف، وعدد الوفيات دون سن الخامسة من 12,70 مليون إلى 06 مليون طفل، وأصبح بإمكان أكثر من 02,60 مليار شخص الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، وبإمكان 02,10 مليار الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي، وهذا حتى مع ارتفاع عدد سكان العالم من 05,30 إلى 07,30 مليار نسمة.[2] وهذا بفضل الوعي الفكري نحو مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة فيما يخص المشاركة المبنية على التكافل والتعاون المتبادلين لأغلب أفراد المجتمعات عبر العالم. وبالرغم من هذا الانخفاظ في معدل الفقر المدقع في العالم من 10,1% في عام 2015 إلى 09,2% في عام 2017 إلا أنه من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر بحلول 2020 لأول مرة منذ أكثر من 20 عاما[3]، حيث أدت الاضطرابات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم قوى الصراع وتغير المناخ، التي كانت تُبطئ بالفعل من وتيرة التقدم المحرز في جهود الحد من الفقر.

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015"، الاجتماع الإقليمي الإفريقي الحادي عشر، أديس أبابا، الطبعة الأولى مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2008، ص: 32.

*- الأجر الاجتماعي هو أجر بديل عن المدفوعات ومزايا الرفاهية التي توجه إلى الذين يعانون البطالة الدائمة المستعدين لتلقي تدريب وتولي وظائف في القطاع الثالث.

[2]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، المرجع السابق، ص: 04.

[3] - البنك الدولي، "الفقر" تقرير على شبكة الانترنت بتاريخ 07 اكتوبر 2020، تاريخ الاطلاع: 2020/10/15، رابط الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

5.5. الحفاظ على البيئة ودعم الزراعة:

يعد اهتمام البشر بالحاضر أشد كثيرا من اهتمامهم بالمستقبل، والكثير من الآثار السيئة لتغير المناخ لن تأتي إلا بعد سنوات عديدة، ويميل الناس إلى تفادي التحرك في وجه المجهول، والانحياز لخدمة النفس أي ميل الأفراد إلى تفضيل المبادئ ولا سيما المبادئ المتعلقة بالعدل، التي تخدم مصالحهم، فهذا الانحياز يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاقيات بشأن كيفية المشاركة في تحمل أعباء التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها.[1] فالعمل الذي يقوم به 07,30 مليار شخص يسهم بأشكال شتى في التقدم والنمو، نحو عمل مليار شخص في الزراعة وما يزيد عن 500 مليون مزرعة عائلية، الذي ينتج أكثر من 80% من غذاء العالم ويساهم في تحسين التغذية والصحة، وعمل 80 مليونا في الصحة والتعليم يسهم في بناء القدرات البشرية، وعمل أكثر من مليار شخص في قطاع الخدمات يساهم في التقدم البشري، وفي مختلف أنحاء العالم، يزداد تعرض المجتمعات لتداعيات تغير المناخ، ومنها خسارة التنوع البيولوجي، الذي هو مصدر حياة العديد من المجتمعات الفقيرة، بحيث يعيش حوالي 01,30 مليار من السكان على أراض هشة وتصيب أضرار الكوارث الطبيعية الماليين.[2]

فمسألة المناخ والتقلبات الحاصلة فيه تمثل أحد التحديات الحاسمة التي تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي بمجابهتها منذ أن وجدت، فالبلدان والمجتمعات الفقيرة تعد أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية وبالتالي ستتحمل تكاليف كبيرة أثناء القيام بمرحلة التحول إلى اقتصاديات تتسم بتدني معدلات انبعاثات الغازات السامة والملوثة للبيئة، فالأفراد يكوّنون آراءهم بشأن المناخ استنادا إلى تجربتهم مع الطقس في فترة من الزمن، كما أن الانتماءات الإيديولوجية والاجتماعية تؤدي إلى توجيه انحياز ونزعة الأفراد بشأن تفسير وتمييز المعلومات بأسلوب يؤيد تصوراتهم الأولية أو افتراضاتهم، وتقود الأفراد إلى التجاهل أو التهوين من شأن المعلومات المطروحة في شكل احتمالات ذات الصلة بالبيئة وتداعياتها خاصة في دعم الزراعة.

5.6. تعزيز تنمية ممارسة الرياضة للجميع:

لقد تغلغلت الرياضة في كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات حتى أصبحت الأنشطة البدنية والرياضة تؤثر بشكل عام في نظام الاقتصاد، فكما ينظر إلى الأنشطة الاقتصادية المتطورة أنها تؤثر إيجابا بممارسة الرياضة، كذلك يمكن النظر للأنشطة الرياضية من زاوية اقتصادية مختلفة، حيث أنه يمكن لها أن تؤثر في الاقتصاد ويكون لها عائد ملموس. فممارسة الرياضة فضلا عن كونها نشاط بدني يمارس

---

[1]- مجموعة البنك الدولي، "العقل والمجتمع والسلوك"، المرجع السابق، ص ص: 17-18.

[2]- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، المرجع السابق، ص ص: 04-05.

بغرض الهواية والترفيه، فهي ظاهرة اجتماعية، كما أنها قطاع اقتصادي بمدخلات ومخرجات تعبر عن قوى العرض والطلب على تلك الخدمات الرياضية، ولذلك نشأ ما يسمى اقتصاديات الرياضة كفرع جديد من فروع الاقتصاد، فهذا المفهوم يهتم بدراسة النشاط الرياضي من وجهة نظر اقتصادية، فهي تعتبر الرياضة نشاطا اقتصاديا له صناعته من سلع وخدمات، وله أسواقه من عرض وطلب، وله ميزانيته وتمويله، وله أجهزته وإدارته ومنظماته ...إلخ، ومن هنا كان لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دور في توسيع النشاط الرياضي على الجميع، بحيث اعتبرته حق لكل فرد، فعند ممارسة الرياضة تكون كحلقة في الاقتصاد بين جميع فئات المجتمع وتطور المستوى الفكري والذهني والصحي. وفيما يلي يمكن ذكر أهم السبل التي من خلالها تستطيع الأنشطة الرياضية أن تؤثر في الاقتصاد بصفة عامة:[1]

- الرياضة وسيلة دعاية ومجال إشهار للمؤسسات الاقتصادية، فخلال العقد السابع من القرن 20 الماضي تزايد عدد الرياضيين أو ممارسي الرياضة، مما خلق سوقا رائجة في مجال إنتاج وتسويق واستهلاك الأجهزة والأدوات والملابس الرياضية؛

- إسهام التربية البدنية والرياضية في توفير القيم التربوية المتصلة بالإنتاج بشكل خاص وبالاقتصاد بشكل عام، فالاقتصاد يستفيد مما تقدمه له التربية البدنية والرياضية من خلال تقدير قيمة العمل اليدوي وتشكيل اتجاهات إيجابية نحوه، وكذلك من توفير المهارات الحركية، فالتربية البدنية والرياضية توفر للإنتاج خصوصا وللاقتصاد عموما؛

- إسهام التربية البدنية والرياضية في اكتشاف وصقل المواهب والمهارات المتصلة بالإنتاج فالأنشطة البدنية لها قيمتها الاقتصادية العالية التي من شأنها أن تعمل على اكتشاف المواهب والقدرات والمهارات وصقلها لدى الطلبة، وهي أمور من شأنها التأثير إيجابيا في النهوض بمستويات الإنتاج وجودته لدى تخرج الطلبة ودخولهم سوق العمل؛

- إسهام التربية البدنية والرياضة في توفير اللياقة البدنية والصحية المتصلة بالإنتاج، فالتربية البدنية والرياضة تؤكد على تحقيق أهداف تتصل باللياقة البدنية والصحية للفرد، وهي المساحة التي يكاد ينفرد بتحقيقها نظام التربية البدنية والرياضة في المدرسة.

وفي هذا الشأن تسعى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جاهدة لتوصيل مفهوم التربية البدنية والرياضية للجميع وجعلها حق يكفله لهم القطاع الثالث، وإشراك جميع الفئات بدون استثناء في

[1]- أ. أحمد فلاح، أ. عبد الكريم معزيز، "اقتصاديات الرياضة، تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، جوان 2013، ص ص: 56-57.

ممارسة الرياضة ومحاولة بلورة القدرات المكنونة داخلهم، فالاقتصاد الاجتماعي يعي بما تمثله الرياضة للجميع في تنظيم التربية البدنية والتسلية الرياضية الترفيهية الحرة أو المنظمة لفائدة أكبر عدد من المواطنين دون تمييز في السن أو الجنس، فالرياضة للجميع تشكل عاملا هاما في حياة الناس من حيث ترقية الصحة العمومية، وكذلك من جانب إدماج الشباب اجتماعيا ومحاربة الآفات الاجتماعية وذلك من خلال تأطير برامج تحفيزية جوارية على مستوى الأحياء والبلديات لفائدة الشباب، من خلال تنظيم منافسات رياضية ما بين الأحياء وما بين البلديات.[1]

وهذا الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ألزم الحكومات على إنشاء مركبات رياضية جوارية وتهيئتها وتطويرها، وتنظيم الرياضة للجميع ضمن النوادي الرياضية المكونة للاتحادات الوطنية للرياضة للجميع، فهو دور ذو أهمية ليس بالنسبة للذين يقومون بممارسة الرياضة وفقط بل لكل المجتمع. فالاقتصاد الاجتماعي يعتبر دخول الأعمال والمصالح التجارية في مجالات الاستثمار الرياضي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي للرياضة، فهذا الاقتصاد أدى إلى اعتبار الأنشطة الرياضية من الأنشطة الاقتصادية واعتبر أن الاقتصاد يؤثر إلى حد كبير على الرياضة، واعتبارها نظاما اجتماعيا يشتمل على إمكانات وتسهيلات ومنشآت خاصة تتمثل في أجهزة وأدوات رياضية وأجهزة فنية، إذ لا يمكن استمرار ودوام الرياضة كنظام اجتماعي أساسي دون متطلباتها الاقتصادية التي تضمن مثل هذه الأجهزة والأدوات كما اعتبر تيسر الممارسات الرياضية من خلال المشاركة الشعبية أمرا ضروريا من أجل استمراره كنظام اجتماعي، ومن أجل ذلك فإن الرياضة تعتمد على الاقتصاد من خلال ما يلي:[2]

- اعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه الأنشطة التي تقوم بها، فنظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج، الأدوات والأجهزة، وأجور المدربين والإداريين، مكافآت وحوافز الرياضيين ...إلخ؛

- الرياضة جزء من الدورة الاقتصادية، فهي تعتبر جزءا مكملا من الأنشطة الجماعية للإنتاج والاستهلاك، فتدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا في الإنتاج أو باعتبارها قيمة مضافة؛

[1]- الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 04-10 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425، الموافق لـ 14 أوت 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 18 أوت 2004، ص: 15.

[2]- أ. أحمد فلاح، أ. عبد الكريم معزيز، "اقتصاديات الرياضة، تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة"، المرجع السابق، ص ص: 55-58.

- صناعة الرياضة، فعلى مدى السنوات الماضية حققت صناعة الرياضة تطورا كبيرا مقارنة بأنواع الصناعات الأخرى، فقد ارتبطت صناعة الرياضة بالشركات والمصانع والمعدات وشبكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والاستوديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضية.

5.7. تعزيز التجارة العادلة والسياحة المستدامة:

يعترف للسياحة بشتى أنواعها على أنها أحد أهم القطاعات التي تعول عليها التنمية الاقتصادية بحيث لا يختلف اثنين عن مدى مساهمتها في خلق وزيادة القيمة المضافة محليا ووطنيا وتحقيق توازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فالسياحة هي قبل كل شيء أداة ذات أهمية في تحقيق الازدهار المحلي والإقليمي والتي تسعى لبلوغ أهم الغايات المتمثلة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحفاظ على الخصائص الثقافية والتاريخية للمجتمعات المضيفة، وضمان مشاركة الفاعلين في القرارات التي تخص أراضيها؛ كما أنها تسعى للحفاظ على حوار دائم وتشاور مع السكان المحليين ومراعاة احتياجاتهم طوال دورة حياة المنتجات السياحية.[1]

فالسياحة التضامنية القائمة على أشكال التعاون المتبادل تعتبر من المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة، لأن مبادئ الاستدامة المنظمة للسياحة المبنية على مشاركة الجماعات تخص الجوانب البيئية والاقتصادية والثقافية، وضمان استدامتها على المدى الطويل، فالسياحة المستدامة تتطلب المشاركة الفعلية لكل الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية المتمثلة في الاستغلال العقلاني للموارد البيئية، واحترام العادات الثقافية للساكنة المحلية، بالإضافة لاستفادة جميع الأطراف المعنية من تنمية السياحة التضامنية من الفوائد سوسيو اقتصادية.

هذا النوع السياحي يطلق الخبراء عليه أسماء مختلفة مثل السياحة الاجتماعية، السياحة التضامنية، السياحة المسؤولة، والتي يعرفها التحالف الدولي للسياحة المسؤولة* بأنها كل شكل من أشكال الأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل، على الموارد الطبيعية والثقافية

---

[1]- Association pour le Tourisme Equitable et Solidaire (ATES), «Tourisme Durable, Charte Marocaine Du Tourisme Responsable», Rapport sur Internet, Date de la visite: 21/09/2020, Site Web: http://www.tourismesolidaire.org/

*- التحالف الدولي للسياحة المسؤولة ((La Coalition Internationale pour un Tourisme Responsible (CITR))، وهو تحالف يضم 145 من الخبراء المتخصصين في السياحة من 52 دولة، أنشأ في عام 2007، بهدف للإعلام والتوعية وإقناع أصحاب المصلحة السياحية الكبرى (المسئولين والحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية) بأهمية مفهوم السياحة المسئولة.

والاجتماعية التي تسهم بدورها بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقيمون في هذه الفضاءات،[1] وللأهمية البالغة لهذه السياحة لدى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أعطي لها الشطر الوافر من الاهتمام، بحيث وضعت مجموعة من تصنيفات للسياحة المستدامة يمكن ذكرها كما يلي:[2]

أ) **السياحة الخضراء:** التي يعرفها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة* بأنها كل بعد ثقافي من الماضي أو الحاضر يؤدي إلى زيارة مسؤولة إلى أوساط طبيعية بهدف الاستمتاع بالطبيعة، وبغرض الاهتمام بتشجيع الحفاظ على الموارد.

ب) **السياحة التضامنية:** وفقا لشبكة السياحة التضامنية العالمية**، تولي السياحة التضامنية أولوية قصوى للسكان المحليين بحيث تقوم بإشراكهم في مختلف مراحل المشروع السياحي، وتحترم ثقافاتهم.[3]

ج) **السياحة المسؤولة:** يعرف التحالف الدولي للسياحة المسؤولة*** هذا النوع من السياحة بأنها كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تسهم بدورها بشكل إيجابي وعادل في تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقيمون بهذه الفضاءات.

---

[1]- أحمد نظيف، "تعرفوا على السياحة التضامنية في تونس، السياحة التي لا تتأثر بالإرهاب"، مقال على شبكة الأنترنت، تاريخ الاطلاع: 2020/09/20، الرابط:

http://raseef22.com/economy/2015/10/03/sustainable-tourism-in-tunisia/

[2] - وزارة السياحة المغربية، "المفاهيم المتعلقة بالسياحة المستدامة"، تقرير على موقع الوزارة، تاريخ الاطلاع: 2019/05/20، الرابط:

http://www.tourisme.gov.ma/ar/tourisme-durable/

* - الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ((IUCN) Union Internationale pour la Conservation de la Nature)، هي المنظمة البيئية الأولى في العالم تأسست عام 1948 بفرنسا، يقع مقرها في جنيف بسويسرا وتضم أكثر من 200 حكومة و1000 منظمة غير حكومية وحوالي 10000 متطوع في 160 حول العالم، يقوم عملها على البحث العلمي وتوحيد الجهود لمكافحة التغيرات السلبية التي تطر على النظام البيئي.

** - الشبكة العالمية للسياحة التضامنية أو السياحة البديلة ((Global Alternative Tourism Network (GANT)، هيئة تقوم بتشجع السياحة البديلة العادلة، وتشكل مجرد السفر الأنشطة بين أفراد المجتمعات المختلفة، من أجل تحقيق التفاهم المتبادل والتضامن والمساواة بين المشاركين، بل هو شكل من أشكال السياحة التي لديها الحد الأدنى من التأثير السلبي على البيئة المادية والاجتماعية والثقافية في المناطق جهة والمجتمع المحلي واستفادت بشكل كبير من برنامج السياحة.

[3]- أحمد نظيف، "تعرفوا على السياحة التضامنية في تونس، السياحة التي لا تتأثر بالإرهاب"، نفس المرجع، مقال على شبكة الأنترنت.

*** - التحالف الدولي للسياحة المسؤولة ((Coalition Internationale pour un Tourisme Responsable (CITR) يعمل الآن مع 156 ناشطا في 55 بلدا من جميع أنحاء العالم، ولجنة علمية متخصصة تتكون من خبراء في ركائز التنمية المستدامة، ملتزمون ومتطوعون لخدمة أهداف السياحة المسئولة.

د) **السياحة البيئية:** تضم السياحة البيئية كل أشكال السياحة التي يتم اعتمادها في المجال الطبيعي، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم اكتشاف الأوساط الطبيعية والحرص على الحفاظ عليها وتحسيس السياح بأفضل الممارسات المتعلقة باحترام البيئة الطبيعية والبشرية التي تستضيفهم.

ه) **السياحة المنصفة:** تعرف السياحة المنصفة أو العادلة على أنها مجموع أنشطة الخدمات السياحية التي يقدمها الفاعلون السياحيون المسؤولين، بحيث يجب أن تكون الفوائد الاجتماعية والثقافية والمالية لهذه الأنشطة ملموسة محليا، وموزعة بشكل متساوي بين أعضاء الفاعلين المحليين.

وللأهمية البالغة لكل هذه الأصناف من السياحة لدى الاقتصادي الاجتماعي والتضامني بالخصوص ولدى المجتمعات بصفة عامة حدد يوم 02 جوان من كل سنة كيوم عالمي للسياحة المسؤولة التي يلتزم القائمون بها بكل مسؤولية تجاه وطنهم ومواطنيهم، وهذا بهدف رفع الوعي الدولي لهذا القطاع الهام لكل المجتمعات[1]، وبالإضافة إلى تنظيم كل هذا قام التحالف الدولي للسياحة المسؤولة بوضع مجموعة القواعد الديناميكية لبلوغ الأهداف التالية:[2]

- توفر ودفع شبكات ديناميكية قادرة على الدفاع عن مبادئ السياحة المسؤولة للحكومات؛
- تعزيز ودعم منظمات المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ مشاريع السياحة المسؤولة؛
- تعزيز السياحة المسؤولة كموضوع جديد، وكأداة لدعم التعاون والتنمية المجتمعية في الجنوب.

أمام كل هذه الأهمية التي يحظى بها الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمعات من خلال مختلف المجالات التي يبرز فيها ويكون رائدا حقيقيا يجابه كل التحديات والعراقيل المصطنعة من قبل النظام المناهض لاجتماعية الاقتصاد، الذي مازال يؤمن بأن الاقتصاد دائما يكون مبني على المادة والأموال وفقط. فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تأخذ قوتها من القاعدة الأكثر شعبية في المجتمعات، والتي تنظر دائما إلى نفسها بأنها مهمشة وخارج مجال التغطية، فترى أن القطاع الثالث هو المساند الوحيد الذي يبحث دائما عن طريقة يخرجها بها من منطقة الظل، حتى تكون هي كذلك ساهمة في العملية الإنتاجية ولو على الصعيد المحلي.

---

[1]- Coalition Internationale pour un Tourisme Responsible, «Journée Mondiale pour un Tourisme Responsible», Rapport sur Internet, Date de la visite: 13/04/2018, Site Web: http://www.coalition-tourisme-responsable.org/journee-mondiale/

[2]- التحالف الدولي للسياحة المسؤولة، "السياحة التضامنية"، تقرير على موقع الوزارة، تاريخ الاطلاع: 2018/04/13، الرابط:
http://www.coalition-tourisme-responsable.org/actions-internationales/

6. شروط وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إنه من الضروري أن يرتكز أي مجال على مجموعة من الأسس والقواعد التي من خلالها يمكن معرفته وتكون مميزة له، وفي الكثير من المرات تصبح تلك الأسس شروطا لا يقوم المجال إلا بها، وفي هذا الجزء من البحث الذي من خلاله سندرس الاقتصاد الاجتماعي من جانبه النظري بحيث سنبرز أهم الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يكون هذا النوع من الاقتصاد اقتصادا اجتماعيا قائما بذاته وبالإضافة إلى تلك الشروط سنتطرق أيضا إلى مختلف الآليات التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي.

6.1. شروط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

لقد زعزع الاقتصاد التضامني إلى حد ما سياسة المساعفة والمنح والهبات ليستبدلها بمفاهيم الإدماج والتفعيل والتشغيلية والشراكة، وهي مفاهيم تتأسس عليها مشاريع التنمية والتطوير في المجتمعات الناهضة[1]، ووفقا لمعظم المؤلفين الذين حاولوا تحديد شروط الاقتصاد التضامني قالوا أنها تحدد في كثير من الأحيان جميع المنظمات التي هي لا رأسمالية ولا حكومية، هذين النفيين عن دائرة الرأسمالية ودائرة الحكومية يمكن أن يكونا شرطين أساسيين للانتماء إلى الاقتصاد الاجتماعي من عدمه، وهما ضروريين وكافيين لتصنيف المنظمة تلقائيا إذا كانت تحت غطاء الاقتصاد الاجتماعي أم لا، ولأكثر تفصيل سنقوم بشرح كلا من هذان النفيين كما يلي:[2]

أ) **منظمات الاقتصاد الاجتماعي منظمات غيررأسمالية:** إن القطاع الثالث يختلف عن القطاعات الرأسمالية في منح المجتمع فئات جديدة من المستثمرين أو المساهمين في المشاريع الاجتماعية، وكذلك من حيث تعيين نوعية المستفيدين وتحديد النشاط الاقتصادي المعتمد، ففي المنظمة الرأسمالية تتكون الفئة المستفيدة من المساهمين الذين استثمروا أموالهم والذين لديهم مصلحة شخصية في الفـائض المحقق أما في المنظمة غير الربحية يتم تعيين الفائض إلى المصلحة الجماعية أي تخصيصه إلى نشاط جماعي يعود بالنفع العام الذي يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، كبيع المنتجات بأسعار أقل من تلك الموجودة في السوق وهذا يمكن ملاحظته في قطاع التجارة العادلة الذي يضمن للمنتجين سعرا عادلا مقابل منتجاتهم وفي كثير من الأحيان يكون هذا السعر أعلى من السعر الذي يمنح لهم في السوق، كما أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي تسعى إلى إعادة توزيع الفائض على العمال من خلال منحهم رواتب أعلى مما كان يمكن أن يتحصلوا عليه في

[1]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص: 44.

[2]- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P P: 07-08.

سوق العمل، وذلك يمكن ملاحظته في بعض الشركات التي تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المستبعدين من سوق العمل.

ب) **منظمات الاقتصاد الاجتماعي منظمات غير حكومية:** أبتكر مفهوم المنظمة غير الحكومية من أجل تحديد نوع المنظمات المستقلة عن الدولة، وحتى يمكن في الوقت نفسه تحديد العلاقات القائمة فيما بينها، والمنظمة غير الحكومية هي منظمة تتوفر فيها معايير خاصة تتمثل فيما يلي:[1]

- منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني؛
- مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلون عن الدولة؛
- هيئات اتخاذ القرارات فيها تكون مستقلة عن سلطات الحكومة؛
- أهدافها موجهة للمصلحة العامة لا للربح، حتى أنها تتخطى مصالح أعضائها.

فالمنظمة غير الحكومية هي منظمة تأسس بموجب مبادرة خاصة، بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، ويمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعددة، غير أن معظمها تتخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح بالدرجة الأولى؛ ولهذا فمنظمات ومشروعات الاقتصاد الاجتماعي تشترك فيما بينها في سمات تميزها عن المشروعات والمنظمات ذات طابع العمومية أو الخاصة، ومن هنا اعتمد الأكاديميون والممارسون وصانعو السياسات على هذه السمات لتحديد هذه المنظمات والمشروعات حول العالم، ففي عام 1845 تم وضع مجموعة من المبادئ تقوم عليها الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي، وهي نفسها المبادئ التي تم إدراجها فيما بعد في ميثاق 1980* للاقتصاد الاجتماعي بفرنسا[2]، والذي أعيد تحيينه في عام 1995. وعليه فإننا اليوم نجد أثر تلك السمات في العمل الذي تقوم به كل من التعاونيات، والتعاضديات والجمعيات والنقابات والمنظمات الأخرى التي تنشط في إطار من المساواة والتضامن، والاستقلالية الاقتصادية، فتلك السمات انشقت عنها مجموعة من المبادئ والشروط اعتمدها القائمون على هذا القطاع من أجل تحديد مفهوم دقيق لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذه الشروط يمكن ذكرها كما يلي:[3]

---

[1]- Mandat International, «Un guide pratique pour les ONG», Rapport sur Internet, Date de la visite: 20/09/2020, Site Web: http://www.mandint.org/fr/guide-ngos

*- ميثاق 1980، وقع عليه بفرنسا والذي يحدد مبادئ وقيم الاقتصاد الاجتماعي، ثم تم تحيينه سنة 1995.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 05.

[3]- Mihaela PITEA, «Review the Functional Mechanisms of Social Economy», Vol. 03, N° 01, Civitas Foundation for Civil Society, Romania, 2013, P: 193.

- العضوية طوعية ومفتوحة؛
- السيطرة الديمقراطية على المجتمع؛
- اتفاق بين مصلحة الأعضاء أو المستفيدين من أجل المصلحة العامة؛
- إدارة الحكم الذاتي والاستقلال في العلاقة عن السلطات العمومية.

فكل هذه الشروط التي تميز المؤسسات المنتمية لمجال الاقتصاد الاجتماعي عن المؤسسات الأخرى هي عبارة عن سمات تتشارك فيها كل منظمات القطاع، وبالتالي هي الدليل الوحيد للتفريق الصحيح والنهائي بينها وبين المؤسسات ذات الطابع الرأسمالي، وفيما يلي يمكن تقديم شرح مفصل عن هذه الشروط التي تخص منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

6.1.1. المعاملة بالمثل:

إن التحول من الاقتصاد المعتمد على المادة والطاقة والجهد البشري إلى الاقتصاد المعتمد على المعلومات والاتصالات من شأنه أن يقلل من أهمية الدولة القومية باعتبارها طرفا مهما يتحكم في مستقبل الأسواق[1]، فسلوك تعظيم الربح الاقتصادي الذي يسمح بالإثراء النقدي الفردي هو المبدأ الذي يستثمر به صاحب المشروع الذي يملك وسائل الإنتاج السلع والخدمات من أجل تحقيق أكبر دخل ممكن، وهذا عن طريق بيع تلك المنتجات والخدمات في السوق وتقدير قيمتها شريطة أن يكون عرضها مطابقا للطلب عليها. وهذا المبدأ هو الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية؛ أما مبدأ السلوك الاقتصادي للمعاملة بالمثل الذي تشترطه منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يمنح بموجبه للقائمين الإنتاج بروح من التضامن والتعاون المتبادل، أي في سياق علاقة بين أشخاص يعملون من أجل تحقيق مجموعة من المصالح بموجب الالتزام الأخلاقي لخدمة الآخرين. فالمعاملة بالمثل هي الأساس الهيكلي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التضامنية، ومن أجل تحقيق هذه العلاقة لا بد من توافر سلسلة دائمة من التبرعات تمثل حركة ثلاثية، من الإعطاء إلى التلقي، ثم الإعطاء مرة أخرى. مثل هذه الديناميكية تشبه السوق إلا أنه بين كل هذه المراحل يكون العضو حرا فيها، أي حرا في العطاء، ثم حرا في الحصول ثم حرا في العطاء مرة أخرى. شريطة ألا تستبعد هذه الحرية الشعور بالإلزام، بل تمثل فرقا مع التبادل التجاري الذي يجعل من الإلزامي

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 329.

نقل الأشياء المتبادلة في الفورية.[1] فالمعاملة بالمثل تشير في طياتها إلى سلسلة من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في المعضلات الاجتماعية. وهي تنطوي على:[2]

- محاولة تحديد الأعضاء ذوي المصالح المشتركة؛
- تقييم لاحتمال أن يكون المشاركون الآخرون من المشاركين المشروطين؛
- اتخاذ قرار أولي بالتعاون إذا كان المشاركون الآخرون جديرين بالثقة؛
- رفض التعاون مع أولئك الذين لا يظهرون المعاملة بالمثل؛
- تشترك جميع معايير المعاملة بالمثل في المكونات المشتركة من حيث أن الأفراد يميلون إلى الرد على الإجراءات الإيجابية للآخرين الذين يبادرون بالأعمال الإيجابية وإجراءات سلبية للذين يبادرون بالأعمال السلبية".

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الاجتماعي لديه مفهوم عملي للتمييز بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التضامنية والأنشطة الرأسمالية وأنشطة الدولة. فممارسات منظمات الاقتصاد الاجتماعي تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل الذي يمثل أصلا سبب وجوده كمشروع سياسي بديل يميز أدائه يستند على قيم التضامن من خلال تقاسم الإنتاج والمواطنة والديمقراطية المباشرة والتشاركية والتنمية المستدامة بمراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية لممارساتها.[3]

6.1.2. الاستقلالية:

نستطيع عند دراسة هذا الشرط تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القوانين الأساسية الخاصة بالمؤسسة والاستقلالية تعني ها هنا أن تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال الطاقات الذاتية للمنظمة ويمكن عرض المجالات التي تطبق فيها الاستقلالية كما يلي:[4]

---

[1]- CASTEL Odile, "La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l'économie sociale et solidaire", La decouverte, V. 01, N° 15, 2015, P: 187.

[2]- ISAURRALDE Magdalena, "L'approche comportementale de l'action collective chez Elinor Ostrom: quels prolongements pour l'économie sociale et solidaire?", La decouverte, V. 01, N° 15, 2015, P: 111.

[3] - CASTEL Odile, "La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l'économie sociale et solidaire", Référence précédente, P: 187.

[4]- د. الطيب داودي، أ. ماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2008، ص ص: 142-143.

- الاستقلالية في اتخاذ القرارات؛
- التحكم في الأمور المالية؛
- المراقبة وتقييم الأداء.

إلا أن عملية الاستقلالية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ولتحقيق عمل منظم ومستمر لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا ما يحدد أهميتها وشخصيتها في إدارة أعمالها بنفسها لتفرض مكانها في السوق وفق أساليب تسيير حديثة خصوصا لمواردها البشرية، وكذلك بتشجيع روح المبادرة والطموح الايجابيين.

وكخلاصة لهذا، يمكن القول أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لها إدارة ذاتية واستقلالية ذاتية عن سلطة عمومية، ولا توجد أي هيئة أو أي منافس يمكنه السيطرة على مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لأنه لم يتم تداولها علنا.[1] هذا يعد من أهم الشروط التي تحدد منظمات الاقتصاد الاجتماعي عن غيرها من المنظمات.

6.1.3. المشاركة الطوعية:

تختلف درجة المشاركة اختلافا شاسعا من مشروع أو منظمة إلى أخرى، وهذا حتى بين المنظمات التي تشترك في نفس الوضع القانوني، ولهذا فإن بعض منظمات الاقتصاد الاجتماعي تتميز عن غيرها بأن تكون أكثر ديمقراطية في حصول أعضائها على نوع المشاركة، ويمكن أن تكون أشكال المشاركة متنوعة ومختلفة عندما يشارك أصحاب مصلحة إضافيين، مثل الأعضاء والمستفيدين، والمنتفعين. وبروح هذه المشاركة التي تتميز بالطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات أثناء القيام بالمشروعات التي يسعى من خلالها إلى تحقيق توازن اقتصادي ناجح يمنح الأعضاء والمنتفعون والمستفيدون من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة أن يكونوا ملاكا للمنظمة أو المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرار، ومن خلال منح الأعضاء أو المنتفعين أو المستفيدين القدرة على المشاركة في القرارات على نحو متكافئ، تستطيع هذه المنظمات وضع أساليب تشاركية فاعلة.

مفهوم التطوع أو العمل التطوعي حظي بالكثير من الاهتمام خلال السنوات الماضية بركز الخبراء والمتخصصون على شرح جوانب وأبعاد هذا المفهوم على ضوء التغيرات التي لحقت بظاهرة التطوع والمنظمات

[1]- Laurent BISAULT, «Le "tiers secteur", un acteur économique important», Référence précédente, Site Internet.

التطوعية، فالتطوع هو العمل الذي يعبر عن تلك المبادرات الفردية أو الجماعية العفوية والمؤقتة بالتعاطف أو التآزر أو مد يد العون أو المساعدة للآخرين دون توقع أي مقابل سواء كان ذلك بتقديم الجهد أو المال بدوافع أخلاقية أو دينية أو نوازع إنسانية، فقد وجد التطوع التلقائي منذ أن وجدت البشرية، وهو يمارس بين الناس في كل لحظة مهما اختلفت ثقافاتهم أو حضاراتهم أو عقائدهم الدينية ممتدا عبر التاريخ، فتعددت صور هذا النوع تعددا لا نهائيا مثل حالات الكوارث التي يهب أثنائها الناس فرادى وجماعات لتقديم العون مهما كانت إمكانياتهم أو قدراتهم، وهذا المفهوم أقترن بمفهوم الخدمة الاجتماعية وفيه يقتصر دور المنظمات التطوعية على تقديم الخدمات سواء للمجتمع أو الأفراد. بينما تطور دور المنظمات الأهلية وامتد لأبعاد ومجالات جديدة ترتبط بمحور عملية التنمية والتمكين والدفاع ومناصرة القضايا والفئات الضعيفة المهمشة وتطورت معها رسالتها وأهدافها.

إن المشاركة الطوعية في منظمات الاقتصاد الاجتماعي تعني حرية عضوية، أي الحرية الكاملة في مبادرة الانضمام إلى الاقتصاد الاجتماعي، كما أنها تسمح أيضا للأعضاء بمغادرة هذا الهيكل وقتما يريدون[1]، وأنهم لا يصبحوا مشاركين تحت أي التزام، فهم يفعلون ذلك بكل حرية وعلى أساس طوعي وفقط. وفي بعض البلدان أو في فترات محددة، لا تكون منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مرتبطة بصورة أوتوماتيكية بمفهوم العضوية الطوعية أو العمل الجماعي، ذلك لأن هذا النوع من المنظمات كان مستخدما من قبل الحكومات أو السلطات الاستعمارية من أجل تنظيم أبناء الشعب بطريقة إجبارية لأغراض سياسية أو لأغراض تتعلق بالإنتاج.[2]

ومما لا شك فيه أن المشاركة الطوعية لها أهمية كبيرة، بحيث أنها تؤثر بشكل إيجابي في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، فهي بمنهجها الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا ترتقي به المجتمعات والحضارات واليوم أصبحت المشاركة الطوعية تمثل رمزا للتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع ضمن مختلف مؤسساته، حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية باعتبارها ممارسة إنسانية، ومن مردودات المشاركة الطوعية تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على القيم الدينية وتجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي واستثمار أوقات الفراغ بشكل مثالي، فهي تعتبر تجسيدا علميا لمبدأ التكافل الاجتماعي، باعتبارها تمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأشخاص

[1]- Laurent BISAULT, «Le "Tiers Secteur", un acteur économique important», Référence précédente, Site Internet.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 08.

الذين يبحثون عن حاجات الأفراد وتلبيتها، الأمر الذي يدفعهم إلى تقديم التبرع بمجهودهم وأوقاتهم لخدمة هؤلاء الأفراد طلبا لتحقيق الخير والنفع العام.

6.1.4. التضامن والابتكار:

التكافل أو التضامن هو الذي يشكل الأساس الأصلي للاقتصاد الاجتماعي،[1] حتى أن بعض المؤلفين يفضلون استخدام مصطلح الاقتصاد التكافلي لتأكيد هذا البعد بصورة دقيقة، كما أن الأساليب الفاعلة لمنظمات هذا الاقتصاد غالبا ما توصف بأنها تقوم على التكافل، أي على مبدأ الإدماج وليس الإقصاء فالهدف من هذه الأساليب ليس مقصورا على تكديس رأس المال أو توليد الأرباح، لكنه يتضمن استخدام الموارد لبلوغ الغايات التي سوف تفيد أصحاب المبادرة وكذلك العمال والمنتفعين أو المستفيدين المعنيين فالتكافل هو الذي يفسر لماذا تكون المرونة والابتكار دائما السمات التي تتميز بها منظمات الاقتصاد الاجتماعي، فهذا الهدف هو أساسي لإيجاد حلول وتلبية الاحتياجات التي تتغير وتتطور بصورة مستمرة وتعني الروابط الوثيقة التي تحتفظ بها هذه المنظمات مع المنتفعين أو المستفيدين، سواء أكانوا أعضاء بالمنظمة أم لا.

كما أن الابتكار بوجوده كشرط يضاف إلى التكافل هو في حد ذاته مولد للقدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب أو أي شيء آخر بطريقة أفضل وأيسر وأكثر استخداما في نسق جماعي تكافلي ففي يومنا الحاضر الابتكار يشكل المحرك الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، باعتماده على مناخ اجتماعي داعم للمبادرة ضمن ثقافة من الحرية الاقتصادية والفكرية، حتى أن الحكماء من صناع السياسة أصبحوا يدركون ضرورة تشجيع النظام التعاوني للابتكار، ومحو فكرة أن الابتكار يرتبط بالاقتصاديات الثرية في العالم وترسيخ فكرة أن الابتكار بوابة يدخل منها كل من يريدون التغير نحو الأفضل، فالابتكار قليل الكلفة أصبح في ازدياد، وهذا ما يجعل من الممكن للاقتصاد المبني على الابتكار أن يتوسع ليصل إلى كل جزء من الكرة الأرضية، فلا حاجة إلا إلى القليل من المال لاستحداث خدمات مبتكرة وجـديدة هذا بالإضافة إلى وجوب وجود رجال أعمال مغامرين يمنحون بدورهم بيئة داعمة لمثل تلك المبادرات، وفي المقابل سوف يتمكن رجال الأعمال المغامرون الذين يملكون أفكارا جيدة من إيجاد مستثمرين وشركاء من أجل بناء شركاتهم، وتنميتها من منشآت صغيرة جدا إلى شركات كبيرة.

[1]- Laurent BISAULT, «Le "Tiers Secteur", un acteur économique important», Référence précédente, Site Internet.

6.1.5. البعد الجماعي:

يعد ظهور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ناتجا عن إرادة الشعب أو الجماعات من أجل تلبية احتياجاتهم واحتياجات الآخرين، وهذا هو السبب في قول بعض المؤلفين "أن الترابط الاجتماعي والهوية الجماعية، هما في الحقيقة مرتبطان ارتباطا منظما بالاقتصاد الاجتماعي"، ومن الناحية التقليدية فإن هذا العامل الجماعي يميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن المشروعات الخاصة الهادفة للـربح فالبعد الجماعي يمكن أن يكون لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني موضوع تساؤل، ذلك أن التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة والاتحادات، والظروف التي تظهر فيها الاحتياجات الجماعية أو الاحتياجات المشتركة بصفة عامة تعكس بعدا جماعيا خاصة فيما تعلق بحشد الموارد وأساليب صنع القرار وتوزيع المزايا بيد أن هذا البعد في الواقع العملي، لا يوجد بنفس القدر في جميع المشروعات والمنظمات.[1]

وأحيانا ما يكون هذا البعد عاملا رئيسيا في نجاح منظمات الاقتصاد الاجتماعي، فيمكن اعتباره مصدر الشرعية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، وأيضا كعامل في تمكين الوصول إلى الموارد الداخلية والخارجية مثل الثقة والالتزام، رأس مال الأسهم، المشاركة الطوعية، وغيرهم. كما أن القيادة ليست في الأساس متناقضة مع البعد الجماعي لمنظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي، لكن في الواقع العملي يمكن أن تؤدي القيادة القوية جدا إلى أشكال من الحكم أقل جماعية، وفي الواقع هذه هي الطريقة التي ظهر بها مفهوم المشروعات الاجتماعية وأصحاب المشروعات الاجتماعية، بحيث تختلف هذه المشروعات الاجتماعية عن الهياكل الكلاسيكية للاقتصاد الاجتماعي، كونها تؤكد على سمة تنطبق على المشروعات الخاصة التي تهدف للربح.

6.1.6. البعد الديمقراطي:

الحكم الديمقراطي شرط قائم على مبدأ "شخص واحد، صوت واحد"، أي أن لكل عضو نفس الحق في التصويت بغض النظر عن مساهمة رأس ماله في تعاونية، أو وقته في العمل في الجمعيات.[2] والحكم الديمقراطي تعرفه وتنظمه القوانين التي تنص على مشاركة والتعبير والتي لا تتعلق فقط بمساهمة رأس المال أو مقدار المساهمة المالية من الشركاء وأصحاب المصلحة لإنجازات الأعمال التجارية.[3]

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 08.

[2]- Laurent BISAULT, «Le "Tiers Secteur", un acteur économique important», Référence précédente, Site Internet.

[3]- Jean-Pierre BEL, «Projet de loi, adopte par le sénat, relatif à l'économie sociale et solidaire», SÉNAT, session ordinaire de 2013-2014, N° 29, Paris, France, 07 Novembre 2013, P: 02.

ويعتبر الكثير أن الإدارة الذاتية منتشرة في منظمات الاقتصاد الاجتماعي نظرا إلى صغر حجمها، أما في منظمات مثل المشروعات الاجتماعية، واتحادات المنفعة المتبادلة والمنظمات المجتمعية، نجد أن الملاك أو الأعضاء هم الذين يضعون الأهداف ويضعون السياسات لتوجيه أنشطة المنظمة، وهؤلاء هم نفس الأشخاص الذين يشاركون في إدارة المنظمة من خلال تنفيذ الأنشطة اليومية اللازمة لتحقيق أهدافهم وبهذه الطريقة يتراجع الأعضاء ويتقدمون بين أدوار الحكم وأدوار الإدارة. ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي على خلاف المشروعات الرأسمالية نجد أن معظمها لم تفصل بصورة فعالة بين أدوار أداء الحكم والإدارة ويرجع هذا إلى أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي تمارس نشاطها على أساس مبادرة جماعية وديمقراطية والتي تتمخض عن انتشار الإدارة الذاتية والجماعية مقابل الإدارة التي تتبع التدرج الهرمي والتي هي واضحة في المشروعات الرأسمالية. هذا ويمكن أن تبرز أيضا الإدارة القائمة على التدرج الهرمي في بعض منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومع ذلك فإن العضوية المفتوحة والطوعية والقيادة الديمقراطية في هذه المنظمات تختصر هذا التدرج الهرمي إلى آلية لتقاسم المعلومات بدلا من إصدار الأوامر، وثمة حالة نسوقها في هذا الشأن هي التعاونيات في البلدان الناطقة بالإنجليزية التي ظهرت بإطار قانوني يتطلب منها أن تقوم بفصل وظيفة أداء الحكم والإدارة، وهذا ما نتج عنه هيكل هرمي تسلسلي يفصل بين الأعضاء، ولجنة الإدارة وموظفي الإدارة، ومن هنا فقد تمخض الفصل بين أدوار الحكم والإدارة في منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عن أنماط إدارية مختلفة اختلافا طفيفا، مع تنويهات بمشاركة الأعضاء في حكم وإدارة منظماتهم.

ويطبق نموذج سيطرة الأعضاء على الإدارة على المنظمات صغيرة الحجم، حيث يكون الأعضاء هم العمال أيضا وأحيانا يكونوا المستفيدين، ومن بين الأمثلة على ذلك، التعاونيات، وجمعيات المنفعة المتبادلة والروابط والمشروعات الاجتماعية والمنظمات المجتمعية، ففي أمريكا اللاتينية ومعظم البلدان الناطقة بالفرنسية، يعتبر هذا الشكل من الإدارة الأكثر شيوعا في منظمات الاقتصاد الاجتماعي، ليس فقط لمجرد حجم المنظمات بل أيضا بسبب التأكيد على التمكين والطابع التحرري للاقتصاد القائم على التكافل.[1]

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن مبدأ القيادة الديمقراطية في منظمات الاقتصاد الاجتماعي يلائم الإدارة الذاتية لجميع الأعضاء كي يشاركوا في حكم وإدارة المنظمة من خلال التصويت على القضايا التي تتطلب اتخاذ قرارات، وعلى عكس المشروعات الخاصة، حيث يصوت حملة الأسهم على أساس حصتهم الرأسمالية في الشركة، نجد أن أصوات الأعضاء في منظمات الاقتصاد الاجتماعي متساوية، ونتيجة لمنح

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 18-20.

المساواة لجميع الأعضاء تصبح مهمة الرقابة والإشراف على المنظمة من حق كل عضو، وتستخدم هياكل التكافل لإنتاج السلع والخدمات للأعضاء ومن يعولونهم، ويعتمد الأعضاء على القواعد المتبادلة المتفاوض عليها التي تقوم على العمل الجماعي والرقابة الاجتماعية للاضطلاع بأنشطتهم، مما يسهم هذا في إنشاء هياكل قيادية محددة وصريحة، والتي تستبعد السلطة الهرمية في الحكم والإدارة، ومن ثم فإن كل عضو يتحمل المسؤولية في حكم وإدارة المنظمة.

6.2. آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني المذكورة سابقا هناك آليات تستطيع من خلالها منظمات هذا الاقتصاد القيام بالمهام الموكلة إليها بكل تنظيم وسلاسة، فهذه الآليات تسمح بتطوير القاعدة الإقليمية للتنمية المحلية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بصنع القرار الديمقراطي والتأكيد على مشاركة المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية وإعادة توزيع الدخل في المجتمع[1]، هذه الآليات المتصلة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لا تزال بسمات أساسية غايتها الفائدة الاجتماعية من جراء المشاركة في المشاريع الاقتصادية المبنية على الحكم الديمقراطي والإدارة الأخلاقية، والتطور الديناميكي على أساس المشاركة المجتمعية وتعبئة المواطنين، ولنا فيما يلي شرح لجملة الآليات التي يعمل بها هذا الاقتصاد.

6.2.1. الشراكة الاجتماعية:

تنشأ الشراكات كعلاقات تعاونية بين الناس والجماعات الذين يتفقون فيما بينهم على مشاركة المسؤولية في تحقيق هدف محدد والتي يمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة. وهي مهمة جدا للاقتصاد الاجتماعي والتي تضم من خلالها مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة[2]، فمفهوم المشاركة هو مفهوم محوري في العملية التنموية للعمل التضامني، وفي هذه الآليات لا بد من مشاركة كافة الأفراد بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي مشاركة فعالة في هيكل القوة السياسية لتفعيل مفهوم التنمية، فأي تنمية منشودة في الحقيقة لا غنى لها عن الشراكة الاجتماعية، كما أن التنمية هي شرط مسبق وضروري للمشاركة فالأولوية لكليهما.[3] ويمكن للناس من خلال المشاركة والنشاط المنظم أن يؤثروا في أداء بيئة عملهم المباشرة وفي الاقتصاد ككل

---

[1]- Omer CHOUINARD et al, «Renforcement des capacités des collectivités côtières dans la livraison de services aux citoyens face à la hausse du niveau marin: Une approche d'économie sociale», Référence précédente, P: 106.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 56-57.

[3]- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن (1989-2003)"، المرجع السابق، ص: 25.

وأن يجدوا أساليب لإدارة التغير الايجابي، ولهذا يؤكد الخبراء على أن التعاون المبني على الشراكة الاجتماعية هي عامل رئيسي من عوامل الإنتاج الاقتصادي.

وطالما أن الاقتصاد التضامني قائم في جانب كبير منه على نشاط الشبكات التضامنية والجمعيات التنموية والروابط المهنية والاتحادات والتعاونيات، ومؤسسات التضامن والتساند المختلفة[1]، فإن منظماته تعتمد على مقوم أساسي ألا وهو "المشاركة" أي التضحية بالجهد أو الوقت أو المال في سبيل المجتمع، كما أن المشاركة هي حق لكل مواطن وواجب عليه في نفس الوقت، يتم تطويرها في ظل مناخ الديمقراطية، فهي توفر للمواطنين الشعور بالانتماء إلى الوطن الذي يعيشون فيه، ولهذا تعتبر المشاركة استراتيجية أساسية وترجمة حقيقية للممارسة الديمقراطية في المجتمع خاصة المشاركة في اتخاذ القرارات. وإذا كانت المشاركة حقا للأفراد داخل مجتمعهم فهي في نفس الوقت وسيلة تربوية يكتسب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتماء، كما أنها تحدد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع.[2]

فآلية الشراكة الاجتماعية بالنسبة للقطاع الثالث تمثل عاملا مهما في تطوير دور الجمعيات الطوعية من خلال تعزيزها في مجال الإدارة على الصعيدين الوطني والدولي، هذا الطرح بخصوص هذه الآلية يدعمه تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة* الذي يطرح عدد من الأفكار الواردة في تقرير "الخلاص من الفقر" المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته لعام 2003، والتي تؤكد في مجملها على أن المؤسسات الاجتماعية تعتبر جد ضرورية لسير أسواق العمل على نحو فعال ومنصف، إلا أنها لم تظفر سوى بنصيب ضئيل من المساعدة الإنمائية.[3] وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى وجود اختلافات حول المشاركة أو الانضمام إلى الجماعات نتيجة لتنوع دوافع الانتمائية، والتي حاول "أولسن"** تجميعها وتحديدها بصفة عامة في ستة نظريات بحسب أراء العلماء بالنسبة لدوافع الانضمام إلى الجماعات:[4]

---

[1]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص: 56.

[2]- سميرة كامل محمد علي، "التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية، مشروع اعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية"، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 31-32.

*- تأسست اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة من قبل منظمة العمل الدولية (OIT) في فيفري 2002، وهي هيئة مستقلة تم إنشاؤها لتلبية احتياجات جميع أولئك الذين يواجهون تغيرات غير مسبوقة، والتي جلبتها العولمة لحياتهم وأسرهم والمجتمع.

[3]- منظمة العمل الدولية، "عولمة عادلة"، التقرير السادس، الدورة 92، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2004، ص: 45.

** - مارفن أولسن (Marvin OLSEN)، ولد في01أكتوبر 1912، توفي في 30 مارس 1995، أمريكي، مختص علم الاجتماع.

[4]- سميرة كامل محمد علي، "التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية، مشروع إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية"، المرجع السابق، ص ص: 35-37.

أ) **نظرية التبادل:** هذه النظرية قائمة على أساس أن ما يحكم الانتمائية الاختيارية للمشاركة هو توقع الحصول على عائد يفوق ما يضحي به الفرد من جهد أو وقت أو مال نتيجة المشاركة؛

ب) **نظرية التفاعل:** تفسر هذه النظرية دواعي الانتمائية إلى الجماعة المشاركة في عمليات التنمية وإلى الرغبة في الدخول في علاقات مع آخرين لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية؛

ج) **نظرية البيئة:** بحيث يكون الدافع وراء الانتمائية للمشاركة تجميع الجهود المشتركة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البيئة المحيطة؛

د) **نظرية القوة الاجتماعية:** يكون الهدف من وراء الإسهام بالعمل التطوعي والمشاركة الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الشخصية والجماعية؛

ه) **النظرية المعيارية:** تعتبر عملية المشاركة وفقا لهذه النظرية بمثابة عملية جبرية، يقوم بها الفرد وفقا لإطار الضبط الاجتماعي في المجتمع؛

و) **نظرية القيم:** تلعب عملية التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في جعل المشاركة قيمة أساسية تؤكد لدى الفرد أهمية الدخول في أشكال تنظيمية والمشاركة فيها.

ولهذا يبدو أن عبارة "التنمية الشراكة" بدت كما لو كانت مفهوما محوريا شاملا أشبه بحقيبة السفر التي تحتوي القديم والجديد، فلقد بدأ المفهوم بالأفكار التقليدية القديمة عن المشاركة في الاقتصاديات القومية، وصنع القرار الحكومي وكفاءة المشروعات، وحوى أيضا أفكارا جديدة عن المساواة النوعية بين الرجل والمرأة، وعن الحكومة الفاعلة من أجل تنمية حقيقية، ولمعرفة مجمل الأفكار المتعلقة بالمشاركة قام "جاك روثمان"* عالم الاجتماع الأمريكي بتناولها من عدة زوايا، يمكن ذكرها كما يلي:[1]

- المشاركة تمثل هدف يسعى إليه لتعويض تفكك العلاقات داخل المجتمع؛
- المشاركة وسيلة للتعبير عن ممارسة الديمقراطية، تعبر عن مساندة الجماهير لمشروعات التنمية والمساهمة فيها؛
- المشاركة من الوجهة التحليلية وسيلة للاختيار بين البدائل والأهداف؛
- وجود علاقة طردية بين التعليم والمشاركة، بينما هناك علاقة عكسية بين المكانة الاجتماعية للفرد والمشاركة وأيضا داخل الأسرة والمشاركة؛

*- جاك روثمان (Jack ROTHMAN)، من مواليد عام 1927، عالم اجتماع وأخصائي اجتماعي أميركي.

[1]- سميرة كامل محمد علي، "التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية، مشروع إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية"، المرجع السابق، ص ص: 48-49.

- الطبقة الاجتماعية للفرد لا تؤثر فقط في معدل المشاركة، بل تؤثر أيضا في طريقة تنظيمه لها فالطبقات الدنيا لها معدل كبير في التعبير عن المشاكل أكثر من الاستعداد في المعاونة في التنظيم، بينما الطبقة الوسطى والعليا تظهر معدلا كبيرا في كليهما؛

- تبدأ المشاركة ذروتها عند متوسطي العمر، ولدى المتزوجين أكثر من غير المتزوجين، وبين من لديهم أبناء في سن المدرسة أكثر من غيرهم.

6.2.2. الشبكات والاتحادات التعاونية:

أقر إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة* والذي اعتمده مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في جوان 2008، بأن المشروعات المنتجة والمربحة والمستدامة إلى جانب اقتصاد اجتماعي قوي وقطاع عمومي قابل للحياة واقتصاد تكافلي، تعتبر بمثابة فرصا هامة لتنمية اقتصادية وعمالة مستدامة، كما أقر أن الاقتصاد التضامني يلعب دورا هاما ومتزايدا في الاقتصاد ككل من خلال توفير العمالة والحماية الاجتماعية، وغيرها من المزايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[1] وهذا ما يبقى الاقتصاد الاجتماعي ينتج روابط تشكل شبكة اقتصادية واجتماعية، في حين أن الاقتصاد الرأسمالي هو إنتاج البضائع والخدمات فقط[2]، ولهذا يوجد ميل قوي لأن يشكل النشاط الاقتصادي تشابكات أو تكتلات متركزة جغرافيا، إلا أنه في الواقع يمثل التركز الجغرافي للنشاط الاقتصادي على مستوى محلي أو أقل من الوطني، هو القاعدة وليس الاستثناء، لأن بروز وانتشار أهمية التشابك الجغرافي قد حصلت له مكانة مركزية في كتابات الاقتصاديين وعلماء الإدارة البارزين في دول الشمال ودول الجنوب.[3] وقد صارت هذه الشبكات تمثل حركة واسعة تحركها قوى محلية لتتحول بعد ذلك إلى ظاهرة عالمية، وعلى الرغم من أن حركة العولمة

---

* - أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، في 24 فيفري 2004، تقريرها المعنون بـ "عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع" كما اعتمدت منظمة العمل الدولية بالإجماع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية "من أجل عولمة عادلة" في 10 جوان 2008 فكان هذا تعبرا عن رؤية معاصرة للعولمة، بحيث يستوجب وضع آليات لتعميم فوائد النمو على المحرومين وضمان ألا تقع تكاليف التغيير بشكل غير متناسب على كاهل أي فئة، ولا سيما أقل الناس قدرة على التكيف.

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: د.

[2]- Frédéric MASSOT, «Favoriser le développement de l'économie sociale et solidaire par l'émergence d'une nouvelle génération», Centre des Jeunes, des Dirigeants, des Acteurs de l'Economie Sociale (CJDES), Paris, France, 2011, P: 06.

[3]- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "اقتصاد القرن الحادي والعشرون، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2009، ص: 101.

البديلة* ذات ألوان متنوعة ومشارب فكرية متعددة فإنها ترفع شعار "عالم آخر أمر ممكن"، بتركيزها على شبكات جديدة تتلخص مطالبها في شعارات العدالة الاقتصادية واستقلالية الشعوب وحماية البيئة والحقوق الإنسانية الأساسية والديمقراطية، وهي تبدي اعتراضا على سياسات المؤسسات العالمية المترجمة لمسار العولمة الاقتصادية.[1]

فالشبكات الجديدة قد خلقت أشكالا من الترابط والتمازج بين القطاعات الربحية وغير الربحية مؤدية إلى تغيير ساحة السوق[2]، بنمط من الاندماج ما بين عناصر متعددة وتدخل ما بين المكونات الداخلية للمجتمع، الذي يتم في إطاره تبادل للمعلومات والخدمات وزيادة فاعلية الاتصالات الداخلية بين جماعة أو نسق معين.[3] وفي هذا النسق يعبر الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي "سيمون" عن وجود طرف ثالث يتكامل والقطاعين الآخرين، فهو بهذا يوحي إلى أن هناك ثلاثة أطراف بينهم اعتماد متبادل، وهم الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح، وبين الأطراف الثلاثة يوجد ما يسمى بالعقد الاجتماعي** الذي يتضمن

---

*- العولمة البديلة (Mouvement Altermondialiste)، عندما نتحدث عن العولمة البديلة فإننا لا نستشهد فقط بمظاهرات الاحتجاج المليونية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، وإنما نلفت النظر إلى واقع مؤسسي لهذه العولمة البديلة، وبحسب البروفيسور "جورج تي يو" فإن العولمة البديلة هي: "مجموعة قيم تؤسس لبديل عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حاليا"، كما أعلن زعماء الجنوب في مؤتمر باندونج عام 1955 تشكيل عولمة بديلة هدفا لنضالهم, فقصدوا نمطا جديدا قائما على احترام استقلال دولهم, واحترام حقها في اختيار طرق التنمية الملائمة لها، أو تلك الطرق التي رآها هؤلاء الزعماء ملائمة، فدخل السعي نحو بناء عولمة متعددة الأطراف في تعارض صريح مع المفهوم الغربي الذى يسعى إلى تكريس توسع الإمبريالية عالميا ولا غير.

[1]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص: 34.

[2]- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "اقتصاد القرن الحادي والعشرون، "آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، المرجع السابق، ص: 37.

[3]- أ. د. رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية"، المرجع السابق، ص: 58.

** - قد طرح تقرير التنمية البشرية في مصر مفهومين شاملين للعقد الاجتماعي، الأول: يتضمن "صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين، تقوم على برنامج متكامل لحماية الحقوق والحريات يستهدف أسر الفقراء، وإن كانت منافعه تمتد لكافة المواطنين"، أما الثاني: فيتضمن "برنامج متكاملا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا يزاوج بين الإصلاح على كافة المستويات من أجل تعزيز مسيرة التنمية والارتقاء بالمواطنين بما يمكنهم من تحقيق احتياجاتهم"، ويتضح من التعريفين السابقين أن هناك مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها العقد الاجتماعي من أهمها:

- الشراكة بين مختلف قطاعات المجتمع؛
- تمكين الفئات المهمشة من السيطرة على مقدراتها؛
- عدالة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- تطبيق اللامركزية ومنح اختصاصات أوسع للمحليات مع العمل على بناء قدراتها لتكون أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات المواطنين؛
- المساءلة والشفافية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

وعلى ضوء ذلك لم يكن الوصول إلى صياغة عقد اجتماعي جديد هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة للوصول إلى النتائج التالية:

- خفض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة؛
- تحقيق التوازن بين الطبقات؛
- الإسراع بعمليات التنمية؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان استدامة عملية التنمية.

مجموعة القيم المتفق عليها مجتمعيا لتحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع[1]، وعلى الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.[2] ومن خلال كل ما سلف ذكره يمكن تحديد أهداف الشبكات أو التشبيك كآلية للاقتصاد الاجتماعي كما يلي:[3]

- العمل الجماعي المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى تكامل الخدمات فيما بينها والحد من عمليات الفراغ التي يمكن أن تحدث داخل المنظمة الواحدة أو المنظمة في علاقتها مع المنظمات الأخرى؛

- إتاحة فرص الشراكة بين منظمات المجتمع المدني وبين مؤسسات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

- زيادة المشاركة الشعبية في المنظمات التي تكون ضمن أعضاء شبكة التعاون، مما يسهم في تعبئة وتدريب المواطنين للمشاركة في المشروعات أو البرامج أو الخدمات التي تقدمها المنظمات؛

- بناء عنصر القوة لدى المؤسسات المشاركة حيث تستطيع من خلال تكتلها وتفاعلها والتنسيق فيما بينهما أن تؤثر على متخذي القرار لإحداث التغيير أو التعديل المطلوب في إطار شرعي يراعى فيه قيم وأهداف المجتمع؛

- تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية لأبناء المجتمع؛

- بناء قدرات المنظمات المشاركة، بحيث أن المنظمات القوية تدعم المنظمات الضعيفة، وعلى هذا الأساس تنمو قدرات المنظمات المشاركة في إدارة شؤونها ومواردها والخدمات التي تقدمها لأبناء المجتمع؛

- دعم الحوار بين أعضاء الشبكة، وأيضا فيما بينهم وبين غيرهم من منظمات المجتمع أو أفراده وذلك في إطار من الحرية يترتب عليه التعاون والتضامن حول القضايا والمشكلات التي يهتم بها أطراف الحوار؛

- الارتقاء بالمهارات الإدارية لقادة المنظمات غير الحكومية وذلك من خلال إكسابهم خبرات ومهارات إدارية تتيحها لهم البرامج التدريبية التي توفرها.

وفي إطار الاقتصاد الاجتماعي تتنوع الاتحادات وتتواجد على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وحتى فيما بين القارات، وهي تلبي مجموعة من الاحتياجات وتصوب الكثير من الأهداف المختلفة

---

[1]- د. سعيد المصري وآخرون، "سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء التجارب الدولية"، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، جويلية 2007، ص: 10.

[2]- د. خبابه عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصـــر، 2013 ص: 134.

[3]- أ. د. رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية"، المرجع السابق، ص ص: 60-61.

وبعضها حديث العهد وغير رسمي، والبعض الآخر اكتسب الطابع المؤسسي على مر السنين ويمارس نشاطه داخل هيكل رسمي وأحيانا في شكل هرمي متدرج، وبالرغم من هذه الاختلافات، إلا أنه يمكن تبويبها أو تصنيفها وفقا لتركيبها أو بحسب التفويضات التي يمنحها الأعضاء لها.[1]

وكخلاصة لهذه الآلية، فالشبكات تظهر استجابة للاحتياجات التي يصعب تلبيتها من جانب مشروع أو منظمة فردية، ويحدد أعضاء الشبكة احتياجاتهم المشتركة ويقيمون نوع الهيكل الذي يمكن أن يستجيب على نحو أفضل لهذه الاحتياجات، وبعض هذه الشبكات تفويضها محدود جدا، وغالبا ما يكون هذا مرتبطا بموارد محدودة، والبعض الآخر يقام هيكلها بموارد كبيرة وتضطلع بأنشطة تشغيلية أكثر، بما في ذلك الخدمات المباشرة المقدمة للأعضاء، وفي الوقت الراهن أصبح مصطلح "الشبكات" يدخل ضمن مفاهيم عديدة، فهناك إشارات متكررة إلى شبكات الاتصال، وشبكات ما بين الشركات والشبكات الاجتماعية والشبكات المهنية، والشبكات العابرة للحدود وغيرهم، وككل الشبكات تقوم شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمجموعة الوظائف المخولة لها قانونيا بحكم طبيعتها ومجال نشاطها، أما بالنسبة للوظائف الرئيسية لها فهي موصوفة كما يلي:[2]

أ) **التمثيل والترويج والدعوة:** ليس من قبيل الدهشة القول أن معظم شبكات الاقتصاد الاجتماعي الحالية والناشئة تشارك في تعزيز وترويج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو في تمثيل مصالحة مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين وكذلك التفاوض حول السياسة العمومية. ومثال ذلك الربط الشبكي للإذاعات المجتمعية الذي يضم أكثر من 4000 إذاعة، واتحاد أصحاب مصلحة إعلاميين في أكثر من 115 بلدا عبر العالم، وهذا ما يوضح كيف أن الدعوة يمكن أن تضطلع بها شبكات من منظور قطاعي وإقليمي.

ب) **خدمات مشتركة:** تقدم كثير من الشبكات القطاعية وبعض الشبكات الإقليمية خدمات مباشرة لأعضائها، من خلال جعل التدريب والدعم الفني والترويج والتسويق وخدمات الأعمال الأخرى كخدمات تنميها شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ج) **تبادل الخبرات:** يشعر كثير من المديرين أو مديري منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنهم معزولين أو يساء فهمهم من جانب خدمات دعم الأعمال التي توجههم نحو المزيد من النماذج التقليدية التي تهدف للربح، ومن ثم فإن كثيرا من شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تلتقي سويا للتعلم من بعضها

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 62.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 63-65.

البعض، لأنها جميعا تشترك في هدف جامع يتمثل في توحيد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق نتائج لأعضائها أو للمجتمع.

د) **إنشاء أدوات إنمائية جديدة:** معظم منظمات الاقتصاد الاجتماعي لديها أفكار عظيمة وطموحات هائلة وكبيرة لأعضائها ومجتمعاتها، ومع ذلك فكلها ليس لديها القدرة على تنفيذها بنفسها، وهنا يمكن أن تكون شبكات الاقتصاد الاجتماعي أدوات استراتيجية هامة لرفع كفاءتها، ذلك لأنها تستطيع أن تقدم موارد معبأة وأفكارا للاضطلاع بالمبادرات، ومن بين معظم الأدوات الإنمائية المشتركة التي تخرج من رحم شبكات الاقتصاد الاجتماعي تنمية الأدوات المالية الجديدة، وشبكات المعلومات والشراكات الاستراتيجية مع ممولين أو حكومات.

ه) **تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق:** تعد عملية تحسين الوصول إلى الأسواق أحد أهم الأدوار المشتركة للشبكات داخل الحركة التعاونية، لكن هذه الأدوار تلعبها أنواع أخرى من الشبكات، وقد أنشئ الكثير من الاتحادات التعاونية ولا سيما التعاونيات الإنتاجية بهذا الغرض المحدد. وعلى مر السنين أنشئت مؤسسات قوية لدعم هذه المهمة وهي نشطة في الأسواق العالمية.

و) **إجراء البحث و إيجاد المعلومات:** يعتبر الاقتصاد الاجتماعي بمثابة معمل للابتكار الاجتماعي وهذا من شأنه أن يخلق تحديات كثيرة، بما في ذلك الحاجة إلى فهم أفضل لكيفية عمل الاقتصاد الاجتماعي، ومن أجل تلبية هذه الحاجة تلعب شبكات الباحثين العاملين في شراكة مع ناشطين في الاقتصاد الاجتماعي دورا استراتيجيا في خلق معارف جديدة، وهذه المعارف أساسية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

6.2.3. الحوار الاجتماعي:

يحتاج الأفراد خصوصا المهمشين منهم إلى الاعتراف بحقوقهم واحترامهم، كما أنهم يحتاجون إلى التمثيل والتنظيم والمشاركة، ويحتاجون أيضا إلى قوانين جيدة تنفذ وتعمل على تحقيق مصالحهم لا مناهضتها، وبدون الحقوق والتمكين لن يتسنى لهم الإفلات من براثن التهميش والإقصاء، فالناس الذين يعيشون في حالة من الإقصاء يدركون ضرورة التفاوض، ويعلمون أن الحوار هو السبيل إلى حل المشاكل بطريقة سليمة، فهؤلاء الناس يمكنهم أن يستفيدوا من الخبرة في مجالات التفاوض والحوار وتسوية المنازعات، وهذا لا يحصل إلا عن طريق حوار اجتماعي ناجح بوجود هياكل وعمليات تملك الإمكانات لحسم القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وتشجيع الحكم الرشيد والنهوض بالسلام والاستقرار الاجتماعي والصناعي، فضلا عن دعم التقدم الاقتصادي، ويعتبر الحوار الاجتماعي عاملا بالغ الأهمية للترابط بين الناشطين والفاعلين في المجتمع، وفي الأوقات الاقتصادية الصعبة قد يتدهور الترابط الاجتماعي نتيجة

المنافسة الشديدة بين العمال، وقد يكون من مصلحة هياكل الحوار الاجتماعي الثلاثية الكلاسيكية إشراك أو استشارة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلا عن ناشطي المجتمع المدني الآخرين الذين يمثلون السكان المتضررين في مجال العمل مثل النساء والعمال المهاجرين، والجماعات الذين لا تشملهم مظلة الحماية الاجتماعية، والأشخاص الذين ليس لديهم أعمال لائقة. كما يمكن للتعاون الأفضل بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي مثل التعاونيات، والمنظمات الأخرى القائمة على العضوية مثل نقابات العمال أو منظمات أصحاب العمل أن يسهم في تعزيز المزايا المتبادلة.[1]

من هنا يمكن القول حقيقة لا مجازا أن الحوار الاجتماعي يؤدي دورا مهما في تحقيق توافق الآراء بشأن استراتيجية إنمائية شاملة اقتصاديا واجتماعيا، ترمي إلى زيادة الوظائف اللائقة والارتقاء بالاقتصاد غير المنظم، بحيث ينبغي أن يقوم تصميم وتنفيذ استراتيجيات ملائمة للعمالة في مجال الحد من الفقر على شراكة اجتماعية ثلاثية قوية، فالحوار الاجتماعي يساعد في ضمان التزام الشركاء الاجتماعيين بسياسات وأطر مؤسسية معينة، كما يسهم في تخفيف زيادات الأجور المتصلة بالتخفيضات الضريبية على الدخل الموجهة إلى ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.[2]

وما يميز منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شأن الحوار الاجتماعي هو أن أساليب العمل التي تستخدمها هذه المنظمات تنشئ ثقافة للحوار من شأنها إلقاء الضوء على قضايا الحكم الرشيد والحوار الواسع، وهذا ما يجعل من مصلحة هياكل الحوار الاجتماعي الثلاثية الكلاسيكية أن تتشارك وأن تتشاور مع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلا عن ناشطي المجتمع المدني الآخرين الذين يمثلون السكان المتضررين في مجال العمل أو غيره من المجالات، فأصبح من دواعي الأهمية توسيع الحوار الاجتماعي من خلال التشاور مع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على الأصعدة الدولية وفوق الوطنية، وأيضا من خلال ممارسات الحوار الاجتماعي المبتكرة التي يمكن بها إيجاد حلول مشتركة للأزمات الاقتصادية والمالية في المدى القصير والمتوسط.[3]

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 87.

[2]- منظمة العمل الدولية، "برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015"، المرجع السابق، ص: 62.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 88.

6.2.4. المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة:

تعد المقاولاتية ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي يراهن عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق قفزة نوعية في التنمية خصوصا التنمية المحلية، ولهذا تعمد منظمات هذا القطاع على توفير المرافقة والتوجيه لهذه المشاريع المبنية على الابتكار الاجتماعي، ومن هنا أصبحت كل من المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة تحظى بالكثير من الاهتمام بغية تفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وذلك من خلال:

- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية؛
- وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني بهدف تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات؛
- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة؛
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات؛
- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجاتها، وتشجيع التعاقد بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة؛
- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها في كافة المناطق؛
- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليل الإجراءات الإدارية وتسهيل المعاملات مع البنوك؛
- إعادة النظر في معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك، وكذلك إعادة النظر في نسبة القرض الممنوح بدون فائدة؛
- تشكيل لجان محلية تضم ممثلين عن مختلف الفاعلين في عملية إنشاء المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.

6.2.5. التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية:

لقد ألقت الأزمة المالية لعام 1997* الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان الآسيوية، حيث تعرضت آليات الحماية الاجتماعية لإهمال جسيم، وكان هناك إقرار واعتراف بأنه لو كانت هذه الآليات موجودة قبل الأزمة ربما لم يضرب الكساد الاقتصادي سكان هذه البلاد بشدة، ونتيجة لذلك ظهر في الأعوام الأخيرة اهتمام متزايد بالحماية الاجتماعية، فكان من السهل تفهم مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحماية الاجتماعية، وهذا لأن منظماته تقوم على الأعضاء، وغالبا ما تركز أنشطتها على الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المتشدد، وباعتبارها منظمات تقوم على الأعضاء فإنها غالبا ما تكون في وضع أفضل يمكنها من اكتشاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، ومجموعات المخاطر والاحتياجات الجديدة.[1]

فالحماية الاجتماعية تكمن في أن تعترف المؤسسة بحد أدني اجتماعي كحق لكل عضو من أعضائها وتتكفل الإدارة بعبء كل النفقات أي على مبدأ المساعدة الاجتماعية (المعونة الاجتماعية)، كما تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ترتكز على مبدأ التضامن والتكافل، والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المتمثلة أساسا في الأمراض والبطالة.[2] كما تشكل الحماية الاجتماعية وسيلة قوية للحد من الفقر وتحسين معيشة الناس، ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أن الحماية الاجتماعية تتيح آليات لمساعدة المستضعفين من أجل مغالبة مخاطر الحياة مع افتراض وجود تدخلات عمومية للحد من تلك المخاطر، كخدمات الرعاية الصحية الوقائية والتعليم الأساسي والوقاية في مجال السلامة والصحة المهنيتين، وتدخلات للتخفيف من المخاطر كنظم الحماية الاجتماعية الخاصة بالصحة والمرض والأمومة وإصابات العمل والشيخوخة والإعاقة والوفاة والأسرة والأطفال، فالكل يعلم أنه بدون حماية اجتماعية لا يمكن أن يكون العمل ولا العيش لائقين، إذ تسعى الحماية الاجتماعية إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم، من ظروف العمل المجحفة والخطرة والمضرة بالصحة وتسعى أيضا إلى إتاحة سبل الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفير مستوى أدنى من الدخل لمن تقل دخولهم

---

*- الأزمة المالية الآسيوية هي فترة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدأت في جويلية 1997، وتسبَبت بمخاوف من تحولها إلى أزمة عالمية وكانت أكثر البلدان تأثرا بالأزمة المالية الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند، تلها بدرجةٍ أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان وسنغافورة وبروناي وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها.

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 84-85.

[2]- د. شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2001، ص: 586 وص: 588.

عن خط الفقر وتقديم المساعدة للأسر التي تضم أطفالا، فهي تعوض ما فقد من الدخل المحصل من العمل جراء المرض أو البطالة أو الأمومة أو الإعاقة أو فقدان المعيل أو الشيخوخة.

ولهذا ينبغي بناء الضمان الاجتماعي تدريجيا استنادا إلى خطط عمل شاملة طويلة المدى لضمان الحق الاجتماعي الذي يشكل جزءا من برامج العمل اللائق، بدءا بعناصر أساسية يمكن ذكرها كما يلي:[1]

- الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بواسطة نظم وطنية تعددية تتكون من عناصر عمومية ممولة من الضريبة، وعناصر تأمين اجتماعي خاص، وعناصر تقوم على صناديق الأسهم ومساهمة المجتمعات المحلية؛

- حصول جميع النساء العاملات على حماية الأمومة بوصف ذلك حجر الأساس للجهود الرامية إلى الحفاظ على الصحة وضمان الحقوق المتصلة بالعمالة؛

- اعتماد نظام إعانات أسرية يساعد في مكافحة عمل الأطفال ويتيح للأطفال الالتحاق بالمدارس؛

- اعتماد نظام لبرامج التحويلات النقدية الأساسية المخصصة من أجل المساعدة الاجتماعية المرتبطة ببرامج الأشغال العامة وما شابه ذلك من سياسات سوق العمل، كبرامج النقد مقابل العمل للمساعدة على الخلاص من الفقر المدقع؛

- نظام للمعاشات الأساسية الخاصة بالشيخوخة والعجز، يدعم في واقع الأمر أسرا بكاملها؛

- زيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية المدعومة عند الاقتضاء بتمويلات إضافية من المانحين.

6.2.6. القرض المصغر:

القرض المصغر أو التمويل المصغر، هو آلية تغطي مجموعة كبيرة من المجالات الأساسية، اعتمدها الاقتصاد الاجتماعي كآلية يمكنه من خلالها الوصول إلى معرفة متطلبات الفئات الأكثر حرمانا ومحاولة تلبيتها. وفيما يلي يمكن ذكر أهم المجالات التي يبرز فيها القرض المصغر ويلعب دوره الموكل به:

- يشير القرض المصغر في أبسط معانيه إلى إنشاء تمويل محدد للأشخاص الذين يستطيعون القيام بأنشطة مدرة للدخل، ولكن ليس لديهم رغبة في اللجوء إلى البنوك؛

- يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين من القطاع المصرفي، ويقدم لهم فرصة الحصول على حساب بنكي لإيداع مدخراتهم وتقديم الدعم لعمليات الائتمان، وهذا يوجد في الغالب بالبلدان النامية؛

[1]- منظمة العمل الدولية، "برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015"، المرجع السابق، ص ص: 47-48.

- التمويل المصغر يمكن أن يسهم في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية عن طريق توجيه الأموال إلى القرى والأحياء السكنية؛
- قد يكون لمؤسسات القرض المصغر في بعض الأحيان دورا في توفير الخدمات أخرى غير المصرفية.

6.2.7. الوقف الاجتماعي:

كانت الأوقاف مؤسسات مستقلة أقامها الناس بعطائهم وتبرعاتهم، فأدت دوار كبيرا في تأميم مستلزمات الدفاع الاجتماعي، كما أنها قامت بتوفير مختلف المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع من المدارس والمعاهد والمكتبات والمساجد إلى الملاجئ والمستشفيات، فالوقف يعد مصدر قوة مزدوجة لكل من المجتمع والدولة، يجسد الشعور بالمسؤولية الجماعية وشيوع قيم الرحمة والتكافل والتضحية، كما يمثل توزيعا عادلا للثروات، وعدم حبسها في أيد محدودة، فهو عامل مهم لتحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز روح الانتماء بين أفراد المجتمع، عن طريق مساهمته في تخفيف أعباء الموازنة العمومية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ومن جانب أخر فالوقف يعد صدقة جارية ذات تميز واضح كاستثمار مستمر، لأنه عمل خيري استثماري يبعد الصدقة عن الاستهلاك بتأبيد، خاصة أن مشكلة العمل الخيري تكمن في زيادة الاستهلاك بينما وقف مدرسة أو مستشفى عمل خيري استثماري مستمر، فهو صانع الحضارة الإسلامية، حيث أنه قام مقام مصالح عديدة في الدولة مثل الصحة والتعليم والبيئة والتضامن الاجتماعي فهو استثمار طويل الأجل أخذت به جامعات غربية مثل أكسفورد وكمبردج وهارفارد، بل وتخصص كل أسرة أوروبية أو أمريكية 02% من دخلها للأعمال الخيرية.[1] ولو حاولنا الإلمام بأهم المزايا التي يزخر بها الوقف الخيري كأحد آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ القدم وإلى يومنا هذا لكانت كما يلي:[2]

- توفير معيار من الأمان المادي للمجتمع؛
- إجبار صانعي السياسات العمومية للمجتمع على التفكير من منطلق تخطيط طويل المدى؛
- دفع الناس لتقديم منح أكبر للمجتمع؛
- تعبر عن التزام المانح تجاه المجتمع؛
- يمكن للمجتمع استخدام عائد الوقف للإنفاق على البنود الأساسية.

---

[1]- د. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، المرجع السابق، ص: 920، ص ص: 830-831.

[2] - د. حمدي عبد الرحمن حسن، "تحديات العمل الخيري الإسلامي في إفريقيا -رؤية استراتيجية-"، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، العدد الأول، المجلد الأول، جدة، السعودية، رجب 1431هـ/2010م، ص: 225.

خلاصة:

لقد مر الاقتصاد العالمي بمحطات كانت بها تحولات كبيرة أدت وبسرعة إلى بروز تقدم فكري استوجب إنشاء تكامل دولي، تتقارب فيه البلدان بشكل أكبر بسبب وجود وسائل أفضل للاتصالات الاجتماعية وروابط تجارية ومالية أقوى مما كان يمكن تصوره قبل 50 عاما، واليوم الاقتصاد العالمي يشهد سلسلة من التحولات لا يستهان بها من أوجه عدم اليقين والتعقيد وعدم القدرة على التنبؤ، وبعض هذه التحولات دوري، مثل التعافي من الأزمة المالية العالمية، والبعض الآخر أطول أجل أو ذو طابع هيكلي أكبر، مثل الزيادة الديمغرافية السريعة، وكل هذه التحولات تتفاعل فيما بينها لتشكل لنا المستقبل، وهذا ما يجعل استقراء الأوضاع عبر عدسة الماضي للنظر للمستقبل أمر غير موثوق بنسبة عالية. فانتقل الاقتصاد العالمي من اقتصاد ذو قطبين إلى اقتصاد متعدد الأقطاب تستأثر فيه اقتصاديات الأسواق الصاعدة بحصة الأسد من النمو العالمي فتحقق مع ذلك تقدما كبيرا من حيث رفع مستويات المعيشة في العديد من أرجاء العالم، ومع ذلك فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لتحسين السياسات الاقتصادية الكلية والمالية التي تسمح بتوفير ردة فعل تتكيف مع الأزمات المالية ومن أجل الحد من الفقر وعدم المساواة.

وكما جرت العادة في بداية دراسة أي علم من العلوم أن يكون التعريف أولا بهذا العلم تعريفا موجزا ليصبح في النهاية تعريفا شاملا إلى حد كبير، غير أن التعريف الموجز لعلم اجتماعي مثل هذا الذي نحن بصدد البحث عنه قد يصبح غير وافي للدارس في بداية الأمر أو القارئ عموما في هذه البداية بدون الإلمام مسبقا بتعريف القطاع كأساس وذكر المهام الأساسية التي يقوم بها علماء المهتمون بهذا القطاع، فكما تطرقنا من قبل وقلنا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن بعدها التوفيق بين حيوية الديناميكيات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية، بحيث يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعزيز إقامة توازنات جيدة على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي.

وكحوصلة لكل ما سبق في هذا الفصل من البحث فإن الحديث عن سياق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يثير مزيدا من النقاش على الصعيدين المحلي والدولي، وبالخصوص على الصعيد الدولي، فإن تسميته تختلف من بلد لآخر بقدر ما تختلف دلالته ومبادئه ومجاله وتأثيره، غير أن الاختلافات التي يمكن أن توجد ليست اختلافات كبيرة بما أن الرؤية والهدف الذين ينطوي عليهما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوحدان مختلف الدول. فخصائص هذا الاقتصاد تنبع من القاعدة الشعبية المهمشة والمعروفة بأكبر

الطبقات في المجتمعات، فهو قطاع قائم بذاته له شروط وآليات يقوم عليها مثله مثل القطاعين العمومي والخاص، وحتى الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذا الاقتصاد هي أهداف تخدم تلك الطبقة بالدرجة الأولى، وأنها تخدم مصالح المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية كذلك، بحيث تعود أهمية هذا القطاع لتمس كل المجتمع دون استثناء، هذا لأن الاقتصاد والمجتمع مجالان يكملان بعضهما البعض ويتأثران من خلال علاقة طردية قوية فيما بينهما.

الفصل الثاني

الحضور العالمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تمهيد:

يتبنى الأدب الأكاديمي وحتى الشعبي صراحة أو ضمنا الموقف القائل بأن عمليات العولمة تقودنا بإصرار نحو عالم متجانس سيختفي فيه التمايز الجغرافي، وإن عبارات مثل "اختفاء المسافة" أو "نهاية الجغرافيا" ترن كثيرا في مقالات العولمة، فهذه الأخيرة وما نتج عنها من توسيع وتعميق في المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات في دول مختلفة، سهل معه سرعة انتقال الكثير من الآثار والتغيرات السلبية من مكان ما إلى باقي أرجاء العالم بدرجات متفاوتة، ففي السنوات الأخيرة بدأ الحديث والتركيز عما يسمى بأنسنة العولمة أو أنسنة الاقتصاد وغيرها من المصطلحات المتضمنة لرغبة الكثير من دول الجنوب وحتى الشمال في فتح الطريق أمام تنمية بشرية متقاسمة تمس المجال الاقتصادي كما الثقافي والاجتماعي، وتراعي القيم الإنسانية الأساسية القائمة على مبادئ العدل والسلام والتعاون، وفي نفس السياق تقريبا، يتنزل ما يسمى بحركة "العولمة البديلة". ففي العشرية الأخيرة من القرن العشرين وحتى في دول الشمال كما في دول الجنوب، تبلورت مواقف مناهضة لديون العالم الثالث وهي لا تعتبر تيارا مناهضا للعمولة*، بل تمثل حركة اجتماعية تتكون من فاعلين ينتمون إلى جهات مختلفة تطرح قيما اجتماعية وتحمل هواجس بيئية وتطالب ببديل عن النموذج الاقتصادي السائد يكون أكثر إنسانية وديمقراطية.

فالعالم المعاصر يخوض غمار عولمة اقتصادية جازفة، حتى أنه لم يعد من الحكمة التفكير بطريقة جيوسياسية خالصة، كما لا يفيد إطلاقا الدعوة إلى التفكير بطريقة اقتصادية بحتة تتجه إلى تزكية اقتصاد السوق بالرغم من علله، كما أنه في العشرية الأخيرة أصبح الاهتمام متجها نحو البحث عن مسالك أنسنة الاقتصاد المعولم، فقد أزفت ساعة القيام بعولمة مضادة أو موازية لتلك السائدة في اقتصاد السوق الحر والتي أصبحت تعرف في أحاديث أدبيات الاقتصاد السياسي بعولمة التضامن أو العولمة التضامنية**، وليس المقصود بعولمة التضامن بعث منظمة عالمية لتنظيمه وتحديد مسالكه، وإنما المقصود على وجه الدقة هو خلق شبكات تضامنية على المستوى المحلي تكون مفتوحة على شبكات أخرى على المستوى العالمي، وتشع بدورها لتصبح عالمية في إطار شراكة دولية جديدة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تعتمد على تثمين العمل والتعاون المتبادلين.

---

* - التيار المناهض للعولمة (Anti-Mondialiste)، أو العولمة الجديدة، هي وصف لمجموعة من المنظمات غير الحكومية وجمعيات وأفراد غير متجانسين سياسيا، يجمعهم نقد النظام الاقتصادي الليبرالي الحالي، أول ظهور لهذه الحركة كان عام 1999 في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بمناسبة المؤتمر الاقتصادي لأقوى ثمانية دول في العالم.

** - العولمة التضامنية تعني وجود مسؤوليات مشتركة لمساعدة الدول والأفراد الذين أقصتهم العالمية، والذين يعانون أثارها السلبية فالعمولة يجب أن تساعد في تجاوز التفاوتات الموجودة ما بين الدول وداخل الدولة نفسها، وأن تساهم في القضاء على الفقر.

ولهذا كان لا بد للاقتصاد التضامني أن يكون له الحضور اللائق والفعلي لكبح العولمة التقليدية وتحديد وتأطير العولمة البديلة التي تعتمد على الجانب الإنساني للاقتصاد، فتعالت الأصوات من خلال المظاهرات والمنتديات واللقاءات ذات الطابع الدولي مثل مظاهرات "سياتل"* سنة 1999 المناهضة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومظاهرات إيطاليا** سنة 2001 ضد قمة مجموعة الثمانية، إلى جانب المنتدى الاجتماعي الدولي في مومباي بالهند سنة 2004، واللقاءات الدولية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي انعقدت دورتها في كل من البيرو سنة 1997 وكندا سنة 2001 والسنغال سنة 2005 والتي أطلق عليها اسم "قمة القيادة الحديثة في القرن 21"، بحيث جمعت عددا من الدول الكبرى من أجل دراسة التحديات التي طرحتها العولمة، كما دعا قادة هذه الدول إلى البحث عن طريق جديد للتقدم للتوفيق بين العولمة والتقدم الاجتماعي.[1]

وحتى يتسنى لنا معرفة مدى حضور هذا الاقتصاد في أوساط المجتمعات المتواجدة في العالم وبالطبع مع مدى إدراك حكومات هذه المجتمعات بأهمية القطاع الثالث بوضع القوانين والتشريعات المدعمة له، كان من الضروري دراسة أهم السياسات التي تطبقها حكومات الدول المبادرة والداعمة لهذا القطاع، عن طريق معرفة جملة القوانين المؤطرة للاقتصاد الاجتماعي من خلال التطرق إلى مناهج العمل ومصادر التمويل وكذا المؤسسات التي يضمها هذا الاقتصاد والتي حصلت على القبول الدولي لها داخل المجتمعات، كما سنتناول في هذا الفصل من البحث معرفة تجارب بعض أهم الدول المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتي كانت رائدة أو سباقة لتطوير هذا القطاع مع إبراز دور كل المساهمين في تفعيله وتطويره بأخذ أهم التجارب لمجموعة من الدول عبر العالم بدون أن نستثني مدى حضور هذا القطاع على مستوى العالم الإسلامي والعربي.

1. التنظيم الدولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

لقد حاولنا فيما سبق التعرف على تاريخ ظهور الاقتصاد الاجتماعي وتطوره في العالم وفهم أوجه الشبه لأغلب المفاهيم المتداولة في مختلف المجتمعات والتي هي ذات صلة مباشرة بهذا القطاع وما سبقهما من محاولات تعريف الاقتصاد الاجتماعي على نهجين رئيسيين، أول هذين النهجين يسعى إلى تحديد الأشكال

---

*- هذه المظاهرة وجهت جهدها ضد منظمة التجارة العالمية (OMC) التي تعتبر رمزا مهما للعولمة الرأسمالية، حيث توافد لهذا الاحتجاج جموع ناشطين من مختلف أنحاء أميركا والعالم تجاوزت أعدادهم الأربعين ألفا، وعلى مدى خمسة أيام، وكان هدفهم الأساسي تعطيل جلسات منظمة التجارة العالمية المنعقدة في سياتل تلك السنة، وكان شعارهم يتمركز حول إمكانية "الحصول على عالم أفضل".

**- مظاهرات إيطاليا استمرت من يوم الخميس 19 جويلية حتى الأحد 22 جويلية 2001، وكان هذا أثناء انعقاد مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8) في جينوفا في إيطاليا.

[1]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص ص: 34-35.

التنظيمية والمؤسسية والتي تحدد كل من الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات، والثاني يركز على المبادئ المشتركة التي بلغتها تلك المنظمات حتى بلوغها القبول الدولي[1]، فالاقتصاد الاجتماعي أو القطاع الثالث كما سبق وأن أشير إليه بأنه نتيجة تحالف اجتماعي، فهو يمثل شكل إيجابي من وجهة نظر الحكومات هذا لأن القواعد التي تسير عليها مؤسسات هذا القطاع تضمن أن المساعدات المقدمة ليست ملكا لأشخاص معينين وإنما لجماعات خاصة، بالإضافة إلى كون تلك المؤسسات تعطي قيمة مضافة من ناحية الموارد والإمكانيات وطريقة استعمالها[2]، فهذه المؤسسات متعددة في مجال الفكر والعمل وتتمتع بحرية التعبير وتتحمل مسؤولية المشاركة السياسية والفكرية والمهنية، وتنطلق من روح الالتزام بتطلعات أفـــراد المجتمع وتعبر عن معاناتهم وتعمل على بلـــورة رؤية حية (ديناميكية) داخل المجتمع كله، تكون -الرؤية- متقاربة في المنطلقات وغنية بالتنوع ضمن الوحدة الثقافية المعبرة عن اجتماعية الهدف.[3]

ومن خلال هذا يمكن تصنيف ثلاثة أنواع من المنظمات التي تمثل المكونات الأساسية القانونية والتنظيمية للاقتصاد الاجتماعي وهي المؤسسات التعاضدية، والمؤسسات التعاونية والمنظمات المتعددة الأنظمة القانونية وهذا بحسب كل البلدان، والتي هي بمثابة الإطار العام للجمعيات، وهذا التصنيف أساسه تاريخي تلته تطورات شهدتها الساحة الجمعياتية مع تطور حرية تكوين الجمعيات، فكان "شارل جايد"* أول من أعطى لهذه التنظيمات مكانة مركزية في الاقتصاد الاجتماعي، إذ إلى حد سنة 1900 كان لهذه التنظيمات مفهوما ونشاطا واسعا لا يمكن تحديده وتنظيمه ضمن قالب واضح المعالم.[4]

وبدون أدنى شك فإن القطاع الثالث أو الاقتصاد الاجتماعي مجال جد متنوع من حيث الوضع العملي والوضع القانوني وحتى من ناحية العمل فيه[5]، فلهذا التنوع والتغير في الحركات أسندت تسمية "الاقتصاد الاجتماعي" للعائلة التي تضم كل هذه المنظمات ذات الغاية الاجتماعية، فالجمعيات والتعاضديات والتعاونيات هي الأشكال القانونية والمؤسسية للاقتصاد الاجتماعي، فمن جهة هي توجد في مجموعة من

---

[1]- Noya ANTONELLA, Emma CLARENCE, «Executive Summary», Previous reference, P: 10.

[2]- عطار عبد الحفيظ، "التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، المرجع السابق، ص: 17.

[3]- د. علي خليفة الكواري، "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص: 23.

*- شارل جايد (Charles GIDE)، ولد في 29 جوان 1847، توفي في عام 1932، الزعيم التاريخي للحركة التعاونية الفرنسية، والمنظر للاقتصاد الاجتماعي، ورئيس الحركة المسيحية الاجتماعية، مؤسس مدرسة "نيم" وعضو في رابطة حقوق الإنسان.

[4]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 16.

[5]- Danièl LAVENSEAU, Emmanuelle SMUERZINSKI, «L'économie sociale et solidaire dans la communauté urbaine de Lille», Rapport d'étude, Institut National de la Statistique et des Études Économiques (INSEE), France, Octobre 2006, P: 06.

الأشكال القانونية، ومن جهة أخرى فإنه ليس بالضرورة لجميع الكيانات المسجلة تحت هذا الشكل القانوني أن تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي، وهذا ما أوجب وضع إطار تنظيمي شامل لهذا القطاع الثالث، فالمؤسسات ذات الطابع التعاضدي والمؤسسات ذات الطابع التعاوني والجمعيات، تمثل الركائز التنظيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[1] إلا أنه بغية وصف منظمة أو مؤسسة بأنها من منظمات أو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، ينبغي لهذه الكيانات أن تتسم بالخصائص التالية:[2]

- ألا يكون هدفها الأساسي الحصول على عائد استثماري، وهي بطبيعتها جزء من اقتصاد أصحاب المصلحة، الذين تكون منشآتهم من صنع ذوي الاحتياجات المشتركة وموجهة لهم، وتكون مسؤولة أمام من هي في خدمتهم، وتسلم كيانات الاقتصاد الاجتماعي بسيادة الشعب وأولوية العمل على رأس المال؛
- أن تكون مدارة بشكل ديمقراطي تماشيا مع مبدأ "عضو واحد، صوت واحد"؛
- أن تقوم على المشاركة الطوعية والعضوية والالتزام وتشدد على المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، فضلا عن الهوية المحلية.

ومن أجل تقديم جيد لهذا الجانب من موضوع الدراسة حاولنا اثراءه ومنحه مكانته الدولية عن طريق دراسة التنظيم الدولي لهذا القطاع بالإضافة إلى تحديد الصبغة القانونية والتنظيمية المناسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدراسة المنظمات أو الهياكل الدولية المنشطة والمسيرة للاقتصاد الاجتماعي العالمي وبعدها التطرق إلى دراسات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الوطني أو المحلي، مع شرح كل منظمة من جانب تنظيمها وأهدافها وطرق تمويلها.

1.1. الهيئات الدولية الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إن الحديث عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية يفرض التطرق إلى العناصر الفاعلة داخل كل المجالات، ولكن مهما كانت آليات العمل المتبعة فإن الفاعلين في نفس المجال يعملون من أجل هدف واحد فالهيئات أو الهياكل الدولية مثلها مثل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفاعلة داخل كل مجتمع والتي يعود وجودها إلى قرن من الزمن، فقد أسست الرابطة التعاونية الدولية في عام 1895 وبمرور السنين أصبحت العديد منها هيئات هامة تشارك بفاعلية في الحوار الاجتماعي على المستوى القاري أو الدولي، وهي تحتوي في مجمل فروعها مئات الملايين من الأعضاء، فهياكل الاقتصاد الاجتماعي الدولية تقوم بصفة عامة

---

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 17.

[2]- منظمة العمل الدولية، "مناقشة مواضيعية موازية: الخروج من السمة غير المنظمة"، المرجع السابق، ص: 02.

على وضع قانون مشترك، فخلال السنوات الماضية ظهرت شبكات دولية جديدة تعبر عن أشكال جديدة للعمل التعاوني المتشارك المعبر عن الاقتصاد الاجتماعي، وبالرغم من أن هذه الشبكات عادة ما تكون غير رسمية بصورة أكبر في هياكلها، ويكون بإمكانها الوصول إلى موارد أقل، إلا أنها تدافع عن رؤية عريضة وشاملة للاقتصاد الاجتماعي والتكافلي من خلال تجميع الناشطين الذين لديهم سلسلة واسعة من الممارسات بانخراطهم طوعيا ضمن تلك الهيئات التي تعمل جاهدة من أجل رؤية أكبر لهذه الممارسات الجديدة وبناء تحالفات مع الحركات الاجتماعية المحلية لدعـم الاقتصاد الاجتماعي الناشئ ومن هنا بدأت العديد من الهيئات الدولية العمل لدعم الاقتصاد الاجتماعي استجابة لتجدد الاهتمامات بإسهامه في التنمية المحلية المستدامة.

وفي هذا الشأن يسهم منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* كأحد أهم الهيئات الدولية الداعمة والمنظمة للاقتصاد الاجتماعي بمشاركته حول الابتكار مشاركة فعالة في دعم بلدان المنظمة المهتمة بوضع سياسة عامة لدعم الاقتصاد الاجتماعي، وفيما يلي ذكر لأهم الشبكات والهياكل الدولية ذات الطابع المؤسسي التي تعمل على دعم وتنظيم سياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:[1]

أ) **الرابطة الدولية للمنفعة المتبادلة**: أنشئت في الخمسينات من القرن الماضي، وهي تضم أربعون (40) اتحادا ورابطة لجمعيات منفعة متبادلة مستقلة في مجال الصحة والحماية الاجتماعية لـ 26 بلدا عبر فروع لها، التي تضمن تغطية لأكثر من 170 مليون شخص عبر العالم؛

ب) **الحلف التعاوني الدولي**: أسس في عام 1895، وهو يعزز الهوية التعاونية ويعمل من أجل خلق ظروف مواتية للتنمية الاجتماعية، ويمثل عدد أعضائه المقدر بـ223 عضو التعاونيات الوطنية والدولية التي تمارس عملها في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تركز نشاطها بصفة خاصة على الزراعة والتأمين، والأعمال المصرفية وشؤون المستهلكين والإسكان، والصناعة وصيد الأسماك والصحة والسياحة، بإجمالي عضوية تصل إلى 800 مليون شخص في جميع أرجاء العالم؛

ج) **الاتحاد الدولي التعاوني والتأمينات المتبادلة**: يعتبر أكبر منظمة تمثل منظمات تعاونية وتأمين متبادل في العالم، وله 212 فرعاً في 73 بلدا؛

---

*- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، أنشئت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 68-69.

د) **المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية**: هو عبارة عن هيكل رسمي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي يعمل في مجال التمويل المصغر، يربط شبكيا أكثر من 54000 جمعية تعاونية ادخارية وائتمانية، بعضوية إجمالية تقدر بـ 186 مليون شخص في 97 بلدا، وهو يقدم الدعم لقطاع الاقتصاد الاجتماعي ولا سيما في مجال الرصد والتقييم؛

ه) **الصناديق الدولية للتنمية الفلاحية (FIDA):** ترتكز الصناديق الدولة للتنمية الفلاحية على استراتيجيات متنوعة ومؤسسات مالية ريفية تبقى حديثة العهد، إذ أن ثلث اعتماداتها مركزة على القروض الريفية ومساندة الاستثمارات الفلاحية، وأشكال المؤسسات التي تم دعمها في هذا الشأن، والتي يمكن ذكرها كالآتي:[1]

- برامج القروض لصغار المشغلين التي وضعتها بنوك التنمية الفلاحية؛
- الخدمات البنكية من نوع "غرامين" (Grameen) والمؤسسات المماثلة له؛
- تعاضديات الادخار والقروض؛
- الجمعيات المهتمة بالخدمات المالية؛
- الخدمات البنكية الوسيطة واللامركزية.

وبالرغم من هذا واعتمادا على تجربتها، فإن الصناديق الدولية للتنمية الفلاحية تعيد النظر حاليا في دعمها للتمويل الريفي وتبحث عن كيفية مساهمتها بطريق ناجعة في التنمية الريفية والتقليص من الفقر كما أنها ركزت حول هذا الموضوع مكتب تمويل ريفي ومجموعة أو فريق عمل لتحديد سياسة التمويل الريفي فعلى ضوء الظروف وإرادة الأطراف الفاعلة واستعداد المشاركين يتم أخذ القرار، وهذه الصناديق لا تأخذ أشكال مساندة النشاطات لوحدها، فهي تبحث على ربط علاقات استراتيجية مع ممولين أخرين الذين هم مطالبون بتوجيه جهودهم نحو دعم التمويلات الصغرى.

وبالإضافة إلى تلك الهيئات المذكورة هناك العديد من الشبكات التي أقامها قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد الدولي، والتي كانت أهدافها دائما للصالح العام وبدون أي عائد يرجى من وراء ذلك وفيما يلي ذكر أهم تلك الشبكات:[2]

---

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 103.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 68-69.

أ) **الرابطة الدولية للمستثمرين في الاقتصاد الاجتماعي:** عبارة عن شبكة عالمية لمؤسسات مالية موجهة اجتماعيا وبيئيا، وهذه الرابطة التي أنشئت في عام 1989 تجمع مستثمرين اجتماعيين من بلدان أوروبية وغير أوروبية لتبادل الخبرات ونشر المعلومات، وتوضيح أن المستثمرين يمكنهم إحداث تغيير اجتماعي وبيئي إيجابي، ويستطيع أعضاؤها من خلال سياستهم الاستثمارية تعزيز ودعم تنمية منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ب) **الشبكة الدولية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** تعمل على بناء وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي، فهذه الشبكة التي بدأت كشبكة غير رسمية في البيرو عام 1997، شاركت في التحضير لمؤتمر داكار حول عولمة التضامن في عام 2005 هذا المؤتمر الذي جمع ناشطين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أكثر من 60 بلدا، وهي تدعم إنشاء شبكات وطنية وقارية فضلا عن العمل على إقامة روابط بين ناشطين وشركاء كثيرين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما أنها تقوم بتنظيم الأحداث الدولية كل خمسة أعوام، ولهذه الشبكة جدور راسخة في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، كما بدأت في أن يكون لها تواجد في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

ج) **المركز الدولي للبحث والمعلومات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني العام:** أنشئ هذا المركز في عام 1947 في سويسرا، وأعضاؤه باحثون وناشطون في مجال الاقتصاد الاجتماعي، وهم يتعاونون فيما بينهم لإصدار مطبوعات عن الاقتصاد الاجتماعي والقطاع العمومي، فضلا عن تنظيم الأنشطة.

د) **لجنة الترويج والنهوض بالتعاونيات "كوباك" (COPAC):** هي لجنة تضم وكالات الأمم المتحدة والحركة التعاونية ومنظمات المزارعين، ومن بين أعضائها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والحلف التعاوني الدولي، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، ومنظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ويعمل الأعضاء سويا فيما بينهم لتعزيز وتنسيق التنمية التعاونية المستدامة من خلال زيادة الوعي حول التعاونيات، وتنطوي أنشطتها الرئيسية على التعاون الفني، والدعوة وحوار السياسات والمعرفة وتقاسم المعلومات.

هـ) **الحلف الدولي للتجارة المستدامة:** هو عبارة عن رابطة علمية يديرها مجموعة أعضاء ولا تهدف للربح، وهي تمثل مقرضين ومنتجين مكرسين لتحقيق منتجات مستدامة للأسواق، كما تجمع الرابطة أيضا مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة للعمل بصورة جماعية لزيادة عدد المنتجين المنظمين في تعاونيات في الدول النامية، والذين يستطيعون الوصول بنجاح إلى التمويل التجاري النوعي الملائم لاحتياجاتهم، فضلا عن دخولهم للأسواق المستدامة.

و) **الرابطة العالمية لمذيعي الإذاعات المجتمعية**: هي تجمع وتوحد شبكة قوامها أكثر من 4000 إذاعة مجتمعية واتحادات، وأصحاب مصلحة في مجال الإعلام المجتمعي في أكثر من 115 بلدا من خلال تقديم الخدمة للأعضاء، والربط الشبكي وتنفيذ المشروعات، والأثر العالمي لهذه الرابطة منذ إنشائها في عام 1983 كان مرافقة ودعم إنشاء قطاع إذاعي مجتمعي على مستوى العالم والذي أسهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على قطاع وسائل الاعلام.

وتماشيا واحتياجات وآمال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الناشئ عبر مختلف أرجاء العالم، تجري مبادرات من أجل بناء شبكات عالمية جديدة كاستجابة لتلك الاحتياجات، كمبادرة خمسة من كبار التنفيذيين في منظمات فرنسية كبرى للاقتصاد الاجتماعي التي تجمع اجتماعات "مونت بلانك"[*] قيادات للاقتصاد الاجتماعي من مختلف البلدان بهدف تنمية مشروعات دولية والإسهام في بناء اقتصادي واجتماعي أكثر قوة، وهدف هذه الشبكة الجديدة التي أنشئت في عام 2003، هو التصدي لتحديات العولمة من خلال توضيح إمكانية الاضطلاع بأعـمال بصوره مختلفة وتعزيز اقتصاد يحترم الإنسانية والبيئة وتعقد اجتماعات كل سنتين حول موضوع محلي، لكن المنتدى يعتبر أيضا منبرا دائما للناشطين والمشروعات.[1]

مما سبق يمكن استنتاج أن هذا النوع من الاقتصاد له صدى عالمي كبير، بحيث لاحظنا أن كل دول العالم تقريبا تقوم بالمشاركة ولو في إحدى تلك المنظمات على الأقل، وهذا من أجل إيجاد حلول لمختلف الآفات الاقتصادية والاجتماعية التي رأت من الصعب حلها لوحدها وفضلت المشاركة والحوار العالميين لعلها تجد الخلاص من ذلك.

1.2. مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بعد التطرق لشرح الهيئات الفاعلة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيد الدولي، التي يتم فيها اختيار المشاريع الجماعية لتلبية رسالة اجتماعية هادفة، يتم بالمثل على المستوى الوطني أو المحلي

---

[*]- في 5 جويلية 2012، تم اعتماد القوانين التي من شأنها توسيع إمكانيات للشركات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في جميع أنحاء العالم لتتمكن من الحصول على صفة العضوية في المنتدى الدولي لقادة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومن جملة الأسباب للانضمام إلى الاجتماعات مونت بلانك ما يلي:

- الاستفادة من خلال الشبكة من نقاط الاتصال والشراكة؛
- التعاون في المشاريع الدولية؛
- تثمين الإنجازات والمبادرات الخاصة بكل عضو؛
- استخدام أدوات العمل التعاوني (شبكة اجتماعية على الإنترنت وعقد المؤتمرات على الشبكة)؛
- المشاركة في الحياة الجمعوية.

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 69.

إنشاء مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، فهذه المؤسسات ليست موجودة فقط في الأسواق المهجورة من قبل الشركات الخاصة والهيئات العامة، بل أنها توجد في كثير من الأحيان في الأسواق التي هي أيضا ذات الصلة بمقاولين من القطاع الخاص، بحيث يمكنها خلق تعبير عن الواقع المحلي وتجنب صيغة موحدة للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها الدولة، كما يمكن أن تأخذ شكلا لتقديم خدمات مكملة لتلك التي تقدمها الدولة[1]، إلا أنه لا بد من إدراك حقيقة الكلام الداعي لضرورة الايمان بأنه لا وجود لمؤسسة من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي دون أن تحمل فكرة الاقتصاد الاجتماعي.[2]

ومن أجل تلك الفكرة كان من مصلحة منظمات الاقتصاد الاجتماعي أن تضمن خليطا في عضويتها طالما أنها تضمن أن أعضاءها لديهم مصالح مشتركة، فمثلا لا معنى ولا مغزى أن تقوم جمعية صحية بتوحيد أعضائها الذين قد تجعلهم أنشطهم الاقتصادية أكثر تضررا فيما يتعلق بالرعاية الصحية، فهذا سوف يصل إلى إنشاء آليات للتكافل بين الفقراء أو المتضررين، وعلى العكس فإنه من مصلحة الاقتصاد الاجتماعي كثيرا أن يكون لديه أعضاء من فئات اقتصادية واجتماعية مختلفة، وذلك لضمان مزيد من الحيوية الاقتصادية وتوفير أساس للتكافل التوزيعي.[3] مع وجوب خضوع تلك المؤسسات لثلاثة (03) قيود نذكرها كما يلي:[4]

أ) **ذات بعد واحد:** أي أنها غير ملتزمة بتعظيم الربح المالي، وأنه يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة وأنواع من القيم والتوقعات من الجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية؛

ب) **المدى القصير:** وهذا لكونها غير مجبرة على الالتزام بعقود مالية مباشرة أو سنوية، إلا أنه يمكن لها أن تنظر في الآثار طويلة الأجل من القرارات وتحديد استراتيجيات التنمية؛

ج) **غير انتهازية:** فبحكم طبيعتها فإنه لا ينبغي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي أن تجعل خطر في الجانب الأخلاقي، وهذا ما يثبت لدى الشركاء الثقة في عمل هذه المنظمات.

1- Chantier de L'Economie Sociale, «Guide de référence sur l'économie sociale», La référence précédente, P: 15.

2- Jean-Francois DRAPERI, «l'économie sociale comme mode de pensée», 25ème colloque, «L'économie sociale dans le mouvement des idées», Association pour le Développement des Données sur l'Economie Sociale (ADDES), 22 Octobre 2013, Canada, 2013, P: 04

3- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 07.

4- Greffe XAVIER, «The Role of the Social Economy in Local Development», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008, P P: 95-96.

وقبل التطرق إلى التفصيل المعمق لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها وتحديد أهدافها وطرق تمويلها، سنقول بفهم المخطط الهيكلي الذي يبين لنا العلاقات الموجودة والناشئة فيما بين القطاع الثالث والقطاع العمومي والقطاع الخاص والقطاع النقابي، من خلال الهيكل المبين في الشكل التالي.

الشكل رقم (01): أهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول العالم

دول الجنوب	أمريكا اللاتينية، افريقيا	أوروبا، كيبك	الولايات المتحدة
الاقتصاد الشعبي	الاقتصاد التضامن الشعبي	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاد الاجتماعي الجديد	القطاع الثالث

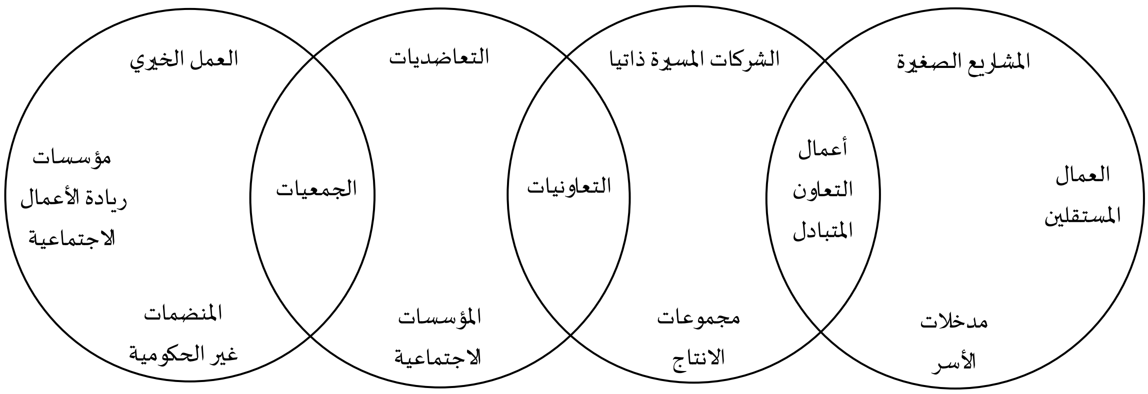

المصدر:

CASTEL Odile, "La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l'économie sociale et solidaire", La decouverte, V. 01, N° 15, 2015, P: 176.

يوضح الشكل رقم (01) مختلف المصطلحات المتداولة حول العالم لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهذا ما يؤكد صحة ما قيل بأن كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى، بدءا من مصطلح الاقتصاد الشعبي الاكثر تداولا في دول الجنوب، والذي يضم أربعة ركائز يعتمد عليها في أداء وظائفه وهي المشاريع الصغيرة والعمال المستقلين عن القطاعين الخاص والعمومي ومدخرات الأسر التي ترغب في القيام ببعض المشاريع ذات النفع العام بالإضافة إلى أعمال التعاون المتبادل بين الافراد داخل مجال محلي وكذلك بينهم وبين المنظمات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، ونجد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي في أمريكا اللاتينية تحت مصطلح الاقتصاد التضامني الشعبي، أي أن مبادرات أعمال التضامن تكون نابعة من أوساط شعبية، وهذا المصطلح السائد في أمريكا اللاتينية كذلك يعتمد على أربعة هياكل هي الشركات المسيرة ذاتيا من قبل شخص

واحد أو مجموعة من الأشخاص بالإضافة إلى مجال أعمال التعاون المتبادل ومجموعات الانتاج الاجتماعي المحافظة على البيئة وعلى الطابع الاجتماعي داخل المجال الاقتصادي والركيزة الرابعة تمثل التعاونيات، أما في منطقة أوروبا وكبيبك التي تعتمد مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو الاقتصاد الاجتماعي الجديد كعنوان لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يعتمد على كل من التعاضديات والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات، ونجد مصطلح القطاع الثالث في الولايات الأمريكية كاختصار لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي، والمتضمن لأربعة ميادين هم العمل هذا الاختلاف بين البلدان يوحي على مكانة هذا الاقتصاد خصوصا لدى الطبقة الشعبية المهمشة اقتصاديا واجتماعيا فتعدد المصطلحات والمقاربات توضح تدرج القطاع إلى أن أصبح مفهوما تنفيذيا تبرزه دراسة هيكل وأداء النظام الاقتصادي لمختلف المجتمعات، فهيكل وأداء النظام الاقتصادي يساعدان على فهم وتحليل ما يقوم عليه الاقتصاد الاجتماعي من وجهة نظر هيكلية ووظيفية على حد سواء؛ كما يساعدان أيضا على إبراز مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، مما يبين أسباب وجــوده كاقتصاد مبني على أساس المعاملة بالمثل في أداء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية فضلا عن التفاعلات بين مختلف أنواع الأنشطة.

بحكم القرب الجغرافي والثقافي لمجتمع الشمال الافريقي سنركز في هذا البحث على دراسة ثلاث منظمات هي الأكثر اعتمادا في أوروبا وكيبك وهي الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات بالإضافة إلى مؤسسة من مؤسسات المعتمدة في الولايات المتحدة وهي مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية وهذا لأن هذه الاخيرة تعتمد أساسا على أصحاب الابداع والابتكار الاجتماعي، لأن الابتكار لدى الاقتصاد الاجتماعي هو الأساس الذي تُبنى عليه طموحات اصحاب المواهب من أجل مقدرتهم على المنافسة، وقبل ذلك لا بد أن نعلم أن منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي كلها تعتبر وسيلة واعدة لسد الفجوة القائمة بين الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات المنظمة، وهي تقوم من خلال المزج بين الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية، باستحداث مثلثا افتراضيا من الفرص والتمكين والحماية، وهذا من خلال انتماء العمال والمشغلين في الاقتصاد غير المنظم إلى منظمات الاقتصاد الاجتماعي، مما يمكنهم من أن يحققوا وفرات في الحجم وأن يعززوا إسماع الصوت والتمثيل وأن يزيدوا من قدرتهم على المفاوضة وأن يحققوا حدا أدنى من الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة المتبادلة والتضامن والمعاملة بالمثل.[1]

[1]- منظمة العمل الدولية، "مناقشة مواضيعية موازية: الخروج من السمة غير المنظمة"، المرجع السابق، ص ص: 02-03.

وفيما يلي سنقوم بشرح مفصل لكل مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي المختارة، انطلاقا من تعريف كل مؤسسة، ثم ذكر دورها وأنواعها وأهدافها، بالإضافة إلى مصادر تمويل المشاريع التي تقوم بها تلك المؤسسات حتى تضمن ديمومتها وتطورها.

1.2.1. الجمعيات:

يهدف العمل الجمعوي المنظم إلى ضمان التقدم الاقتصادي وإلى حل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر سلبا في العديد من الأفراد، فالعمل الجمعوي ينطوي على التعاون وبذل جهد في العمل أو في نشاط أوقات الفراغ[1]، ولكون الإحساس بالانتماء إلى الجماعة كان مترسخا في الإنسان منذ وجوده على الأرض فهو يفرض نفسه عليه دون التساؤل عن سببه ومصدره، بل إن ذاك الإحساس يدفعه أيضا إلى محاولة تجسيد روح الجماعة؛ فهو بصفة عامة يهدف إلى ترقية الطاقات البشرية من خلال بذل الجهود من أجل الآخرين واحترامهم، والنضال ضد أشكال التهميش والإقصاء والحرمان الذي يمس الكثير من الأفراد ومن يعولونهم كما أنه يعكس ميل الأفراد نحو التجمع من أجل الدفاع عن حقوقهم وأفكارهم، من خلال وضعها في هدف جماعي مشترك، وهو يلعب دور الوسيط بين المواطنين والحكومات ووسيلة هامة للتأثير في قرارات صناع السياسات العمومية، وبالتالي فهو منبع للتغير الاجتماعي.[2]

ومما سبق نستخلص بأن مفهوم الجمعية هو عبارة عن مصدر للتغيير الاجتماعي قائم على بناء اجتماعي ذو صيغة تنظيمية محددة، وهو يشتمل على هيكل وظيفي يضم عدد من الأعضاء يؤدون أدوارا محددة بأساليب وأدوات مختلفة تستخدم لتحقيق الغاية الهادفة إلى الإقلال من المشاكل الاجتماعية مقابل إشباع حاجات المجتمع.

1.2.1.1. تعريف الجمعيات:

اشتقت كلمة جمعية من جماعة وهي بمعنى تجمع من الأشخاص الطبعيين أو المعنويين قصد تكوين هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية، فمفهوم الجمعية يصف العملية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهدافهم المشتركة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو

[1]- د. أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978، ص: 171.

[2]- أحمد بلحنيش، "الحركة الجمعوية وممارسة الخدمة الاجتماعية، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاجتماعية لولاية البليدة"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009، ص: 86.

علمية[1]؛ والجمعية يمكن تعريفها بأنها عقد بين العديد من الناس لكي يتحدوا من أجل هدف مشترك ورئيسي وهو غير الربحية[2]، وتعرف أيضا هذه الشراكات الاجتماعية الشاملة للقطاعات بأنها "جهود تعاونية عبر قطاعين أو أكثر تبحث عن مناهج تنظيمية أكثر فاعلية لحل المشكلات الاجتماعية المعقدة".[3] فهي بطبيعة الحال تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تركيز معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي[4]، فهي بصفة عامة تعبر عن فضاء تغلب عليه المصلحة ذات الصبغة الاجتماعية على الربح.[5]

لأن هذا الفضاء أنشئ أساسا بواسطة أفراد مهتمون بالجهود التطوعية، لأنهم منظمين على أساس أن الجمعية ليست للانتفاع أو للاكتساب، وأنها قائمة بالإعانات التطوعية كأموال ثابتة[6]، فالجمعية تنظم من خلالها الجهود للقيام بالخدمات الاجتماعية في مجال محدد أو عدة مجالات.[7] ولهذا بالضبط قامت موسوعة العمل الاجتماعي* بتعريف الجمعية على أنها "جماعة من الأفراد تجمعوا بصورة تلقائية، ونظموا أنفسهم

---

[1]- عبد الهادي جوهري، "قاموس علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 84.

[2]- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P: 26.

[3] - A. Wren MONTGOMERY, Peter A. DACIN and M. Tina DACIN, "Collective Social Entrepreneurship: Collaboratively Shaping Social Good", Journal of Business Ethics, Vol. 111, No. 3, Social Entrepreneurship in Theory and Practice, Berlin Germany, December 2012, P:377.

[4]- الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 05 ديسمبر 1990، ص: 1686.

[5]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص: 37.

[6]- نبيل محمد صادق، "طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، مكتب لشرقاوي للطباعة، مصر، 1983، ص: 256.

[7]- عبد الهادي جوهري، "إدارة المؤسسات الاجتماعية"، المرجع السابق، ص: 291.

*- موسوعة العمل الاجتماعي، هي أول تعاون في مجال العمل عبر الإنترنت، يتم تحديثها باستمرار بين الرابطة الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وجامعة أكسفورد بإنجلترا، وهي موسوعة بعيدة عن العمل المرجعي الكلاسيكي، وهي أداة قيمة للعاملين الاجتماعيين (طلاب والعلماء والممارسين).

لتحقيق غرض من أغراض الرعاية الاجتماعية* يتفق مع أخلاقهم واهتماماتهم الخاصة، ولا يحركهم في ذلك وظيفة أو منصب حكومي".[1]

ولهذا أصبحت الجمعية تعبر عن الحل العقلاني لجميع أمراض المجتمع الحديث، لكن جل الحقوقيين والمفكرين يتفقون على أن الجمعية قائمة على قواعد وخصائص هي في نفس الوقت تمثل العناصر المميزة للجمعيات الحديثة، بحيث حددها "بارسونز"** فيما يلي:[2]

- قيامها على أساس المواطنة؛
- إمكانية العضوية في أكثر من مؤسسة في الوقت ذاته؛
- المساواة بين أعضاء الجمعية؛
- الأنظمة الإجرائية، أي أن المؤسسة المدنية تقوم على قواعد شكلية معترف بها من قبل الأعضاء حول كيفية اتخاذ القرار وكيفية إدارة المؤسسة وضم أعضاء جدد.

1.2.1.2. دور الجمعيات:

بإمكان كثير من الجمعيات اليوم أن تعتمد على مواردها الذاتية ليس في تسيير نفسها وفقط وإنما أيضا في تمويل مشروعات تنموية محلية أو إسناد قروض صغرى للعائلات ذات الدخل المحدود أو صغار الحرفيين ...إلخ[3]، فالجمعيات في زمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنظم والمؤسسي لم تعد مجرد فضاء تعاوني بممارساته التقليدية، بل أصبحت مؤسسات تشاركية بإمكانها المساهمة في الحركة الاقتصادية عن

---

* - تم تحديد ثمانية أغراض للرعاية الصحية الأولية:
- التوعية والتثقيف الصحي؛
- الإصحاح البيئي وتوفير مياه الشرب؛
- توفير التغذية الجيدة؛
- خدمات أمومة وطفولة متكاملة؛
- تحصين الأطفال ضد الأمراض الشائعة؛
- مكافحة الأمراض المتوطنة؛
- علاج الأمراض الشائعة؛
- توفير العقاقير (الأدوية) الأساسية.

[1]- قوت القلوب محمد فريد، "تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص: 275.

** - تالكوت بارسونز (Talcott PARSONS)، ولد في 13 ديسمبر 1902، توفي في 08 ماي 1979، علم اجتماع أمريكي.

[2]- بوصفصاف خالد، "حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، تخصص الحقوق والحريات، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد دراية، أدرار، الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010، ص: 21.

[3]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص: 57.

طريق تقديم الخدمات الجوارية وتسهيل العمليات التجارية العادلة ومساعدة الشباب على الاندماج المهني والاجتماعي، وفي الوقت الحالي يتعاظم دور الجمعيات في تحمل العبء الأكبر بالنسبة لعملية التنمية في المجتمع، حتى أصبح المجتمع العالمي يتخذ من مدى فاعلية دور المنظمات غير الحكومية أحد المعايير الأساسية التي يقاس عليها مدى تقدم المجتمع، وضمان حياة مستقبلية أفضل من خلال توافر سبل للعيش الكريم.[1]

فالجمعيات سواء كانت رسمية أو غير رسمية فهي تلبي حاجة المجتمعات لتنظيم إغاثة اجتماعية عن طريق تقاسم مجموعة المخاطر كالرعاية الصحية والأدوية، وحوادث المرض، بالإضافة إلى الدعم المادي لأسر المتوفين، وتقديم إعنات لأصحاب الحصاد الضعيف ...إلخ.[2]

بالإضافة إلى كل ذلك فالجمعيات تلعب دورا كبيرا في تكريس عولمة أخرى لها علاقة بكرامة الإنسان والشعوب عن طريق النضال من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعتبر مكرسة ومؤكدة للهوية، وبمثابة صمام أمان يحمي الشعب من التنكر لهويته، ويجعله يتمسك بها ويناهض كل من يتعارض معها؛ ففي الكثير من المرات يطلق البعض على الجمعيات تسمية "جمعيات النفع العام" وهذا لكونها تلعب الدور الريادي في نشأة المجتمع المدني، التي تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، بالإضافة إلى حماية أموال الجماعات والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

1.2.1.3. الأهداف الجمعيات:

تمثل الجمعيات ما نسبته 86% من مجموع منظمات الاقتصاد الاجتماعي في العالم.[3] بحيث أنها تضمن تعبير عن تجمع الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة وجدت مع الإنسان، فهي من طبيعته وداخلة ضمن احتياجاته الضرورية، ففي كل مكان يمكنها أن تظهر وتعبر عن نفسها وتتأقلم مع تنوع الأهداف واختلافها

---

[1]- سميرة كامل محمد علي، "التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية، مشروع اعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية"، المرجع السابق، ص: 31.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 02.

[3] - Anne-Sophie FRANC et Arnaud LAROCHE, "Le statut des organisations de l'ess : un outil de valorisation perfectible", Informations sociales, N° 199, Caisse nationale d'allocations familiales, 2019, P: 65, 15/12/2019 22:49. https://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2019-1-page-62.htm

وقد كانت التجمعات البدائية تتجه نحو العائلة التي تمثل الولاء الأول والأخير وتؤصل جهود الإنسان بالكامل؛ وأن من أهم أهدافها ما يلي:[1]

- الدفاع عن المصالح العامة للأعضاء؛
- خلق جو من التضامن والمساعدة المتبادلة بين الأعضاء؛
- إبلاغ الأعضاء عن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، سواء كانت اقتصادية أو علمية أو فنية أو اجتماعية، أو ثقافية؛
- تعزيز العلاقات بين ثقافات الجمعيات الأخرى ذات الأهداف المشتركة ومع المجتمع ككل.

فهذه الأهداف توحي عن الملامح التي يمكن أن تقدمها الجمعيات في مضمار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذا بالإضافة إلى تكوينها لقواعد بيانات وبنوك للمعلومات وبناء شبكات من أجل مساندة الشباب الباحثين عن العمل وتشجيع التشارك بينهم في شكل مجموعات ضيقة تبعث مشاريع مشتركة وكل تلك الأهداف تعتبر طريقا جيدا من أجل إرساء تقاليد العمل المستقل وكذا تقاليد الشراكة والتشارك في الآن نفسه. إلا أنه ثمة أحد أوسع وأكبر الأهداف التي تعمل الجمعيات من أجلها هو التقليل من الفجوة بين الأفراد والسلطات عن طريق الاتحادات التي أقيمت حول الروابط المجمعية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[2]

1.2.1.4. المصادر التمويلية للجمعيات:

يمكن تصنيف مصادر تمويل الجمعيات إلى نوعين أساسيين هما:

أ) **مصادر داخلية أو محلية:** تكون أموال هذا الصنف من المصادر محصلة بشكل ذاتي، بحيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على كل من لديه علاقة مباشرة بالجمعية سواء من قبل الأعضاء أو ما ينتج عنهم وفيما يلي يمكن ذكر كل أنواع هذا المصدر:[3]

- مقابل اشتراكات عضوية: دائما تكون الحصيلة المتوقعة من جراء الاشتراكات بسيطة، وهذا بالرغم من تسديد جميع الأعضاء لاشتراكاتهم وهو أمر لا يتم في الواقع بالصورة المطلوبة، بحيث أنه في الغالب ما تكون تلك الاشتراكات محدودة للغاية، وهذا لأن قيمة الاشتراكات نفسها تكون محدودة بالإضافة إلى أن

[1]- Association de la Communauté Algérienne de Québec (ACAQ), «Objectifs de l'association», Rapport sur Internet, Date de la visite: 13/04/2018, Site Web: http://algerie-quebec.org/acaq/index.php/comment-demarrer/

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 03.

[3]- مديحة حناشي، "الدور الخدماتي للجمعيات الخيرية في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف" المرجع السابق، ص ص: 83-84.

عدد أعضاء الجمعيات محدود كذلك، ولهذا السبب فكثيرا ما نجد بعض الدراسات قد أشارت إلى أن بعض الجمعيات النشطة لا تعتمد في نشاطها على التمويل من اشتراكات الأعضاء، وأن المصدرين الأساسيين في تمويل نشاطها، هما رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها من ناحية، والإعانة التي تحصل عليها الجمعية من ناحية أخرى؛

- **مقابل بيع سلع وخدمات:** هذا المقابل في الحقيقة لا يمكن توفره لجميع الجمعيات، إلا أنه قد يشكل مصدر دخل معقول لاستمرار نشاطها، وهذا حقيقة ما يثني عليه الاقتصاد الاجتماعي فيما يخص نشاط الجمعيات من أجل استمرارها وديمومتها؛

- **دعم حكومي:** وهو محدود في أغلب الدول وللكثير من الجمعيات؛

- **تمويل حكومي لمشروعات:** يسمى أيضا إسناد المشروعات، وهو يتجه إلى مجالات ومشروعات محددة في بعض الدول العربية مثل مشروعات النهوض بالمرأة الريفية؛

- **هبات وتبرعات ومنح:** هي أساسية في تدبير التمويل، وتشكل مصدرا رئيسيا للتمويل، إلا أنه لا تستفيد سوى نسبة صغيرة من الجمعيات من الممتلكات التي يتبرع بها الأشخاص؛

- **الصناديق والمؤسسات التنموية:** هذه الصناديق تأسست لمواجهة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي، إلا أنه يمكن إدراجها ضمن المصادر التمويلية للجمعيات.

ب) **مصادر خارجية:** ويمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- **منح ومعونات من أجهزة الأمم المتحدة الإنمائية:** مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مشروعات الصحة الإيجابية، أو برامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مشروعات مكافحة الفقر؛

- **منح ومعونات من مؤسسات تمويل عالمية:** مثل البنك الدولي والهياكل الإنمائية الدولية المدعمة لمشارع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- **منح ومعونات من وكالات تنموية عالمية للدول كبرى:** مثل هيئة المعونة الأمريكية ووكالة التنمية الكندية؛

- **منح ومعونات من منظمات ومؤسسات غربية غير حكومية:** مثل مؤسسة (MOTT) بالولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة "ساسكو" باليابان، أو مؤسسة فورد بالولايات المتحدة الأمريكية؛

[1]- مديحة حناشي، "الدور الخدماتي للجمعيات الخيرية في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف" المرجع السابق، ص: 84.

- **منح ومعونات من مؤسسات تمويل عربية:** وأبرزها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة بالرياض، وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت ومؤسسة الحريري بلبنان.

1.2.2. التعاونيات:

يعد تاريخ التعاونيات تاريخا زاخرا بالأحداث العالمية، ويرجع ذلك لحقيقة مفادها أن التعاونيات منذ ظهورها كانت تستغل استغلالا كبيرا من جانب الحكومات كهيكل اقتصادي واجتماعي، بحيث كان يتم اختيارها بصورة متزايدة ومتكررة من جانب الأشخاص الذين يريدون إدارة منظمة ما إدارة جماعية كذلك لكونها تعبر عن شكل جماعي يسمح لمجموعات متنوعة من المستهلكين والمنظمات والحركات بالتعاون من أجل تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين المحليين.[1]

فالتعاونيات قادرة كذلك على تعزيز قدرة الفئات المحرومة من الشعب وحماية مصالحهم الخاصة من خلال ضمان المساعدة الذاتية في الحصول على السلع والخدمات الأساسية.[2] أما إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كان ولا يزال النهج التعاوني يقدم داخل المجتمعات آلية مفيدة للربط بين احتياجات الأفراد ومتطلبات التنمية المحلية والوطنية، بحيث أن التعاونيات تمثل في الواقع رصيدا هاما بالنسبة إلى نهج التنمية الاقتصادية المحلية، لكونها قادرة على سد الفراغ الذي يخلفه غياب المجتمع المدني في كثير من المرات وذلك بتوفيرها لحلول ملموسة للتحديات الناشئة خلال عملية تطبيق نهج التنمية الاقتصادية المحلية، كما أن التعاونيات ضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشكل خطوة هامة في المضي قدما نحو الانتقال إلى السمة المنظمة.[3]

1.2.2.1. تعريف التعاونيات:

وفقا للحلف التعاوني الدولي* هناك تقريباً أكثر من بليون عضو تعاوني وأكثر من 100 مليون فرصة عمل في دوله الأعضاء التي يقدر عددها بواحد وتسعين (91) دولة، ففي كندا وهندوراس والنرويج، يوجد واحد من كل ثلاثة أشخاص عضو تعاوني، في حين نجد في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 01 من 04 وفي

---

[1] - A. Wren MONTGOMERY, Peter A. DACIN and M. Tina DACIN, "Collective Social Entrepreneurship: Collaboratively Shaping Social Good", Previous reference, P:376.

[2]- László ANDOR, Michel BARNIER, and Antonio TAJANI, «Social économy and social entrepreneurship», Référence précédente, P: 21.

[3]- منظمة العمل الدولية، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، المرجع السابق، ص: 40.

*- التحالف التعاوني الدولي هو منظمة مستقلة، غير حكومية أنشئت في عام 1895 لتوحيد الجمعيات التعاونية في جميع أنحاء العالم.

كينيا 01 من 05، وفي الصين والأرجنتين والبرازيل وماليزيا، يصل عدد الأعضاء إلى 180 مليون، 09 مليون، 06 مليون و05,50 مليون عضوا على التوالي[1]، فهي بهذا تمثل تجميع للأشخاص وليس للمساهمين وهذا ما يوضح درجة تطبيقها لمبدأ أساسي في تصريف شؤونها "كل شخص يساوي صوتا"، وبالتالي ضرورة غياب مركزية القرار والتفرد بالرأي في هذه الأطر ذات الطابع الاجتماعي الشعبي، على عكس ما يحدث في الشركات التي تعتمد نسبة المساهمة في رأس المال مقياسا لتحديد مصدر القرار.[2]

ولقد أعتمد تعريف من قبل منظمات التعاونيات من قبل التحالف التعاوني الدولي لعام 1995 والمعتمد أيضا ضمن توصية منظمة العمل الدولية[*] على أنها جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة تدار إدارة ديمقراطية[3]، فمن خلال هذا التعريف يتبين أن التعاونية تمثل وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعيا من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسؤولية التضامنية لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون، وهذا في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة.[4] وبالإضافة إلى هذا فهي تعتمد على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديمقراطية، والمساواة والعدل والتكافل ضمن سياق قيم أعضاء التعاونية المؤمنين بالقيم الأخلاقية وأداء المهام بكل أمانة، والشفافية والمسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالآخرين.

1.2.2.2. دور التعاونيات:

تؤدي التعاونيات بمختلف أنواعها دورا مهما في قطاعات عديدة من الاقتصاد، غير أنه وجب على الحركة التعاونية التخلص من تركة التدخل الحكومي الثقيل[5]، فالتعاونيات تستطيع أن توحد الاهتمامات الاقتصادية والتجارية للعمال في القطاع غير الرسمي، عن طريق تقديمها لمجموعة متنوعة من المزايا للتصدي للتحديات الصعبة لأولئك العمال، والمتمثلة أساسا في المنافسة الهائلة بين العمال وظروف العمل المتدنية والأجور الضعيفة وعدم كفاية الوقت للاشتراك في المنظمات الجماعية، كما أنها تستطيع تعزيز إجراءات

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 36.

[2]- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، المرجع السابق، ص ص: 36-37.

[*] - التوصية رقم 193، والمتعلقة بشأن تعزيز التعاونيات، 20 جوان 2002.

[3]- التحالف التعاوني الدولي، "ما هي التعاونية"، تقرير على موقع المنظمة، تاريخ الإطلاع: 2018/09/15، الرابط:
http://ica.coop/en/what-co-operative

[4]- أ. د. وليد ناجي الحيالي، "محاسبة الجمعيات التعاونية"، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 19.

[5]- منظمة العمل الدولية، "برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015"، المرجع السابق، ص: 36.

العمال ودعم مطالبهم المشتركة للناشطين الاقتصاديين الآخرين وللسلطات العمومية.[1] كما أنها أيضا تقوم بتعزيز تمكين الناس من خلال تمكين أفقر الطبقات في المشاركة في التقدم الاقتصادي، بحيث تخلق فرص عمل لذوي المهارات وتوفر الحماية لهم من خلال تنظيم دعم المجتمع المحلي.[2]

ومن خلال المشاركة الديمقراطية لأعضائها تستطيع التعاونيات تعزيز عمليات الحوار الاجتماعي بتمكين سماع أصوات صغار المزارعين في القرارات التي تؤثر على حكم سلاسل الإمداد*. فمن خلال دعم التعاونيات لسلاسل الإمدادات تستطيع هذه الأخيرة أن تتبنى معايير طوعية والتأكد من أن عمليات الإنتاج خالية من عمالة الطفل، في هذا الشأن استطاعت التعاونيات حول العالم أن تبرز أنشطتها من خلال سلسلة من المبادرات التي تستهدف القضاء على عمالة الطفل، ومن بين بعض الأمثلة على هذه المبادرات ما يلي:[3]

- تحسين سبل الحياة المعيشية لأعضائها والأفراد في المجتمع الذي تخدمه لمنع استخدام عمالة الطفل؛
- مساعدة المجتمعات التي توجد فيها في اقتلاع جميع أشكال عمالة الطفل بالتعاون مع القطاع الخاص؛
- التأكد من أن سلاسل توريد منتجاتها خالية من عمالة الطفل.

1.2.2.3. أنواع وأهداف التعاونيات:

تقوم التعاونيات تقريبا بالعديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بحسب نوعية النشاط الموكل لكل تعاونية، مثل التعاونيات الزراعية، وتعاونيات التأمين، وتعاونيات المدخرات والائتمان وتعاونيات التوزيع، وتعاونيات العمال، وتعاونيات الإسكان، وتعاونيات الصحة والتعاونيات الاستهلاكية وغيرها، فهذا

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 78.

[2]- Jean-Jacques MALPOT et el, «L'économie sociale et solidaire en Nord-Pas-de-Calais: une richesse économique et humaine», Référence précédente, P: 07.

*- قد يضن البعض أن إدارة سلاسل الإمداد كمصطلح حديث هو من النشاطات الجديدة في مجال إدارة الأعمال، لكن الحقيقة أنه نشاط قديم بقدم الأهرامات، فقبل حوالى 4700 عام قام المصريون القدماء بإنشاء أول سلسه إمداد معروفه حتى الآن لتوريد أحجار الأهرامات، فسلاسل الإمداد حسب تعريف منظمه إدارة سلاسل الإمداد (CSCMP) تتضمن تخطيط وإدارة كل النشاطات الخاصة بعمليات خلق المصادر والمشتريات والنشاطات اللوجستية كما تتضمن التنسيق والتعاون بين كل الأطراف المشتركة في سلسلة الإمداد من موردين ووسطاء ومقدمو الخدمات والعملاء، كما يمكن الإشارة إلى أن الكثير لا يفرقون بين إدارة سلاسل الإمداد وإدارة اللوجستيات، وفي الحقيقة أن هذه الأخيرة هي جزء من إدارة سلاسل الإمداد وليست مجرد مصطلح مرادف فإدارة سلاسل الإمداد كمصطلح حديث يتخطى التكامل بين الخدمات اللوجستية مع الأنشطة الأخرى بداخل المنظمة إلى التكامل مع المنشآت القانونية الأخرى في مجال تدفق السلع والخدمات.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 79-80.

الاختلاف بحسب النشاطات يجعل التعاونية إما أن تكون مؤسسات إنتاجية أو مؤسسات استهلاكية أو مؤسسات للإسكان، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنضمين إليها والدفاع عن مصالحهم، بحيث تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة، فهذا الاختلاف هو ما يكسبها العديد من الخصائص التي تعقد لها ذاتية متميزة تتفق وطبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية لموارد المجتمع وهو أيضا ما يميزها عن المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية، وفيما يلي نذكر أنواع التعاونيات وأهداف كل نوع منها:[1]

أ) **التعاونيات الاستهلاكية:** تهدف إلى ما يلي:

- توفير السلع الزراعية والصناعية وغيرها من السلع والبضائع التي يتم توزيعها كسلع تموينية ومنتجات وطنية؛
- إدارة محلات توزيع السلع التي تكلف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتوزيعها بالأسعار المحددة؛
- المساهمة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى في ضمان استقرار المعروض من السلع التي تكلف الجمعيات التعاونيات الاستهلاكية بتوزيعها.

ب) **التعاونيات الزراعية:** هي جماعة شعبية تقوم على مبادئ التعاون الأساسية وتتكون من الأشخاص المشتغلين بالزراعية أو الذين لهم مصالح مباشرة مرتبطة بها أو المنتجين في المجالات المتصلة بها، فالتعاونية الزراعية تعمل على رفع مستوى الزراعة إنتاجيا وتسويقيا بهدف تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية لأعضائها بصفة خاصة وللمجتمع والاقتصاد بصفة عامة، وهذه المزايا تتمثل فيما يلي:

- الإسهام في تنفيذ الخطط الانمائية للحكومة في تنظيم الزراعة وتحسين الاستغلال الزراعي بالتعاون مع أجهزة الدولة المتخصصة؛
- تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للزراعة واستغلال الأراضي؛
- الحصول على المستلزمات من المواد الزراعية كالبذور والأسمدة والعلف والأدوات الزراعية؛
- توفير الآلات الزراعية وتنظيم انتفاع الأعضاء بها؛
- إنشاء المزارع النموذجية لتربية الحيوان والدواجن وتوزيع السلالات النقية؛
- المساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية؛
- مباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقا للقوانين واللوائح؛
- تسويق المنتجات الزراعية لصالح الأعضاء أو لصالح التعاونية.

[1]- أ. د. وليد ناجي الحيالي، "محاسبة الجمعيات التعاونية"، المرجع السابق، ص ص: 28-33.

ج) **التعاونيات السكنية:** من أبرز الوظائف التي يحققها التعاون السكني هو توفير المساكن لأعضائها إما بالبيع أو بالتأجير أو عن طريق مد الأعضاء بالأموال من خلال القروض المناسبة من أجل حصولهم على المسكن، فتوفير المساكن اللائقة للأعضاء وضمان الخدمات اللازمة للتجمعات السكينة هو هدف الجمعية التعاونية السكنية مع القيام بأعمال الصيانة والإدارة وفق مبادئ تعاونية وهذا انسجاما مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فهذا النوع من التعاونيات يعمد لتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء المساكن اللائقة وتوزيعها على الأعضاء سواء عن طريق التمليك أو التأجير؛
- تنظيم حصول الأعضاء على القروض والمساعدات العينية والنقدية الأزمة للإسكان؛
- تجميع مدخرات الأعضاء وتوظيفها لصالحهم في مجال الإسكان بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية؛
- توفير مواد البناء وتنظيم انتفاع الأعضاء بها؛
- المساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية للأعضاء.

د) **تعاونيات الصيد البحري:** هذا الصنف من التعاونيات يتكون من الأشخاص المشتغلين بالصيد البحري على وجه الاحتراف وبصفتهم منتجين، ولا يجوز أن يشترك في هذه الجمعيات الوسطاء أو التجار وهي تباشر نشاطها في جميع مجالات الثروة البحرية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها حاجة أعضائها بمنطقة عملها، وتعاونيات الصيد البحري تهدف بصفة خاصة إلى تحقيقها ما يلي:

- الإسهام في تنفيذ سياسة الدولة في قطاع الثروة البحرية؛
- المساهمة في رسم هذه السياسة بإعداد البيانات الإحصائية في المجال السمكي والثروة البحرية؛
- العمل على توفير أدوات الصيد ومعداته ولوازمه ومد الأعضاء بها بأيسر السبل وبأقل التكاليف؛
- تدبير وسائل حديثة لنقل الأسماك من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها أو تسويقها؛
- تسويق الأسماك وغيرها من منتجات الصيد وإقامة وتملك المنشآت والمحلات اللازمة لذلك؛
- تأدية الخدمات الاجتماعية لأعضائها والعمل على رفع مستواها؛
- استئجار أو تملك الأراضي والمباني والمحلات والمخازن اللازمة لنشاطها؛
- إنشاء وإدارة المزارع التعاونية السمكية؛
- الإقراض والاقتراض لتنفيذ هذه الأغراض وتنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية أو النقدية اللازمة.

1.2.2.4. المصادر التمويلية للتعاونيات:

من أجل إنشاء أي تعاونية في أي بلد لا بد من توافر تركيبة من الوسائل والموارد الاقتصادية اللازمة لهذا الإنشاء، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون لها مصادر تمويلية تمكنها من توفير تلك الوسائل والموارد، وهذه المصادر إما أن تكون ذاتية (داخلية) أو مقترضة (خارجية)، والشكل الموالي يعطينا توضيح أكثر لمصادر تمويل التعاونيات بكل أصنافها.

الشكل رقم (02): مصادر تمويل التعاونيات

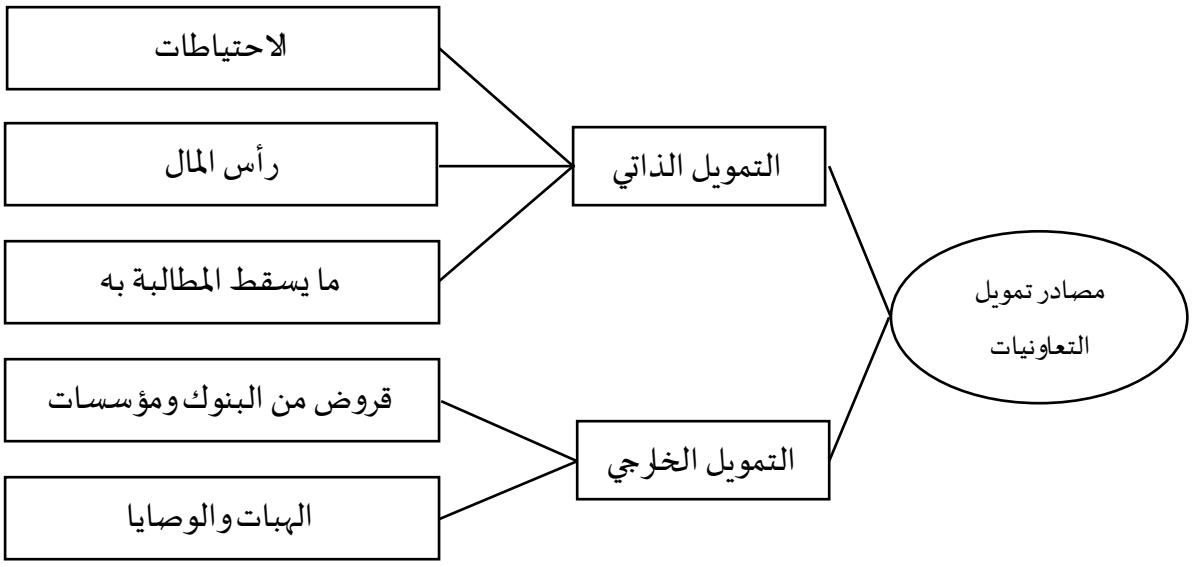

المصدر:

أ. د. وليد ناجي الحيالي، "محاسبة الجمعيات التعاونية"، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 68

يبين الشكل رقم (02) وجود فروع لكل من المصدر الداخلي أو الذاتي والمصدر الخارجي، وهذه الفروع يمكن شرحها كما يلي:

أ) **التمويل الذاتي (الداخلي):** ينشأ هذا التمويل من الآتي:

- **الاحتياطات:** هي جزء من أرباح التعاونية التي تستقطع سنويا، ويتم تخصيصها لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني الذي يشكل 20% من الأرباح الصافية السنوية للتعاونية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تقديم القروض للأعضاء من أموال الاحتياطي القانوني، وأن الاحتياطي القانوني في التعاونيات يخصص في الأساس لتعزيز موقع المركز المالي أولا وحمايتها من الخسائر التي تهدد وجودها ثانيا؛
- **رأس مال التعاونية:** يتكون رأس مال التعاونية من حصص صغيرة تسمى بالأسهم، تدفع قيمة الأسهم المكتتب بها بالكامل مع جواز تقسيط قيمتها وفقا لما يحدده النظام الداخلي للتعاونية، ولا يجوز بأي

حال من الأحوال أن يتجاوز مجموع الأسهم التي يساهم بها العضو في رأس مال التعاونية عن 20% من القيمة الإجمالية للأسهم التي أصدرتها التعاونية؛

- **بعض الأموال التي تعتبر بحكم الاحتياطي القانوني:** تتمثل في رسوم العضوية غير قابلة للاسترداد وما تسقط المطالبة به كعائد المعاملات وقيمة الأسهم وفوائدها إن وجدت.

ب) **التمويل الخارجي:** في كثير من الأحيان تكون الأموال الذاتية في التعاونيات غير كافية لتغطية احتياجاتها المالية، مما يدفع بها لتغطية النقص الحاصل في أموالها الذاتية عن طريق الاقتراض من خارج التعاونية، وعادة ما تلجأ التعاونية في مثل هذه الحالة إلى الدولة أو إلى البنوك والمؤسسات الرسمية، كما يعتبر في حكم المصدر الخارجي ما تقبله الجمعية من الهبات والوصايا بحيث لا تتعارض مع أغراض الجمعية التعاونية، وما تخصصه لها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العمومية من دعم سواء كان نقديا أو عينيا.

1.2.3. التعاضديات:

يمكن قراءة تاريخ التعاضديات وتقيمه على أنه انتقال من وظيفة دفاعية ومطلبية لحقوق الضعفاء إلى وظيفة جديدة تقوم على تنمية أنموذج للنشاطات المؤسساتية، ويظهر هذا الأنموذج كبديل للصورة الكلاسيكية وكقوة دفع لتغيير المجتمعات والاقتصاد في اتجاه ديمقراطي، ففي سنة 1991، وعبر العديد من البلدان وقع الاعتراف والاهتمام الجدي بالتعاونيات. حيث أقرت إيطاليا بأهمية التعاضديات الاجتماعية وفي ألمانيا ظهرت مؤسسات اجتماعية لبناء شراكة أوسع من التي كانت تعمل بها التعاضديات مع محيطها وفي إسبانيا ولتسهيل عملية الاندماج الاجتماعي ظهرت مؤسسات لمساندة بعض التعاضديات الصغرى وأشكال مختلفة من الأعمال الحرة والمستقلة.[1]

ومع كل هذا إلا أن نماذج التعاضديات المستوردة من الشمال قد بينت محدوديتها وهذا نظرا لأنها لا تأخذ دائما بخصوصيات المحيط المحلي للمجتمعات المستورة لها، وهذا ما تفسره تجارب التعاضديات التي عرفت الإخفاق والفشل بسبب مثالية التمشي*، وفي العديد من البلدان الأوروبية المتوسطية والشرقية عرفت تقاليد التعاضديات التي ولدت مع الشيوعية وبقيت متواجدة رغم تدخل الدولة المباشر إلى نهاية

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 37-38.

*- المثالية هي مبدأ في الحياة ونهج يتخذان الحقائق السامية مثلا يستهدى به ويبتعدان بالإنسان عما يشد به إلى الواقع المحيط، واعتقاد بأن السياسة تعتمد على ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء بدلا من مراعاة الواقع، وتوحي الكلمة في الكثير من الأحيان بنقص في الموضوعية إذ أن متبني المثالية لا يأخذ في الحسبان نقصان وحدود الطبيعة الإنسانية والمجتمع، وهذا من أكبر الأسباب التي أدت إلى فشل وإخفاق التعاضديات المستوردة من الشمال.

سنوات الثمانين، ومنذ سقوط جدار برلين، لم توجد تعاضديات جديدة فقط، بل ظهرت حركات لتنمية التعاضديات، هذا وأن التعاضديات أتت بحلول للعديد من الإشكاليات المطروحة وكانت بديل لعديد من الحلول والهياكل السابقة، وإحدى أسباب نجاح الخبرة التي اكتسبتها التعاضديات والراجعة إلى استقلاليتها حتى في فترة الاشتراكية المخططة، الشيء الذي مكنهم اليوم من القدرة على التلاؤم والتكيف مع شروط السوق.[1]

1.2.3.1. تعريف التعاضديات:

تشمل التعاضديات الأفراد الذين يختارون التوزيع الجماعي لتكاليف الوقاية وإصلاح المخاطر التي يتعرضون إليها خلال حياتهم، تماشيا وفق مبدأ التضامن[2]، الذي يعد شرطا لقيام مثل هذه المنظمات. فمن هنا يمكن وضع تعريف شامل للتعاضدية على أنها شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، بحيث تكون ذات غرض غير مربح، ويمكن لها أن تأخذ أشكال تعاضديات اجتماعية متضمنة للعمال الأجراء في المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية والمقاولات العمومية أو الخاصة أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، كما يمكن لها أن تتضمن الأشخاص المتقاعدين أو أصحاب المعاشات أو الريوع تحت غطاء الضمان الاجتماعي، أو المجاهدون أو أرامل الشهداء الذين لهم معاشات من الدولة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وأيضا يمكن أن تتضمن ذوي الحقوق للمتعاضدين المتوفين.[3]

1.2.3.2. دور التعاضديات:

تعمل التعاضدية الاجتماعية على تقديم خدمات وأداءات اجتماعية فردية أو جماعية لأعضائها بالإضافة إلى ذوي الحقوق التابعين إليهم بحسب الشروط والكيفيات التي يحددها قانونها الأساسي، هذه الخدمات لدى التعاضديات يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما:[4]

أ) **الخدمات الفردية:** وتتمثل في الآتي:

- الاداءات العينية المرتبطة بالتأمين على المرض؛

---

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 46، ص: 34.

[2]- Danièl LAVENSEAU, Emmanuelle SMUERZINSKI, «L’économie sociale et solidaire dans la communauté urbaine de Lille», Référence précédente, P: 06.

[3]- الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 90-33، مؤرخ في 08 جمادى الثانية 1411، الموافق لـ 25 ديسمبر 1990، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 26 ديسمبر 1990، ص: 1790.

[4]- المرجع نفسه، ص: 1790.

- التعويضات اليومية المرتبطة بالتأمين على المرض؛
- الزيادة في معاشات الأيلولة لفائدة ذوي الحقوق؛
- الزيادة في معاشات العجز المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية إذا كان صاحبها لا يمارس أي نشاط مهني؛
- الاداءات في شكل مساعدة أو إسعاف أو قرض.

كل هذه الخدمات المقدمة من قبل تلك التعاضديات تكون ضمن إطار قانوني خاص بقانون التعاضد فلا يجوز أن يتعدى مجموع ما يعوضه الضمان الاجتماعي والتعاضدية الاجتماعية نسبة 100% ما عدا الاداءات المنصوص عليها في النقطة الأخيرة.

ب) **الخدمات الجماعية:** تشمل كل الاداءات ذات الطابع الاجتماعي التي تقدمها التعاضدية الاجتماعية على ما يلي:

- الاداءات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة أعضاء التعاضدية أو ذوي الحقوق التابعين إليهم؛
- الخدمات التكميلية في مجال الصحة؛
- الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية؛
- المساعدات في مجال السكن.

فإضافة إلى الدور في التكوين المهني الذي له أهميته على المستوى المحلي تقوم التعاضديات على المستوى الوطني بمحاولة تقديم ملفات مهمة على غرار الحماية الاجتماعية[1]، كما أنه يمكن للتعاضديات الاجتماعية أن تكون فيما بينها اتحاديات أو كونفدراليات من أجل تحقيق نفس الأهداف أو أهداف مماثلة.

1.2.3.3. أنواع وأهداف التعاضديات:

لقد تعددت أنواع التعاضديات بالنظر لأهميتها في مختلف الانشطة الاجتماعية والاقتصادية في حياة المجتمعات، بداية من تعاضديات الصحة إلى تعاضديات التأمين اللذان يعدان من أهم مجالات الحياة التعاضدية، وفيما يلي سنقوم بشرح أنواع وأهداف مختلف التعاضديات.

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 35.

أ) **تعاضديات الصحة:** لقد كان تعويض العجز الذي تعرفه المنظومات الصحية للدول هو السبب الذي خلقت من أجله تعاضديات الصحة، فبحسب ميثاق التعاضدية لعام 1898* هناك ثلاثة مجالات تعمل فيها تعاضديات الصحة، هي مجال الصحة ومجال الرعاية الاجتماعية، ومجال العمل الاجتماعي.[1]

وبالإضافة إلى المجالات الثالثة التي تنشط ضمنها تعاضديات الصحة هناك جملة من الأهداف تكرسها هذه التعاضديات على مستويين:[2]

- **المستوى الأول:** الإدماج بسوق الشغل كمرحلة انتقالية للملاءمة بين العرض والطلب؛
- **المستوى الثاني:** نظرا لفشل بعض النماذج في البحث عن مواطن شغل قارة في العديد من القطاعات، تم العمل على المحافظة على مواطن الشغل في القطاعات المحمية أو في النشاطات الجديدة.

ب) **تعاضديات التأمين:** يعود إنشاء مثل هذه التعاضديات إلى أوائل القرن التاسع عشر وهذا من أجل تأمين العمال ضد إعاقة العمل والمرض، وأيضا لاتخاذ الترتيبات اللازمة لكبار السن عن طريق التأمين الاجتماعي التعاوني.[3] الذي يقوم على أساس تعاوني فيما بين الأفراد الذين هم يتعرضون لخطر مشترك من أجل تعويض الضرر الذي يصيب أي واحد منهم من جراء وقوع هذا الخطر، عن طريق التبرعات بالأقساط التي يدفعها كل واحد منهم ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضات لمن يصاب بالضرر منهم، ونظرا للعدد الهائل للعمال الأجراء والمتقاعدين تمتلك تعاضديات التأمين مواردا كبيرة من رسوم العضوية، ولها الموارد اللازمة لإجراءات الطوارئ والتعويض لأعضائها كضحايا الضرر أو الخسارة.[4] وعلى العموم فأن تعاضديات التأمين تسعى إلى بلوغ العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يمكن ذكرها فيما يلي:[5]

---

*- يمنح قانون 1 أبريل 1898 التعاضدية وضعا حقيقيا، حيث أعتبر بمثابة إعلان بسيط عن إنشاء مجتمعات حرة، بإتاحته إمكانية تنظيم النقابات وإنشاء صناديق مستقلة من خلال إتاحة التعاضدية إمكانية تنظيم النقابات وفتح جميع مجالات الحماية الاجتماعية: التأمين على الحياة، والتأمين ضد العجز، والتقاعد، والصحة، والخدمات الرعاية الاجتماعية، وتقديم إعانات من أجل محاربة البطالة.

1- Jean-Paul HUCHON, Laurence ABEILLE, Jean-Marc BRULE, «L'économie sociale & solidaire au service du développement durable», Référence précédente, P: 32.

2- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 35.

3- Carlo BORZAGA, and Ermanno TORTIA, «Social Economy Organizations in the Theory of the Firm», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008, P: 29.

4- Danièl LAVENSEAU, Emmanuelle SMUERZINSKI, «L'économie sociale et solidaire dans la communauté urbaine de Lille», Référence précédente, P: 06.

5- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)، "رؤية رسالة وأهداف التعاضدية"، تقرير على موقع التعاضدية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20، الرابط: http://www.maatec.dz/spip.php?article60

- إقامة تأمين تعاضدي بين أعضائها ضد جميع الأخطار التي يرخص التشريع بضمانها؛
- تطوير وتعزيز جودة عمليات التأمين في المستقبل؛
- وضع مبادئ توجيهية لضمان حقوق التأمين؛
- تحديد مستويات أسعار معقولة لمختلف الخدمات المقدمة؛
- تغطية المخاطر المرتبطة بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

ج) **شركات التكافل التعاضدي:** هي مؤسسات للائتمان تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة في إطار الاستثمارات المهنية.[1]

1.2.4. مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية:

تعمل الكثير من البلدان من خلال سياساتها الحكومية العمومية على التفريق بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة بتمييزها لمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية عن المؤسسات الخاصة، فمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية لا تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الأرباح لكنها تبحث عن أهداف القيم العامة، ومن ثم فهي تخدم مصالح المجتمع وليس مصالح الأعضاء فقط، أما المؤسسات الخاصة تسعى لتحقيق أهداف بالإضافة لتحقيق ربح، وهذا على الرغم أنه قد يكون لها طابع خاص يجعلها تقع أو لا تقع في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعلاوة على ذلك يعتبر بعض المؤلفين أنشطة المؤسسات الخاصة التي تولد مواردا يستثمر جزء منها في أهداف خيرية أنها متناقضة إلى حد ما كما أن انعدام الحكم التشاركي لمعظم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والنقد الموجه لها بما في ذلك الدوافع المفترضة وراء إنشاء بعض المؤسسات، مثل التسويق، والتهرب من الضرائب والأمور الباطلة الأخرى، يمكن أن تثير الجدل ضد المؤسسات الخاصة ذات البعد الاجتماعي التابعة للاقتصاد الاجتماعي.[2]

1.2.4.1. تعريف مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية:

يمكن فهم مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال تعزيز التعاون من أجل القيام بالممارسات الاجتماعية المعترف بها، فهي كيانات قانونية تم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة لصالح مجموعة معينة من الناس أو لصالح المجتمع ككل، فهي قبل كل شيء ملتزمة بتعزيز الأنشطة التربوية والاجتماعية أو مختلف

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، تقرير بموقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، تاريخ الاطلاع: 2020/09/22، الرابط:
http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2015/as19/avas19a.pdf

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 05.

الأنشطة الاجتماعية للمصلحة العامة وفقا لإرادة هذه المؤسسات التي تعتبر الدعامة الرابعة للاقتصاد الاجتماعي، فمن حيث المواقع فهي قريبة جدا من الجمعيات، وهي تعتبر بديلا عن مركز الجمعية خاصة في الأنشطة الخيرية المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية ورعاية المعوقين والمسنين، ...إلخ[1]، فهي بهذا تعد منظمات غير ربحية لها مصدر مستقل وموثوق من الدخل، تسعى لهدف تعليمي وثقافي وديني واجتماعي من خلال منح المساعدات للجمعيات والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات التعليمية والأفراد.[2]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المجتمعية أو مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية بأنها "تصرف من طرف شخص أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين في أموال لتحقيق فائدة عامة لهدف غير الربح المادي".[3]

1.2.4.2. دور مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية:

تؤدي مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية وظائف إضافية ضمن سياق الحكومة، خاصة من خلال توفير منتدى التداول وحل النزاعات بإنتاج ونشر المعارف والمعلومات القيمة، بتوفير فرص التعلم التنظيمي وتأمين التحقق المستقبل بمعيار الامتثال، كما أن هذه المؤسسات توفر على نحو فعال استجابة مؤسساتية للمشاكل البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، وهي تلعب أيضا دورا هاما في تشكيل سياسة الحكومات خاصة لبعض المسائل مثل حقوق العمال والتجارة العادلة، والسياسات الغابية والمحافظة على التنوع البيولوجي إلى جانب الأشكال الخاصة بتنسيق وتنفيذ السياسات الانمائية الحكومية.

من خلال التطرق إلى أهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأكثر بروزا ونشاطا في العالم مع التطرق أيضا إلى دور وأهداف كل من تلك المؤسسات يتبن أن كل تلك المؤسسات تتبنى نفس المبادئ والقواعد بالرغم من اختلاف طفيف في مجالاتها، والجدول الموالي يمكننا من حصر هذا الاختلاف ويكون كمقارنة بسيطة وواضحة لأهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي (الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات)، فهو يجمع لنا تقريبا كل ما تقدم ذكره حول منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحيث يتناول مقارنة من ناحية الوظيفية للمنظمات مع تبيان أنواع المنتجات والخدمات التي تصدر من قبل تلك المؤسسات، ثم مقارنة

---

[1]- Philippe FREMEAUX, «Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire?», Référence précédente, P: 66.

[2]- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P: 30.

[3]- Nicolas DELECOURT, Laurance HAPPE-DURIEUX, «Comment gérer une association», 2ème édition, Editions du Puits Fleuri, France, 2000, P: 32.

الأعضاء والمشاركين في كل منها، كما يبين مساهمات الأعضاء في كل منظمة، وفي الأخير يقارن بين كيفية توزيع الفوائض أو الفوائد المحققة على الأعضاء المنخرطين والمساهمين في تلك المنظمات.

الجدول رقم (01): الآليات التشغيلية لمنظمات للاقتصاد الاجتماعي

	الجمعيات	التعاضديات	التعاونيات
الوظيفة	تقدم الخدمات لأعضائها و/أو المجتمع ككل.	تقدم الخدمات لأعضائها ولمن يعولونهم من عائلتهم.	تقديم إعانة أو خدمات للأعضاء على حسب شروط المجموعة عموما.
أنواع المنتجات والامتيازات	السلع والخدمات غير التجارية، الأعضاء والمجموعة تتمتع بهذه الخدمات حسب طرق مختلفة.	خدمات أساسية غير تجارية، الأعضاء يتمتعون بها حسب الحاجيات.	السلع والخدمات السوقية يستفيد الأعضاء من هذه السلع والخدمات بما يتناسب مع أسهمهم.
الأعضاء	الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.	الأشخاص الطبيعيين فقط.	الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
توزيع السلطة	مبدأ "شخص واحد، صوت واحد" في الاجتماع العام للأعضاء.	مبدأ "شخص واحد، صوت واحد" في الاجتماع العام للأعضاء.	مبدأ "شخص واحد، صوت واحد" في الاجتماع العام للأعضاء.
مساهمات مالية	المساهمات والهبات. وفي حالة خروج أحد الأعضاء فإن هذه المساهمات لا تسترد.	مساهمات دورية مستحقة. وفي حالة خروج أحد الأعضاء فإن هذه المساهمات لا تسترد.	شراء أسهم من رأس المال و/أو الاشتراكات دورية. وفي حالة خروج أحد الأعضاء فإن نصيب المساهمات المالية تسترد.
توزيع الفوائد	لا يتم توزيع أي شيء على الأعضاء، ويتم استثمارها في السعي لتحقيق أهداف اجتماعية.	لا يتم توزيع أي شيء، يمكن اعتماد المداخيل لتحسين من الامتيازات.	يتم خصم جزء لفائدة الأعضاء، والباقي يشكل احتياطي من أجل تحسين الخدمات وتطوير الأعمال.

المصدر:

Jacques DEFOURNY et Patrick DEVELTERE, «Origines et contours de l’économie sociale au Nord et au Sud», Centre d’économie sociale, Université de Liege, Bruxelles, Balgeque, 1999, P: 15.

2. السياسات الدولية العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

قد حتمت الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية طوال العشرين (20) عاما الماضية إعادة التفكير في وضع المجتمعات الراهنة التي تضررت من ارتفاع معدلات البطالة والفوارق المتعاظمة والاستبعاد وزيادة الفقر والاحتباس الحراري، فهي كلها مشكلات تتطلب التصدي لها على وجه السرعة وعلى نحو يتلائم وطبيعة المجتمعات والمجالات في نفس الوقت، وعلى هذا فإن ثمة حاجة متزايدة على الدوام إلى وضع سياسات عامة منبثقة عن عمليات ديموقراطية لا تقوم على الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين، بل ترمي إلى تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي بدرجة أكبر، ومحاربة الفقر والحد من تركز الثروة لدى فئة واحدة من المجتمع[1]، فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدم في التخطيط الشامل لبناء تنمية متوازنة كان من المفروض والممكن عقلانيا استخلاصها من مبادئ قيمية واضحة في إطار الواقع الاجتماعي، فالسياسات العامة تعبر عن مجموعة القواعد والإجراءات التي تختارها الحكومة وتنفذها لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى لتوجيه أنشطة جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني من أجل تنظيم علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض.[2] وكإشارة لهذه السياسات وبالخصوص سياسات الاقتصاد الاجتماعي عند صناعتها لتكون قوانين معمول بها في كل أرجاء العالم وفي هذا الصدد تقريبا يمكن إبراز الابعاد الستة (06) المندرجة ضمن أسس المشاركة في نشأة السياسة العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمتمثلة فيما يلي:[3]

أ) تحديد الأهداف الرئيسية للحصول على المصلحة العامة؛

ب) اختيار معايير التنظيم لتعزيز الجودة؛

ج) تحديد وسائل التمويل (الدولة، الخاص، المختلط، وما إلى ذلك)؛

د) تعريف تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بالإدارة؛

هـ) ترتيب تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بتقديم الخدمات التي تنتمي إلى السياسة العامة؛

و) إنشاء سياسة لتقييم السياسة العامة.

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 31.

[2]- د. مجيد مسعود، "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، الكويت، جانفي 1984، ص: 51.

[3]- Yves VAILLANCOURT, «Social Economy in the Co-Construction of Public Policy»,Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, Canadian Public Policy and the Social Economy, Edited by Rupert Downing, University of Victoria, Canada, 2012, P: 234.

كما أن المنتدى الدولي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني* قد ركز على ضرورة تطوير السياسات العامة لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فقام بعرض مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يجب أن تقوم بتنفيذها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء العالم، كما عرض أيضا الأنواع المختلفة من التعاون الذي تم تطويره مع الحكومات، إلا أن الموضوع الرئيسي للمنتدى كان حول وضع السياسات العامة لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحقق المنتدى بذلك نجاحا كبيرا حيث حضر أكثر من 1600 مشارك مسجل من 62 دولة، وتابع الجلسات العامة 380 شخصا عبر الإنترنت.[1] وفي الوقت الحاضر، ومع الأهمية المتزايدة التي يكتسبها الاقتصاد الاجتماعي نظير كشفه عن أزمات عالمية بأسلوب تطوره الشامل والمستدام بيئيا، استوجب على صناع السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي تحديث القواعد التي من شأنها القضاء على العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من مبادئ هذا الاقتصاد وذلك من خلال:[2]

- إعادة النظر في طريقة الحياة في المجتمعات التي تعاني من الإقصاء وعدم المساواة؛
- تخطيط السياسات العامـة الأكثر شمولا وديمقراطية، والتي تنطوي على تضمين الإنتاج والمساواة الاجتماعية واقتلاع الفقر من جذوره والحد من تركيز الثروات والاستدامة البيئية.

2.1. السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

اكتسب الاقتصاد الاجتماعي الرؤية على أنه القطاع الذي جمع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بانفراده بالطريقة التي تؤثر على تخطيط السياسات العامة لتوجيه الاقتصاد العالمي، فهذه الرؤية خلقت له الأهمية من لدن أكبر الهيئات الدولية الداعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني انطلاقا من رعاية منظمات وكيانات هذا الاقتصاد إلى حصولها على الاعتراف وإضفاء الطابع المؤسسي والدعم للمشاريع والأنشطة المنجزة[3]، كما أن هذه الرؤية ذات الأهمية أجبرت صناع القرارات على التركيز في عملية صياغة

*- المنتدى الدولي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ((Le Forum International de l'Economie Sociale et Solidaire (FIESS))، قرار في 17-20 أكتوبر 2011، وتم تنظمه في ملتقى الاقتصاد الاجتماعي في مونتريال، كيبيك، كندا، وهو يجلب آلاف المشاركين من المطربين والباحثين المنظمات غير الحكومية، المسئولين الحكوميين، المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين، وهذا من أكثر من خمسين بلدا من أمريكا وإفريقيا وآسيا وأوروبا.

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 21.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 37.

[3]- Organisation internationale du Travail, «Guide 2011, Économie sociale et solidaire: notre chemin commun vers le travail décent», Référence Précédente, P: 35.

وانتهاج سياسات القطاع الثالث من زاويتين مهمتين، الأولى منهما تكون من حيث الموضوع فيمكن تقسيم السياسات العامة الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى خمسة (05) أنواع رئيسية هي:[1]

أ) **مؤسسي:** الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كفاعل اجتماعي؛

ب) **النشر والتعليم والتحقيق:** إنتاج المعلومات ونشر القطاع؛

ج) **المالي:** توفير الأموال لتمويل المشروعات؛

د) **الدعم:** المعلومات الفنية، والمساعدة، ...إلخ؛

ه) **الطلب:** توفير الخدمات المتعاقد عليها من قبل الإدارة العمومية وتقديمها للمجتمع.

أما الثانية تكون من خلال دراسة الهدف المرجو من خلال تطبيق تلك السياسات، بحيث تشير "نيمتان"* إلى أربع فئات رئيسية للسياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتكافلي هي:[2]

أ) **السياسة الإقليمية:** تهدف هذه السياسة إلى دعم المجتمعات المحلية لإنشاء شبكات وعمليات تخطيط استراتيجي ومشروعات جماعية.

ب) **الأدوات العامة للتنمية:** تستخدم هذه الأدوات للسماح بالوصول إلى أدوات استثمارية ملائمة وأسواق كافية، وبحث وتنمية أدوات لضمان الممارسات الفعالة للإدارة.

ج) **السياسات القطاعية:** تدعم هذه السياسات تطور أو تعزيز قطاعات اقتصادية معينة، بما في ذلك البيئة والخدمات الشخصية، والإسكان والتكنولوجيات الجديدة، والاتصالات والسياحة والخدمات الغذائية، والثقافة وغيرها، وتعتبر أدوات مهمة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

د) **السياسات لصالح السكان المستهدفين:** تفتح هذه السياسات إمكانية إدماج الأفراد أو الفئات التي تعتبر غير مساهمة في قوة العمل. كما أنها تسهل إمكانية دعم التكامل الاجتماعي والاقتصادي للجماعات المستهدفة، مثل الشباب والمعوقين، والمهاجرين الجدد.

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 45.

*- نانسي نيمتان (Nancy NEAMTAN)، من مواليد عام 1951 في مونتريال، كندا، الرئيس التنفيذي لورشة عمل الاقتصاد الاجتماعي التي تجمع بين شركاء الاقتصاد الاجتماعي في كيبيك منذ عام 1996.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 38-39.

ولو نظرنا إلى أهم التجارب الدولية فيما يخص عمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واستنادا للسياسات العامة المنتهجة من قبل حكومات تلك الدول، للاحظنا بصفة عامة أن هذه السياسات قد تضمنت ما يلي:[1]

- إجراءات للتأهيل المهني للقطاعات غير الرسمية؛
- مبادرات غير تقليدية لتعميم ونشر الائتمان المصغر؛
- تعزيز التعاونيات الشعبية وتنميتها؛
- دعم تنظيم مبدأ التضامن والتعاون المتبادل؛
- إنشاء مركز عام للاقتصاد الاجتماعي والتكافلي.

وعلى ضوء تلك التجارب المنتهجة من قبل حكومات البلدان وبالرغم من مبادراتها الناجحة لتنظيم عمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تختلف من حيث جهة وهدف ومجال عمل هذه السياسات، فنجد السياسات التي تؤثر على منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصورة مباشرة بأشكالها القانونية والمعيارية، مثل تلك السياسات التي تنشأ بموجبها التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة، كما نجد السياسات الاقتصادية المكبرة (الضريبية المالية) التي تعطي امتيازات لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي تجيز على سبيل المثال فوائد مدعومة ووصول سهل إلى الائتمان، وهناك أيضا السياسات المصممة ليتم تنفيذها على مستويات جغرافية مختلفة كالمستويات المحلية، أو الإقليمية أو الوطنية، والسياسات المصممة لتنشيط بعض قطاعات الاقتصاد وجماعات بعينها، مثل السياسات التي تدعم الزراعة، أو توفير المساكن للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، أو إيجاد فرص لتشغيل الشباب ...إلخ.

2.2. دور صناع السياسات العامة في تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يدرك صناع القرارات والسياسات العامة جيدا أن الدفع بعجلة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول مرهون في المقام الأول بتوافر الإرادة السياسية، إلا أنه يوجد في المقابل من يشدد على أن المسألة لا تتعلق بتلك الإرادة فحسب، إذ يرون أن هناك حاجة حقيقية لتوافر تصورات افتراضية جادة لدى صناع السياسات، وهذا ما يمكن أن يسفر عنه أي شكل من أشكال التعاون بين الطرفين من عوائد، كما أنه في حقيقة الأمر هو ما يجب أن يكون محل اهتمام المتخصصين والجهات والهيئات المعنية بدفع عجلة التنمية

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 38-39.

الاقتصادية والاجتماعية، إذ من المهم أن يسعى كل أولئك لرسم الملامح الافتراضية لمدخلات ومخرجات أي نموذج تعاوني ممكن بين الطرفين[1]، بحيث يجب ألا تتعارض هذه الملامح مع أهدافها الهيكلية والكمية ذات الطابع النقدي والمالي، بل على العكس من ذلك، فهو يرى على أنه سوف يوفر المحيط المناسب لنجاح إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وهذا إذا ما انطلق من بديهية مسلم بها وهي أن الإنسان هو غاية هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، أي السعي من أجل التوفيق بين العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية من خلال العمل على ما يلي:[2]

- وضع ما أصبح يعرف في بعض الأدبيات الاقتصادية الحالية "بمعايير اجتماعية" ذات طابع دولي تنظم وتوجه العلاقات التجارية الدولية مثل الرفع من الحد الأدنى للأجور، وتطوير أشكال الحماية الاجتماعية، والدفاع واحترام حقوق الفرد بالتشغيل وتحسين ظروف التشغيل.
- زيادة وتنويع أشكال التعاون من أجل التنمية مع مراعاة الظروف التاريخية، والاجتماعية والاقتصادية للبلدان؛
- إعادة النظر في البرامج الإصلاحية الحالية مع الاهتمام أكثر بمتطلبات تنمية حقيقية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛
- توزيع وانتشار الخيرات بكيفية تمس كل الشرائح الاجتماعية، مع التحكم في التحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية على مستوى وطني لمعالجة اختلالات عمل آليات السوق؛
- تدخل الدولة في معالجة الاختلالات والانعكاسات السلبية على الأنشطة أو الفروع التي يمكن أن تكون مصدر هذه التداعيات كالصحة والتعليم والتشغيل ...إلخ، وتصبح السياسة الاجتماعية في مثل هذه الشروط ضرورية لمعالجة نقائص آليات السوق؛
- دراسة درجة وسرعة انتشار العولمة، بحيث تصبح وتيرتها تدريجية أو بطيئة تعطي فرصة أكبر للاقتصاد والمجتمعات للتكيف والتأقلم بكيفية أكثر إيجابية؛
- مراجعة قواعد وطرق عمل وسياسات المنظمات الدولية مثل منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، التي هي خاضعة لاهتمامات كبار هذا العالم، وذلك بالانفتاح والإصغاء لمطالب وتطلعات البلدان الأكثر تضررا.

---

[1]- د. سامي محمد السياغي، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل""، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي، الرباط، المملكة المغربية، 2012، ص: 03.

[2]- د. عبد الوهاب شمام، "الشروط الاجتماعية لنجاح للإصلاحات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18، قسنطينة، الجزائر ديسمبر 2002، ص ص: 94-95.

وفيما يخص برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإنه وبحكم طبيعتها الاجتماعية فهي تحتم على صانعي السياسات العامة التركيز على تكثيف برامج البنى والهياكل كأعداد المدارس والمستشفيات، وخلق مناصب التوظيف وتوفير المساكن اللائقة، ناهيك عن الحديث عن وضع سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة، فهي ميادين تحتاج إلى معالجة خاصة لذا يرى أنه من الضروري أن يرافق تطبيق كل هذه البرنامج سياسات تركز على بعض الشروط، وهي:[1]

- معرفة نوعية التعليم وظاهرة التسرب لأن سياسات التعليم الجيدة هي الركيزة الأساسية في تنمية الموارد البشرية، والتي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة؛
- تطوير نوعية الخدمات الصحية والوقائية؛
- محور إحصائي يقدم كافة الأدلة والمؤشرات الإحصائية المقترحة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛
- معرفة الظواهر السكانية والولادة والوفاة والزواج والطلاق والعمالة؛

فبناء على هذه شروط وعلى ضوء طابع البناء والتجريب في مثل هذه السياسات، يمكن تحديد أهم الأدوات المستخدمة من قبل صانعي السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتكافلي والمتمثلة فيما يلي:[2]

- تعريف الأطر القانونية والتنظيمية للاقتصاد الاجتماعي؛
- تحديد أهم الاستراتيجيات والبرامج المستعرضة اللازمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- المشورة الفنية والمساعدة لإنشاء وإدماج ودعم المشروعات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الوصول إلى الائتمان والتمويل التكافلي؛
- التدريب والتعليم الأساسي، والمؤهلات المهنية؛
- تنمية التكنولوجيات الملائمة وتمكين الوصول إليها.

وبالرغم من كل هذا إلا أنه لا بد من الاشارة لضرورة حرص صناع السياسات العامة على أن يجعلوا من هذه السياسات وسيلة معتمدة في أغلب الأحيان، وفي آن واحد حرصهم على إلزامية تحقيقها لأكبر الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والمتمثلة في النهوض بالعمالة المنظمة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي

[1]- د. نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، المرجع السابق، ص: 40.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 38-39.

والسياسات القطاعية التي تجلب العمالة مع التركيز على تنمية واستدامة المنشآت المتوسطة والصغيرة. بالإضافة إلى زيادة فرص العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم من خلال إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية للجميع، وتطبيق حد أدنى للأجور وحوافز للصحة والسلامة وتنظيم العمال من الاقتصاد غير المنظم وتشجيع المنشآت غير المنظمة على الانضمام إلى بعضها البعض في تكتلات إنتاج أو تعاونيات ودعم استحداث منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي. وفي المقابل الحد من العمالة غير المنظمة عن طريق خفض تكلفة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم من خلال تهيئة بيئة تمكينية سياسية وتنظيمية تقلل من العوائق القائمة أمام السمة المنظمة، وتحمي حقوق العمال وتزيد الفوائد التي تجنى من الانضمام إلى القطاع المنظم من خلال إذكاء الوعي بالمزايا والحماية المرتبطة بالسمة.[1]

2.3. رؤية القطاع الخاص كأولوية للعمل والشراكة ضمن سياسات الاقتصاد الاجتماعي:

تتطلب تنمية الاقتصاد الاجتماعي رؤية طويلة الأمد، كما تتطلب سياسة وخطة استراتيجية تسمح لمختلف أصحاب المصلحة بتقديم كل ما لديهم من إسهامات من أجل تحسين وتطوير أداء الاقتصاد الاجتماعي فيما يخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فالتخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتطويرها الكمي والنوعي المستمر لصالح الأفراد والجماعات، فهذا التخطيط لا بد أن يكون معبرا عن إرادة الاختيار الاجتماعي في التغيير الايجابي من أجل بلوغ تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية.

وكما أشير سابقا على أن الاقتصاد الاجتماعي هو قطاع ثالث يأتي ما بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، بحيث يمكنه متابعة الأهداف الاجتماعية وتقديم الخدمات باستخدام استراتيجيات اقتصاد السوق مثله مثل القطاعين الآخرين، بالإضافة إلى أن الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي تعمل على توفير التوظيف أو تنمية المهارات والفرص للأشخاص الذين يتعرضون لخطر التهميش أو هم عرضة له، أو كانوا عاطلين عن العمل لفترات طويلة من الزمن.[2] إلا أنه لا بد من الإشارة إلى عدم نكران فضل القطاع الخاص في عملية التنمية بكل اصنافها، واعتباره أحد أهم شركاء التنمية، وهذا ما يبرهن على صحته ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال أو ما يسمى بالمسؤولية العامة للقطاع الخاص، والتي مفادها جعل القطاع الخاص قطاعا لا يستهدف الربح وفقط، بل يهمه في المقام الأول ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، المرجع السابق، ص: 31.

[2]- László ANDOR, Michel BARNIER, and Antonio TAJANI, «Social économie and social entrepreneurship», Référence précédente, P: 98.

الذي يهيئ له فرصة الحصول على ذلك الربح، وهذا هو ما أدى إلى بلورة الأفكار التشاركية لرجال الأعمال وإسهاماتهم في دعم الجهود التنموية والعمل الاجتماعي من خلال دعمه للجهود الأهلية وتقديم المساعدة الفنية لمؤسسات المجتمع المدني.[1]

فالقطاع الخاص هو المجال الذي يتسم بقدرة أكبر على الإبداع والابتكار مقارنة بالقطاع العمومي والقطاع الثالث، كما أنه يعتبر القطاع الأكثر قدرة على تكييف أوضاعه مع التغيرات السريعة والخروج من الأنشطة الفاشلة والقديمة. كما أنه أيضا القطاع الأنجع في استخدام الأفراد بشكل أكثر خبرة، وأنه الأكثر احترافا في مسائل التدريب. وهذا ما مكنه من أخذ أولوية العمل والمشاركة ضمن السياسات الحكومية والعمل على توفير جو مناسب للعلاقة الناشئة فيما بينه وبين القطاع العمومي، ومكنه أيضا من خلق رؤيا لتنمية الشراكة مع القطاع الثالث، حيث اعتبر هذا الموضوع –شراكة القطاع الخاص مع القطاع العمومي- من الأدوات الجادة التي تستعين بها الحكومات لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية المعطلة من خلال إدراج أسلوب أكثر فعالية يضمن الاستمرارية في تقديم الخدمات العمومية للأفراد اعتمادا على أداء القطاع الخاص، وكما هو معلوم أن أسلوب الشراكة هذا ليس من الأساليب الحديثة إلا أنه تبلور وازدهر بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين ليستقل بنوعه عن بقية أساليب التسيير والتمويل العمومي.[2]

هذه الشراكة هي التي تضع القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، فالعملية التنموية لا يمكن أن تقوم دون قطاع خاص فعال نظرا لإمكانياته المادية والبشرية إضافة إلى تحكمه بشكل لافت في التكنولوجيات الحديثة، وبالرغم من الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاط القطاع في ظل تواجد القطاع العمومي، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وهذا في ظل توافر جملة من الشروط تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص دور القطاع الخاص في نقطتين رئيسيتين هما:[3]

---

[1]- أ. د. رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية"، المرجع السابق، ص ص: 246-247.

[2]- مارتين براون، "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني"، سويس كونتاكت، نيروبي، كينيا، جانفي 2002، ص: 31.

[3]- لكحل أمين، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شراكة المياه والتطهير لوهران «SEOR»"، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014، ص ص: 20-21.

أ) **الحد من الفقر:** تسعى العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للحد من ظاهرة الفقر التي تؤرق صانعي السياسات في العالم، وذلك بسبب تأثيراتها الاجتماعية بشكل مباشر ورئيسي، مما تطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها، فكان من بين الحلول المقترحة تعزيز سوق العمل بتوفير مناصب عمل جديدة وهنا يبرز دور القطاع الخاص الذي لا يقتصر على خلق مناصب العمل والرفع في الدخول فقط، بل الاستثمار غير المباشر في القطاع الاجتماعي في ظل ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وفي هذا الشأن يرى العديد من الباحثين إلى أن الحل الجذري لمشكل البطالة يكمن في تحفيز القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمارات وجعله كأولوية في مجال الشراكة فيما بينه وبين القطاع العمومي والقطاع الثالث، لأن الوظيفة التي يتم توفيرها من خلال هذا الأخير لا بد أن تكون منتجة بافتراض أن الخواص في جميع الأحوال عقلانيين في تصرفاتهم، فكل ذلك يبرز الأهمية القصوى للخواص في تحقيق التنمية بشتى أنواعها.

ب) **تحقيق النمو الاقتصادي:** للقطاع الخاص أهمية بالغة في تحقيق التنمية وهذا ما تشهد عليه تجارب الدول المتقدمة بتحويلها للمؤسسات والمراكز الحكومية من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص وهذا راجع لمقدرة القطاع الخاص على الابتكار في ظل ما يعرف بالبحث والتطوير وبذل الجهد في تحسين أداء الإدارة وفي تنمية أملاكه، فالقطاع الخاص في ضوء توافر جملة من الشروط كعقلنة التكاليف وتوفير جو تنافسي مناسب في السوق يستطيع خلق الثروة والقيم المضافة بشكل تراكمي وبالتالي الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وبالإضافة إلى هذين النقطتين الرئيسيتين لدور القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، نجد أيضا دورا هاما قد يقوم به هذا القطاع في تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة وهنا يمكن بصفة عامة الإشارة إلى بعض الادوار التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص من أجل توسيع وتفعيل السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار الأولوية الممنوحة له علميا وعمليا، وذلك وفقا لما يلي:[1]

- ممارسة القطاع الخاص لدور فعال في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على إصدار التشريعات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الاجتماعية وحمايتها؛

[1]- د. سامي محمد السياغي، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل""، المرجع السابق، ص ص: 17-18.

- دعم القطاع الخاص لأي جهود حكومية قد تبذل لإنشاء صندوق أو هيئة لضمان الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وسرعة التحويلات، وخلق آلية عملية وفاعلة للتعويضات الملائمة في مواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة؛

- حرص القطاع الخاص على تفعيل دوره المتعلق بمسؤوليته الاجتماعية عبر الارتباط المباشر بمشاكل التنمية وهمومها، والإسهام العملي بحسب إمكانياته في تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة وتحسين قدراتها المالية وتمكينها من الإسهام في تحريك عجلة الإنتاج والتجارة من خلال تحسين قدراتها الشرائية؛

- حرص القطاع الخاص على تعزيز أواصر العلاقات فيما بين أعضائه عبر إنشاء قنوات اتصال بين رجال الأعمال واتحاداتهم المتعددة وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة، وتبادل المعلومات التجارية والاستثمارية المحفزة على التعاون؛

- مبادرة القطاع الخاص بإقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، واللقاءات والمؤتمرات التسويقية الاستثمارية والسياحية، ورعاية اللقاءات والمنتديات الثقافية والإعلامية المشتركة.

3. مبادرات دولية متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

لقد بدى في السنوات الماضية النمو الاستثنائي في نشاط القطاع الثالث مع تعزيز قيام شبكات دولية جديدة، فالمنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب بدأت في تبادل المعلومات وتنظيم أهدافها المشتركة والالتقاء معا من أجل جعل أصواتها مسموعة في المجتمع الدولي، فإذا كانت هناك حكمة مشتركة توحد مساعيها المنفردة فهي العبارة الشائعة "ليكن فكرك عالميا، ونشاطك محليا"، وهذا ما يدعو إلى أن تشترك المنظمات الداعمة للاقتصاد الاجتماعي في معظم الدول في رؤية جديدة تتجاوز حدود الحكومة التقليدية للسوق والإيديولوجية الضيقة للجغرافيا السياسية، يقوم منظورها على أن الكائن الحي يشكل مع نظرائه المحيط الحيوي المشترك للبشرية، وهنا بالضبط تكمن مكانة نشطاء القطاع الثالث الجديد بميولهم إلى المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي، وإعادة تأسيس الأفراد لخدمة مجتمعهم، والعناية أكثر بالمجال البيئي الذي يجعل من الأرض محيطا حيويا مشتركا.[1] إلا أنه من المعلوم لدى الجميع وجود العديد من الفوارق بين بلدان الشمال والجنوب من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطبيعته يتأثر بالمحيط الذي هو فيه يمكن القول أنه يكون متأثر جدا بإفرازات التحولات التي تحدث في أي محيط وخصوصا عند التحولات والتغيرات التي تشهدها الرأسمالية عموما

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص ص: 389-390.

فالتحولات الكبرى التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة جعلت رقعة الاقتصاد الاجتماعي تتجاوز الحدود الجغرافية السياسية.

وتماشيا مع تلك التحولات الكبرى الحاصلة أجريت الكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي، ولعل من أهم وأكبر تلك الدراسات هي التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية* سنة 1992 والتي حاولت من خلالها رسم حدود الاقتصاد الاجتماعي في إحدى عشرة (11) بلدا من أوروبا وأمريكا الشمالية[1]، في حين أنه لا يمكن الالمام بكل تلك التجارب والمبادرات المتعلقة والمميزة للسياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الساحة الدولية، إلا أنه يمكن تقديم في مضمون هذا العنوان من البحث بعض الأمثلة من بلدان مختارة على المستوى القاري. فخلال العقود الأخيرة كانت هناك أمثلة لا حصر لها من السياسات العامة الموجهة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا ما يعكس رؤية هذا القطاع باكتسابه الاعتراف الاجتماعي والسياسي من جانب صانعي السياسات الذين يقرون بأهمية التنمية المتعددة الأبعاد (الأبعاد الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية) داخل الكثير من الحكومات العالمية.

3.1. المبادرات الأجنبية:

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو القطاع الثالث كما يعرف في الولاية المتحدة يتألف بنسبة كبيرة من الجمعيات التي تخدم المصلحة العامة بالدرجة الأولى، ففي دراسة عن أهمية القطاع الثالث في الولايات المتحدة أشارت فيها "آرشامبو"** إلى أن القطاع الخيري يمثل حوالي 90% من المنظمات المصنفة على أنها غير ربحية، ومن أجل هذا التصنيف من قبل الحكومة الأمريكية للمنظمات المدرجة ضمن مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بسبب الغرض غير الربحي من جراء نشاطها يقول "سلمون"*** على أنها منظمات مؤهلة قانونيا للإعفاء الضريبي.[2]

---

* - هي هيئة استشارية تابعة للاتحاد الأوروبي تأسست عام 1958، تتألف من شركاء اجتماعيين، وهم أصحاب العمل (منظمات أصحاب العمل) والعاملون (النقابات) وممثلون عن مختلف المصالح الأخرى.

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 10-11.

** - إديث آرشامبو (Edith ARCHAMBAULT)، أستاذة بجامعة بانتيون السوربون، باريس 1، فرنسا، ونائب رئيس "جمعية من أجل تنمية بيانات الاقتصاد الاجتماعي.

*** - ليستر م. سلمون (Lester M. Salamon)، من مواليد عام 1943، أستاذ في جامعة جونز هوبكنز، بالتيمور بولاية كاريلاند، وهو أيضا مدير مركز دراسات المجتمع المدني في معهد جونز هوبكنز للدراسات الصحية والسياسية والاجتماعية، بالولايات المتحدة الأمريكية.

[2] -Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P: 11

فنجد في القارة الأمريكية تطوع عشرات الآلاف من الأشخاص لتقديم خدماتهم في المستشفيات والعيادات العامة لرعاية المرضى، وقيام آلاف آخرون بدور الأبوين بالتبني أو الأخ الأكبر أو الأخت الكبرى للأطفال الأيتام، في حين يعمل البعض على تقديم المشورة للشباب الهاربين من بيوتهم وللمضطربين نفسيا بينما يقوم الآخرون بدور المعلمين في حملات محو الأمية، والكثير من هؤلاء المتطوعون يتعاونون مع مراكز رعاية الأطفال النهارية أو قيامهم ببرامج الأنشطة التطوعية بعد ساعات العمل كقيامهم بإعداد وتقديم وجبات غذائية للفقراء. فكل هذه المبادرات الاجتماعية وغيرها تأكد على مدى تغلغل القطاع الثالث فيما بين معاملات أفراد المجتمع الأمريكي ومنظماته. وهي تبرز قطاعا ثالثا في حياة الأمريكيين كان له تأثير تاريخي في بناء الولايات المتحدة الأمريكية كأمة، وهو يتيح الأن فرصة واضحة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي في القرن الحادي والعشرون.[1]

وكبداية لذكر أهم المبادرات الدولية والمميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ستكون من الدولة الرائدة في التطوع والتكافل الاجتماعيين، والتي لها تاريخ طويل في دعم الحركة التعاونية ولا سيما في القطاع الزراعي، ففي عام 2004 قامت مقاطعة كبيك بتطبيق سياسات لدعم المجموعات النسائية وجمعيات البيئة وتعاونيات الصحة[2]، كما قامت الحكومة الكندية بتدشين مبادرة الاقتصاد الاجتماعي المبنية على أربعة (04) عناصر تمثلت في بناء القدرات ورأس المال الاستهلاكي لصناديق الاستثمار، ثم البحث وتكيف البرامج الحالية مع مواصفات مشروعات الاقتصاد الاجتماعي. ولقد كانت أكثر السياسات العامة ديناميكية وحيوية هي تلك الموجودة في إقليم كيبك الذي يعد أكثر الأقاليم اعترافا بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحيث ينظر إليه على أنه جزء هام من التنمية المحلية والإقليمية، وفيما بعد تم اعتماد خطة عمل حكومية في عام 2008 تضم ثمانية (08) وزارات تتولى تنظيمها وزارة الشؤون البلدية والتنمية الإقليمية، كما عملت حكومة كيبك بمشاركة وثيقة مع المجتمع المدني وترسانة من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متمثلة أساسا في مشروعات القطاع الثالث، والحركات الاجتماعية وشبكات التنمية المحلية.[3]

كما تعمل حكومة كيبك عن طريق لجنة قوة العمل للاقتصاد الاجتماعي والعمل المجتمعي وتدريب وتنمية قوة العمل من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لاتخاذ إجراءات مناسبة لدعم واستقرار فرص العمل من خلال حوافز الحكومة المقدمة للجامعات من أجل تشجيع مشاركتها في تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 333.

[2]- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، المرجع السابق، ص: 33.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 47.

والتضامني بعقد حلف أبحاث تعاوني في الاقتصاد الاجتماعي بين الجامعات والفاعلين في المجتمع، بحيث يعمل هذا الحلف على إنتاج ونشر الخبرات والمعارف الجديدة، ونقل المعارف ودعم نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كيبك.[1]

وكان من أهم ما نتج عن ذلك ظهور الصندوق الائتماني الذي قوامه خمسة وخمسون (55) مليون دولار كندي تقريبا، أي ما يعادل خمسة (05) ملايير و755168430 دينار جزائري، وكان الهدف الرئيسي لهذا الصندوق القيام على تعزيز توسيع وتنمية المشروعات الجماعية، من خلال تحسين الوصول إلى التمويل والتأكد من أنها ممولة بطريقة أفضل. ومنذ إنشائه في عام 2007، استثمر الصندوق 11,43 مليون دولار كندي في 39 مشروعا من مشروعات الاقتصاد الاجتماعي في قطاعات مختلفة في جميع أرجاء مناطق إقليم كيبك، هذه الاستثمارات من جانب الصندوق ولدت 66,20 مليون دولار كندي كإجمالي الاستثمارات التي خلقت ودعمت أكثر من 1120 فرصة عمل، ويمكن أن تصل قدرة الصندوق إلى إنشاء وتمويل مشاريع خلاقة لمناصب عمل بـ 06,10 مليون عاملا تقريبا، وهذا ما يوحي إلى درجة الوعي المتنامي لدى المجتمع والمنظمات الكندية والتأثير الهام لاستثمارات الأولية في مشروعات الاقتصاد الاجتماعي.[2]

وفي نفس القارة وبالضبط في جهة أمريكا اللاتينية التي لا تقل تجربتها خبرة عن تجربة أمريكا الشمالية قد تزايدت أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإجراءاته العملية بعد وضع سياسات حكومية في هذا المجال كآلية لمواجهة البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، فتلك السياسات توجد بها دلائل يمكن من خلالها قيام قوة ثالثة ذات توجه اجتماعي، وذلك بالرغم من تركيز قدر كبير من الاهتمام على القطاعين العمومي والخاص. ففي الارجنتين قام الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون في عام 2002 بتدشين برنامج رؤساء البيوت، الذي يوازن تأثير البطالة على المجتمع والاقتصاد، بحيث كان موجها لرؤساء البيوت الذين لديهم أطفال، وللمعوقين أو النساء الحوامل، مع التأكيد على الشباب العاطل بين هذه الفئات وعمل المستفيدون 20 ساعة أسبوعيا في خدمات مجتمعية مثل رعاية الأطفال والمطابخ الجماعية التطوعية والمشروعات الصحية وغيرها من الخدمات، أو في أعمال البناء وصيانة الأحياء والشوارع وغيرها من الأعمال التطوعية، وكذلك في التعليم والتدريب، فهذا البرنامج قام بتوظيف 02,20 مليون شخص كانوا عمال عاطلين من قبل، وهذا ما يقارب 22% من سكان الأرجنتين النشطين اقتصاديا فهو برنامج ممول تمويلا فيدراليا بنسبة 80% من خلال بنود ائتمانية محددة، فضلا عن توفير لمثل هذه البرامج سياسات عامة

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 08.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 33.

حكومية تمثلت في دعم إداري من خلال وزارة العمل، فالأرجنتين بحكومتها وشعبها ومنظماتها تعتبر مسؤولة أيضا عن برنامجين تكميليين محددين يساعدان الشباب من ذوي الدخل المنخفض على إنشاء أعمال مدرة للدخل، وهما:[1]

- "برنامج العمل الأكثر والأفضل"، الذي يستهدف الشباب بين عمر 18 و24 سنة في مواقف متضررة من خلال تقديم الدعم والتدريب المهني؛

- "برنامج أصحاب المشروعات من الشباب" لوزارة الصناعة، ويركز على الشباب بين عمر 18 و25 سنة ويقدم لهم قروضا بدون فوائد، والتدريب الأولي والمساعدة الفنية خلال العام الأول.

ومع حلول عام 2003 كان هناك عدد متزايد من البرامج داعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمبادرات الرامية لتعزيز الهياكل التي تمثل حركات هذا الاقتصاد، ومن بين أهم تلك البرامج يوجد نظام المساعدات الفنية الإقليمية وبرامج المساعدة المالية وبرنامج للتعليم والتأهيل، كما تستفيد الإجراءات الحكومية أيضا من الموارد التي يمنحها القانون رقم 427-23 الذي تم بمقتضاه إنشاء صندوق التعليم التعاوني والترويج وتعزيز الاقتصاد التكافلي، مع التركيز على الجماعات السكانية الأكثر تضررا، والتي يرى إلى تعاونيات العمل بأنها أدوات للإدماج الاجتماعي لهذه الجماعات، كما يوجد برنامج "فلنتحرك لنعمل" الذي يهدف إلى دعم المبادرات الإنمائية المحلية في المناطق قليلة الموارد بغية تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، والذي من بين أدواته الرئيسية الدعم الاقتصادي والمالي للإنتاج المستدام القابل للحياة والمبادرات المجتمعية، والتعزيز المؤسسي للمجالس الاستشارية لروابط ومنظمات المجتمع المدني والمساعدة الفنية والتأهيل للمشاركين فيها.[2]

أما في البرازيل، وبعد وصول " لويس إيناسيو لولا دا سيلفا"* إلى السلطة سنة 2003 وقيامه بتحول سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي في الآن نفسه، والذي كان بمثابة إجابة وانتقاد للنظام الاقتصادي الرأسمالي من جهة، وكان بمثابة نفسا جديدا للاقتصاد التضامني من جهة ثانية. فذلك النفس الجديد سمح بدعم وتعزيز الاقتصاد التضامني الذي كان يعتبر في السابق قطاعا مهمشا[3]، فكانت بهذا سنة 2003 بداية

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 08.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 46-47.

*- لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (Luiz Inácio Lula da Silva) ولد في07 أكتوبر 1945، هو رئيس البرازيل الخامس والثلاثون، أنتخب رئيسا بعام 2002، تسلم الرئاسة للمرة الأولى في 01 جانفي 2003، ثم أعيد انتخابه سنة 2006.

[3]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، المرجع السابق، ص: 72.

إضفاء الشرعية على السياسات العامة للقطاع الثالث من خلال إنشاء الأمانة الوطنية للاقتصاد التكافلي وهي وكالة مرتبطة بوزارة العمل والتشغيل الفيدرالية، تدعم تاريخا طويلا من الحشد والتعبئة في حركة الاقتصاد الاجتماعي، كما يعمل أيضا المنتدى البرازيلي للاقتصاد التكافلي والمجالس الوطنية والرسمية للاقتصاد التكافلي كمدعم رئيسي لتطور وتعزيز القطاع الثالث، واليوم تعطي الأمانة الوطنية للاقتصاد التكافلي أولوية للعديد من المجالات يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- التنمية والمساعدة الفنية لمشروعات الاقتصاد التكافلي وشبكات تعاون الاقتصاد التكافلي؛
- تعزيز التنمية المحلية؛
- تعزيز التمويل التكافلي؛
- تعليم المدربين والمعلمين، والمديرين العموميين؛
- تنظيم الجهاز الوطني للتجارة العادلة التي تقوم على التكافل؛
- إنعاش الشركات من خلال العمال المنتظمين في إدارة ذاتية.

ولو توجهنا إلى الاقتصاد الاجتماعي في القارة الأوروبية، لوجدنا تاريخ الاقتصاد الاجتماعي بها يعود إلى الحركة النشطة في القرن التاسع عشر، حيث أعيد تفعيله بقوة في أواخر 1970 لمواجهة الأزمة الاقتصادية فمثل في تلك السنوات نهاية للطفرة ما بعد الحرب واليوم هو يمثل رد فعل على الليبرالية المتطرفة والنزعة الفردية المتزايدة داخل الاقتصاد الاوروبي، ولهذا أنشئت منظمة أوروبا للاقتصاد الاجتماعي* في عام 2000 تحت مسمى "المؤتمر الأوروبي الدائم للتعاونيات، والجمعيات المتبادلة، والروابط والاتحادات"** وهي منظمة تهدف إلى تعزيز دور الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا، فضلا عن تعزيز الاعتراف السياسي والقانوني للاقتصاد الاجتماعي الذي يمثل ما يقارب 10%من مجموع الشركات الأوروبية، أي حوالي إثنين (02) مليون مشروع اقتصادي واجتماعي و06% من إجمالي العمالة الأوروبية.[2]

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 47.

* - أنشئت من خلال تعاون خبراء الصناعة المشهورين والمعترف لهم من قبل المنظمات التي تمثل مختلف فروع الاقتصاد الاجتماعي مثل تعاونيات أوروبا والرابطة الدولية للتبادلات، والرابطة الدولية لشركات التأمين المتبادل، ومركز المؤسسة الأوروبية، واتحاد التعاونيات الإيطالية (CONFCO)، والرابطة الوطنية للتعاونيات والتبادلات في إيطاليا (LEGACOOP) والاتحاد الإسباني لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (CEPES). وذلك مع مشاركة اللجنة العلمية للاقتصاد الاجتماعي وأقسامها الأوروبية بنشاط هذه المنظمة.

** - في عام 2000 تم حل اللجنة الاستشارية للتعاونيات والرابطات والمؤسسات التي تم إنشائها في عام 1998، والتي كانت مكلفة بتقديم المشورة بشأن مختلف المسائل المتصلة بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، ليتم إنشاء تعويضها بمؤتمر أوروبي دائم للتعاونيات والجمعيات المتبادلة، والروابط والاتحادات بمبادرة من المنظمات التابعة للقطاع، ليكون بمثابة منبر أوروبي للحوار مع المؤسسات الأوروبية.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 54 ص: 46.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا بادر بتوفير فرص عمل لائقة وساهمة في تحقيق النمو المستدام وتوزيع أكثر عدلا للدخل والثروة، فبرهن بذلك على أنه قطاع قادر على الجمع بين الربحية مع الإدماج الاجتماعي بنظام حكم ديمقراطي مبني على العمل جنبا إلى جنب مع القطاعين العمومي والخاص من أجل تقديم خدمات مصممة خصيصا لاحتياجات المجتمع المحلي بالدرجة الأولى، بل أكثر من ذلك بمقاومته بشكل أفضل من غيره للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وهذا أيضا أكسبه اعترافا متزايدا على المستوى الأوروبي.[1]

ففي إسبانيا التي تعتبر خامس اقتصاد أوروبي، تعتبر الاقتصاد الاجتماعي من بين الممارسات التي ميزت خلق الثروات لسنوات عديدة، ذلك أن البلاد تعترف بهذه الصيغة من صيغ التنظيم الاقتصادي في دستورها منذ سنة 1978[2]، ففي الكثير من الأماكن بإسبانيا تم تحسين التشريعات المحددة لتكملة التعاون الوطني ففي الأندلس وقعت الحكومة الإقليمية ميثاقا مع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والنقابات العمالية بالإضافة إلى مواثيق محلية أخرى، كما يعد الدعم المقدم للابتكار والتدريب والاستثمارات وأسعار الفائدة، والضمانات الائتمانية والحصول على الأراضي والتسهيلات فضلا عن دعم المشروعات الاجتماعية بمثابة إجراءات ملموسة للميثاق، كما أقرت الحكومة الإسبانية في عام 2010 قانونا خاص بقطاع الاقتصاد الاجتماعي، يقر بأهمية تعزيز وتشجيع وتنمية كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومعظم منظماته التمثيلية، وكان الهدف الرئيسي لهذا القانون هو إنشاء علامة قانونية بارزة لتوفير رؤية جيدة وأمن قانوني ومؤسسي للقطاع مع تأكيد الاعتراف الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع[3]، فإسبانيا حكومة وشعبا تتوفر على ترسانة قانونية هامة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تتوفر في كل مستوى وطني وجهوي على قانون متميز خاص بكل نوع من أنواع التعاونيات على حدة.[4]

أما في السويد التي توجد بها وكالات للتنمية المحلية للاقتصاد الاجتماعي، تقوم على تجربة "وكالات التنمية التعاونية" التي جاءت في الثمانينات من المملكة المتحدة كأداة لمكافحة البطالة بين الشباب، كما قامت الحكومة بمبادرة جديدة ضمن اتفاق مع القطاع التعاوني الكبير، هذه المبادرة الجديدة ركزت على المشروعات التعاونية الصغيرة للتنمية المحلية والخدمات الاجتماعية، حتى أصبحت السلطات المحلية والإقليمية بمثابة الممول والمساند لتلك المبادرة، كما انضمت إليها أيضا منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى، وبعد

---

[1]- José Luis MONZON, et Rafael CHAVES, «L'économie sociale dans l'Union européenne», référence précédente, P: 06.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، المرجع السابق، ص: 80.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 45.

[4]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، المرجع السابق، ص: 80.

مرور سنوات أصبح البرنامج الحكومي بندا دائما بالميزانية، وأدت هذه التجربة أيضا إلى قيام مناطق متعددة وسلطات محلية بوضع خطط عمل للاقتصاد الاجتماعي بالمشاركة مع القطاع.

أما تجربة المملكة المتحدة فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي، ظهرت عبر تشجيع الحكومة ودعمها للمشروعات الاجتماعية، باعتبارها أعمالا تدار لأغراض اقتصادية واجتماعية، تمارس نشاطها في عدد من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، والخدمات الاجتماعية، وإعادة تدوير المواد والزراعة.[1] أما التجربة الإيطالية ظهرت من خلال تواجد أكثر 400 ألف عامل في 18900 تعاونية، بحيث يبرز هذا القطاع من بين القطاعات الأكثر توفيرا لفرص العمل، كما يقوم جزء كبير من هذه التعاونيات بالاستثمار بنجاح في مجال "الاقتصاد الأخضر"*.[2] وكان البرلمان الإيطالي أول من استحدث تعبير الجمعية التعاونية للتكافل الاجتماعي في عام 1991، وتبعه كثير من البلدان الأوروبية الأخرى مثل فنلندا، واليونان، والمجر والبرتغال وإسبانيا.

ولو توجهنا شرقا، وبالضبط نحو القارة الأسيوية، حيث يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاقتصاد الشعبي أو الاقتصاد الرحيم أو الاقتصاد المبني على التكافل، لوجدنا هذا الاقتصاد نال نصيبه داخل المجتمعات الأسيوية، فقد كان أول انعقاد لمنتدى آسيوي للاقتصاد الاجتماعي والتكافلي في الفلبين في عام 2007، الذي جمع من أكثر من 26 دولة مندوبين وممثلين كانوا يسعون إلى إعلان المساندة للاقتصاد التكافلي الآسيوي وإدماجه في القرارات السياسية لتلك الدول. وهنا نتحدث عن دولة بنغلاديش التي تعتبر مرجعا دوليا فيما يتعلق بالائتمان المصغر وأشكال الوصول إلى الموارد المالية للسكان من ذوي الدخل المنخفض، بمبادرتها المتميزة ببنك جرامين الذي تعد تجربة خلاقة ومعروفة للعالم باستخدام الائتمان المصغر كطريقة للحد من الفقر وخلق الفرص أمام الملايين من المتضررين اجتماعيا واقتصاديا، وقد تم نشر هذه التجربة في أجزاء أخرى من العالم، باعتبارها حافزا لتخطيط السياسات العامة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[3]

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 46.

*- لا يوجد حاليا تعريف متفق عليه دوليا للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"، فالاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف "بالاقتصاد الأسود" والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، ومن هنا اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها 64/236 المؤرخ 24 ديسمبر 2009 أن تنظم في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

[2]- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، المرجع السابق، ص: 33.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 44.

أما في الهند، ومع موجة الفقر والفرص غير المتكافئة لسبل الحياة المعيشية التي تعم المناطق الريفية بالبلد، تم سن قانون "المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية"* في عام 2005، الذي يتلقى التمويل من جانب وزارة التنمية الريفية التي ضمنت بدورها تكاليف كل الأجور بالإضافة إلى 75% من المواد المستخدمة، أما التمويل المتبقي فتغطيه حكومة الدولة، وقد تمثلت السمة الجوهرية لهذا البرنامج في ضمان إطار قائم على الحقوق يجعل الحكومة مسؤولة من الناحية القانونية عن توفير العمالة، وخلال الفترة ما بين 2008 و2009 استفاد 45 مليون شخص عبر 615 حي من وظائف البرنامج الهادفة اساس إلى خلق أرصدة دائمة وتعزيز قاعدة موارد سبل الحياة المعيشية للفقراء الريفيين من خلال الأعمال التي تتصدى لأسباب الفقر المزمن مثل الجفاف، واجتثاث الأشجار وتآكل التربة.[1]

أما في اليابان، فقد دعا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى التنظيم الاجتماعي لنظام السوق عبر المشروعات الاجتماعية والأعمال المجتمعية والتمويل الذي لا يهدف للربح، بما في ذلك نظام الائتمان المصغر والتجارة العادلة، وتعزيز الاقتصاد المحلي التي اشتملها هذا القطاع. وهذا خلال "العقد المفقود"** في التسعينيات، الذي تطور فيه هذا النوع الجديد من الممارسة الاقتصادية تطورا هائلا مما تمخض عنه صدور قانون بشأن المنظمات التي لا تهدف للربح عام 1989، هذا القانون اعترف بها رسميا لأول مرة تحت مسمى المنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية كمؤسسات اعتبارية، ومنذ ذلك الوقت وأنشطة هذه المنظمات في اليابان آخذة في الازدياد بصفة مستمرة[2]؛ وهي اليوم تشهد نموا مثيرا للقطاع الثالث بحيث أن ألاف المنظمات غير الربحية ترعى الحاجات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للناس، بحيث تعمل بها 23000 منظمة خيرية، إضافة إلى 12000 منظمة للرفاهية الاجتماعية تتولى إدارة مراكز الرعاية النهارية، وخدمات كبار السن، وخدمات الأمومة والأطفال، وخدمات حماية المرأة.[3]

---

* - قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية، قانون شرع في عام 2005 يضمن 100 يوم عمل في السنة إلى كل الأسر الريفية التي يقوم البالغين الأعضاء فيها بالتطوع للقيام بالعمالة اليدوية غير الماهرة حسب معدل الأجر في البرنامج.

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 08.

** - من الخطأ أن يعتقد أن الكوارث المالية البحتة لا يصيب أذاها جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تنتج السلع والخدمات، فبعد انفجار فقاعة البورصة وأسواق العقار، هبطت نسبة النمو الاقتصادي الياباني إلى نحو واحد ونصف الواحد في المئة في المتوسط خلال التسعينات وهذا أدى إلى بروز مصطلح "العقد المفقود"، أي فترة الـ10 أعوام التي كانت خلالها نسبة النمو الاقتصادي في اليابان أقل من أي بلد صناعي آخر.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 44.

[3]- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "اقتصاد القرن الحادي والعشرون، "آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، المرجع السابق، ص: 516.

أما في القارة الافريقية، وبالنظر إلى ما شهدته جل مناطق العالم الثالث من إحساس بالخيبة لما آلت إليه العديد من البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية، لا ريب أن موضوع الاقتصاد التضامني أصبح من أهم وأبرز القضايا المطروحة على المجتمع المدني، مما حتم على صناع السياسات العامة في الدول الافريقية الاهتمام بهذا الموضوع وإعطائه الأولوية الفائقة ضمن معاملاتهم وأهدافهم من أجل تنمية شاملة وعادلة ومتضامنة وطنيا ودوليا[1]، فإفريقيا اليوم تشهد نموا سريعا في نشاط القطاع الثالث بحيث أن هناك أكثر من 4000 منظمة غير حكومية تعمل حاليا في قارة إفريقيا، ويعتبرها الكثير من المرافقين أنها أهم قوة دافعة للتنمية في ذلك الجزء من العالم[2]، هذه المنظمات تؤدي دورا واضحا وبشكل خاص في مجالات التمويل بالغ الصغر والحماية الاجتماعية والتأمين والتسويق والتوريد الزراعيين، والإسكان والعمل الجماعي في الزراعة والتجارة والتصنيع، وقد أولت العديد من البلدان الإفريقية اهتماما متزايدا بالاقتصاد الاجتماعي باعتباره مسارا بديلا وتكميليا للتنمية، بحيث أن 22 بلدا إفريقيا قاموا بإنشاء 14400 اتحاد ائتماني مرتبط بالمجلس العالمي لاتحادات الائتمان، والذي يضم 15,60 مليون عضو بتجميع ما يقدر بـ 04,40 مليار دولار أمريكي من الادخارات؛ كما أنه يوجد قرابة 07%من الأسر الإفريقية بها ما لا يقل عن عضو في تعاونية، وهذا بتعداد إجمالي للأعضاء في التعاونيات يزيد عن سبعون (70) مليون عضوا؛ بالإضافة إلى أنه تم إنشاء شبكات إفريقية تضم منشآت ومنظمات للاقتصاد الاجتماعي بما فيها الشبكة الإفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن (RAESS) التي أنشئت عام 2010، والشبكة الأفريقية لأصحاب المشاريع الاجتماعيين (ASEN) وشبكة المنشآت الاجتماعية في شرق إفريقيا (EASEN) والرابطة التعاونية للادخار والائتمان في إفريقيا (ACOSCA)، ومؤتمر التعاون للبلدان الأفريقية. كما أنشأت أيضا بلدان من قبيل مالي والمغرب والكاميرون إدارات حكومية مخصصة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي واعتمدت سياسات وطنية بشأن هذا الموضوع؛ وفي جنوب إفريقيا، كان هناك تسليم بإمكانيات الاقتصاد الاجتماعي من خلال إدماجه كمحفز أساسي للوظائف في مسار النمو الجديد، الذي أقره مجلس الوزراء عام 2010.[3]

ففي البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل كينيا، وتنزانيا وأوغندا، دعمت حكومتهم بعض جوانب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بوضعها سياسات وأطر قانونية من اجل تعزيزه كقطاع قائم وفعال فكانت هناك سياسات لدعم تنمية الحركة التعاونية وروابط المنفعة المتبادلة بهدف تقديم التأمين الصحي، كما

---

[1]- عمر بن محمود، "الاقتصاد التضامني وتحديات التنمية البشرية"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008، ص: 17.

[2]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 386.

[3]- منظمة العمل الدولية، "مناقشة مواضيعية موازية: الخروج من السمة غير المنظمة"، المرجع السابق، ص: 03.

وضعت هذه البلدان أيضا قوانين تعاونية لتسير وكالات لتنظيم تنمية الحركة التعاونية، في حين أنه لا توجد هناك سياسات محددة لتنمية جمعيات التعاضديات، والمنظمات المجتمعية والمشروعات الاجتماعية في بلدان إفريقيا الناطقة بالإنجليزية، إلا أن تعزيز هذه السياسات يمتد إلى قضايا مستعرضة مثل تخفيف حدة الفقر، وشؤون الجنسين، وتعزيز الصحة، والحفاظ على البيئة، وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

أما فيما يخص القطاع الثالث بجنوب أفريقيا، حيث توجد معدلات بطالة هيكلية عالية جدا ولا سيما بين الشباب، فضلا عن نقص المهارات، تم تدشين المرحلة الأولى من برنامج الأشغال العامة في عام 2004 وأعقب ذلك المرحلة الثانية في عام 2009، ويستهدف هذا البرنامج جميع العاطلين الجاهزين للعمل في وظائف مثل رعاية الطفل، والرعاية المنزلية والمجتمعية وإعادة التأهيل والحفاظ على البيئة وإدارتها هذه الوظائف التي يتقاضى شاغلوها أجورا يحددها البرنامج لمدة 24 شهرا، قوبلت بتشجع من جميع الهيئات الحكومية على المستوى الوطني على الاضطلاع بخلق العمالة في هياكلها، شريطة أن تكون قابلة للحياة اقتصاديا وفنيا. وفي إثيوبيا، حيث يؤثر العجز الغذائي كثيرا على سكان الريف، تم تدشين البرنامج الصافي للسلامة الإنتاجية في عام 2005 لتغطية ما بين 07 إلى 08 ملايين شخص في المناطق الريفية التي ضربها الفقر، وركز هذا البرنامج على الأغذية غير الآمنة من خلال توفير الموارد للتنمية المجتمعية المستدامة وتحسين استخدام الموارد الطبيعية والبنى التحتية الاجتماعية (الإصلاح، الري، والآبار، ...إلخ)، بحيث يمول هذا البرنامج من جانب وزارة التنمية الريفية بالإضافة إلى قيامها بإبداء المشورة والمساعدة، وفضلا عن ذلك يدعم هذا البرنامج بمشاركة واسعة من المجتمعات المعنية التي تعتبر مسؤولة عن تحديد الأنشطة والموارد المطلوبة للمجتمع والمنظمات.[1]

فعلى ضوء تاريخ الفقر والإقصاء الاجتماعي، وفضلا عن الحاجة الملحة للمشروعات التنموية في منطقة تتسم بالنزاعات الاجتماعية والسياسية والثقافية، نجد أن الاقتصاد الاجتماعي له علاقة بالأعمال التطوعية من جانب منظمات غير حكومية، ففي الكثير من البلدان الإفريقية نجد حالات تتعلق بتخطيط مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعطي أولوية للمشاركة الديمقراطية والتعاون الإقليمي. وموازاة مع كل هذا يمكن القول ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين أن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الإفريقي الذي لا يمثل إلا 01% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وأقل من 02% من المبادلات الدولية تبقى متمثلة في الحد من الفقر عبر الآليات الرسمية المنظمة أو عبر منظمات الاقتصاد الاجتماعي

[1]- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص ص: 07-08.

من خلال استحداث نسق تعزيزا للتنمية البشرية المستديمة في القارة الإفريقية، ولا شك أن هناك تطورات إيجابية تحققت خلال النصف الثاني من هذه العشرية حيث سجلت القارة نسبة نمو بمعدل 03,50% كما أن هناك 12 بلدا سجل نسبة نمو تجاوزت 05%، إلا أن هناك أربعة (04) أفارقة من عشرة يعيشون حالة من الفقر المدقع يتطلب تحقيق نمو سنوي متراوح بين 05% و08% بحسب البلدان، وبالإضافة إلى هذا فإن 40% من إجمالي عدد سكان قارة إفريقيا يعيشون في حالة من الفقر المدقع الذي لا يمكن قبوله.[1]

3.2. المبادرات العربية:

قد تتعدد أدوات منظومة التكافل الاجتماعي على مستوى اقتصاد الدول العربية مثلها مثل باقي الاقتصاديات العالمية، هذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات أو شبكات رسمية وأخرى غير رسمية، فأما الشبكات الرسمية هي مسطرة ضمن تشريعات وقوانين وضعية الهدف منها تسيير وتنظيم الممارسات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع معين وخلال فترة محددة، أما الأدوات أو الشبكات غير الرسمية تستمد معظمها من أصل شرعي أوجبته الشرائع السماوية السمحاء، كالزكاة والصدقات والأوقاف والأضاحي وبر الوالدين والوفاء بحقوق المستضعفين. هذا بصفة عامة، أما شبكات التكافل الاجتماعي غير الرسمية في اقتصاد الدول العربية هي ذات طبيعة طوعية نابعة من التراث السائد والدين والثقافات والمعتقدات التي تمنح الفرد الإحساس بالمسؤولية التضامنية تجاه أفراد أسرته وجيرانه ومجتمعه.

أما البرامج والشبكات الرسمية الموجودة ضمن تشريعات حكومات الدول العربية فهي التي تقوم بها الدولة، مثل برامج مساعدة المحتاجين من الأفراد والأسر ورعاياهم ضد الحاجة والعوز وتوفير الحياة والعيش الكريمين لهذه الفئات في المجتمع، وبرامج الدعم الغذائي ودعم المحروقات والكهرباء والغاز وبرامج التقاعد والضمان الاجتماعي، فكل الموارد المتأتية من الزكاة ومن الضرائب ومن بعض مصادر الإيرادات الأخرى للدولة توجه إلى تغطية الحاجيات الأساسية للعجزة والمسنين والأرامل واليتامى، من خلال عمليات هادفة تشرف عليها الدولة، هذا بالإضافة إلى أنظمة الحماية الاجتماعية التي تستهدف شرائح محددة من السكان (البطالة المؤقتة، التكوين المهني، التمهين، رعاية المعوقين).[2]

---

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 96-97.

[2]- سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الرابع، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2002، ص: 13.

وفيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن سياسات بعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب وتونس التي يعول صناع السياسات العامة فيها على مشروعات القطاع الثالث بدرجة كبيرة، ففي تونس نجد أن "برنامج الغد" الذي تم تدشينه في عام 2004، والذي يعطي الأولوية للمنظمات التي تعزز النهج تجاه التكافل، كما أن هناك جهود تبذلها الحكومة والمجتمع المدني من أجل التكافل لإنشاء آليات للتصدي للفقر، والإقصاء وعدم المساواة.[1] وكفكرة عامة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للدول العربية يمكن القول أنه بدون أدنى شك أن دول العالم العربي يشتركون في كل مجالات وأنواع التكافل التي أتى بها الدين الإسلامي، والتي تزيد من ترابط أفراد الأمة وتقوي أواصر المحبة والتآخي فيما بينهم.

3.3. التكافل الاجتماعي في الإسلام:

يبنى العمل الخيري في الإسلام على أساس من التطوع يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق قيم المجتمع الفاضلة في إطار من التراحم والتكافل الاجتماعي، وهذا أصلا يعود لكون قيم العمل الخيري والطوعي متأصلة في الفكر الإسلامي بشكل واضح، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن التجربة على أرض الواقع تواجه العديد من التحديات والعوائق[2]، إلا أنه في الوقت الراهن يقوم بالعمل الخيري في الاطار الرسمي مؤسسات تعتبر وسيلة معاصرة مثلى لإدارة المال وصرفه في وجه الأنشطة التي تعود على المجتمع بعائدة الخير، هذا بشرط أن يتاح لهذه المؤسسات من دواعي التنظيم ومؤهلات التسيير ما يضمن إنجاح الأغراض والمبادرات واستيفاء المقصود في إطار الضوابط الشرعية وموازين الاجتهاد المعاصر الصادر عن أهله وخاصته.[3] فهذه المؤسسات المنظمة والمكلفة بالعمل الخيري في الإطار غير الرسمي، ما هي إلا جملة من النظم التكافلية العملية التي أقرها الدين الإسلامي، والتي نجد من أبرزها ما يلي:[4]

أ) **العمل الخيري:** امتدح الإسلام العمل الخيري وحث عليه، لأن النشاط التطوعي يسهم في رصد جيوب الحاجة والانكشاف في الأمن الاجتماعي، وهو يبادر إلى معالجتها بتقديم ما يلزم من المساعدات والخدمات عن طريق تأمين الكفاية للمحتاجين، فالعمل الخيري تسنده أصول وطيدة حث عليها الشرع ورغب فيها؛

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 42-43.

[2]- د. حمدي عبد الرحمن حسن، "تحديات العمل الخيري الإسلامي في إفريقيا -رؤية استراتيجية-"، المرجع السابق، ص: 69.

[3]- د. قطب الريسوني، "قواعد الوسائل وأثرها في تنمية العمل الخيري"، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 جانفي 2008، ص: 03.

[4]- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، "شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام، دراسة تقديرية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 01، الأردن، 2010م/1431هـ، ص ص: 07-12.

ب) **نظام الزكاة:** وهي الإطار التكافلي الأعمق أثرا والأوسع مدى في المجتمع الإسلامي، والزكاة هي آلية دائبة لإعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع؛

ج) **نظام النفقات الواجبة أسريا:** وهو نظام فطري للتكافل، فالرجل محفوز فطرة ومكلف شرعا بالإنفاق على من يعولونهم، وعند الكبر هذا العائل يكلف الأولاد شرعا بالإنفاق عليه، فهو نظام لتكافل الأجيال عبر الأسرة الممتدة يرعاه الإسلام قيميا وينفذه قضاؤه إلزاميا من خلال أحكام الأحوال الشخصية والتكفيل المالي؛

د) **نظام الإرث الإسلامي:** يؤكد هذا النظام على البعد التكافلي بين أفراد المجتمع، إذ يقضي بأن تقسم تركة المتوفي بين الورثة بحسب درجة القرابة؛

ه) **نظام العاقلة:** بموجبه يلتزم البالغون من أقارب الجاني بدفع الدية إلى أولياء المقتول، فالدية تعويض مالي باهظ لا يستطيع القاتل تأديته بنفسه حتى ولو كان أغنى الأغنياء، فمن خلال هذا النظام ضم الإسلام إلى ذمة المكلف ذمة أقربائه كفالة لحق أهل المقتول لئلا يتبدد أمام عسر الجاني ماليا أولا وتأمينا لمن يقع له هذا الأمر ولأسرته ثانيا؛

و) **كفالة اليتامى:** مثلما كان الإسلام حريصا على الكفالة المادية كان أيضا حريصا على الكفاية النفسية التي تحمي اليتيم من نوازع الاغتراب، ومن كل ما يجرح الشعور؛

ز) **نظام المؤاخاة:** أقر الإسلام هذا النظام بين أفراد المجتمع وأعطاه بعدا تكافليا، وهذا كما اتضح من مؤاخاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) مرة بين المهاجرين في مكة، ثم مرة أخرى بين المهاجرين والأنصار في المدينة؛

ح) **نظام الجوار:** وهو رابطة تكافلية متينة بين الجيران، حيث وصى الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الجار وصية من جبريل (عليه السلام)؛

ط) **بيت المال:** باعتباره الملجأ الأخير لتأمين الكفاية أو إتمامها، فحينما تقصر الموارد الذاتية للأفراد عن بلوغ الكفاية، وحينما تستنفذ الأطر التكافلية في المجتمع المسلم فاعليتها، يبدأ دور بيت المال في ضمان المواطنين وتأمين كفايتهم، وهذا هو الضمان بمعناه الضيق الذي يشير إلى التزام الدولة اتجاه رعاياها بتأمين كفايتهم.

4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين الشمال والجنوب:

توضح تجربة الاقتصاد الاجتماعي بالشمال جزءا كبيرا من الاقتصاد الاجتماعي الذي كان مقترنا مع المهام الاقتصادية الكبرى للدولة مثل مهمة أو وظيفة توفير الموارد البشرية والمادية، بحيث أن الاقتصاد الاجتماعي ينتج مواد وخدمات للمصلحة الجماعية خاصة في الميدان الاجتماعي الصحي والثقافي بالإضافة إلى وظيفة إعادة التوزيع، إذ أنها تستقطب متطوعين للقيام بعديد الخدمات المجانية أو شبه المجانية ووظيفة التعديل للحياة الاقتصادية إذ تقوم بتركيز الشراكة بين القطاع الجمعياتي والقطاع العمومي وحتى القطاع الخاص في مقاومة البطالة، وهذا بخلق فرص الشغل والتكوين، والإدماج الاجتماعي والمهني للعاطلين عن العمل لفترة طويلة. أما فيما يخص الاقتصاديات السائرة في طريق النمو التي تم بها إحداث مصطلح "القطاع الثانوي" أو "القطاع الهامشي"*، الذي يجمع كل ما لا يمكن تصنيفه في الإطار الكلاسيكي ولكن هذا لا يخفي التوجه الذي يتسع أكثر فأكثر، والذي يؤكد على وجود قطاع ثالث له مكونات أحيانا أساسية وأحيانا أخرى ثانوية، وهذا القطاع الثالث هو من يفرق بين القطاع الخاص والقطاع التقليدي العمومي، بحيث تبدو وتتأكد أهميته في اقتصاديات الشمال أكثر من اقتصاديات الجنوب، وبالبلدان الغربية أكثر من الكتلة الشيوعية الشرقية، بحيث يميز التجميع بين حركية القطاع الخاص في المبادرة والتصرف بدون نسيان الأخذ بأهمية المصلحة الجماعية منظمات هذا القطاع الثالث في الشمال عنها في الجنوب.[1]

فالاقتصاد الاجتماعي في الجنوب وبالخصوص في الدول النامية يضم حاليا أكثر من 35 ألف منظمة تطوعية، تقوم بمهام متعددة يتمثل أهمها في التنمية الريفية والإصلاح الزراعي ومساعدات الإغاثة الغذائية والصحة الوقائية وتنظيم الأسرة وحملات الحث على التعليم المبكر للأطفال، والقضاء على الأمية، وتشجيع الدعوة إلى التنمية الاقتصادية، والإسكان والدفاع عن الحقوق السياسية، وهذه المنظمات في الجنوب هي غالبا ما تكون الصوت الوحيد للشعب في الدول ذات الحكومات الضعيفة التي يتفشى فيها الفساد، والتي يكون اقتصادها إما صغيرا وإما غير موجود، ولهذا بدأ القطاع الثالث في العديد من الدول النامية في أن يصبح قوة أكثر فاعلية في التعامل مع الاحتياجات المحلية للأفراد وأن يكون شريك فعال لكل من القطاعين العمومي والخاص، وهذا صحيح بوجه خاص، لأن اقتصاد السوق في تلك الدول يؤدي دورا محدودا في الحياة

* - يشمل القطاع الثانوي للاقتصاد الصناعات التي تنتج منتجا نهائيا صالحا للاستخدام أو تشارك في البناء. ويأخذ هذا القطاع عموما مخرجات القطاع الأساسي ويقوم بتصنيع السلع التامة الصنع أو حيثما تكون مناسبة للاستخدام من قبل الشركات الأخرى أو للتصدير أو البيع للمستهلكين المحليين.

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 09.

الاقتصادية للمجتمع، كما تشير التقديرات الخاصة بدول النامية إلى أن المنظمات التطوعية تؤثر بالفعل في حياة ما يزيد عن 250 مليون شخص، وأن فاعليتها وتأثيرها سوف يستمران في النمو في السنوات المقبلة.[1]

فالحديث عن القطاع الثالث بدول الجنوب هو حديث عن تهيئة الأحياء الفقيرة والمناطق القصديرية بها، كما أنه يعد حديثا عن التنمية المحلية بصيغة تضامنية انطلاقا من القطاع الهامشي، وهي ملاحظة تعرض نفسها، إذ أن القطاع الهامشي يعتبر كنقطة انطلاق لتكوين الاقتصاد الهامشي، وكل ما في الأمر أن هذا الأخير هو آلية لتواجد الأول، فبروز الاقتصاد الاجتماعي بدول الجنوب مدين بدرجة كبيرة إلى المنظمات غير الحكومية التي تسمى بـ"منظمات التنمية"، وهذا يعني أن العمل بهذا الاقتصاد تنظمه ركائز يمكن ذكرها كما يلي:[2]

- التدخل لمساندة المشاريع الصغيرة أو الميكرو-مشروع خاصة من نوع التعاضديات داخل المجموعات المحلية الواعية بضرورة ظروف الحياة على مستوى التشغيل والصحة والسكن والتعليم؛
- وضع آليات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المندمجة، التي تسهم في التنظيم الذاتي للمجموعات المحلية، ولكن مثل مثيلاتها بالشمال فإن مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدول الجنوب تتعرض إلى مخاطر الآلية الإدارية أو القانونية أو مخاطر تعويض الدولة فقط في الميدان التي تعجز هذه الأخيرة على إيجاد الحلول له.

وبالإضافة إلى ذلك، توجد أيضا في البلدان النامية صناعات صغيرة تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل، بحيث أنها تسهم في خلق فرص عمل أكثر بالمقارنة بغيرها وأنها تستخدم تقنيات مكثفة للعمل نسبيا وهذا لأن النمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه الصناعات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية؛[3] إلا أنه في هذا الشأن يشعر "مارتن كور"* مدير "شبكة العالم الثالث"** بالقلق حول الكيفية التي ستقوم بها الحكومات المركزية في العالم الثالث بتمويل الدخول الاجتماعية لأولئك الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل في القطاع الثالث، وبينما يكون للمساعدات

---

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 383.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 68.

[3]- د. أحمد محمد مندور و د. أحمد رمضان نعمة الله، "المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة"، المرجع السابق، ص: 23.

*- مارتن كور (Martin KHOR)، من مواليد عام 1951 في بينانغ بماليزيا، هو خبير اقتصادي وصحفي ومدير شبكة العالم الثالث مقرها في ماليزيا وهو أيضا المدير التنفيذي لمركز الجنوب منذ 01 مارس 2009.

**- شبكة العالم الثالث (Third World Network)، هي منظمة غير حكومية وشبكة دولية من المنظمات والأفراد الملتزمين بقضية البيئة والتنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب، بما في ذلك مشكلة ديون العالم الثالث، يقع مقرها بينانغ، ماليزيا.

الخارجية المباشرة للمنظمات غير الحكومية ذات الأساس المجتمعي دور مساعدة في تقديم التمويل الضروري، يتعين على الحكومات في العالم الثالث توفير الأموال الإضافية من خلال تحصيل الضرائب المناسبة، كما ينبه "كور" إلى أن إعادة توزيع الدخل هي أساس تطوير الاقتصاد الاجتماعي في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك حذر من أنه في حال عدم حل مشكلة التوزيع الاجتماعي للدخل، فلا يمكن حل قضية تنمية القطاع الثالث، لأنه ما من سبيل آخر إلى تمويلها غير هذا السبيل.[1]

وعند دراسة الاقتصاد الاجتماعي بين دول الشمال ودول الجنوب خاصة في مجال التعاون بين الشمال والجنوب، لا بد من إدراك أهمية كلام الباحثين الذين حذروا من ضرورة عدم محاولة فرض نماذج من دول الشمال على دول الجنوب، لأن لكل منها خصوصيات تتمتع بها، وفي هذه الحالة عدم الأخذ بنصيحة الباحثين فإن سياسات التنمية الجاهزة والمختارة والمسقطة على واقع مغاير ستصطدم بالرفض والتعارض مع المتطلبات المحلية.[2]

5. مجالات تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عالميا

لا غرابة في أن يكون الاهتمام الكبير بمنظمات القطاع الثالث يوازيه أيضا انتشار الحركات الديمقراطية المناهضة لكل أشكال الظلم والاقصاء الاجتماعي في مختلف أرجاء العالم، ففي ديسمبر 1993 أعلن ممثلو العديد من الدول تشكيل منظمة عالمية جديدة يطلق عليها "سيفيكوس"*، والتي تمثلت مهمتها في مساعدة تشجيع القيام بمبادرات العمل التطوعي وخدمة المجتمع ولا سيما في المناطق التي ما يزال القطاع الثالث فيها في طور النمو، وقد قال أول مدير تنفيذي للمنظمة "ميكلوس مارشال"** "أننا نشهد ثورة حقيقية في أرجاء العالم تشمل عشرات الآلاف من الجمعيات والنوادي والجماعات غير الحكومية"، كما يعتقد "مارشال" أن عقد التسعينيات كان عقد القطاع الثالث، لأن هناك قدرا كبيرا من الإحباط فيما يتعلق بالمؤسسات التقليدية القائمة في مختلف أرجاء العالم، مثل اتحادات العمال والأحزاب السياسية، ويرى أيضا مارشال أن "فراغ القوة" يتم ملؤه بإنشاء المنظمات غير الحكومية الصغيرة وجماعات المجتمع في عشرات الأقطار، فيقول في هذا الشأن أن المنظمة الجديدة سوف توفر منتدى لهذه الجماعات، بحيث أنها تخلق لهم

---

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 389.

[2]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 13.

* - سيفيكوس (CIVICUS)، هي منظمة دولية غير ربحية، التي تصف نفسها بأنها تحالف عالمي مكرس لتعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، تأسست في عام 1993، وهي تضم اليوم أعضاء في أكثر من 145 دولة، مقرها (Sivicus) جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا.

** - ميكلوس مارشال (Miklos MARSHALL)، ولد في 22 مارس 1953، المجر، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كارل ماركس في عام 1984.

فضاء يضمن لهم فرصا للدفاع عن الحقوق المشروعة، وهذا بوصفها محكمة أخلاق عالمية.[1] وحتى نستطيع ضمان كل هذا لا بد من تعزيز قدرة منظمات القطاع الثالث وتثمين مهاراتها لتسهيل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يجب التركيز على عدد من المجالات التي لها علاقة وطيدة مع هذا القطاع، والتي نذكر أهمها كما يلي:[2]

5.1. تعزيز قدر الحكومات السياسية

في حين أنه من الضروري وجود تشريعات ترتكز عليها الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، فإن قدرة الحكومات على تنفيذ هذه التشريعات لها أهمية حاسمة بنفس قدر وجود تلك التشريعات، فهذه المقدرة تعتمد على توفر إدارة للعمل تقوم بوظائفها وبالدور الأساسي المنطو بها، وهذا لا يتم إلا من خلال ضمان ما يكفي من الموظفين والمعدات والمهارات والتدريب من أجل بلوغ فعالية التنفيذ، والمقدرة بهذا المفهوم لا تشمل فقط إعداد الوظائف المدرجة في الميزانية والموظفين الذين يتمتعون بالمهارات والحوافز وليس الغرض قدرة الحكومات منها مجرد تحسين تطبيق القوانين وتنفيذها، ولكن أيضا التشجيع على تسوية المنازعات والتحكيم بصورة فعالة، عن طريق التدريب وتوفير الدعم اللوجستي والتوعية.

5.2. إصلاح قانون العمل

يعد قانون العمل الأساس الذي يقوم عليه مبدأ احترام الحرية النقابية والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية، فهذا المبدأ تقوم التشريعات الحكومية بترجمته على أنه حق قانوني قابل للتنفيذ يوفر الحماية في الحالات التي قد لا يكون فيها أصحاب العمل والعمال من القوة بما فيه الكفاية للدفاع عن هذه الحقوق، ومع تغير المطالب والحقوق بصفة غير منتظمة مع تغير الظروف يجب أيضا ألا تتصف تشريعات وقوانين العمل بالجمود، فيجب أن تمتلك تلك القوانين المقدرة على التطور لكي تعكس الظروف المتغيرة ولذا فإنه في مجال قانون العمل يتطلب الأمر أن تكون لدى الحكومات القدرة على صياغة التشريعات وتدوينها وتنقيحها، ولا تقتصر هذه القدرة على المسائل التقنية ومعرفة القوانين المقارنة الوطنية والدولية، بل ينطوي الأمر أيضا على توافر القدرة على تقدير الأثار الاجتماعية والاقتصادية لمختلف أحكام قوانين العمل، كما يجب أن تتوفر لدى الحكومات أيضا القدرة على التشاور مع الشركاء الاجتماعيين في عملية صياغة قوانين العمل وتنقيحها فضلا عن عملية تطبيقها.

---

[1]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 381.

[2]- منظمة العمل الدولية، "التنظيم من أجل العدالة الاجتماعية"، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التقرير الأول، الدورة 92، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2004، ص: 88، ص ص: 95-97.

5.3. تعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين

لا شك أن قيام المشاركة بالجهود المنظمة للتصدي لمشكلات المجتمع في إطار عمل منظمات القطاع الثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني القائمة على الجهد التطوعي ولا سيما الجمعيات التنموية والاجتماعية، من شأنه -الجهد التطوعي- أن يقاسم الدولة أعباء الإنفاق الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية في أن يزكي ذهنية المشاركة والتساند التي تعتبر أحد أهم أسس التنمية التضامنية[1]، فعملية التنظيم النقابي قد تتطلب العمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات التي توفر خدمات الدعم على هذا المستوى، من قبيل المنظمات الدينية ومجموعات المساعدة الذاتية، والجهود المحلية المبذولة على مستوى القطاعين العمومي والخاص لمساعدة العاطلين عن العمل عن طريق تدريبهم على كيفية إنشاء الأعمال والأنشطة المولدة للدخل كما يمكن أيضا لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أن تتعاون مع المجموعات ذات الوجهات الاجتماعية الأخرى والتي تعمل في إطار مجموعة من الأهداف أضيق نطاقا، مثل مجموعات الحركات النسائية والجماعات البيئية وجماعات الحقوق المدنية أو المصالح المحلية، والساعين إلى حماية أقليات عرقية معينة وحركة التعاونيات وحركة المستهلكين، وفي أحيان كثيرة يؤدى التعاون بين هذه الهيئات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إلى قوة دفع للحركات الإصلاحية، الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات، ويمكن أيضا للتحالفات بين منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المحلي أن تتيح للأطراف تعلم التجارب من بعضها البعض وتوسيع نطاق التكتيكات المتاحة من أجل التنظيم التعاوني المتبادل.[2]

5.4. تعزيز قدرة منظمات اصحاب العمل ومنظمات العمال

في الكثير من الأحيان يلتزم أصحاب العمل بتمثيل مصالحهم من أجل مواجهة السلطات والعمال وممثليهم، أما بالنسبة لمنظمات أصحاب العمل التي تتمثل مهمتهم في التمكن من جذب الأعضاء والاحتفاظ بهم وتزويدهم بمجموعة متنوعة من الخدمات في مجالات عديدة ومختلفة ولا سيما في مجال الموارد البشرية كان لا بد لها أن تكون قادرة على معالجة القضايا المتصلة بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية وتسوية المنازعات وغيرها من الخدمات المضمونة لأصحاب العمل قانونا، وفي مقابل ذلك فإنه من الضروري أن يتمكن أصحاب العمل ومنظماتهم من فهم التشريعات والآليات اللازمة لإنقاذها.

[1] - أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص: 54.

[2]- منظمة العمل الدولية، "التنظيم من أجل العدالة الاجتماعية"، المرجع السابق، ص: 112.

أما فيما يخص العمال ونقاباتهم التمثيلية التي تنطوي قدرتهم أيضا على التمكن من التنظيم وجذب الأعضاء والاحتفاظ بهم، فضلا عن تمثيل مصالحهم وحماية حقوقهم، وأنه لا تقتصر هذه القدرة على مجرد فهم تشريعات العمل وكيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بها من خلال آليات الإنفاذ الوطنية، ولكنها تتطلب أيضا معرفة كيفية معالجة المظالم وإجراء المفاوضات في مكان العمل، على الصعيدين القطاعي والوطني، ولكي تتفاوض منظمات العمال بصورة فعالة مع الحكومات وأصحاب العمل يلزم أن تتوفر لها القدرة على متابعة وتحليل البينات الاجتماعية والاقتصادية.

6. مصادر التمويل الدولية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إن دراسة الإطار القانوني الدولي المناسب لإنشاء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس لكونه شرط مسبق لهذا القطاع وفقط، بل لأن له تأثير عام على الديمقراطية والحكم في منظمات الاقتصاد الاجتماعي وعلاقتها مع الأفراد والمنظمات الموجودة داخل المجتمع، بل حتى أنه يمكن بواسطته إنشاء الإطار الأساسي الذي يسمح لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توليد الدخل الخاص بها فالإطار القانوني هو حصة متكاملة لجميع السياسات العامة التي تمس الاستدامة المالية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي.[1] ومن أجل الوصول إلى هذه الاستدامة كان لزاما على منظمات القطاع الثالث التفكير بوضع استراتيجيات مالية ضمن سياساتها العامة، ولهذا أصبح مفهوم التمويل الاجتماعي أو التمويل الشام عنصرا رئيسيا في استراتيجيات مكافحة الفقر وسياسات تعزيز العمالة في العديد من البلدان، كما أن السياسيات العامة للقطاع الثالث المتضمنة لتشجع التمويل الاجتماعي يجب أن تشتمل تحديات خدمات التمويل من حيث الشفافية والحماية وقرب المؤسسات، وإمكانية تحمل أعباء التمويل والوصول إلى شرائح السوق التي تعاني نقصا في الخدمات،[2] ولكن هذا لا ينال إلا بتوافر رأس مال يكون عاملا لتشغيل وتحسين إنتاجية مشاريع الاقتصاد الاجتماعي المختلفة للوفاء بأهدافها الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من وجود مثل هذا التمويل إلا أن منظمات القطاع الثالث تحتاج إلى مجموعة متنوعة من المصادر والموارد تتنوع ما بين موارد بشرية

---

[1]- Katerina HADZI-MICEVA, and Nilda BULLAIN, «A Supportive Financing Framework for Social Economy Organizations», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008, P: 218.

[2]- منظمة العمل الدولية، "سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، التقرير السادس، الدورة 99، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2010، ص: 55.

ومالية، وذلك من أجل إنتاج السلع والخدمات للتصدي للمخاطر وحالات الندرة التي تواجه المجتمعات البشرية.[1]

هذا وأنه غالبا ما يقال بأن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتم تمويلها بصورة مستقلة ومع ذلك تتلقى هذه المنظمات موارد من منظمات عامة وخيرية لتعزيز قدرتها على توفير السلع والخدمات وتأخذ الموارد العامة شكل الإعانات من الحكومات المحلية والوطنية وكذلك من المساعدة الإنمائية الرسمية من الدول المتقدمة لدول الجنوب أما التبرعات فهي عبارة عن هبات من منظمات غير حكومية. ومن المرجح أيضا أن تزيد المساعدات الانمائية الخارجية المباشرة إلى المنظمات غير الحكومية في العالم النامي في السنوات المقبلة، حيث يصبح القطاع الثالث أكثر رسوخا وأفضل تجهيزا للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية على المستوى المحلي.[2]

ومع هذا فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تستطيع أن تستمد مواردها من مصادر مختلفة ومتنوعة، بحيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد التي يقدمها أعضاؤها، فتأخذ التعاونيات على شكل الأسهم، في حين أن التعاضديات والمنظمات والجمعيات تكون مواردها على شكل اشتراكات دورية بالإضافة إلى أصول عينية وأعمال تطوعية، أما فيما يخص المشروعات الاجتماعية الخاصة بمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية فهي تحصل على مواردها في شكل مساهمات في رأس المال أو أصول عينية. وعلى العموم وبالرغم من تنوع أشكال موارد منظمات الاقتصاد الاجتماعي إلا أنه يشار إلى أنها تحصل على مواردها من أنشطتها وهذا لكونها مشروعات اقتصادية، بحيث أن كثيرا من تلك الأنشطة تدر عائدات من بيع السلع والخدمات للجمهور، وغالبا ما يكون ذلك من خلال المنافسة مع القطاع الخاص وأن أغلب العائدات المتولدة بهذه الطريقة تميل إلى إعادة استثمارها في أنشطة المنظمات مرة أخرى بالإضافة إلى تقديمها كاستثمارات في الخدمات الاجتماعية.

وهنا يمكن القول أن أهم مصادر تمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتأتى من خلال عوائد ومقابل بيع السلع والخدمات المقدمة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى تغير تمويل هذه المنظمات تبعا لمراحل تطور الحكومات والمجتمعات في حد ذاتها، ففي مرحلة الدولة الاشتراكية كانت مصادر التمويل تتمثل في رعاية

---

[1]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 25.

[2]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 389.

الدولة وهذا التمويل يعد بسيطا نظرا لاحتكار الدولة لذلك المجال، ومع نهاية الثمانينات وضمن الحكومة الرأسمالية أصبحت المصادر التمويلية لمنظمات القطاع الثالث تتضمن ثلاثة (03) مصادر رئيسية، هي:[1]

أ) التمويل العام المقدم من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المدعمة للقطاع الثالث؛

ب) الأنشطة المولدة للدخل، بما في ذلك رسوم العضوية، ومبيعات السلع والخدمات، ...إلخ؛

ج) العمل التطوعي (الخيري).

ومن خلال هذا فإنه ينظر إلى أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لها رسالة اقتصادية بالتحديد، لكون الكثير منها تحصل على نصيب وافر من مواردها عن طريق بيع السلع أو تقديم الخدمات وفي هذه الحالة فإن تلك المنظمات ستتنافس مع العاملين الآخرين في القطاع الخاص، حتى أنه في بعض الأحيان تكون المنافسة على نفس المنتجات أو الخدمات، كما أن العمل التطوعي يعتبر موردا تستطيع قليل من المنظمات الخاصة التي لا تبغي الربح بالدرجة الأولى أو المنظمات العمومية الوصول إليه، والذي من خلاله تستطيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعبئة وحشد تمويلها، لأن العمال الطوعيين يشتركون ويساهمون في مبادئ إحدى منظمات الاقتصاد الاجتماعي وأنهم يرون أن هدفها مناسب وأعمالها شرعية فضلا عن الإسهام في المشاركة والرقابة التي يمكن أن تتم في أنشطة المنظمة وهيئات صنع القرار ويعتبر العمل التطوعي موردا خاصا ورصيدا هائلا لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، غير أنه إذا لم يكن هناك توازن بين الأنواع المختلفة للموارد، حينئذ يمكن أن يشكل مبدأ التطوع عقبة أمام تطور المنظمات في حالة عدم توفر الطابع المهني، والمهارات الكافية من جانب العمال المتطوعين.[2]

وبالإضافة إلى مواردها الداخلية هذه، فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كانت تمول من الناحية التقليدية من خلال المنح والقروض، وفي حين أن المنح هي عبارة عن هدايا يقدمها المانحون، إلا أن القروض تعتبر أموالا تقترضها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مؤسسات مالية، ونظرا لأن المانحين يحتفظون بحق الامتياز في تقديم المنح، إلا أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس لديها أي رقابة على هذا المصدر من مصادر التمويل كما أنه قد حكم عليه بأنه مصدر غير مستدام، ولهذا سعت الهيئات الدولية المدعمة للاقتصاد الاجتماعي مؤخرا على انشأ مشروع الاقتصاد الاجتماعي، وهو صندوق يقدم رأس مال استثماري طويل الأجل لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.[3]

---

[1]- Noya ANTONELLA, Emma CLARENCE, «Executive Summary», Previous reference, P: 247.

[2]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص: 25، ص: 10.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 27-28.

والجدير بالذكر في هذا الشأن، أن أغلب مؤسسات التمويل الدولية أصبحت تقدم دعما مباشرا إلى المنظمات التطوعية خاصة في الدول النامية، انطلاقا من قناعتها بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في استراتيجية التنمية عامة، وفي مواجهة السياسات المعتمدة على القطاع الخاص بالدرجة الأولى وسياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة، هذا وقد شهدت الأعوام الأخيرة تطورا في استراتيجية الأمم المتحدة في تمويلها لمشروعات التنمية، فبعد أن كانت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الحكومات فقط، أصبح التمويل يتجه مباشرة نحو جمعيات أو منظمات تطوعية خاصة تتقدم بمشروعات التنمية إلى المنظمة العالمية، ويتم الحصول على هذا التمويل دون وجود وسيط (الحكومة) وهذا التغير على درجة عالية من الأهمية لأنه يكشف عن تغيرات من جانب المنظمة العالمية التي تضم حكومات العالم، كما أنه يكشف عن رؤية جديدة لإمكانات وطاقات المنظمات التطوعية الخاصة أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية في الدول النامية، وأخيرا فهو مؤشر لاعتراف عالمي بفاعل جديد غير تقليدي ظهر في ساحة هذه الدول.

7. آفاق تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوليا

تهتم دولة الرفاهية بالمساهمة في أربعة (04) جوانب للحياة المعاصرة، وهي المشاركة في العلاقات المرتبطة بالمؤسسات السياسية من خلال الانتخابات، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمشاركة في تقرير حياة العمل والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني (دعامة الديمقراطية) [1]، هذه المساهمات من قبل دولة تهتم بالشؤون الاجتماعية تجعلنا نعيش لحظة تاريخية، والتي هي لحظة الاقتصاد التضامني بامتياز، إلا أن مستقبل هذا الاقتصاد المؤنسن كطريق اقتصادي ثالث يظل مرهونا بدعم الدولة له كاختيار استراتيجي يتجانس مع خيارات أخرى أساسية مثل الديمقراطية والتنمية الشاملة والمستديمة كما أن مستقبل هذا الاقتصاد يظل مرهونا أيضا بمدى استقلالية الفاعلين في المجتمع المدني ونجاعة أفعالهم ومعاملاتهم من خلال إدراك وجود قيمة إضافية في مضمار حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والأمية وسوء التوافق الاجتماعي، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية لظاهرة الإقصاء والتهميش الاجتماعي، كما يضاف إلى ذلك كله مدى قدرة المجتمع المدني على توحيد جهوده وتنسيقها مع مكونات القطاع الثالث من خلال شبكات تضامنية ترفع تحدي مضاعفة مستويات التدخل وتنويعها محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا، حتى تحصل النقلة في العمل التضامني من الإطار الضيق (العمل التضامني على الصعيد المحلي) إلى الإطار الموسع الذي يسمح

[1]- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "الاقتصاد القرن الحادي والعشرون، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، المرجع السابق، ص: 32.

بإحداث تغييرات على الصعيدين الوطني والعالمي،[1] وكفكرة عامة حول أفاق تطوير ممارسات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تم تحديد أربع معايير مهمة في مساهمة وتنمية هذا القطاع، هي:[2]

- دعم المشاريع الاجتماعية ودعم الأعمال التطوعية والتجارية العادلة؛
- تطوير شبكات الأعمال بين المنظمات الاجتماعية؛
- التدريب؛
- المعلومات.

وبصفة عامة يمكن التركيز على بعض المجالات التي من شأنها تطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيدين المحلي والدولي، وهذا من خلال دعم أربعة (04) ركائز، هي:

7.1. الاتفاقات الدولية المتضمنة للمشاركة الاجتماعية

من المحتمل أن تقوم الحكومات المعاصرة بدور مختلف إلى حد كبير في حقبة التقنية المتطورة عما كانت عليه ضمن اقتصاد السوق الحر، هذا التغير أو الاختلاف يقل فيه ارتباط الحكومات بمصالح الاقتصاد التجاري وعلى العكس تقترب من خلاله أكثر من مصالح الاقتصاد الاجتماعي، وهذا عن طريق صياغة المشاركة الجديدة والفعالة بين الحكومة والقطاع الثالث لإعادة بناء الاقتصاد الاجتماعي، والتي تمكن من استعادة الثقة في الحياة المدينة لكل مجتمعات العالم، وفي هذا الشأن تأتي قضايا توفير الطعام للفقراء وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتعليم الصغار، وبناء مساكن بأسعار معقولة والحفاظ على البيئة على رأس الأولويات الملحة في السنوات القادمة، فكل هذه المجالات الحيوية تجاهلتها قوى السوق أو لم تتعامل معها بما فيه الكفاية من ذي قبل، وحاليا قد تراجعت الحكومات عن دورها التقليدي كملاذ أخير للتوظيف، فأصبح تظافر الجهود تحت مظلة القطاع الثالث في وجود دعم كاف من القطاع العمومي هو الطريق الوحيد لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والشروع في عملية إعادة إنعاش الاقتصاد الاجتماعي في كل دولة من دول العالم.[3]

واليوم، وقد أصبح للاقتصاد التضامني والاجتماعي شبكات تتساند وتتآزر وتعبر عن ذاتها في كل تظاهرة عالمية، على غرار ما يحصل في القمم والمنتديات الاقتصادية العالمية والأممية، حيث تدفع تيّارات المجتمع

---

[1]- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص: 55.

[2]- Francis VERCAMER, «L'économie Sociale et Solidaire, entreprendre autrement pour la croissance et l'emploi», Rapport sur l'Economie Sociale et Solidaire, France, Avril 2010, P : 66.

[3]- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، المرجع السابق، ص: 346.

المدني العالمي لإيجاد دعم حركة تضامنية عالمية بديلة عن الحركة الإنتاجية المصرفية التي لا تكاد تثمن إلا ما هو اقتصادي، جاعلة من الاجتماعي سيارة إسعاف ليس إلا، وتؤكد المؤشرات الإحصائية أن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشكل عام هي أقدر التنظيمات على بناء شبكات التضامن الدولي وتفعيلها باعتبار أنها متحررة من التعقيدات البيروقراطية حيث نجد مثلا أن أكثر من خمسين ألف منظمة غير حكومية مرتبطة عبر شبكة الأنترنت في إطار ما يعرف بشبكة "جمعية الاتصالات التقدمية"*، وهذا الارتباط الشبكي يوفر لكل منها إمكانية الحصول على معلومات محينة من خلال بنوك المعطيات والندوات ذات النقاش المفتوح، ولا شك أن هذا الارتباط الموصول يجعل الفضاء التضامني من أكثر الفضاءات نبضا بالحياة والتفاعل فينمو ويمتد نسيجه حول العالم، إلا أنه قد يعرضه أحيانا للاختراق من قبل تنظيمات منحرفة أو عنصرية أو إرهابية تجعله غطاء لغسل أموالها أو لتزكية مشروعاتها المشبوهة.[1]

7.2. التضامن والتعاون المتبادلين دوليا

يتسبب الاقصاء والتهميش الاجتماعي في اختلالات عميقة للتوازنات على المستويين الوطني والعالمي ففي حين يتوفر سدس سكان العالم على دخل بقيمة 70 دولارا في اليوم، ويستهلكون 78% من الخيرات والخدمات التي تنتج في العالم سنويا، يوجد في المقابل 02,80 مليار من البشر يتقاسمون أقل من 06% من الثروة العالمية، ويعيشون بأقل من دولارين (02) في اليوم، كما أنه يوجد من بينهم 01,20 مليار يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وفي حين يموت سبعة أطفال من ألف قبل سن الخامسة في البلدان الغنية تتجاوز هذه النسبة 90% في البلدان ذات الدخل الضعيف، ولمواجهة هذه التحديات لا بد من القيام بجملة من الأعمال في إطار من التشاور لتعزيز الإصلاحات الهيكلية وتنمية الاستثمارات ودعم جدواها وللزيادة في حجم الصادرات والنهوض بالموارد البشرية ودفع الاندماج الإقليمي والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال التضامن والتعاون الدوليين يمكن أن تفضي هذه المشاورات إلى نتائج إيجابية تضمن إنجاز جملة من المشاريع والبرامج[2]، التي من شأنها تخفيف هذا الإخلال في التوازن وتقليل من هوة الفقر بين الطبقات سواء

---

*- جمعية الاتصالات التقدمية، ((Association for Progressive Communications(APC)،هي شبكة دولية من المنظمات التي تأسست في عام 1990 لتوفير البنية التحتية للاتصالات، بما في ذلك التطبيقات القائمة على الإنترنت، إلى الجماعات والأفراد الذين يعملون من أجل السلام وحقوق الإنسان وحماية البيئة، والاستدامة، كما تقوم بتمكين ودعم المنظمات والحركات والأفراد الاجتماعية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لبناء المجتمعات والمبادرات الاستراتيجية لغرض تقديم مساهمات لصالح التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية والعمليات السياسية القائمة على المشاركة والاستدامة البيئية.

1- أ. فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، المرجع السابق، ص ص: 55-56.

2- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص ص: 96-97.

على المستوى العالمي أو الوطني، وبهذا يكون التضامن والتعاون الدوليين بمثابة يد ذات قوة لتنشيط وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

7.3. التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني

تتطور السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي وتتطلب المشاركة القوية والفعالة للمجتمع المدني كجزء من التخطيط والتنفيذ والتتبع لهذه السياسات[1]، فمن خلال المشاركة أو الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال فالطريق لمعالجة شيء من التحديات التي تواجه دولة الرفاهية وإزالة ما تواجهها من تصاعد العجز الديمقراطي، يكون بدعوة إلى إحداث تغيير مثير وجذري للعلاقة بين الدولة ومواطنيها من خلال تطوير رفاهية اجتماعية على أساس المشاركة، وهذا الاقتراح مطروح هنا لتطوير "ديمقراطية مجتمع مدني".[2] هذه المشاركة هي في الأصل مبنية على العديد من المبادرات المجتمعية مستمدة من تشريعات قانونية تقوم جميعها من أجل التنمية الداخلية، والتي تمارس أنشطتها بدعم وتعزز التحولات الاجتماعية في البلاد وهذه التشريعات تدعو إلى فكرة تكامل إمكانات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية من أجل الاستقلال المحلي، وخلق شبكات للتعاون والتظافر بين أنشطة الإنتاج والاستهلاك.[3]

وهنا بالضبط تبرز أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقـرير مصيرهم، ومواجهة ما يؤثر في معيشتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق المنجزات الثقافية والفكـرية ولما يقوم به من دور في نشر ثقافة إيجاد المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات وثقافة إعلاء شأن المواطن والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات.

7.4. تطوير الحركة العالمية لتمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي

تعتبر القمة العالمية حول القروض الصغرى التي انعقدت في سنة 1997 أحد العناصر الهامة التي كانت لها انعكاسات واسعة في عمليات مقاومة الفقر، والتي كان الهدف منها إعطاء إشارة الانطلاق لحملة عالمية واسعة لإعانة 100 مليون عائلة من العائلات الأشد فقرا ولا سيما إعانة نساء هذه العائلات، وذلك بتمتيعهن

---

[1]- Organisation internationale du Travail, «Guide 2011, Économie sociale et solidaire: notre chemin commun vers le travail décent», Référence Précédente, P: 35.

[2]- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "الاقتصاد القرن الحادي والعشرون، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، المرجع السابق، ص: 31.

[3]- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، المرجع السابق، ص ص: 47-48.

بقروض تمكنهن من القيام بنشاط مستقل له عائد مالي مقبول، وفي هذه الحملة يمكن استنتاج نتائج عملية وهي:[1]

- العملية مست من هم أكثر فقرا؛
- جعلت للنساء أولوية الاستفادة؛
- وضعت على عين المكان مؤسسات للتمويل الذاتي؛
- مكنت من قياس آثار ونتائج هذه البرامج.

هذه القمة العالمية المحفزة لاستغلال القروض الصغرى ما هي إلا مثال عن الكثير من الأمثلة ذات الدلالة الواضحة حول المبادئ الدولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا لكون القطاع الثالث يراعي بقوة التنمية المحلية المبنية على الابداع والابتكار الاجتماعيين، والعمل على ادماج الفئات المتضررة التي تعاني الاقصاء والتهميش الاجتماعي ضمن دائرة الانتاج الاقتصادي ذو البعد الاجتماعي، وهذا كما جاء في القمة العالمية حول دمج النساء المهمشات اللاتي يعشن في عائلات فقيرة حتى يصبحن يقدمن خدمات أو منتجات ذات قيمة وبالتالي يترتب عليهن مسؤولية تجاه المجتمع الذي يسوقن إليه ما ينتجن، فكل هذا يبرز مدى سعي الاقتصاد الاجتماعي لتطوير الحركة العالمية العاملة على تمويله، فكانت للغاية التي يراد بلوغها من القمة العالمية التي ادرجت كمثال في هذا البند أكثر من دلالة، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

أ) **البعد الاجتماعي:** فالمرأة كانت غير محظوظة وفي وضعية إقصاء في عديد الميادين؛

ب) **البعد المالي:** نسبة التسديد عند النساء أحسن، هذا إضافة إلى أن المرابح المتأتية من المؤسسات الصغرى التي تديرها النساء هي أكثر، وبها نسبة مردودية مرتفعة بالمقارنة مع التي يديرها الرجال؛

ج) **البعد الإصلاحي:** على المستوى الإصلاحي فإن مصطلح التمويلات الصغرى يشمل نشاطات متعددة في الخدمات المالية مثل التأمين عن الحياة، والتقاعد، والتكوين الفني، والمساندة التجارية.

[1]- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، المرجع السابق، ص: 100.

خلاصة:

قد أصبح العالم بعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أكثر تعاونا وتكاملا من ذي قبل، حتى أنه بات هذا التكامل أكثر تعقيدا، فنتج عنه تزايدا في الروابط التجارية والمالية بين البلدان بصورة حادة وغير مسبوقة، ومع بلوغ حجم الصادرات العالمية حاليا ستة (06) أضعاف ما كان عليه منذ عقدين مضيا وتزايد انتشار شركات الوساطة المالية من خلال شبكات الشركات، بحيث تزايدت الشركات العالمية بوتيرة متسارعة وتزايدت معها أيضا تدفقات العمالة نحو الدول الأفضل اقتصاديا واجتماعيا؛ حتى بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون اليوم خارج أوطانهم 232 مليون شخص، وهذا أكبر من أي وقت مضى، بزيادة نسبتها 33% مقارنة بعددهم في عام 2000.[1]

هذا بالإضافة إلى تجاهل قوى السوق للعديد من المجالات الحيوية كالحفاظ على البيئة وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتعليم الصغار وبناء مساكن بأسعار معقولة، وتوفير الطعام للفقراء وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أقل ما يمكن القول علنها أنها الشر الذي من ورائه الخير، بحيث أجبرت تلك المشاكل الحكومات على أن تقوم بدور يختلف عما كان عليه في حقبة اقتصاد السوق، هذا الدور يقل فيه الجري وراء المصالح الفردية المادية البحتة، وتقترن فيه المصالح الجماعية التطوعية الخالصة من خلال صياغة المشاركة الجديدة بين الحكومات والقطاع الثالث لإعادة تشييد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يمكن من استعادة الثقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تظافر الجهود تحت مظلة القطاع الثالث في وجود دعم كاف من المنظمات الدولية التي تولي أولوية للشراكة والتعاون المتبادلين، الذي ينظر إليهما كسبيلين لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي داخل وخارج البلدان.

فبعد الإدراك ومحاولة التدارك أصبح الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات العامة في الاقتصادات النامية التي بلغت الكثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي، حتى أضحت جودة النمو بها لا تقل أهمية عما هي عليه في اقتصاديات الدول المتقدمة، بل غالبا ما تكون أكثر أهمية وهذا اعتبارا للعديد من العوامل مثل البيئة النظيفة والمساحة الشاسعة والبدائل الانتاجية المتوفرة، وبالرغم من كل هذا إلا أن مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة ما زالت مرتفعة في كثير من البلدان، فالنمو المرتفع وحده لن

[1]- صندوق النقد الدولي، "من الماضي نحو المستقبل، مستقبل الاقتصاد العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، رقم 03، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2014، ص: 13.

يحسن النتائج الاجتماعية، هذا بحسب القطاع الثالث الذي يعتبر النظام الاقتصادي نظاما اجتماعيا يعترف بالإنسان كموضوع وغاية، ويسعى لتحقيق علاقة ديناميكية ومتوازنة بين المجتمع والدولة والسوق بالانسجام مع المحيط، وهدفه هو ضمان إصدار وإعادة إصدار الشروط المادية وغير المادية التي تجعل الحياة الكريمة ممكنة، ومن بين غاياته توزيع الثروة والعمالة الكاملة والاستهلاك المسؤول، كما أنه يعرف الاستقرار الاقتصادي بالمستوى الأعلى المستدام للإنتاج والتشغيل، فهذه المبادئ كلها تعتبر بالغة الأهمية لدعم السياسات العامة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وهنا بالضبط يمكن طرح فكرة تكون بمثابة اتفاق عام حول اعتبار النمو الشامل الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع بدون أدنى تميز أو تهميش، بأنه العنصر المهم الذي يطلق عليه النمو الجيد لاقتصاديات الدول في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحيث لا يمكن نكران من أي طرف الدور الكبير لصانعي السياسات العامة في تفعيل الاقتصاد الاجتماعي والرقي به إلى أعلى دراجات العمل اقليميا ودوليا، ومن ثم يتعين أن يكون النمو قويا ومستقرا ومتنوعا في مصادره وموجها نحو التصدير حتى يتسنى كبح جماح الفقر المتفاقم من حالة عدم استقرار النمو، إلى تعزيز المساواة والتدريب، نظرا لأن نقص المهارات لدى الفقراء في أوقات الشدة لا يتم إصلاحه بعد خروج الاقتصاد من الأزمة، ولذا يعتبر الكثير عبر العالم أن القطاع الثالث هو العلاج السحري للأزمات الاقتصادية والاجتماعية خصوصا على المستوى المحلي، وهذا ما يجعلنا نولي اهتمام أكبر بهذا القطاع وتطويره لكي يكون اقتصادا دوليا يتشارك ويتعاون من خلاله كل الفاعليين الاجتماعيين والاقتصاديين عبر العالم.

الفصل الثالث

و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

-حالة الجزائر-

تمهيد:

يعد الرجوع لذاكرة المجتمعات في قياساتها المتراكمة عبر تعاقب الاحداث ذو أهمية بالغة لمعرفة حقيقة نشأة وتطور المسائل المتعلقة بها، فلو تتبعنا البحث عن القطاع التضامني داخل المجتمع الجزائري عبر الزمن، لوجدنا أن أسس وقواعد هذا القطاع ضاربة في عمق تاريخ المجتمع، ولوجدنا أيضا أن الحياة الجمعوية ذات تاريخ بارز وطويل فيه، والتي ظهرت من خلال إسهام احتياجات المجتمع الضرورية آنذاك فكان ظهور الجمعيات الحرفية كتعبير عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي لكل حرفة، كما أسهمت التقاليد والمبادئ الدينية الإسلامية بدرجة كبيرة في الحفاظ على التضامن التقليدي والدفاع عن المصالح المهنية والحرفية بفضل ما يسمى بالتنظيم الاجتماعي؛ هذا بالإضافة إلى أن أفكار المساعدات المتبادلة لم تكن غريبة كلية عن المجتمع الجزائري، والتي هي اليوم أصل وأساس ما يسمى ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمعاملة بالمثل.

وفي نفس السياق عبر "ريكاردو"* في إحدى كتاباته عن التعاون بين أفراد المجتمع الجزائري بقوله: "أحسن مظهر تقليدي للثقافة الجمعوية عند المزارعين الأهالي الجزائريين"[1]، بحيث كان يشير بكلامه للتعاون المتبادل بين أفراد المجتمع الجزائري أو كما يسمى بـ "التويزة"، وهي مصطلح يطلق على جمعية تعمل بمبدأ المساواة بين المشاركين في الاعمال الجمعوية التي كانت تفرض الأعراف والتقاليد قيامها بدون مقابل مادي هذا بالإضافة إلى العديد من الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة كنظام "العزابة" الذي يضمن تلبية احتياجات مجتمعهم مما يتلاءم مع أوضاعهم، وكذلك العديد من الأنظمة التعاونية التي كانت سائدة كنظام الحراسة (جمعية الشباب)، ومجلس العشيرة، وديار العرش وغيرها. ولكن مع ضبط الشروط والمبادئ العامة التي حددت مجال عمل ممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد قائم بذاته كان لابد على صناع السياسات العامة في الجزائر مسايرة هذا التحديث الحاصل دوليا، من خلال وضع إطار قانوني ومؤسسي لهذا النوع من الاقتصاد وتحديد طرق تمويله ومجالات عمله، وهذا ما سنتطرق له في العناوين الآتية.

1. و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر:

لا بد هنا من تحديد أهم العناصر التي تمس هذا القطاع داخل المجتمع الجزائري، وهذا لكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصاد ديناميكي يتناسب وينسجم مع ما هو موجود محليا، فيقوم على

* - ريكاردو (Richardot)، قد تطرق "ريكاردو" إلى هذا النوع من الممارسة الجماعية في كتيب صغير غير مؤرخ، ولكن من المحتمل أنه ظهر في 1911.

[1] - بوصفصاف خالد، "حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري"، المرجع السابق، ص: 34.

أفكار ومبادئ عالميين بنشاط وسواعد محليين، ولهذا في الواقع المحلي الجزائري هناك عدة ضوابط تسهم في تطوير وتوسيع نشاط هذا القطاع، والتي من أهمها السياسات الحكومية العامة المنتهجة من قبل صناع السياسات العامة والمتضمنة تأطير القطاع الثالث، بالإضافة إلى تحديد أهم المجالات التي يبرز من خلالها عمل هذا القطاع، وتوضيح المصادر التمويلية لمنظمات الاقتصاد العالمي في الجزائر.

1.1. الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر:

في إطار مخطط السياسات الهادفة إلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية بغية تنظيم اقتصاد السوق، وجدت السلطات العمومية نفسها مجبرة على بذل مجهودات أكبر للتخفيف من آثار هذا المخطط على المستوى المعيشي للمواطنين مما دفعها إلى إعادة قولبة النشاط الاجتماعي للدولة بالاعتماد على خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك، يتعهد إليها تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعيين وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة، بالإضافة إلى محاولة تجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والآفات الاجتماعية؛ هذه المؤسسات عديدة بقدر تعدد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وهذا ما قد تطرق اليه سابقا، ولكن في الجزائر يوجد بها تلك المؤسسات الموجودة والمعتمدة في الدول الاوروبية وهي الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات ومؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية، والتي تشترك في المبادئ والاهداف والغايات.

فالاطار القانوني للقطاع الثالث في الجزائر حقيقة ليس بالاطار المفهوم، بحيث أن التشريعات الواردة في هذا الشأن ليست بالحديثة، فهو يعطي مفاهيم لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي منفردة وليس تحت مصطلح الاقتصاد الاجتماعي أو القطاع الثالث أو أي مفهوم من المفاهيم المذكورة سابقا، فالجمعيات كأكبر مؤسسة ضمن هذا القطاع من الناحية الكمية، يعتبرها التشريع القانوني الجزائري بأنها تجمّع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة؛ ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ولا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.[1]

[1] - الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 06-10 مؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق لـ 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 15 جانفي 2012، ص: 34.

كما يدخل ضمن هذا المفهوم كل من النقابات أو الاتحادات والتي يتم إنشاؤها بالفعل، وهي جمعيات بالمعنى المقصود في القانون 12-06[1]، والمتعلق بتأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها، والذي يقوم بتحديد العديد من الإجراءات المتعلقة بإنشاء الجمعيات عبر مناطق الوطن، وهي:[2]

- عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية؛
- خمسة عشر (15) عضوا بالنسبة للولائية (بلديتين على الأقل)؛
- واحد وعشرون (21) عضوا بالنسبة لما بين الولايات (ثلاث ولايات على الأقل)؛
- خمسة وعشرون (25) عضوا بالنسبة للوطنية (12 ولاية على الأقل).

ومن الناحية الكمية للجمعيات في الجزائر بلغ عدد الجمعيات 108 ألف و940 جمعية، منها 16607 جمعية غير مطابقة (غير قانونية). وهذا حسب احصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2017.[3]

وفيما يخص التعاونيات التي تعد المؤسسة الثانية من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث تعداد وكثرة النشاط، استعمل مصطلح "تعاونية" في الجزائر المستقلة لأول مرة من خلال إحداث التعاونيات الفلاحية سنة 1970، والتي تخضع في تسييرها للأمر رقم 72-23*، وحاليا يتواجد ما يقارب 1091 تعاونية فلاحية توفر حوالي 34% من الإنتاج الوطني للحبوب بمختلف أنواعها، حيث أن هذا النوع من التعاونيات المعنية بالزراعة سواء كانت متخصصة في الائتمان الزراعي أو كانت متعددة الأغـراض يعتبر أفضل مصدر تمويلي بالنسبة للأعضاء المنخرطين فيها نظرا لما تصحبه من رقابة ذاتية تقلل من المخاطر وتضفي مزيدا من الثقة في نفس أعضائها، ونظرا للنجاح الذي حقق من لدن هذا النوع من التعاونيات، قرر المشرع الجزائري إنشاء أنواعا أخرى من التعاونيات تختلف باختلاف القطاع الذي تنشط فيه، فتم إنشاء

---

[1] - Malika AHMED ZAID-CHERTOUK, "L'ESS en Algérie: Réalités sociétales et vision prospective", Séminaire international L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE: Une réalité algérienne et mondiale, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, lundi 16 avril 2018.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 06-10 مؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق لـ 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات"، المراجع السابق، ص ص: 34-35.

[3] - فاطمة الزهراء حاجي، "60 ألف جمعية بالجزائر خارج القانون"، مقال على جريدة النهار أون لاين، 2012/12/14، تاريخ الاطلاع: 2020/09/22، الرابط: https://www.ennaharonline.com/60-القانون-خارج-بالجزائر-جمعية-ألف-/

* - أمر رقم 72-23 مؤرخ في 25 ربيع الثاني 1392، الموافق لـ 7 يونيو 1972، المتعلق بالقانون الاساسي العام للتعاونيات والتنظيم السابق لإنشاء التعاونيات الفلاحية"، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 27 يونيو 1972.

التعاونيات العقارية بمقتضى القرار* المؤرخ في 21 جانفي 1978، والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونيات العقارية ثم إنشاء التعاونيات الاستهلاكية سنة 1987 وهذا بمقتضى الامر رقم 87/146** المتعلق بتعاونيات الاستهلاك، وبعدها إنشاء تعاونية الصناعة التقليدية والحرف سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99/97***، ومن بعد تم إنشاء تعاونيات الادخار والقرض سنة 2007 بمقتضى القانون رقم 01/07•، وقد ساهمت هذه التعاونيات في تقديم خدمات متنوعة لأعضائها وحل الكثير من العراقيل التي تمنعهم من أداء نشاطهم.

وعلى العموم فيما يخص إنشاء التعاونيات يجب توفر سبعة (07) أشخاص على الأقل من أجل القيام بذلك، وكحالات استثنائية فيما يخص إنشاء تعاونية ثقافية من قبل فنانين يجب توفر ثلاثة (03) أعضاء مختصين ومؤهلين.[1]

أما فيما يخص الإطار القانوني العام المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية الذي يعرفها على أنها شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، وهي ذات غرض غير مربح، فهي تسير بموجب أحكام هذا القانون والقانون الأساسي المختص بحسب تخصص التعاضدية، كما تهدف التعاضدية الاجتماعية إلى القيام بأعمال التضامن والمساعدة والاحتياط لفائدة أعضائها المنخرطين وذوي حقوقهم ممن يكفلونهم، من خلال دفع الاشتراكات.[2]

* - قرار مؤرخ في 12 صفر 1398، الموافق 21 يناير 1978، يتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونيات العقارية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، 14 فيفري 1978.

** - قرار وزاري مشترك رقم 87/146 مؤرخ في 7 رجب 1407، الموافق لـ 7 مارس 1987 يتعلق بتعاونيات الاستهلاك، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 35. 26 غشت 1987.

*** - مرسوم تنفيذي رقم 99/97 مؤرخ 21 ذي القعدة 1417، الموافق لـ 29 مارس 1997، يتضمن القانون الاساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف"، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 30 مارس 1997.

• - قانون رقم 07-01 مؤرخ في 9 صفر 1428، الموافق لـ 27 فبراير 2007 يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15، 28 فيفري 2007.

[1]- الأمانة العامة للحكومة، "مرسوم تنفيذي رقم 02-112 مؤرخ 20 محرم 1423، الموافق لـ 3 أفريل 2002، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 03 أبريل 2002، ص: 11.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 15-02 مؤرخ في 13ربيع الأول 1436، الموافق لـ 4 يناير 2015، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، 7 يناير 2015، ص: 10.

كما جاء القانون 87-18* المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية، بالعديد من البنود الهادفة إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس التعاضديات الاجتماعية وتنظيمها وسيرها، والقانون رقم 15-02 المتعلق أيضا بالتعاضديات الاجتماعية، ولعل من أهم هذه البنود وجوب توفر خمسين (50) عضوا مؤسسا على الأقل كما يجب أن تضم التعاضدية الاجتماعية عددا أدني من المنخرطين لا يقل عن خمسة ألاف (5000) منخرطا لضمان استمرارية وديمومة أعمالها المنصوص عليها في هذا القانون.[1]

وفي نهاية سنة 2019 أحصت وزارة العمل والضمان الاجتماعي أزيد من مليون و300 ألف منخرط في التعاضديات الاجتماعية في الجزائر أي ما نسبته 08% من المؤمنين اجتماعيا، موزعين على 30 تعاضدية بحيث يستفيد منها أكثر من 07 ملايين جزائري، وفيما يلي يمكن ذكر أهم هذه التعاضديات وهي مرتبة بحسب نشاطها الاجتماعي:[2]

- التعاضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة (MUNATEC)؛
- التعاضدية العامة لعمال الضمان الاجتماعي (MGTSS)؛
- التعاضدية العامة للصناعة البترولية (MGIP)؛
- التعاضدية العامة للبريد والمواصلات (MGPTT)؛
- التعاضدية العامة للكهرباء والغاز (MGEG)؛
- التعاضدية العامة للهيدروليك، الغابات والمعدات (MGHFE)؛
- التعاضدية العامة للبلديات (MGC)؛
- التعاضدية العامة للجمارك (MGD)؛
- التعاضدية العامة للحماية المدنية (MGPC)؛
- التعاضدية العامة للصحة (MGS)؛
- التعاضدية العامة للنقل (MGT)؛
- التعاضدية العامة للسكن (MGH)؛
- التعاضدية العامة المستقلة لموظفي الجزائر (MGIFA)
- التعاضدية الوطنية لعمال الجماعات المحلية والإدارة (MNTCLA)

---

* - قانون رقم 87-18 مؤرخ 6 ذي الحجة 1407، الموافق لـ أول غشت 1987، يتعلق بالتعاضدية الاجتماعية"، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 12 غشت 1987.

[1] - الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 15-02 مؤرخ في 13ربيع الأول 1436، الموافق لـ 4 يناير 2015، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية"، المرجع السابق، ص: 14.

[2]- Malika AHMED ZAID-CHERTOUK, "L'ESS en Algérie: Réalités sociétales et vision prospective", Référence précédente.

ولعل من أهم وأبرز هذه الأعمال التعاضدية هو التعاضد الفلاحي المؤطر تحت المرسوم التنفيذي رقم 95-97* المؤرخ في 01 أفريل الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها.

وبالحديث عن مؤسسة ريادة الأعمال الاجتماعية ضمن الإطار القانوني الجزائري يذهب بال الكثير منا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الهياكل التنظيمية والتمويلية الحكومية والتي تعول عليها الحكومة الجزائرية بمنحها العديد من الامتيازات، فقد أنشئ في الجزائر ومنذ أكثر من 20 سنة مليون و14 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بين مختلف القطاعات، وهي تشغل 2478000 عامل إلا أن ما نسبته 20% من تلك المؤسسات لاقت الفشل، فوكالة (ANSEJ) لوحدها قد رافقت 390 ألف مشروع بقيمة 459,59 مليار دج (3,8 مليار دولار)، منها 78 ألف مؤسسة حاليا تحتضر بعد أن استغلت 91917,44 مليون دج (760 مليون دولار).

إلا أن مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية التي تعد الركيزة الرابعة من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليست هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجود ضمن القانون السابق، فبالرغم من التحفيز الكبير من قبل الحكومة الجزائرية، بتخصيص 20% من المشاريع المدرجة ضمن الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الفتية، إلا أن هناك عدد جد محتشم من مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية والذي يتراوح ما بين 15 إلى 20 مؤسسة فقط، والتي تنشط في مجالات متنوعة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية وتضامنية تعمل على تعزيز المواطنة وحقوق الإنسان والتضامن وتنفيذ المشاريع في المناطق المحرومة بهدف محاربة الفقر، وبعضها تمثل فروع لمؤسسات ناشطة في البلدان الأجنبية.

1.2. المجالات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

يقول "جانتيه" "إن الاقتصاد الاجتماعي لن يعالج الدين العام الثقيل الملقى على عاتق الدول، ولن يحل الأزمات المتكررة للاحتياطات العالمية، ومن السخف الاعتقاد أنه سوف يصبح مشغلا عجائبيا عالميا" ولكن يقر في نفس الوقت أنه يعود إليه البرهان على أن بإمكانه أن يلعب دورا فريدا[1]، ومتميزا في السياسات التي تسعى إلى تطوير أهم وأقوى القطاعات الإنتاجية والخدماتية داخل المجتمعات، سواء المتقدمة منها أو غيرها ومن أهم القطاعات الناشطة في الجزائر والتي يرى أنها مجالات واسعة للاقتصاد الاجتماعي وهي به أقوى

* - مرسوم تنفيذي رقم 95-97 مؤرخ في أول ذي القعدة 1415، الموافق لـ أول أبريل 1995، يحدد القانون الأساسي النموذج لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 12 أبريل 1995.

[1] - يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية"، المرجع السابق، ص: 35.

والمتمثلة في كل من قطاع التعليم وقطاع الصحة، وقطاع السكن وقطاع الرياضة، ومجال المرأة ودمجها في عالم المقاولاتية بالإضافة إلى مجالات أخرى تعتبر بالنسبة للكثير من المجالات الثانوية ولكن هي في الأصل ذات أنشطة مهمة بالنسبة لقيام المجالات التي تعتبر رئيسية. وفيما يمكن ذكر أهم تلك المجالات التي تنشط من خلالها الجمعيات في الجزائر باعتبارها أكبر مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نشاطا وتعدادا على المستوى المحلي والوطني.

الجدول رقم (02): مجالات نشاط الجمعيات في الجزائر

نوع النشاط	عدد الجمعيات	الكثافة (%)
لجان الاحياء	20137	21,81
الدينية	15304	16,57
الرياضة والتعليم	15019	16,27
اولياء التلاميذ	14891	16,13
الفنون والثقافة	10014	10,85
المهنية	4171	4,52
التضامنية	2978	3,23
الشباب والطفولة	2677	2,9
البيئية	1938	2,1
المعاقين وغير المندمجين	1234	1,34
علوم وتكنولوجيا	949	1,03
النسوية	919	1
السياحية	894	0,97
الصحية	644	0,7
الإنقاذ والإغاثة	167	0,18
المتقاعدين والمسنين	152	0,16
الخرجين القدامى والطلاب	134	0,15
المستهلكين	111	0,12
المجموع	**92333**	**%100**

المصدر:

Malika AHMED ZAID-CHERTOUK, "L'ESS en Algérie: Réalités sociétales et vision prospective", Séminaire international L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE: Une réalité algérienne et mondiale, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, lundi 16 avril 2018

يمكن الحكم من خلال الجدول رقم (02) على مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر واعتباره اقتصادا مستعرضا وقطاعيا، بحيث نجد حوالي 92333 من الجمعيات الناشطة عبر الوطن والمتمثل أهمها في جمعية لجان الأحياء بنسبة 21,81 في حين تعود المرتبة الثانية للجمعيات الدينية بنسبة 16,57 من مجموع الجمعيات في الجزائر، وترجع كل من المرتبة الثالثة والرابعة لكل من الجمعيات الرياضية والتعليم وجمعيات أولياء التلاميذ وذلك بـ 15019 و14891 جمعية لكل منهما على الترتيب ولكن نجد الجمعيات التي لها أولوية في إطار القطاع الثالث بنسب جد محتشمة فنجد الجمعيات التضامنية بنسبة 3,23 والجمعيات السياحية بنسبة 0,97، في حين نجد الجمعيات الصحية ضمن الجمعيات المتذيلة للترتيب بنسبة 0,7.

وكل هذا يجعل مهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر مهمة ليست بالسهلة، إلا أنه بالرغم من ذلك هو قادر على تعبئة المجالات المختلفة للمداخلة العامة والاجتماعية، وقد تفضي مبادرات ومشروعات وإجراءات وآثار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى خلق فرص للاندماج في المجتمع ولاسيما بالنسبة للجماعات المتضررة مثل الشباب الذين لديهم توقعات قليلة في تحسين مستواهم وتحقيق أحلامهم[1]، وبدون أدنى شك أن لهذا القطاع دورا كبيرا في أكبر المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يكمن فيما يلي:[2]

- تقديم الخدمات الصحية؛
- الدفاع عن حقوق المستهلكين؛
- الحفاظ على البيئة؛
- مكافحة البطالة وتشجيع روح المبادرة ونوعية الوظائف.

بالإضافة الى مهام أخرى يمكن حصرها في تسهيل إمكانية التعليم والتكوين لأفراد المجتمع بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الرياضة للجميع بدون استثناء، والحصول على مسكن لائق يرعى فيه كل الشروط الضرورية للعيش الكريم، والمحافظة على البيئة بتركيز على دعم الزراعة.[3]

[1] - منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب"، المرجع السابق، ص: 01.

[2] - Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», Référence précédente, P: 37.

[3] - Roland DARROUSES, Michel FAURE, Dominique AUBRY, «L'économie sociale et solidaire, au service du développement des territoires», Référence précédente, P: 12.

1.3. تمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

يرتبط عمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي أساسا في الاعتمادات المالية، إذ يعتبر العنصر المالي العمود الفقري لنشاطها وفعاليتها، وبالتالي لا يمكن لأي فرد كان أو منظمة داخل إطار القطاع الثالث أداء نشاط معين إلا بتوفر الاعتمادات المالية، كما يرتبط منحنى تزايد نشاط المنظمة طرديا بازدياد حجم الأموال المرصودة لها، وبالرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لإنشاء الجمعيات في الجزائر، وخصوصا بنود قانون 31-90*، يلاحظ أن ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هذه المؤسسات، ولا يعطي أية تسهيلات للحصول على الأموال، وهذا ما يجعل منظمات المجتمع المدني حبيسة ما تمن به عليها الدولة من مساعدات مالية، كما أن التمويل الذاتي البعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد أن قيمة اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100 دج إلى 200 دج للسنة، وهذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف، وبالتالي يؤثر سلبا على دور ووظائف هذه الجمعيات.

ولو لاحظنا المؤسسات التقليدية من جانبها الاقتصادي مثل الزوايا والعزابة، والمساجد، التي تقدم خدمات اجتماعية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمؤسسة الأوقاف، حيث شكلت مداخيل الأملاك الموقوفة المصدر المالي للإنفاق على الجمعيات الاجتماعية والثقافية، ولو لا ما أوقفته مختلف الشرائح الاجتماعية من عقارات وغيرها لصالح المساجد والزوايا والفقراء وغيرهم، لما استطاعت تلك المؤسسات الاستمرار في تأدية وظائفها الدينية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة. وبالنسبة لمداخيل التعاضديات الاجتماعية وعلاوة على المورد الرئيسي لها والمتمثل في اشتراكات منخرطيها، تتكون مواردها الأخرى من الهبات والوصايا والعائدات المتأتية عن الاداءات التي تقدمها ومن عائدات الأموال التي توظفها أو تستثمرها، وكذلك من عائدات الدعاوى التعويضية. وتخصص موارد التعاضدية الاجتماعية الناجمة عن الاشتراكات بعنوان أداءات النظام العام للتعاضدية الاجتماعية كالتالي:[1]

- الاداءات الفردية والجماعية؛
- برنامج الاستثمار؛
- تأسيس صندوق الاحتياط؛
- سير التعاضدية الاجتماعية.

---

* - الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 90-31 مؤرخ في 17 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 04 ديسمبر 1990، يتعلق بالجمعيات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 05 ديسمبر 1990، ص: 1686، ص: 1686.

[1] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "التعاضدية الاجتماعية"، تقرير على موقع الوزارة، تاريخ الاطلاع: 2020/09/14، الرابط: https://www.mtess.gov.dz/ar/التعاضدية-الاجتماعية/

2. دراسة حالة:

بغية تحقيق هدف الدراسة تم تصميم الاستبيان معتمدين على السلم الخماسي للإجابة على أسئلته من خلال طرح مجموعة من المتغيرات الاساسية التي شملت مجموعة من الأسئلة كانت أجوبتها محددة، وكان محتوى الاستبيان مقسم إلى ثلاثة (03) أقسام رئيسية بأسئلة خاصة لكل قسم، فاشتمل الأول منه المتغيرات الأساسية للشخص المستجوب من حيث الجنس، والسن ومستواه التعليمي، ونوع المهنة والخبرة المهنية وأيضا سؤال مباشر عن انخراطه في عمل جموعي منظم من عدمه، واشتمل القسم الثاني كل ما يتعلق بأهم المحاور التي ينظر على أنها ذات تأثير على الاقتصاد الاجتماعي حتى يؤدي هذا الاخير الدور المنوط به في تحسين أداء القطاع الخاص في الجزائر، وتمثلت في خمسة (05) محاور لخصت في التحليل الكمي والنوعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يليه محور القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي، ثم التعاون والتضامن المندمج للفاعليين الاقتصاديين، والاعلام والاتصال، وأخيرا محور ثقافة الأفراد بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واشتمل القسم الثالث أسئلة مغلقة كخصائص لمتغير القطاع الخاص كمتغير التابع.

وبعدها تم توزيع الاستبيان توزيعا إلكترونيا*، نظرا للأوضاع الصحية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري على غرار باقي دول العالم إثر جائحة كورونا (كوفيد-19)، بحيث تم استقبال الردود ثم تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية، أما بقية محاور الاستبيان قمنا عندها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات وأبعاد متغيرات الدراسة واستخدام التكرارات والنسب المئوية، وبعد ذلك تم التأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات من أجل الاختيار الصحيح للاختيارات لإتمام الدراسة.

انطلاقا مما تم التنويه إليه من مفاهيم قاعدية هي خطوات فعلية يمر عليها الباحث والاستعانة بها لرسم الدراسة بكل موضوعية ودقة في استخدام منهجية البحث العلمي. لهذا قمنا بجمع المعلومات اللازمة واخترنا الاستمارة المغلقة بهدف توضيح الأسئلة، خاصة اتجاهات الإجابات عن تلك الأسئلة لزيادة فهم طبيعة الموضوع المدروس، وبعد ذلك قمنا بإعداد قائمة الأسئلة، ثم من بعد ذلك تحكيمها من قبل مختصين حول محاورها ومضمونها ومدى توافق ذلك مع موضوع الدراسة، بحيث تم تعديل وقولبة الاستمارة حسب الاطار العام للموضوع محل الدراسة من حيث جملة التعديلات فيما يخص إضافة أو تقليص عدد الأسئلة أو حصرها حسب أهداف الدراسة، ومن ثم تم توزيع الاستمارة النهائية توزيعا الكترونيا نظرا لأمرين مهمين

* - رابط الاستبيان الإلكتروني للدراسة: https://forms.gle/STimEnAYCF7mxcpN8

أولها الوضعية الصحية التي كانت تمر بها البلاد جراء انتشار فيروس كوفيد-19 وثانيها مسايرة التكنولوجيا الحديثة بالتوسع الهائل على مواقع التواصل الاجتماعي.

شروط بناء الاستمارة: من أجل اعداد الاستمارة تم القيام بالخطوات التالية:

- تحديد نوعية المعلومات المطلوبة؛
- تحديد نوع الاستمارة المطلوبة؛
- عمل مسودة الاستمارة؛
- إعادة فحص وتعديل الأسئلة؛
- اختبار مبدئي للاستمارة؛
- تدقيق الاستمارة وتوضيح استعمالها من خلال تعليمات الاستعمال؛
- توزيع الاستمارة.

محتوى استمارة الاستبيان:

تضمن الاستبيان أربعة (04) أجزاء تمثلت في تقديم للاستبانة بطرح موضوع الدراسة وتقديم الباحث والمؤسسة الجامعية كجزء أول، ثم أتى فيما بعدها ثلاثة (03) أجزاء المتبقية والمتمثلة في المعلومات العامة عن المستجوبين ثم المتغيرات المستقلة وفي الأخير المتغير التابع على الترتيب.

تقديم: يعبر التقديم في الاستمارة عن عامل اللباقة، فهو يعكس شخصية الباحث ويستميل سلوكه ويدفعه للإجابة بكل اهتمام وصدق وهذا طبعا يعود إلى اختيار الباحث للألفاظ والعبارات التعبيرية المناسبة لتقديم نفسه بتقديم مجال عمل الباحث وأهمية الموضوع، بالإضافة إلى أهمية الاجابات الممنوحة من طرف المجيبين.

القسم الأول: هذا الجزء يبين خصائص العينة المدروسة فهو يبرز البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتمثلت في بحثنا هذا في لمتغيرات التالية: الجنس، السن، المستوى التأهيلي، المهنة والخبرة المهنية بالإضافة إلى أسئلة حول ما إذا كان الفرد المستجوب مؤمن اجتماعيا ام لا، وكذلك عن انخراطه في نقابة عمالية أو مهنية او الانخراط في عمل جمعوي أم لا.

القسم الثاني: خصص هذا الجزء لإظهار وتحديد المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الأبعاد الموجودة تقريبا في كل بلد والتي تحفز مجال عمل هذا الاقتصاد بشكل عام، والمعبر عنها بمحاور تحتوي كل منها على عبارات حاولنا أن تكون متوازية بحسب كل محور سعيا منا بأن نتماشى وأهداف الدراسة. بحيث قمنا في بداية تحضير الاستبيان بإعداد 51 عبارة حاولنا من خلالها التعريف بمدى تأثير تلك الأبعاد على واقع

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، وبعد استطلاع المختصين* في المجال تم تنقيح تلك العبارات وتحديد 42 عبارة كإجمالي العبارات المحددة لتلك الأبعاد، وهذا بتحديد سبعة (07) عبارات لستة (06) محاور.

القسم الثالث: يضم هذا الجزء المتغير التابع المتمثل في واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، والتي عبرنا عنها من خلال درجة الرضا عن بنود المحاور لاستظهار واقع الاقتصاد الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري عن طريق العينة محل الدراسة. بحيث تم وضع 13 عبارة محددة لواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر وبعد الاستشارة والنصائح المقدمة من قبل المختصين تم تلخيصها في سبعة (07) عبارات.

ويمكن تلخيص النموذج المفاهيمي للدراسة في الشكل الموالي بتحديد كل من المتغيرات التابعة (أبعاد الاقتصاد الاجتماعي) والمتغير التابع (واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر)

الشكل رقم (03): النموذج المفاهيمي للدراسة

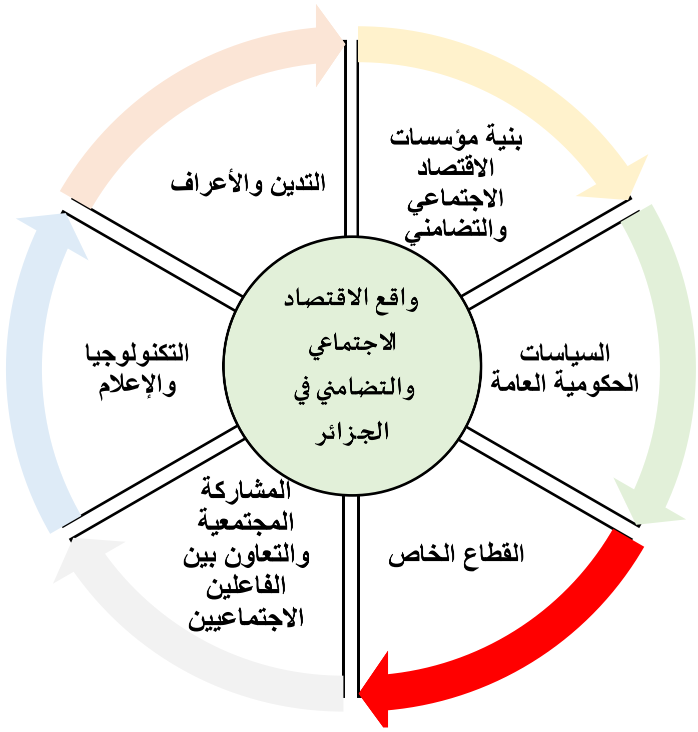

المصدر: من إعداد الباحث

* - لقد تم التحكيم النهائي للاستبيان من قبل جملة من الأساتذة:
- بن سعيد محمد أستاذ التعليم العالي جامعة سيدي بلعباس (الأستاذ المشرف)؛
- شريف محمد أستاذ بجامعة ابن خلدون تيارت؛
- كاتب كريم أستاذ جامعة التكوين المتواصل بوهران؛
- بلقربوز مصطفى أستاذ جامعة ابن خلدون تيارت.

2.1. حدود الدراسة:

سميت بذلك كونها تعبر عن الحواجز التي ينبغي أن يتحرك ضمنها الباحث ولا يمكنه الخروج عنها وهي في الغالب مجموعة الحدود المكانية والزمانية للبحث العلمي.

عينة ومجتمع الدراسة:

قبل الشروع في بناء استمارة الاستبيان كان لا بد من تحديد مجتمع المراد دراسته وهو المجتمع الجزائري الذي تشير الاحصائيات الديمغرافية لسنة 2018 عن تعداد سكاني قدر بـ42 مليون و 578 ألف نسمة، وهذا بمغدل نمو طبيعي قدر بـ1.99%، مسجلا بذلك تراجعا بلغ 0.1% مقارنة بسنة 2017[1]، وبعد تحديد مجتمع الدراسة تم في بداية الامر طرح استمارة استبيان عادية (مطبوعة) ثم تم نشرها من خلال مختلف السبل بحيث تم توزيع ما يقارب 143 ولقد مثل هذا حجم العينة المحصاة مبدئيا، ونظرا للظروف الصحية التي عاشتها الجزائر على غرار باقي دول العالم جراء تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) بحيث تعذر جمع الاستبيانات مرة أخرى، فارتأينا الاعتماد على الاستبيان الالكتروني كحل ناجع في تلك الظروف، والذي تم تصميمه من خلال تقنية جوجل فورمز (Google Forms)، ثم تم توزيعه من جديد عبر البُرُد الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال كل هذا تم استقبال 137 رد على الاستبيان المرسل، وبعد غربلة الإجابات الواردة من خلال الفرز الدقيق واستبعاد الردود ذات الإجابات الشاذة، تحصلنا على 120 ردا قابل للدراسة، كما تم بعد ذلك تجريب 37 ردا على الاستبانة، تبين أن الاستبيان محل الدراسة قابل للتحليل.

الحدود المكانية للدراسة:

تتمثل في مكان إجراء الدراسة حيث اقتصرت على عينة عشوائية من المجتمع الجزائري، ويعود سبب الاختيار العشوائي إلى محاولة تقصي ثقافة المجتمع الجزائري بكل شرائحها لثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بآلياته وشروطه ومجالات استخدامه داخل المجتمع ككل. غاية في تحليل النتائج المتحصل عليها وتعميم آثارها الإيجابية في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الفاعلين في هذا الاقتصاد في المجتمع.

الحدود الزمانية للدراسة:

تم بدأ تطبيق الدراسة الميدانية منذ سنة 2018، من حيث المعلومات حول واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، وهذا بغية معرفة الترسانة التي يتحلى بها هذا القطاع والتي تساعده في فرض نفسه كقطاع ثالث

---

[1] - وزارة الصناعة الجزائرية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، احصائيات على الموقع الرسمي للوكالة، تاريخ الاطلاع: 2020/09/04 الموقع الالكتروني: http://www.andi.gov.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2017

قوي وجاهز للتدخل في أوقات الازمات. ومن جانب توزيع الاستبيان الذي صادف تاريخ 22 سبتمبر 2019 الموازي للفترات الصحية التي مرت البلاد، وهذا ما يعد امتحان يظهر مدى نجاعة منظمات الاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري كون دورها يبرز أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة علاجها أو التخفيف من حدتها، كما أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تسريع من وقت عملية جمع الاستبيانات (إلكترونية) والذي تم يوم 13 جويلية 2020.

2.2. الأساليب الإحصائية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام برنامج التحليل الاحصائي **(SPSS 25.0)** لمعالجة البيانات وتحليلها ثم استخراج نتائج الدراسة، وقد تم استخدام عدد من الأساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية التي تتناسب ومتغيرات الدراسة وهي على النحو التالي:

- **معامل الارتباط (r) بيرسون (PEARSON):** وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي (الارتباط الهيكلي) بين كل الابعاد والمحاور والدرجة الكلية.
- **معامل الارتباط سبيرمان (SPEARMAN):** وذلك للتأكد من الارتباط البنائي الجزئي بين الفقرة والبعد الذي تنتمي إليه.
- **معامل الثبات معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)**: من أجل اختبار ثبات الدراسة وإمكانية الحصول على نتائج متقاربة كما لو تم إجراء الدراسة مرة ثانية باستخدام نفس الأداة في ظروف مشابهة للدراسة الأولى.
- **الوسط الحسابي والانحراف المعياري:** للتعرف على مدى تركز أو تشتت إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.
- **التكرارات والنسب المئوية:** تستخدم لوصف مفردات الدراسة وتحديد نسب الاجابات لأفراد العينة للاستعانة بها في تحليل أجوبة وآراء المستجوبين.
- **معامل التحديد (R^2):** يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية لكل من المتغيرات المستقلة وذلك بتحديد أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع.
- **الانحدار البسيط والانحدار المتعدد:** لاختبار فرضيات الدراسة إضافة إلى اختبار الدلالة المعنوية ذات العلاقة وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).
- **اختبار T-Test:** تستخدم لمعرفة إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وكذلك معرفة العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع.

– **اختبار F-Test:** لمعرفة ما إذا كانت علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع.

– **اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA):** يستخدم لمعرفة الفروق بين وجهات نظر أفراد الدراسة بين عدة محاور.

كما تم استخدام مقياس **لكارت الخماسي (Likert Scale)** لقياس متغيرات الدراسة (موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1)).

2.3. صدق وثبات أداة الدراسة:

في هذا العنصر تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (Alpha de Cronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية التنسيق الداخلي للعبارات، والمتعارف عليه أن قيمة معامل ألفا يجب أن تكون أكبر من (0,60) حتى يعتبر كافيا ومقبولا.

أما بالنسبة للدراسة المقدمة بين أيدينا، فإننا بعد التحقق أولا من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من الاساتذة المحكمين المتخصصين من هيئة التدريس المنتمين لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والأخذ بكل ملاحظاتهم وأراءهم حولها، وقبل القيام بقياس ثبات أداة الدراسة النهائية ثانيا، تم القيام بدراسة استطلاعية لعينة صغيرة مكونة من سبعة وثلاثون (37) فردا بغية اكتشاف مدى صلاحية وثبات الأداة في شكلها النهائي، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل توفر خاصية الثبات للحصول على نفس النتائج إذا ما كررنا الدراسة في نفس الظروف وبنفس الأداة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): معامل الثبات للعينة الاستطلاعية

المتغيرات	المحاور	معامل ألفا كرونباخ			معامل الثبات		
المستقلة	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	0,821	0,947	0,956	0,906	0,973	0,977
	السياسات الحكومية العامة	0,769			0,876		
	القطاع الخاص	0,913			0,955		
	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,862			0,928		
	التكنولوجيا والاعلام	0,904			0,950		
	التدين والاعراف	0,792			0,889		
التابع	واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني		0,861		0,927		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن معاملات الثبات للدراسة الاستطلاعية كانت جيدة حيث بلغت 0,977، وهذا ما يدل على ثبات الاستمارة في صورتها النهائية، ويؤكد على إمكانية تطبيق نفس الاستبيان على نفس العينة في فترتين متباعدتين، وأيضا يؤهلنا إلى دراسة وتحليل الاستبيان بغية الوصول إلى الأهداف التي وضع من أجلها، كون إجابات المستجوبين متقاربة.

وبعد توزيع الاستمارة واسترجاعها بشكل نهائي، قمنا بحساب معامل الثبات للعينة ككل، والجدولين التاليين يبينان النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (04): معامل الصدق ومعامل الثبات

الاقسام	المحاور	معامل ألفا كرونباخ			معامل الثبات		
الأول	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	0,839	0,950	0,956	0,915	0,974	0,977
	السياسات الحكومية العامة	0,829			0,910		
	القطاع الخاص	0,905			0,951		
	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,857			0,925		
	التكنولوجيا والاعلام	0,881			0,938		
	التدين والاعراف	0,809			0,899		
الثاني	واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني		0,808			0,898	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة بلغ 0,956 وهذه القيمة جيدة من أجل اعتماد هذه الاستبانة، في حين قدرت قيمة ألفا كرونباخ لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمتغيرات مستقلة بـ 0,950، وقدرت قيمته بالنسبة لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمتغير تابع بـ 0,808، وهي قيم توحي إلى درجة عالية من الصدق، أما فيما يخص ألفا كرونباخ بنسبة لمحاور المتغيرات المستقلة جاءت كلها بدرجة جيدة من الصدق بحيث بلغت القيمة الأدنى لهذا العامل بـ 0,809 الخاصة بمحور التدين والأعراف في حين بلغت أعلى قيمة لهذا العامل بـ 0,905 لمحور القطاع الخاص، وكل هذا يدل على ثبات الاستمارة في صورتها النهائية وأيضا يؤهلنا إلى دراسة وتحليل الاستبيان بغية الوصول إلى الأهداف التي وضع من أجلها.

كما أن عبارات الاستبيان قد أثبتت تموضعها في المحاور حيث أن أي حذف لأي عبارة من شأنه أن يضعف صدق وثبات الاستبيان، وبالتالي فإن إدراجها يعد شرطا أكثر من الضروري، والجدول الموالي يبين مدى مكانة كل عبارة وقيمة مساهمتها في الصدق الكلي.

الجدول رقم (05): معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف أحد عبارات الاستبيان

المتغيرات	المحاور	العبارات	معامل ألفا في حالة حذف
المتغيرات المستقلة	المحور الأول: بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1. العبارة رقم (01)	0,956
		2. العبارة رقم (02)	0,956
		3. العبارة رقم (03)	0,955
		4. العبارة رقم (04)	0,956
		5. العبارة رقم (05)	0,956
		6. العبارة رقم (06)	0,955
		7. العبارة رقم (07)	0,955
	المحور الثاني: السياسات الحكومية العامة	1. العبارة رقم (08)	0,955
		2. العبارة رقم (09)	0,955
		3. العبارة رقم (10)	0,955
		4. العبارة رقم (11)	0,956
		5. العبارة رقم (12)	0,955
		6. العبارة رقم (13)	0,955
		7. العبارة رقم (14)	0,955
	المحور الثالث: القطاع الخاص	1. العبارة رقم (15)	0,956
		2. العبارة رقم (16)	0,955
		3. العبارة رقم (17)	0,955
		4. العبارة رقم (18)	0,955
		5. العبارة رقم (19)	0,955
		6. العبارة رقم (20)	0,955
		7. العبارة رقم (21)	0,955
	المحور الرابع: المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	1. العبارة رقم (22)	0,955
		2. العبارة رقم (23)	0,955
		3. العبارة رقم (24)	0,955
		4. العبارة رقم (25)	0,955
		5. العبارة رقم (26)	0,955
		6. العبارة رقم (27)	0,956
		7. العبارة رقم (28)	0,955
	المحور الخامس: التكنولوجيا والاعلام	1. العبارة رقم (29)	0,956
		2. العبارة رقم (30)	0,955
		3. العبارة رقم (31)	0,955
		4. العبارة رقم (32)	0,955
		5. العبارة رقم (33)	0,955

		6. العبارة رقم (34)	0,956
		7. العبارة رقم (35)	0,955
	المحور السادس: التدين والأعراف	1. العبارة رقم (36)	0,954
		2. العبارة رقم (37)	0,956
		3. العبارة رقم (38)	0,955
		4. العبارة رقم (39)	0,955
		5. العبارة رقم (40)	0,956
		6. العبارة رقم (41)	0,955
		7. العبارة رقم (42)	0,956
المتغير التابع	واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	1. العبارة رقم (43)	0,955
		2. العبارة رقم (44)	0,955
		3. العبارة رقم (45)	0,956
		4. العبارة رقم (46)	0,956
		5. العبارة رقم (47)	0,955
		6. العبارة رقم (48)	0,955
		7. العبارة رقم (49)	0,956

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

الملاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن قيم ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) في حالة حذف احدى عبارات الاستبيان التسعة والاربعون (49) تكون محصورة ما بين القيم 0,955 كأدنى قيمة له و0,956 كأعلى قيمة له. أما بخصوص قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان ككل المتحصل عليها في الجدول السابق رقم (04) والمقدرة بـ0,956 وهي قيمة جد ممتازة ومرضية، وهذا ما يعني مصداقية وصلاحية الاستبيان للدراسة ويؤهلنا لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج، ومن جانب اخر في حالة خضوع نفس العينة لنفس الاستبيان فان النتائج ستتماثل بنسبة 95,6%.

2.4. وصف المتغيرات الديمغرافية:

سنحاول من خلال هذا العنصر وصف المتغيرات الديمغرافية للعينة محل الدراسة، وهذا من خلال التطرق لكل المتغيرات الديمغرافية الموجودة ضمن القسم الأول من الاستبيان (المعلومات العامة)، والمتمثلة في كل من الجنس والسن، والمستوى التعليمي والمهنة والخبرة المهنية، التأمين الاجتماعي والانخراط ضمن نقابة عمالية أو مهنية والانخراط ضمن عمل جماعي منظم (الجمعيات).

2.4.1. الجنس:

لقد كانت فئة الذكور هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بنسبة 71,7%، في المقابل كانت نسبة فئة الإناث 28,3%. وهذا ما يقابل 86 مستجوب بالنسبة للذكور و34 مستجوب بالنسبة للإناث. وهذا ما يلخصه الشكل البياني المقابل.

الشكل رقم (04): متغير الجنس

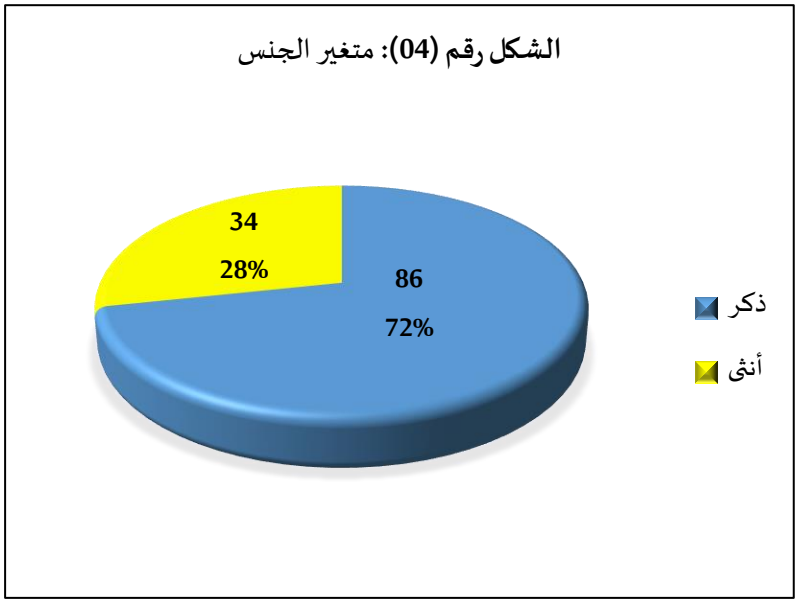

المصدر: من اعداد الباحث

2.4.2. السن:

النسبة لمتغير السن فقد كان أكثر من نصف أفراد العينة سنهم يتراوح ما بين 31 إلى 40 سنة وكان تعدادهم 68 من حجم العينة أي بنسبة 56,7%، ثم نسبة 23,3% للأفراد ذوي العمر المتراوح بين 41 إلى 50 سنة وكان تعدادهم 28، تليها نسبة 15% بالنسبة للفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة الذي كان عددهم 18، وفي الأخير عدد 06 أفراد بالنسبة للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة أي ما نسبة 05%، وهذا ما يدل على أن الاستبيان التمس كل الفئات العمرية للمجتمع. والشكل المقابل يوضح توزيع هذه العينة بحسب الفئة العمرية.

الشكل رقم (05): متغير السن

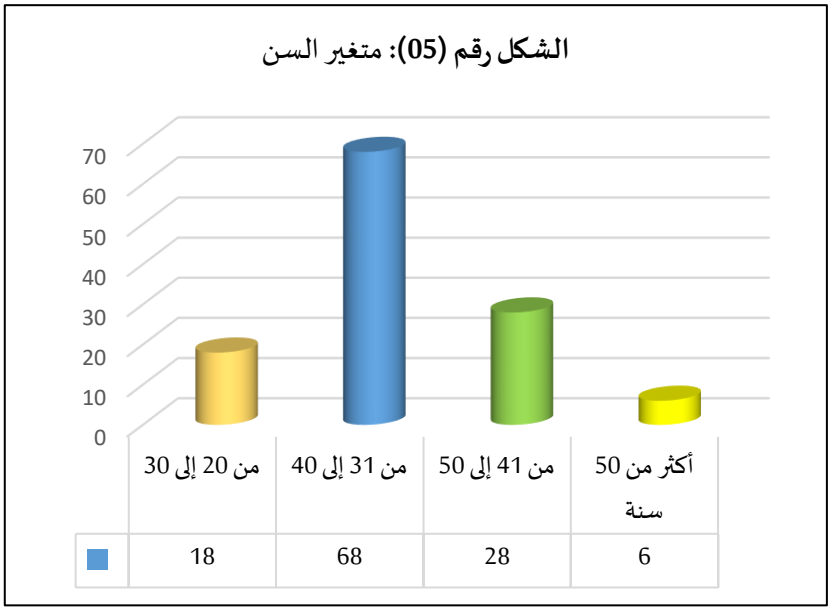

المصدر: من إعداد الباحث

2.4.3. المستوى التعليمي:

بالنسبة للمستوى التعليمي الغالب على العينة، جاء في المرتبة الأولى شهادة الجامعية بنسبة 94,2% بتعداد 113 مستجوب، كما جاء في المرتبة الثانية مستوى التعليمي الأقل من الثانوي بتعداد 03 أفراد بنسبة 02,50%، أما المستوى الثانوي والتكوين المهني فقد جاءت نسبهم متساوية والمقدرة بـ 01,7% وهذا ما يعادل مستجوبين لكل مستوى، ولو تمعنا جيدا في هذا التوزيع للمستوى التعليمي لوجدنا أن الجامعيين أو المستوى التعليمي الجامعي وهم الأشخاص الأكثر تواصلا بشبكة الانترنت لأن الاستبيان المطروح كان بصياغة إلكترونية (استبيان الكتروني). والشكل المقابل يعطينا صورة واضحة عن هذا التقسيم.

الشكل رقم (06): متغير المستوى التعليمي

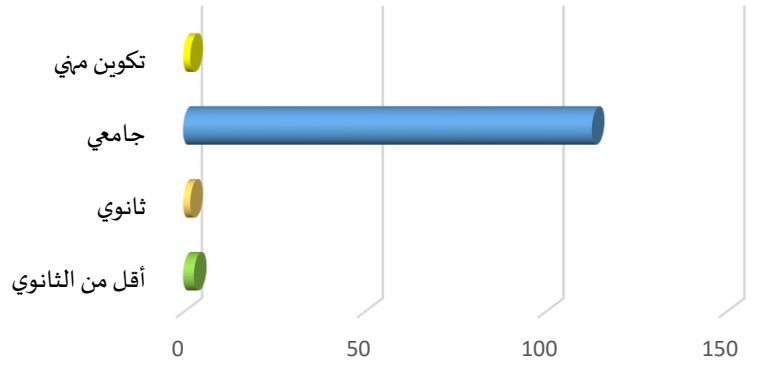

	أقل من الثانوي	ثانوي	جامعي	تكوين مهني
	3	2	113	2

المصدر: من إعداد الباحث

2.4.4. المهنة:

فيما يخص متغير المهنة جاءت الوظيفة في المرتبة الأولى الوظيفة بنسبة 77,5% وهذا بعدد مستجوبين بلغ 93، في حين كانت نسبة مهنة الأعمال الحرة تقدر 10,8%، يليها بدون عمل بنسبة 09,2%، وفي الأخير تأتي فئة المتقاعدين بنسبة 02,5%، وهذا ما يعادل 13، 11، 03 على التوالي كعدد المستجوبين لكل فئة، وهذه دلالة واضحة بأن أغلب أفراد

الشكل رقم (07): متغير المهنة

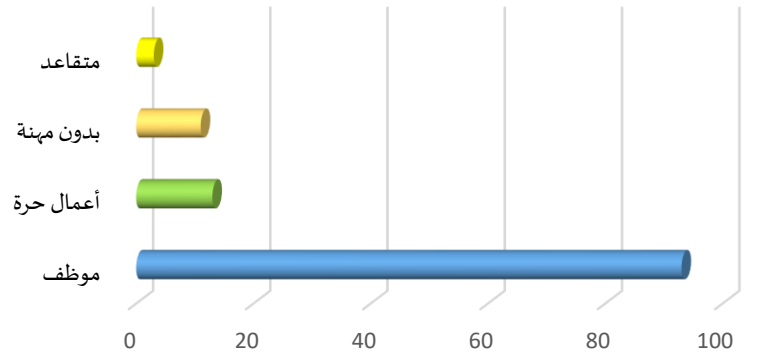

	موظف	أعمال حرة	بدون مهنة	متقاعد
	93	13	11	3

المصدر: من إعداد الباحث

المستجوبين هم موظفين، خاصة أن كلهم تقريبا حائزين على شهادة جامعية. والشكل رقم (07) يعطينا صورة دقيقة لهذا المتغير.

2.4.5. الخبرة المهنية:

كانت نتائج متغير عدد سنوات الخبرة بالنسبة للعينة كما يلي، عدد سنوات الخبرة ما بين 10 و20 سنة جاءت بنسبة أعلى من غيرها بـ 32,50% بكم عددي قدر بـ 39 مستجوب، تم تلتها سنوات الخبرة بين ما بين 05 و10 سنوات بنسبة 31,7% ما يعادل 38 من تعداد المستجوبين، ثم نسبة 24,2% المتعلقة بسنوات الخبرة الأقل من 05 سنوات ما يعادل 29 مستجوبا، وأخيرا نسبة 11,7% فيما تعلق بالسنوات الاكثر من 20 سنة وهذا ما يعادل 14 مستجوبا من تعداد العينة، والشكل المقابل قد يكون أكثر توضيحا.

الشكل رقم (08): متغير الخبرة المهنية

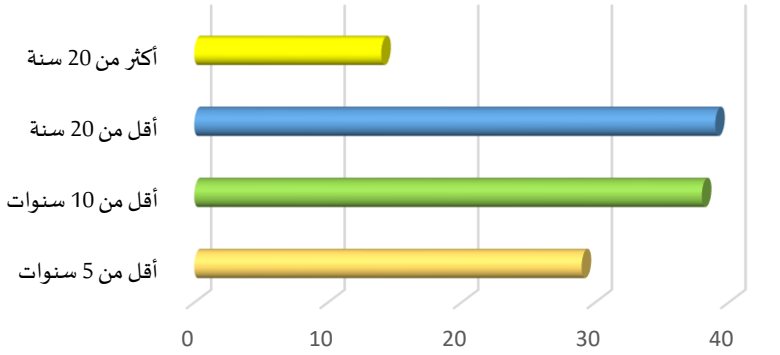

	أقل من 5 سنوات	أقل من 10 سنوات	أقل من 20 سنة	أكثر من 20 سنة
	29	38	39	14

المصدر: من إعداد الباحث

2.4.6. التأمين الاجتماعي:

يعد التأمين الاجتماعي أحد أليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفي هذا الجانب من استمارة الاستبيان تم ادراج تلك الآلية من أجل معرفة مدى توسع عمل هذا الاقتصاد على أفراد العينة، ولكن ما يهمنا بدرجة كبيرة هو توسع الآلية على فئة أصحاب الاعمال الحرة التي في الغالب يكونون غير

الشكل رقم (09): متغير التأمين الاجتماعي

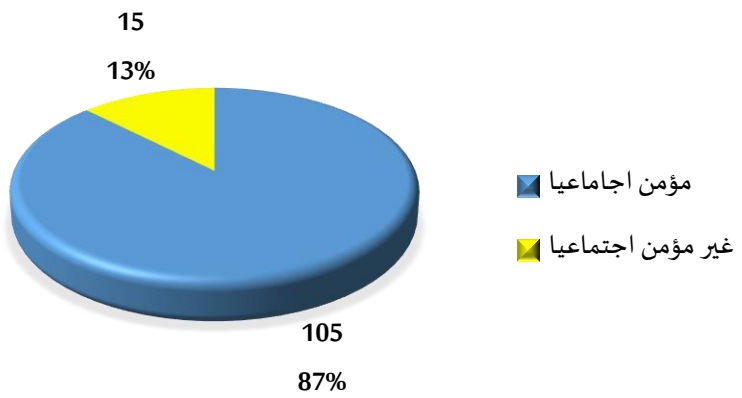

المصدر: من إعداد الباحث

ملزمين بها بعكس فئة الموظفين الذي من تتم تغطيهم اجتماعيا بصفة آلية، ونتائج العينة التي بين أيدينا تبين أن ما نسبته 87,5% من المستجوبين لديهم التأمين الاجتماعي الذي يغطيهم ويغطي ذوي حقوقهم وهذا ما يعادل 105 مستجوبا، في حين بلغ عدد المستجوبين الذين هم غير مؤمنين اجتماعيا 15 مستجوبا أي ما نسبته 12,5%. كما أن الشكل رقم (09) يبين هذا الشرح بصورة أكثر دقة.

2.4.7. الانخراط في نقابة عمالية أو مهنية:

الانتماء النقابي لصنف العمال هو كذلك من آليات الاقتصاد الاجتماعي ولا يدخل في هذا الإطار النقابات المهنية وهذا لعدة اعتبارات وخاصيات، وفي هذا الشطر يمكن للموظفين أن يكونوا هم الذين يكتسبون هذه الآلية وبالتالي دعمهم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والنتائج المتحصل عليها في هذا الإطار من خلال العينة المستجوبة تدل على أن ما نسبته 65% من المستجوبين هم غير منخرطين في هذه النقابات بالرغم من أنهم عمال أو موظفين، وهذا بتعداد 78 شخص، أما تعداد الذين انخرطوا كان يساوي 42 شخصا، أي بنسبة 35%، وهذا كذلك يدل إن أمكن عن نقص الوعي الفكري حول مميزات الاقتصاد الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، والشكل المقابل يوضح هذا التقسيم.

الشكل رقم (10): متغير الانخراط في نقابة عمالية أو مهنية

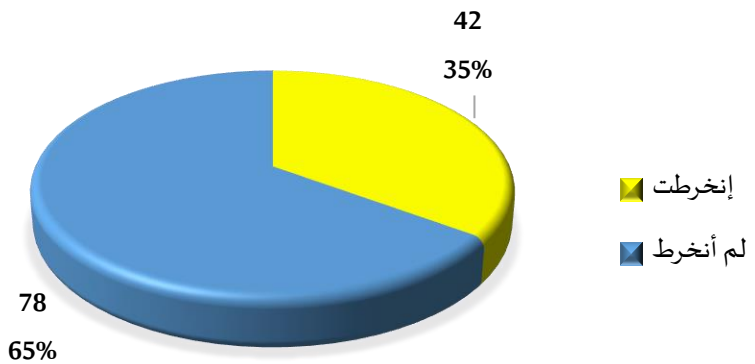

المصدر: من إعداد الباحث

2.4.8. الانخراط في عمل جماعي منظم (الجمعيات):

لعل من أهم ما ورد في هذا الجانب من الاستبيان حول المعلومات العامة كان عن الانخراط في عمل جمعوي منظم من عدمه، وهذا لربط المستجوبين بطريقة مباشرة بالعمل التطوعي الذي يعتبر شرطا أساسيا لقطاع الاقتصاد الاجتماعي في أي مجتمع، فكان تعداد المستجوبين الذين انخرطوا في مثل هذه الاعمال 44 منخرطا وهذا بنسبة 36,7%، في حين كان عدد غير المنخرطين 76 مستجوبا، أي ما نسبته 63,3%، وهنا يمكن

القول أن هذه النسب تدل على نقص المساهمة في التضامن المتكامل بين أفراد المجتمع. والشكل التالي يمكن أي يكون أكثر تفصيلا.

الشكل رقم (11): متغير الانخراط في عمل منظم (الجمعيات)

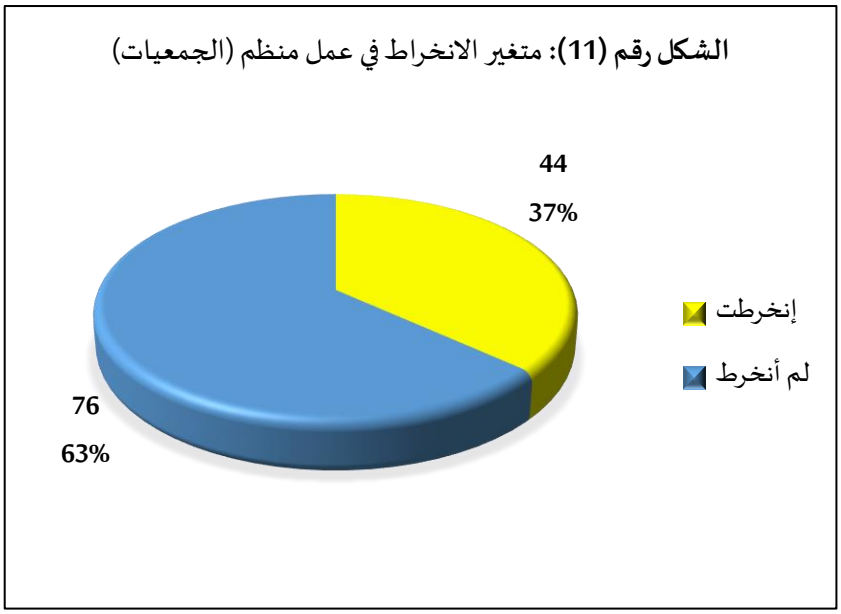

المصدر: من إعداد الباحث

2.5. التحليل الاحصائي لاتجاهات متغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) الذي يعد المقياس الأنسب لمثل هذه الدراسات، وبما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات المتاحة للمقياس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والارقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان (Weights) بحيث يرمز لكل إجابة بالرقم الذي يناسبها (موافق بشدة =5، موافق =4، محايد =3، غير موافق =2، غير موافق بشدة =1)، والجدول التالي يمكن أن يعطينا توضيحا أكثر بمعرفة المجال المتوسط المرجح لكل إجابة:

الجدول رقم (06): إجابات الاسئلة ودلالتها (توزيع مقياس ليكرت الخماسي)

المستوى	الرمز	مجال المتوسط المرجح
غير مو افق بشدة	1	من 01 إلى 1,79
غير مو افق	2	من 1,80 إلى 2,59
محايد	3	من 2,60 إلى 3,39
مو افق	4	من 3,40 إلى 4,19
مو افق بشدة	5	من 4,2 إلى 05

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ط1، دار خوارزم العلمية، جدة، السعودية، 2008، ص 540.

2.5.1. تحليل اتجاهات عبارات المتغيرات المستقلة (أبعاد الاقتصاد الاجتماعي):

سنقوم في هذا العنصر بتحليل عبارات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي الستة المدرجة ضمن الاستبيان.

2.5.1.1. تحليل اتجاهات عبارات محوربنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يتم هذا من خلال تحليل اتجاهات ردود المستجوبين ورصد رتبة كل عبارة، ثم استخلاص النتائج بالاعتماد على الجدول المبين لأهم النتائج الإحصائية لمخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS). والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الجدول رقم (07): تحليل اتجاهات عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 01	التكرار	7	44	18	43	8	3,0083	1,11141	05	محايد
	النسبة	5,8	36,7	15,0	35,8	6,7				
العبارة 02	التكرار	16	44	23	32	5	2,7167	1,12409	07	محايد
	النسبة	13,3	36,7	19,2	26,7	4,2				
العبارة 03	التكرار	10	29	17	43	21	3,3000	1,24752	01	محايد
	النسبة	8,3	24,2	14,2	35,8	17,5				
العبارة 04	التكرار	6	29	40	39	6	3,0833	0,98376	04	محايد
	النسبة	5,0	24,2	33,3	32,5	5,0				
العبارة 05	التكرار	9	39	34	28	10	2,9250	1,09362	06	محايد
	النسبة	7,5	32,5	28,3	23,3	8,3				
العبارة 06	التكرار	9	29	29	39	14	3,1667	1,14740	03	محايد
	النسبة	7,5	24,2	24,2	32,5	11,7				
العبارة 07	التكرار	8	30	27	37	18	3,2250	1,17725	02	محايد
	النسبة	6,7	25,0	22,5	30,8	15,0				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (07) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن:

- العبارة رقم (01) التي ترمز ل "التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر (الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية)، كافي لضمان نقل انشغالات المواطنين ومعالجة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية" سجلت ما نسبته 36,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 05,8% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,0083، بانحراف معياري بلغ 1,111، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 05، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"، وهذا ربما يرجع لعدم توفر الثقافة الكافية لدى أفراد العينة محل الدراسة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.

- العبارة رقم (02) التي ترمز ل "إقبال أفراد المجتمع الجزائري على العمل التطوعي المنظم كبير مما يرفع نشاط هذه المؤسسات إلى ما هو أفضل، لتقديم خدمات كافيه لكل المجتمع" سجلت ما نسبته 36,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7167، بانحراف معياري بلغ 1,12409 كما أن العبارة احتلت المرتبة 07، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"، وقد يرجع هذا إلى قيام أغلب أفراد المجتمع بأعمال تطوعية غير منظمة وبصفة فردية، بدل قيامهم بالعمل الجمعوي المنظم الذي يجهله أغلب المواطنين.

- العبارة رقم (03) التي ترمز ل "تسهم الجمعيات الجزائرية في صناعة القرارات الاجتماعية والاقتصادية، بناء على متطلبات الأفراد باعتبارها الهيئة الأكثر توغلا في المجتمع والأدرى باحتياجات أفراده" سجلت ما نسبته 35,8% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,3000، بانحراف معياري بلغ 1,24752، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 01، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"، وهذا قد يرجع إلى عدم معرفة الأفراد بدور الجمعيات الذي يتضمن توصيل انشغالات المواطنين لدى صناع السياسات العامة وبالتالي المساهمة في صياغة القرارات الاجتماعية والاقتصادية.

- العبارة رقم (04) التي ترمز ل "تسهم التعاونيات الجزائرية خاصة الفلاحية منها بقدر وافي في تلبية احتياجات المشاركين فيها أولا، ومتطلبات المجتمع ثانيا، إضافة إلى أن تكاليف هذه الخدمات معقولة وفى متناول الجميع" سجلت ما نسبته 33,3% للخيار "محايد" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيارين "معارض بشدة" و"موافق بشدة" بالتساوي بـ 05%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,0833، بانحراف معياري بلغ 0,98376، كما أن العبارة احتلت المرتبة 04، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا إلى عدم بروز التعاونيات بكل أصنافها خاصة

الفلاحية منها بقوة في الأسواق الجزائرية وطرحها لمنتجاتها أو أن منتجاتها لا تكفي المشاركين فيها لكي تصل للمجتمع.

- العبارة رقم (05) التي ترمز ل "للتعاضديات الجزائرية جانب في تحسين أداء القطاع الصحي للمنخرطين فيها وذويهم، كما ترفع من معاشهم بحصولهم على التقاعد التكميلي" سجلت ما نسبته 32,5% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 07,5%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,9250، بانحراف معياري بلغ 1,09362، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 06، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا ما قد يعود إلى القطاع الصحي في حد ذاته، بحيث يؤثر نقص التنمية في هذا القطاع في الجزائر على دور التعاضديات الجزائرية، وبالتالي يؤثر على المشاركة ضمن تلك التعاضديات.

- العبارة رقم (06) التي ترمز ل "تعمل مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية في الجزائر على تحقيق توازن بيئي واجتماعي أكثر من سعيها لتحقيق الثروة، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة للشباب" سجلت ما نسبته 32,5% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 07,5%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,1667، بانحراف معياري بلغ 1,14740، كما أن العبارة احتلت المرتبة 03، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد". وقد يرجع هذا إلى نقص التعداد الكمي والوظيفي لمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر بحيث أننا نجد أقل من عشرون (20) مؤسسة من هذا الصنف في الجزائر وهذا العدد قليل جدا مقارنة بالدور الفعال لها، وهو ما ينقص أو يعدم دراية الأفراد بها.

- العبارة رقم (07) التي ترمز ل "تسهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الناتج المحلي الجزائري بقدر يتناسب وتعدادها في المجتمع، وهذا مقارنة بمؤسسات القطاعين العام والخاص" سجلت ما نسبته 30,8% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,2250، بانحراف معياري بلغ 1,17725 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا إلى عدم قيام مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بالدور المنوط به من جهة، ومن جهة ثانية لاعتماد هذه المؤسسات في الجزائر على التسيير والتمويل الحكومي بالدرجة الأولى، وهذا ما يعتبر لدى الكثير من الأفراد بأن تلك المنظمات يتضمنها القطاع العمومي أكثر من انتمائها إلى قطاع مغاير.

2.5.1.2. تحليل اتجاهات عبارات محور السياسات الحكومية العامة:

وذلك من خلال رصد اتجاهات ردود المستجوبين حول محور السياسات الحكومية العامة وترتيبها وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تحليل اتجاهات عبارات محور السياسات الحكومية العامة

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	مو افق	مو افق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 08	التكرار	5	21	31	46	17	3,4083	1,06507	01	موافق
	النسبة	4,2	17,5	25,8	38,3	14,2				
العبارة 09	التكرار	6	29	40	38	7	3,0917	0,99575	03	محايد
	النسبة	5,0	24,2	33,3	31,7	5,8				
العبارة 10	التكرار	10	38	32	30	10	2,9333	1,11320	05	محايد
	النسبة	8,3	31,7	26,7	25,0	8,3				
العبارة 11	التكرار	6	47	29	28	10	2,9083	1,07684	06	محايد
	النسبة	5,0	39,2	24,2	23,3	8,3				
العبارة 12	التكرار	14	74	21	6	5	2,2833	0,89050	07	معارض
	النسبة	11,7	61,7	17,5	5,0	4,2				
العبارة 13	التكرار	10	36	26	36	12	3,0333	1,15906	04	محايد
	النسبة	8,3	30,0	21,7	30,0	10,0				
العبارة 14	التكرار	3	33	39	32	13	3,1583	1,02896	02	محايد
	النسبة	2,5	27,5	32,5	26,7	10,8				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (08) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور السياسات الحكومية العامة أن:

- العبارة رقم (08) التي ترمز ل "القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية قوية وفعالة، بفضل التواصل المستمر بين القوى الاجتماعية (لجان الاحياء والمجتمع المدني) وصناع السياسات العامة" سجلت ما نسبته 38,3% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,4083، بانحراف معياري بلغ 1,06507، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 01، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "موافق"، وهذا قد يعود بحسب أراء المستجوبين إلى وجود تواصل مستمر بين المجتمع المدني وبين سلطات الجماعات المحلية وبالتالي تكون درجة قوة القوانين والتشريعات الصادرة من قبل صناع السياسات كبيرة نوعا ما، وهذا بطبيعة الحال أمر منطقي.

- العبارة رقم (09) التي ترمز ل "الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية تعمل على منح مبدأ حرية التفاوض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات حقيقة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" سجلت ما نسبته 33,3% للخيار "محايد" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 05% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,0917، بانحراف معياري بلغ 0,99575 كما أن العبارة احتلت المرتبة 03، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد". وهذا قد يعود إلى كون أغلب أفراد العينة محل الدراسة هم موظفين بنسبة 77,5%، أي 93 من أصل 120 فردا، وبالتالي هم لم يمارسوا مثل هذا المبدأ من أجل إنشاء مؤسسات اقتصادية بصفة عامة ومؤسسات ضمن الاقتصاد الاجتماعي بصفة خاصة.

- العبارة رقم (10) التي ترمز ل "تحرص الحكومة الجزائرية على خلق مرونة بين المواطنين والاقتصاد الاجتماعي، بتفعيل حقيقي للقوانين والأنظمة التي من شأنها تقديم خدمات للمواطنين بطريقة متميزة وبجودة عالية" سجلت ما نسبته 31,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيارين "معارض بشدة" و"موافق بشدة وهذا بالتساوي بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,9333، بانحراف معياري بلغ 1,11320، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 05، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يرجع إلى عدم الدراية الكافية لدى أفراد العينة الممثلة للمجتمع الجزائري بدور وأهداف القطاع الثالث.

- العبارة رقم (11) التي ترمز ل "يولي قانون العمل الجزائري أهمية بالغة لتحسين الظروف الاجتماعية للعمال، بإعطائه مجال واسع للنقابات العمالية من أجل تمثيل لائق للعمال والدفاع عن حقوقهم" سجلت ما نسبته 39,2% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 05%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,9083، بانحراف معياري بلغ 1,07684، كما أن العبارة احتلت المرتبة 06، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد". وقد يعود هذا إلى الدور المحتشم للنقابات العمالية الممثلة للعمال والمدافعة عن حقوهم أو لكون أفراد العينة غير منخرطين ضمن نقابات عمالية وهذا ما تبرهن عنه النسبة الكبيرة لغير المنخرطين في مثل هذه النقابات والمقدرة بـ 65%.

- العبارة رقم (12) التي ترمز ل "تؤكد السياسات العامة الجزائرية على اعطاء المرأة الحق في قيامها بالمشاريع الاستثمارية، ومشاركتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية" سجلت ما نسبته 61,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,2833، بانحراف معياري بلغ 0,89050، وقد احتلت هذه العبارة

المرتبة 07، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"، وقد يرجع هذا إلى عدم وجود ما هو ملموس ضمن هذا الاطار، فنجد النساء يقمن بالوظائف الإدارية بناء على القوانين المحفزة على عملهن إداريا، في حين لا يمكن إيجاد مثيلاتهن ضمن المشاريع الاستثمارية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، كما قد يعود ذلك أيضا إلى تخوفهن أو عدم رغبتهن في مثل تلك المشاريع.

- العبارة رقم (13) التي ترمز ل "تولي التشريعات الجزائرية المنظمة للاقتصاد الاجتماعي رقابة قبلية وبعدية على تسيير ميزانيات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (الجمعيات)، حرصا على تقديم هذه الأخيرة المساعدات اللازمة لمستحقيها" سجلت ما نسبته 30% للخيارين "معارض" و"موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,0333، بانحراف معياري بلغ 1,15906، كما أن العبارة احتلت المرتبة 04 مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"، وهذا أيضا قد يرجع لعدم توفر الثقافة الكافية لدى أفراد العينة الممثلة للمجتمع الجزائري حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعن منظماته وآلياته وشروطه وذلك لحداثة هذا القطاع عالميا وليس وطنيا فقط.

- العبارة رقم (14) التي ترمز ل "يمنح صناع السياسات العامة في الجزائر امتيازات وتحفيزات لعمال قطاع الاقتصاد الاجتماعي، مثل ديمقراطية التسيير وحرية التصرف في العوائد المالية والعينية" سجلت ما نسبته 32,5% للخيار "محايد" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 02,5%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,1583، بانحراف معياري بلغ 1,02896 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يعود إلى نقص الوعي حول ثقافة العمل ضمن منظمات الاقتصاد الاجتماعي لدى الراغبين في العمل أو حتى للمتطوعين ضمن الجمعيات والتعاضديات مثلا، وأيضا لعدم تقديم التحفيزات الكافية من قبل صناع السياسات العامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بصفة عامة مثل منح الموظفين الذين يعملون في مؤسسات خارج مجال القطاع الثالث الاستفادة من ساعات راحة، وهذا في حالة تطوعهم في أي عمل جمعوي منظم ولو لساعات محدودة خلال أيام فراغهم أو في أيام العطل، بحيث أنهم يستفيدون من نفس حجم ساعات العمل المتطوع بها للعمل الجمعوي. وهذا بمحاكاة صناع السياسات العامة للسياسات المعمول بها في الدول المتقدمة في هذا المجال، والتي سبق التطرق إليها ضمن المبادرات والتجارب التي قامت بها تلك الدول حكومة وشعبا في الفصل السابق.

2.5.1.3. تحليل اتجاهات عبارات محور القطاع الخاص:

وذلك من خلال رصد اتجاهات ردود المستجوبين حول محور القطاع الخاص، وترتيبها ضمن جدول وهو مبين كما يلي:

الجدول رقم (09): تحليل اتجاهات عبارات محور القطاع الخاص

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 15	التكرار	4	15	16	49	36	3,8167	1,09991	1	موافق
	النسبة	3,3	12,5	13,3	40,8	30,0				
العبارة 16	التكرار	2	23	19	47	29	3,6500	1,09736	2	موافق
	النسبة	1,7	19,2	15,8	39,2	24,2				
العبارة 17	التكرار	4	22	37	32	25	3,4333	1,11320	3	موافق
	النسبة	3,3	18,3	30,8	26,7	20,8				
العبارة 18	التكرار	5	36	25	34	20	3,2333	1,17204	5	محايد
	النسبة	4,2	30,0	20,8	28,3	16,7				
العبارة 19	التكرار	10	47	20	28	15	2,9250	1,21034	7	محايد
	النسبة	8,3	39,2	16,7	23,3	12,5				
العبارة 20	التكرار	2	33	31	38	16	3,2750	1,06086	4	محايد
	النسبة	1,7	27,5	25,8	31,7	13,3				
العبارة 21	التكرار	3	35	34	31	17	3,2000	1,08929	6	محايد
	النسبة	2,5	29,2	28,3	25,8	14,2				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (09) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور القطاع الخاص أن:

- العبارة رقم (15) التي ترمز ل "لا يهتم القطاع الخاص في الجزائر بالربح المادي بقدر ما يهتم قبل كل شيء بالمشاركة في صنع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد" سجلت ما نسبته 40,8% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 03,3% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,8167، بانحراف معياري بلغ 1,09991، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 01، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "موافق". وهذا قد يعود لعدة اساب أهمها أن سياسات السوق الحر المنتهجة من قبل الحكومة خلال السنوات الأخيرة لم تزل معتمدة، وكون السياسات الموجودة تراعي بدرجة كبيرة مجال القطاع الخاص واعطائه الألوية في الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية

بل حتى منحه كل التحفيزات، بالإضافة إلى ظاهرة الخوصصة التي غلبت القطاع الخاص على القطاع العمومي.

- العبارة رقم (16) التي ترمز ل "يتتبع القطاع الخاص في الجزائر الأهداف الاجتماعية في اختياره للمشاريع الاقتصادية، لكون له أولوية الاستثمار، ولوعيه بمعنى المسؤولية الاجتماعية في المجتمع" سجلت ما نسبته 39,2% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 01,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,6500، بانحراف معياري بلغ 1,09736، كما أن العبارة احتلت المرتبة 02، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "موافق". ولعل هذا راجع إلى توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجال القانوني أكثر منه في المجال الاقتصادي فقوة القانون هي التي تجبر القطاع الخاص على الأخذ بها في كل معاملاته واستثماراته، وهذا ما يدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكون المسؤولية الاجتماعية أداة غير مباشرة للقطاع الثالث تهتم بالتعاون والتضامن المتبادلين في إطار المشاركة الجماعية، وهذا ما يدركه أفراد العينة بردهم على العبارات بالموافقة.

- العبارة رقم (17) التي ترمز ل "يدعم رجال الاعمال العمل الاجتماعي والتكافلي، بتقديم المساعدة الفنية والمادية لمؤسسات المجتمع المدني (التدريب، وتوفير الوسائل، وتخطيط المشروعات)" سجلت ما نسبته 30,8% للخيار "محايد" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 03,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,4333، بانحراف معياري بلغ 1,11320 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 03، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "موافق". وهذا قد يرجع لكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الخاص يشتركان في الكثير من الصفات والتي من أهمها الاستقلالية في التسيير والتصرف في استغلال الأموال، هذا بالإضافة إلى إمكانية خلق مشاركة حقيقية في الأهداف والادوار فيما بين القطاعين.

- العبارة رقم (18) التي ترمز ل "يصنف القطاع الخاص في الجزائر كسند قوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا لاتسامه بقدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مقارنة بالقطاع العام" سجلت ما نسبته 30% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,2333، بانحراف معياري بلغ 1,17204، كما أن العبارة احتلت المرتبة 05، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يعود لكون الابداع والابتكار الحاصل في القطاع الخاص لا يخدم بدرجة كبيرة قطاع الاقتصاد الاجتماعي، كما قد يعود أيضا إلى الأفكار الخاطئة من قبل أفراد العينة المتضمنة عدم فهم المقاربة الصحيحة بين القطاعيين واعتبارها قطاعان متضادان.

- العبارة رقم (19) التي ترمز ل "يحفز القطاع الخاص على المشاركة من أجل محاربة البطالة في الجزائر، بتمويله المشاريع الاستثمارية الاجتماعية، بحيث أن الوظيفة التي يوفرها لابد أن تكون منتجة وخلاقة" سجلت ما نسبته 39,2% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين علها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,9250 بانحراف معياري بلغ 1,21034، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 07، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"، وهذا قد يرجع إلى إمكانية فهم أفراد العينة للوظيفة في القطاع الخاص التي يعتقد أنها تكون دائما بمقابل استفادة واسعة لأرباب العمل على حساب العمال أنفسهم، فأصحاب العمل لا يهمهم محاربة البطالة بقدر ما يهمهم توسع أنشطتهم وتنامي عوائدهم. وقد يرجع أيضا إلى عدم معرفة الأفراد لنوع المشاركة التي يمكن الوصول إليها بين القطاعين الخاص والثالث.

- العبارة رقم (20) التي ترمز ل "يبادر القطاع الخاص بإقامة لقاءات ومؤتمرات تسويقية للسياحة التضامنية والتجارة العادلة، ورعاية النشاطات والمنتديات الثقافية والإعلامية المشتركة في الجزائر" سجلت ما نسبته 31,7% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 01,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,2750، بانحراف معياري بلغ 1,06086، كما أن العبارة احتلت المرتبة 04، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ ولعل هذا راجع لعدم توسع انتشار مثل هذه المبادرات المحفزة على استعمال السياحة التضامنية والتجارة العادلة أو غيرها من الممارسات التضامنية المتولدة عن نشاطات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.

- العبارة رقم (21) التي ترمز ل "يسهم المستثمرين الخواص في تمويل الجمعيات ومؤسسات ريادة الاعمال، بغية تنشيط أفكار إبداعية وتجسيدها كمشاريع استثمارية اجتماعية في الجزائر" سجلت ما نسبته 29,2% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 02,5%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,2000، بانحراف معياري بلغ 1,08929 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 06، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ ولربما هذا يعود إلى عدم إدراك العلاقة الموجودة فيما بين المستثمرين الخواص ومؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية فهذه الأخيرة هي التي تمثل القطاع الخاص بدرجة كبيرة ضمن القطاع الثالث إلا أن هدفها اجتماعي أكثر منه ربحي.

2.5.1.4. تحليل اتجاهات عبارات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين:

وذلك من خلال رصد اتجاهات ردود المستجوبين حول محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين ثم ترتيبها ضمن جدول، وهو مبين كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تحليل اتجاهات عبارات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 22	التكرار	9	62	31	13	5	2,5250	0,93452	07	معارض
	النسبة	7,5	51,7	25,8	10,8	4,2				
العبارة 23	التكرار	14	44	39	17	6	2,6417	1,02732	05	محايد
	النسبة	11,7	36,7	32,5	14,2	5,0				
العبارة 24	التكرار	13	51	22	23	11	2,7333	1,16484	04	محايد
	النسبة	10,8	42,5	18,3	19,2	9,2				
العبارة 25	التكرار	9	46	26	28	11	2,8833	1,13154	01	محايد
	النسبة	7,5	38,3	21,7	23,3	9,2				
العبارة 26	التكرار	12	42	29	30	7	2,8167	1,09991	02	محايد
	النسبة	10,0	35,0	24,2	25,0	5,8				
العبارة 27	التكرار	18	46	16	23	17	2,7917	1,30864	03	محايد
	النسبة	15,0	38,3	13,3	19,2	14,2				
العبارة 28	التكرار	25	37	28	20	10	2,6083	1,22506	06	محايد
	النسبة	20,8	30,8	23,3	16,7	8,3				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (10) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعليين الاجتماعيين أن:

- العبارة رقم (22) التي ترمز ل "يتأثر المجتمع الجزائري إيجابيا بالأفكار الانمائية العالمية لاستراتيجيات التعاون والتضامن في المجتمعات، مما تحفزه على مشاركة هذه الاستراتيجيات بالشكل المناسب فيما بين أفراده" سجلت ما نسبته 51,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,5250، بانحراف معياري بلغ 0,93452، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 07، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ يمكن أن هذا الاتجاه للعبارة من قبل أفراد العينة جاء لكون طبيعة التعاون والتضامن داخل المجتمع الجزائري ليست مثلما هي عند أغلب المجتمعات، لذا فاستراتيجيات التعاون والتضامن للمجتمعات المتقدمة لا يمكن محاكاتها على المجتمع الجزائري، وذلك لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

- العبارة رقم (23) التي ترمز ل "من أساليب الادارة الاقتصادية لموارد المجتمع الجزائري، إقامة الشبكات التعاونية بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المجتمعية" سجلت ما نسبته 36,7% للخيار

"معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلتت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 05% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,6417، بانحراف معياري بلغ 1,02732، كما أن العبارة احتلت المرتبة 05، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يرجع هذا إلى كون الفئة المستجوبة من حيث متغير المهنة كانت أغلبها من فئة الموظفين وذلك بنسبة 77,5%، وهذا بطبيعة الحال يعكس انطباعاتهم حول هذه العبارة لأنهم غير مطلعين كثيرا على الشبكات التعاونية الاقتصادية.

- العبارة رقم (24) التي ترمز ل "تسهم المشاركة في البرامج التعليمية بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات التعليمة والتكوينية بالجزائر في تحسين التعليم في كل اطواره كما ونوعا" سجلت ما نسبته 42,5% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 09,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7333، بانحـراف معياري بلغ 1,16484 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 04، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا الاختيار إلى كون التعليم بكل أطواره تسيره الحكومة، هذا من جهة ومن جهة ثانية يرجع أيضا إلى نقص الادراك لدى الأفراد بمساهمة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في ترقية القطاع التعليمي بالجزائر.

- العبارة رقم (25) التي ترمز ل "تقوم العلاقات التشاركية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الناشطة في الجزائر، بتبسيط الحياة لكل فئات المجتمع بتعميمها للعديد من المفاهيم التكافلية مثل السياحة التضامنية والتجارة العادلة، ومحاربة الاقصاء الاجتماعي" سجلت ما نسبته 38,3% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 07,5% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ2,8833، بانحراف معياري بلغ 1,13154، كما أن العبارة احتلت المرتبة 01، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يعود إلى عدم وجود ما هو ملموس في هذا الشأن داخل المجتمع، مما يجعلهم على العموم وبطبيعة الأمر يميلون إلى هذا الاتجاه.

- العبارة رقم (26) التي ترمز ل "تقدم الجمعيات الجزائرية دعما كافيا لبرامج الشباب والرياضة بتكثيف شراكتها مع القطاعات المعنية وتفعيلها لكل الفئات الاجتماعية خصوصا المرضى والمعاقين" سجلت ما نسبته 35% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 05,8%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,8167، بانحـراف معياري بلغ 1,09991 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يرجع أيضا إلى كون الجمعيات الجزائرية تعاني مثلها مثل باقي الجمعيات عبر العالم لمشكل التمويل، وهذا ما يجعلها عاجزة عن تقدم الدعم للفئات الأكثر تضررا مثل المعاقين.

- العبارة رقم (27) التي ترمز ل "التعاون بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كفيل بتوفير فرص للخريجين الباحثين عن عمل بعيدا عن قيود الوظيفة" سجلت ما نسبته 38,3% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "محايد" بـ 13,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7917، بانحراف معياري بلغ 1,30864 كما أن العبارة احتلت المرتبة 03، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يرجع إلى عدم الادراك الجيد من قبل أفراد المجتمع بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومؤسساته أولا، وإلى نقص اليقين لديهم بتوفير هذا القطاع لمناصب عمل مستمرة ولائقة بعيدا عن الوظيفة ثانيا.

- العبارة رقم (28) التي ترمز ل "يعمل الحوار والتعاون الاجتماعيين متعدد الأطراف (الحكومة وأصحاب العمل والفاعلين الاجتماعيين) على تعزيز العدالة الاجتماعية الحقيقة في المجتمع الجزائري" سجلت ما نسبته 30,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,6083، بانحراف معياري بلغ 1,22506، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 06، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا إلى عدم لمس هذا العمل من قبل أفراد المجتمع على أرض الواقع، مما يكسب في نفوسهم قلة الثقة في تلك الأطراف.

2.5.1.5. تحليل اتجاهات عبارات محور التكنولوجيا والاعلام:

وذلك من خلال رصد اتجاهات ردود المستجوبين حول محور التكنولوجيا والإعلام ثم ترتيبها ضمن جدول، وهو مبين كما يلي:

الجدول رقم (11): تحليل اتجاهات عبارات محور التكنولوجيا والإعلام

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 29	التكرار	16	53	28	18	5	2,5250	1,03682	44	معارض
	النسبة	13,3	44,2	23,3	15,0	4,2				
العبارة 30	التكرار	5	48	27	28	12	2,9500	1,09889	19	محايد
	النسبة	4,2	40,0	22,5	23,3	10,0				
العبارة 31	التكرار	15	48	29	20	8	2,6500	1,10499	38	محايد
	النسبة	12,5	40,0	24,2	16,7	6,7				
العبارة 32	التكرار	14	42	25	29	10	2,8250	1,17153	25	محايد
	النسبة	11,7	35,0	20,8	24,2	8,3				
العبارة 33	التكرار	16	50	21	25	8	2,6583	1,14859	37	محايد

	النسبة	13,3	41,7	17,5	20,8	6,7				
العبارة 34	التكرار	11	54	24	26	5	2,6667	1,04787	36	محايد
	النسبة	9,2	45,0	20,0	21,7	4,2				
العبارة 35	التكرار	8	29	32	38	13	3,1583	1,11518	13	محايد
	النسبة	6,7	24,2	26,7	31,7	10,8				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (11) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور التكنولوجيا والإعلام أن:

- العبارة رقم (29) التي ترمز ل "تستخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر شبكات التواصل من أجل تسهيل وتعزيز جميع التعاملات، خاصة فيما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطن" سجلت ما نسبته 44,2% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,5250، بانحراف معياري بلغ 1,03682، كما أن العبارة احتلت المرتبة 07، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ وهذا قد يرجع إلى عدم مقدرة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الوصول إلى الشبكات، وهذا ربما لحداثة هذا القطاع في الجزائر.

- العبارة رقم (30) التي ترمز ل "ينشر الاعلام الجزائري أفكار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع سعيا منه لتوعية المجتمع بما يدور حوله في مختلف المجالات خصوصا الاجتماعية والاقتصادية" سجلت ما نسبته 40% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,9500، بانحـراف معياري بلغ 1,09889 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يعود إلى عدم قيام الاعلام بكل أصنافه بنشر مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على مبادلة الثقافة التضامنية والتعاونية المنظمة.

- العبارة رقم (31) التي ترمز ل "تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي بتوعية المجتمع بالمخاطر البيئية والاجتماعية، بتقديم ارشادات وتوصيات متواصلة عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وحتى المقروءة" سجلت ما نسبته 40% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,6500، بانحراف معياري بلغ 1,10499، كما أن العبارة احتلت المرتبة 06، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا ما يمكن تفسيره أيضا بعدم حرص مؤسسات الاعلام والاتصال على القيام بدورها في هذا الشأن.

- العبارة رقم (32) التي ترمز ل "يشجع الاعلام الشباب الجزائري على خلق روح التكافل والتطوع ورغبة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية، بعرضه لمبادئ وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" سجلت ما نسبته 35% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 08,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,8250، بانحـراف معياري بلغ 1,17153 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 03، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا التوجه من قبل أفراد العينة محل الدراسة إلى كثرة انشغالات الأفراد بأمور غير رغبتهم في القيام بالعمل التطوعي مما يعكس عدم أخذهم لتلك المبادئ بجانب من المسؤولية.

- العبارة رقم (33) التي ترمز ل "تستخدم الجمعيات الجزائرية الوسائل التعريفية (الهاتف، الموقع الإلكتروني، الرسائل النصية (SMS))، من أجل وصول خدماتها إلى أكبر عدد من المحتاجين إليها" سجلت ما نسبته 41,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,6583، بانحـراف معياري بلغ 1,14859 كما أن العبارة احتلت المرتبة 05، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يرجع أيضا إلى عدم استطاعة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحديثة في الجزائر إلى الوصول إلى تلك الوسائل، وهذا بسبب المشكل التمويلي بالدرجة الأولى.

- العبارة رقم (34) التي ترمز ل "من أجل اختصار الوقت والمسافات، تعتمد الجمعيات على تكنولوجيا اتصال حديثة بهدف الرد على مراسلات وانشغالات المواطنين في أجالها المحددة" سجلت ما نسبته 45% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,6667، بانحراف معياري بلغ 1,04787 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 04، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ مما يمكن تفسيره بوجود أسباب مادية لدى منظمات القطاع الثالث، وأيضا يمكن تفسيره بعدم حصولها على تحفيزات من قبل المؤسسات القائمة على تكنولوجيا الاتصال.

- العبارة رقم (35) التي ترمز ل "يدافع الاعلام الجزائري عن حقوق الاقتصاد الاجتماعي بإعطاء صورته الحقيقية مقارنة بالقطاعين العام والخاص، وبإبراز سبل تعزيزه داخل المجتمع" سجلت ما نسبته 31,7% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,1583، بانحراف معياري بلغ 1,11518 كما أن العبارة احتلت المرتبة 01، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا ما يمكن تفسيره بأن القطاع العمومي والخاص مازالا يمتلكان الكثير من الوسائل المادية والبشرية بالمقارنة مع القطاع

الثالث مما يجعل دائما أفكار أفراد ومؤسسات المجتمع تميل إلى القطاعين الكلاسيكيين على حساب القطاع الثالث.

2.5.1.6. تحليل اتجاهات عبارات محور التدين والاعراف:

يتم هذا من خلال تحليل اتجاهات ردود المستجوبين ورصد رتبة كل عبارة من عبارات محور التدين والأعراف، ثم استخلاص النتائج بالاعتماد على الجدول المبين للنتائج الإحصائية لمخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

الجدول رقم (12): تحليل اتجاهات عبارات محور التدين والاعراف

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 36	التكرار	32	63	13	6	6	2,0917	1,01249	49	معارض
	النسبة	26,7	52,5	10,8	5,0	5,0				
العبارة 37	التكرار	14	49	34	22	1	2,5583	0,95086	41	معارض
	النسبة	11,7	40,8	28,3	18,3	0,8				
العبارة 38	التكرار	10	50	22	29	9	2,8083	1,12493	27	محايد
	النسبة	8,3	41,7	18,3	24,2	7,5				
العبارة 39	التكرار	11	61	24	18	6	2,5583	1,01911	42	معارض
	النسبة	9,2	50,8	20,0	15,0	5,0				
العبارة 40	التكرار	21	61	29	7	2	2,2333	0,86708	48	معارض
	النسبة	17,5	50,8	24,2	5,8	1,7				
العبارة 41	التكرار	6	38	40	22	14	3,0000	1,08465	18	محايد
	النسبة	5,0	31,7	33,3	18,3	11,7				
العبارة 42	التكرار	11	43	37	21	8	2,7667	1,05904	32	محايد
	النسبة	9,2	35,8	30,8	17,5	6,7				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (12) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور التدين والاعراف أن:

- العبارة رقم (36) التي ترمز ل "المعتقدات الموجودة في المجتمع الجزائري والمبينة على روح التضامن والتكافل بين أفراده، هي دافع ديناميكي تقليدي للاقتصاد الاجتماعي الحديث محليا ووطنيا" سجلت ما نسبته 52,5% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيارين "موافق" و"موافق بشدة" بـ 05%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,0917 بانحراف معياري بلغ 1,01249، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 07، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"

وهذا ما قد يفسر بأن أغلب أفراد العينة المستجوبة يجهلون المبادرات التضامنية التقليدية مثل نظام العزابة والتويزة المتجذرة في المجتمع الجزائري، أو أنهم غير مدركين لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتي هي في الأصل وليدة مثل تلك المبادرات عبر العالم.

- العبارة رقم (37) التي ترمز ل "يزخر المجتمع الجزائري بالوقف كآلية شرعية قوية توظفها الجمعيات الخيرية لتحقيق التنمية المحلية والجهوية، خاصة في شقيها الاجتماعي والاقتصادي" سجلت ما نسبته 40,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 00,8%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,5583، بانحراف معياري بلغ 0,95086 كما أن العبارة احتلت المرتبة 04، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ وقد يعود هذا إلى حقيقة أن معظم أفراد العينة لا يدركون الدور الكبير الذي قد يلعبه نظام الوقف في المجتمعات المتقدمة، أو أن هذا النظام في الجزائر ليس متوسعا لكي تعود ثماره في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي عبر الجمعيات الخيرية.

- العبارة رقم (38) التي ترمز ل "يلتزم أفراد المجتمع الجزائري خاصة أصحاب الاموال بدعوى الدين إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الأفراد بدل أنانية الجري وراء تحقيق الثروة" سجلت ما نسبته 41,7% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 07,5% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,8083، بانحراف معياري بلغ 1,12493 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يفسر هذا بأن ذهنيات الأفراد اتجاه السوق الحر لم تزل بعد، بحيث مازال الاعتقاد السائد بأن أصحاب الأموال لم تتغير تصرفاتهم وممارساتهم المبنية على الربحية البحتة.

- العبارة رقم (39) التي ترمز ل "يوظف المجتمع الجزائري الصدقات من أجل تقديمها كمساعدات لمستحقيها الحقيقيين بتأطيرها ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الجمعيات)" سجلت ما نسبته 50,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 05%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,5583، بانحراف معياري بلغ 1,01911 كما أن العبارة احتلت المرتبة 05، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ وقد يفسر هذا بأن أفراد العينة يميلون إلى تقديم المساعدات في إطار غير منظم وعلى شكل فردي وليس جماعي.

- العبارة رقم (40) التي ترمز ل "التقاليد والنظم المتجذرة في المجتمع الجزائري (التويزة، العزابة الحراسة "جمعية الشباب"، وغيرهم)، لها دور في تسريع انتشار المبادئ التضامنية الحديثة للاقتصاد

الاجتماعي" سجلت ما نسبته 50,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 01,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,2333 بانحراف معياري بلغ 0,86708، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 06، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ وقد يرجع هذا لكون أغلب أفراد العينة يفضلون بقاء تلك النظم القديمة في إطارها التقليدي، أو أنهم غير مقتنعين بتأطيرها ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- العبارة رقم (41) التي ترمز ل "بدعوى من الدين للإبداع والابتكار في العمل، يلتزم أصحاب الأفكار وأصحاب رؤوس الأموال بخلق مشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الاولى" سجلت ما نسبته 33,3% للخيار "محايد" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 05%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,0000، بانحراف معياري بلغ 1,08465 كما أن العبارة احتلت المرتبة 01، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يفسر هذا بإدراك أغلب أفراد العينة الممثلة للمجتمع الجزائري أن الدين يحث على الإبداع والابتكار في كل المجالات، إلا أنهم لا يمتلكون الثقة الكافية في أصحاب رؤوس الأموال لكي يستثمرون أموالهم في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي بالدرجة الألى.

- العبارة رقم (42) التي ترمز ل "المساواة بين الجنسين في حرية التملك والتصرف واحترام الحقوق والواجبات بين العمال وأصحاب العمل، هي مبادئ دينية وعرفية معمول بها في المجتمع الجزائري" سجلت ما نسبته 35,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7667، بانحـراف معياري بلغ 1,05904 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 03، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا إلى معرفة الأفراد بأن كل تلك المبادئ هي في الأصل حثت عليها الشرائع السماوية إلا أن الواقع في الجزائر ليس كما يجب أن يكون عليه.

2.5.2. تحليل اتجاهات عبارات المتغير التابع (و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر):

سنقوم في هذا العنصر بتحليل عبارات واقع القطاع الثالث المدرجة ضمن الاستبيان.

2.5.2.1. تحليل اتجاهات عبارات محورو اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر:

يتم هذا من خلال تحليل اتجاهات ردود المستجوبين ورصد رتبها ثم استخلاص النتائج، بالاعتماد على الجدول المبين للنتائج الإحصائية لمخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

الجدول رقم (13): تحليل اتجاهات عبارات محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

العبارات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاهات
العبارة 43	التكرار	14	40	38	23	5	2,7083	1,04033	35	محايد
	النسبة	11,7	33,3	31,7	19,2	4,2				
العبارة 44	التكرار	3	49	44	19	5	2,7833	0,89050	31	محايد
	النسبة	2,5	40,8	36,7	15,8	4,2				
العبارة 45	التكرار	13	65	19	19	4	2,4667	0,99523	45	معارض
	النسبة	10,8	54,2	15,8	15,8	3,3				
العبارة 46	التكرار	6	45	39	26	4	2,8083	0,94643	28	محايد
	النسبة	5,0	37,5	32,5	21,7	3,3				
العبارة 47	التكرار	11	46	27	28	8	2,8000	1,10461	29	محايد
	النسبة	9,2	38,3	22,5	23,3	6,7				
العبارة 48	التكرار	8	20	35	41	16	3,3083	1,10610	5	محايد
	النسبة	6,7	16,7	29,2	34,2	13,3				
العبارة 49	التكرار	30	46	27	8	9	2,3333	1,14740	46	معارض
	النسبة	25,0	38,3	22,5	6,7	7,5				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من الجدول رقم (13) المشير لتحليل اتجاهات عبارات محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر أن:

- العبارة رقم (43) التي ترمز ل "تحسين المستوى المعيشي للعديد من الجماعات التشاركية (التعاونيات) في الجزائر؛ راجع إلى حسن تسيرهم واستغلالهم للإمكانيات الاجتماعية المتوافرة" سجلت ما نسبته 33,3% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 04,2%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7083، بانحـراف معياري بلغ 1,04033 كما أن العبارة احتلت المرتبة 05، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا ما قد يفسر على أن التعاونيات لم تصل بعد إلى الغاية المرجوة وهي تحسين الظروف المعيشية لأعضائها على وجه الخصوص، بالرغم من حسن التسيير المادي والبشري.

- العبارة رقم (44) التي ترمز ل "تجسيد قوانين ومواد السياسات العامة المنظمة للاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري، قائمة على تكثيف تطبيق استغلال آليات هذا الاقتصاد محليا" سجلت ما نسبته 40,8% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض

بشدة" بـ 02,5%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,7833، بانحراف معياري بلغ 0,89050 وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 04، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يفسر هذا أيضا على كون أغلب أفراد العينة لا يلمسون تلك القوانين والتشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في واقع الاقتصاد المحلي في الجزائر.

- العبارة رقم (45) التي ترمز ل "التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستخدمة لدى الجمعيات تسهل تقديم الخدمات للمواطنين، وتكثف العلاقات بين مختلف الجمعيات في الجزائر" سجلت ما نسبته 54,2% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 03,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,4667، بانحراف معياري بلغ 0,99523، كما أن العبارة احتلت المرتبة 06، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وهذا قد يرجع إلى كون التكنولوجيا المستخدمة من قبل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليست مستغلة استغلالا أمثلا، وبالتالي قد يصعب على المواطنين الوصول إلى الخدمات الموجودة.

- العبارة رقم (46) التي ترمز ل "تسهم التعاضديات الجزائرية في تحسين الجانب الصحي بإعطاء المنخرطين فيها كل حقوقهم" سجلت ما نسبته 37,5% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 03,3%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,8083، بانحراف معياري بلغ 0,94643، وقد احتلت هذه العبارة المرتبة 02، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يعود هذا إلى عدم فهم الدور الرئيسي للتعاضديات الهادف إلى تحسين جوانب أخرى للحياة الاجتماعية غير الجانب الصحي.

- العبارة رقم (47) التي ترمز ل "تحسين التعليم في الجزائر راجع إلى مساهمة الجمعيات التعليمة الناشطة في المناطق المعزولة، بهدف العمل على محو الأمية" سجلت ما نسبته 38,3% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق بشدة" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,8000، بانحراف معياري بلغ 1,10461، كما أن العبارة احتلت المرتبة 03، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ ولربما هذا راجع إلى عدم تغطية الجمعيات التعليمة كل مناطق الظل الموجودة في الجزائر.

- العبارة رقم (48) التي ترمز ل "يستفيد المواطنون من السلع والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات القطاع الثالث، بالشكل الوافي وبالأسعار المناسبة لكل فئات وأفراد المجتمع" سجلت ما نسبته 34,2% للخيار "موافق" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "معارض بشدة" بـ 06,7% وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 3,3083، بانحراف معياري بلغ 1,10610 وقد احتلت هذه

العبارة المرتبة الأولى، بتسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "محايد"؛ وقد يفسر هذا لكون السلع والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لا تكفي كل المواطنين وهذا قد يرجع أساسا إلى قلة الموارد المالية المعتمدة لدى تلك المؤسسات وهذا بالتالي يؤثر على كمية ونوعية السلع والخدمات.

- العبارة رقم (49) التي ترمز ل "الدين الإسلامي أكبر محرك لقطاع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر لكون هذا الأخير يشبه في مبادئه، ما جاء به الدين من تكافل وتضامن بين أفراد المجتمع" سجلت ما نسبته 38,3% للخيار "معارض" كأعلى نسبة أراء المستجوبين عليها، في حين سُجلت أدنى نسبة للخيار "موافق" بـ 06,7%، وقد قدر متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ 2,3333، بانحراف معياري بلغ 1,14740، كما أن العبارة احتلت المرتبة 07، مع تسجيل متوسط اتجاه إجابات العينة عليها درجة "معارض"؛ قد يكون أساس هذا الاتجاه عائدا إلى قلة إدراك أغلب أفراد العينة محل الدراسة لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جهة، ومن جهة ثانية قد يعود إلى إدراكهم لفشل مبدأ مثالية التمشي عبر الكثير من بلدان العالم، ففضلوا عدم الخلط بين مبادئ الدين الداعية للتضامن والتي هي أصل أعراف المجتمع الجزائري وبين مبادئ القطاع الثالث المستوردة من دول أجنبية حتى وإن كانت تجارب ناجحة، وبالتالي قد لا ينجح تطبيقها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

2.6. اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:

سنحاول من خلال هذا العنصر اختبار طبيعة توزيع المتغيرات المستقلة أولا كشرط يعتمد عليه في تقدير النماذج الانحدارية، أما ثانيا فيتم اختبار طبيعة توزيع المتغير التابع ومركباته، وهو اختبار يعتمد عليه في معرفة نوع الاختبار الاحصائي المعتمد في تقدير الفروقات، وذلك باستخدام اختبار "كلو موجروف سميرنوف" (Klomogorov-Smirnov) وهنا يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **بالنسبة لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

H_0: محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لسياسات العامة الحكومية:**

H_0: محور السياسات العامة الحكومية لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور السياسات العامة الحكومية يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لقطاع الخاص:**

H_0: محور القطاع الخاص لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور القطاع الخاص يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين:**

H_0: محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة للتكنولوجيا والاعلام:**

H_0: محور التكنولوجيا والاعلام لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور التكنولوجيا والاعلام يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لتدين والأعراف:**

H_0: محور التدين والأعراف لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور التدين والأعراف يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

H_0: محور أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتبع التوزيع الطبيعي.

- **بالنسبة لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر:**

H_0: محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر لا يتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: محور واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر يتبع التوزيع الطبيعي.

وبالاعتماد على اختبار "كلو موجروف سميرنوف" (Klomogorov-Smirnov) من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي يمكن الاجابة على كل هذه الفرضيات، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابع)

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon										
			بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	السياسات العامة الحكومية	القطاع الخاص	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	التكنولوجيا والاعلام	التدين والأعراف	أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
N			120	120	120	120	120	120	120	120
Paramètres normaux[a,b]	**Moyenne**		3,0607	2,9738	3,3619	2,7143	2,7762	2,5738	2,9101	2,7440
	Ecart type		0,80486	0,73825	0,89530	0,83093	0,84419	0,69641	0,62803	0,70641
Différences les plus extrêmes	**Absolue**		0,101	0,064	0,076	0,097	0,119	0,108	0,072	0,069
	Positif		0,081	0,062	0,072	0,097	0,119	0,108	0,072	0,069
	Négatif		-0,101	-0,064	-0,076	-0,064	-0,072	-0,088	-0,067	-0,051
Statistiques de test			0,101	0,064	0,076	0,097	0,119	0,108	0,072	0,069
Sig. asymptotique (bilatérale)			0,004[c]	0,200[c,e]	0,087[c]	0,008[c]	0,000[c]	0,002[c]	0,188[c]	0,200[c,e]
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	**Sig.**		**0,162[d]**	**0,677[d]**	**0,468[d]**	**0,202[d]**	**0,057[d]**	**0,113[d]**	**0,532[d]**	**0,582[d]**
	Intervalle de confiance à 95%	**Borne inférieure**	0,154	0,667	0,458	0,194	0,052	0,107	0,522	0,572
		Borne supérieure	0,169	0,686	0,477	0,210	0,061	0,120	0,541	0,591

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (14) يتبن أن قيمة المعنوية (Sig) لكل المحاور محل الدراسة هي أكبر من مستوى الخطأ (0,05)، حيث سجلت:

- بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني $Sig_{11}= 0,162 > 0,05$
- السياسات الحكومية العامة $Sig_{12}= 0,677 > 0,05$
- القطاع الخاص $Sig_{13}= 0,468 > 0,05$
- المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعليين الاجتماعيين $Sig_{14}= 0,202 > 0,05$
- التكنولوجيا والاعلام $Sig_{15}= 0,057 > 0,05$
- التدين والاعراف $Sig_{16}= 0,113 > 0,05$
- أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني $Sig_{17}= 0,532 > 0,05$
- واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر $Sig_{18}= 0,582 > 0,05$

وهذا دلالة على أن طبيعة التوزيع المتبعة لكل الابعاد وواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر هو التوزيع الطبيعي، وبالتالي قبول الفرضية (H_1) بالنسبة لكل المحاور.

2.7. اختباروتحليل فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج:

سنحاول في هذا الجانب اختبار الفرضيات بالاعتماد على عدة اختبارات منها اختبار ستودنت (T. Test) واختبار فيشر (F. Test) والحكم على معنوية اختبارات الفروق، بالإضافة إلى نموذج كل من الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد نوع العلاقة والتأثير بين كل أبعاد الاقتصاد الاجتماعي كمتغير مستقل وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر كمتغير تابع، وبناء على كل هذا يتم الاجابة على أسئلة الدراسة.

2.7.1. اختبارعلاقات الارتباط:

من خلال هذا الاختبار سنحاول البحث عن العلاقات الارتباطية فيما بين أبعاد الاقتصاد الاجتماعي وواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر كفرضية رئيسية، بالإضافة إلى ستة (06) فرضيات جزئية تتضمن كل واحدة منها العلاقات الارتباطية بين كل محور من محاور تلك الابعاد مع واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

2.7.1.1. اختبار الفرضية الرئيسية:

والتي مفادها وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر وأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. والتي يمكن من خلالها طرح الاحتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر وأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر وأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية اعتمدنا على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل عليها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): اختبار بيرسون للارتباط بين أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجز ائر
أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	Corrélation de Pearson	1	**0,740****
	Sig. (bilatérale)		**0,000**
	N	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,740****	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**	
	N	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم Sig= 0,000 هي أقل من مستوى المعنوية (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,740، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر وأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية بين بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

2.7.1.2. اختبار الفرضيات الجزئية:

- **الفرضية الجزئية الأولى:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر وبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وهنا أيضا يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر وبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر وبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل عليها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): اختبار بيرسون للارتباط بين بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	Corrélation de Pearson	1	**0,506****
	Sig. (bilatérale)		**0,000**
	N	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,506****	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**	
	N	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم Sig= 0,000 هي أقل من مستوى المعنوية (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,506، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر وبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية بين بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ولتفصيل العلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور، وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (17): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

			و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
1. التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي كافي لضمان نقل انشغالات المواطنين ومعالجة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم.	Coefficient de corrélation		**0,366****
	Sig. (bilatéral)		**0,000**
2. إقبال أفراد المجتمع الجزائري على العمل التطوعي المنظم كبير، مما يرفع نشاط هذه المؤسسات إلى ما هو أفضل، لتقديم خدمات كافيه لكل المجتمع.	Coefficient de corrélation		**0,263****
	Sig. (bilatéral)		**0,004**
	Coefficient de corrélation		**0,353****

3. تسهم الجمعيات في صناعة القرارات بناء على متطلبات الأفراد باعتبارها الهيئة الأكثر توغلا في المجتمع والأدرى باحتياجات أفراده.	Sig. (bilatéral)	**0,000**
4. تسهم التعاونيات خاصة الفلاحية منها في تلبية احتياجات المشاركين والمجتمع إضافة إلى أن تكاليف هذه الخدمات معقولة وفي متناول الجميع.	Coefficient de corrélation	**0,378****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
5. للتعاضديات الجزائرية جانب في تحسين أداء القطاع الصحي للمنخرطين فيها وذويهم، كما ترفع من معاشهم بحصولهم على التقاعد التكميلي.	Coefficient de corrélation	**0,389****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
6. تعمل مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية على تحقيق توازن بيئي واجتماعي أكثر من سعيها لتحقيق الثروة، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة للشباب.	Coefficient de corrélation	**0,507****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
7. تسهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الناتج المحلي الجزائري بقدر يتناسب وتعدادها في المجتمع، وهذا مقارنة بمؤسسات القطاعين العام والخاص.	Coefficient de corrélation	**0,399****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

ومن خلال الجدول يتبين وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين حيث سجلت المعنوية (Sig_i) أقل من مستوى الدلالة 0,05، إلا أن الملاحظ على درجة ارتباط عبارات محور بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي كلها كانت ضعيفة، باستثناء العبارة رقم (06) التي مفادها أنه تعمل مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية على تحقيق توازن بيئي واجتماعي أكثر من سعيها لتحقيق الثروة بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة للشباب" كانت درجة ارتباطها متوسطة.

- **الفرضية الجزئية الثانية:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والسياسات الحكومية العامة، بحيث يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والسياسات الحكومية العامة؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والسياسات الحكومية العامة.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل عليها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): اختبار بيرسون للارتباط بين السياسات الحكومية العامة وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		السياسات الحكومية العامة	و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
السياسات الحكومية العامة	Corrélation de Pearson	1	**0,610****
	Sig. (bilatérale)		**0,000**
	N	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,610****	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**	
	N	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيمة المعنوية (Sig) تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى الخطأ (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,610، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والسياسات الحكومية العامة، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والسياسات الحكومية العامة.

ومن أجل تقديم تفصيل أكثر دقة للعلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري السياسات الحكومية العامة وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور، وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (19): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور السياسات الحكومية العامة وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
1. القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية قوية وفعالة، بفضل التواصل المستمر بين القوى الاجتماعية وصناع السياسات العامة	Coefficient de corrélation	**0,558****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

2. الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية تعمل على منح مبدأ حرية التفاوض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات حقيقة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني	Coefficient de corrélation	0,473**
	Sig. (bilatéral)	0,000
3. تحرص الحكومة على خلق مرونة بين المواطنين والاقتصاد الاجتماعي، بتفعيل حقيقي للقوانين والأنظمة التي من شأنها تقديم خدمات للمواطنين	Coefficient de corrélation	0,550**
	Sig. (bilatéral)	0,000
4. يولي قانون العمل أهمية بالغة لتحسين الظروف الاجتماعية للعمال، بمنحه مجال واسع للنقابات العمالية من أجل تمثيل لائق للعمال	Coefficient de corrélation	0,295**
	Sig. (bilatéral)	0,001
5. تؤكد السياسات العامة الجزائرية على اعطاء المرأة الحق في قيامها بالمشاريع الاستثمارية، ومشاركتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية	Coefficient de corrélation	0,122
	Sig. (bilatéral)	0,183
6. تولي التشريعات المنظمة للاقتصاد الاجتماعي رقابة قبلية وبعدية على تسيير ميزانيات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (الجمعيات)	Coefficient de corrélation	0,456**
	Sig. (bilatéral)	0,000
7. يمنح صناع السياسات العامة امتيازات وتحفيزات لعمال قطاع الاقتصاد الاجتماعي، مثل ديمقراطية التسيير وحرية التصرف في العوائد	Coefficient de corrélation	0,536**
	Sig. (bilatéral)	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

مـن خلال الجدول يتبين وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين حيث سجلت المعنوية (Sig_i) أقل من مستوى الدلالة 0,05، إلا أن الملاحظ على درجة الارتباط أنها تختلف ما بين الضعيفة والمتوسطة، بحيث كانت نتائج كل من العبارات 01 و03 و07 متوسطة في حين كانت نتائج العبارات 02 و04 و05 و06 ضعيفة.

- **الفرضية الجزئية الثالثة:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والقطاع الخاص. بحيث يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والقطاع الخاص؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والقطاع الخاص.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل عليها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): اختبار بيرسون للارتباط بين القطاع الخاص وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

			القطاع الخاص	**و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر**
القطاع الخاص	Corrélation de Pearson	1		**0,586****
	Sig. (bilatérale)			**0,000**
	N	120	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,586****		1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**		
	N	120	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم (Sig) تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى الخطأ (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,586، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر القطاع الخاص، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والقطاع الخاص.

ولتفصيل العلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري القطاع الخاص وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور، وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (21): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور القطاع الخاص وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

			و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
1. لا يهتم القطاع الخاص في الجزائر بالربح المادي بقدر ما يهتم قبل كل شيء بالمشاركة في صنع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد.	Coefficient de corrélation		**0,398****
	Sig. (bilatéral)		**0,000**
2. يتتبع القطاع الخاص الأهداف الاجتماعية في اختياره للمشاريع الاقتصادية، لكون له أولوية الاستثمار، ولوعيه بمعنى المسؤولية الاجتماعية.	Coefficient de corrélation		**0,444****
	Sig. (bilatéral)		**0,000**

3. يدعم رجال الاعمال العمل الاجتماعي والتكافلي، بتقديم المساعدة الفنية والمادية لمؤسسات المجتمع المدني (التدريب، وتوفير الوسائل)	Coefficient de corrélation	**0,540****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
4. يصنف القطاع الخاص كسند قوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهذا لاتسامه بقدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مقارنة بالقطاع العام.	Coefficient de corrélation	**0,441****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
5. يحفز القطاع الخاص على المشاركة من أجل محاربة البطالة في الجزائر، بتمويله المشاريع الاستثمارية الاجتماعية.	Coefficient de corrélation	**0,435****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
6. يبادر القطاع الخاص بإقامة لقاءات تسويقية للسياحة التضامنية والتجارة العادلة، ورعاية النشاطات والمنتديات الثقافية والإعلامية.	Coefficient de corrélation	**0,478****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**
7. يسهم المستثمرين الخواص في تمويل الجمعيات ومؤسسات ريادة الاعمال، بغية تنشيط أفكار إبداعية وتجسيدها كمشاريع استثمارية.	Coefficient de corrélation	**0,450****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول رقم (21) وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين، حيث سجلت المعنوية (Sig_i) أقل من مستوى الدلالة 0,05، والملاحظ على درجة الارتباط بين عبارات هذا البعد مع واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر أنها كانت كلها ضعيفة باستثناء العبارة رقم 03 والتي مفادها أنه يدعم رجال الاعمال العمل الاجتماعي والتكافلي، بتقديم المساعدة الفنية والمادية لمؤسسات المجتمع المدني (التدريب، وتوفير الوسائل) التي وجدت بدرجة متوسطة.

- **الفرضية الجزئية الرابعة:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين. بحيث يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل علها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): اختبار بيرسون للارتباط بين المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجز ائر
المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	Corrélation de Pearson	1	**0,618****
	Sig. (bilatérale)		**0,000**
	N	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,618****	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**	
	N	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,618، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين.

ومن أجل الحصول على تفصيل أكثر للعلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور، وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل علها.

الجدول رقم (23): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجز ائر
1. يتأثر المجتمع إيجابيا بالأفكار الانمائية لاستراتيجيات التضامن في المجتمعات، مما تحفزه على مشاركة هذه الاستراتيجيات فيما بين أفراده.	Coefficient de corrélation	**0,429****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

2. من أساليب الادارة الاقتصادية لموارد المجتمع الجزائري، اقامة الشبكات التعاونية بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المجتمعية.	Coefficient de corrélation	0,580**
	Sig. (bilatéral)	0,000
3. تسهم المشاركة في البرامج التعليمية بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات التعليمة والتكوينية في تحسين التعليم في كل اطواره.	Coefficient de corrélation	0,509**
	Sig. (bilatéral)	0,000
4. تقوم العلاقات التشاركية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، بتبسيط الحياة لكل فئات المجتمع بتعميمها للعديد من المفاهيم التكافلية.	Coefficient de corrélation	0,483**
	Sig. (bilatéral)	0,000
5. تقدم الجمعيات الجزائرية دعما كافيا لبرامج الشباب والرياضة، بتفعيلها لكل الفئات الاجتماعية خصوصا المرضى والمعاقين.	Coefficient de corrélation	0,490**
	Sig. (bilatéral)	0,000
6. التعاون بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي كفيل بتوفير فرص عمل بعيدا عن قيود الوظيفة.	Coefficient de corrélation	0,351**
	Sig. (bilatéral)	0,000
7. يعمل الحوار والتعاون الاجتماعيين متعدد الأطراف على تعزيز العدالة الاجتماعية الحقيقية في المجتمع الجزائري.	Coefficient de corrélation	0,434**
	Sig. (bilatéral)	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول رقم (23) وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين، حيث سجلت المعنوية (Sig_i) أقل من مستوى الدلالة (0,05)، والملاحظ على درجة الارتباط لعبارات بعد المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين مع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر أنها ترتبت بين ضعيفة والمتوسطة، بحيث كانت نتائج كل من العبارات 01 و04 و05 و06 و07 ضعيفة، في حين كانت نتائج كل من العبارات المتبقية (03، 04) متوسطة.

- **الفرضية الجزئية الخامسة:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتكنولوجيا والإعلام. بحيث يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتكنولوجيا والإعلام؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتكنولوجيا والإعلام.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل علها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): اختبار بيرسون للارتباط بين التكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		التكنولوجيا والاعلام	و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجز ائر
التكنولوجيا والاعلام	Corrélation de Pearson	1	**0,562****
	Sig. (bilatérale)		**0,000**
	N	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,562****	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**	
	N	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,562، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتكنولوجيا والاعلام، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتكنولوجيا والإعلام.

ولتفصيل العلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري التكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور، وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل علها.

الجدول رقم (25): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور التكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجز ائر
1. تستخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر شبكات التواصل من أجل تسهيل وتعزيز جميع التعاملات.	Coefficient de corrélation	**0,277****
	Sig. (bilatéral)	**0,002**
2. ينشر الاعلام أفكار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع، سعيا منه لتوعيته بما يدور حوله في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.	Coefficient de corrélation	**0,557****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

3. يقوم الاقتصاد الاجتماعي بتوعية المجتمع بالمخاطر البيئية والاجتماعية، بتقديم ارشادات وتوصيات متواصلة عبر وسائل الاعلام.	Coefficient de corrélation	0,511**
	Sig. (bilatéral)	0,000
4. يشجع الاعلام الشباب على خلق روح التكافل ورغبة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية، بعرضه لمبادئ وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	Coefficient de corrélation	0,536**
	Sig. (bilatéral)	0,000
5. تستخدم الجمعيات الجزائرية الوسائل التعريفية الحديثة، من أجل وصول خدماتها إلى أكبر عدد من المحتاجين إليها.	Coefficient de corrélation	0,399**
	Sig. (bilatéral)	0,000
6. من أجل اختصار الوقت والمسافات، تعتمد الجمعيات على تكنولوجيا اتصال حديثة بهدف الرد على مراسلات وانشغالات المواطنين في أجالها المحددة.	Coefficient de corrélation	0,291**
	Sig. (bilatéral)	0,001
7. يدافع الاعلام الجزائري عن حقوق الاقتصاد الاجتماعي بإعطاء صورته الحقيقية مقارنة بالقطاعين العام والخاص، وبإبراز سبل تعزيزه داخل المجتمع.	Coefficient de corrélation	0,483**
	Sig. (bilatéral)	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول رقم (25) وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين، حيث سجلت المعنوية (Sig ;) أقل من مستوى الدلالة (0,05)، والملاحظ على درجة الارتباط بين عبارات بعد التكنولوجيا والإعلام مع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر أنها ترتبت بين الضعيفة والمتوسطة بحيث كانت نتائج العبارات 01 و05 و06 و07 كلها بدرجة ضعيفة، في حين كانت نتائج كل من العبارات المتبقية (02، 03، 04) متوسطة.

- **الفرضية الجزئية السادسة:** والتي توحي إلى وجود علاقة ارتباطية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتدين والأعراف. بحيث يمكن طرح احتمالين لهذه الفرضية وهما:

H_0: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتدين والأعراف؛

H_1: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتدين والأعراف.

ومن أجل الاجابة عن تلك الفرضية نعتمد على اختبار بيرسون (PEARSON) والنتائج المتحصل عليها حسب مخرجات (SPSS) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): اختبار بيرسون للارتباط بين التدين والأعراف وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

			و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	التدين والأعراف
التدين والأعراف	Corrélation de Pearson	1	**0,599****	1
	Sig. (bilatérale)		**0,000**	
	N	120	120	120
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	Corrélation de Pearson	**0,599****	1	1
	Sig. (bilatérale)	**0,000**		
	N	120	120	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يبين الجدول أن قيم Sig= 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05) أي أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95%، بحيث بلغ قيمة الارتباط (r) 0,599، وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتدين والأعراف، مما يدعوا إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والتدين والأعراف.

ومن أجل الحصول على تفصيل أكثر للعلاقة الارتباطية بين متوسطي محوري التدين والأعراف وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، نعمد إلى قياس واختبار الارتباطات الجزئية بين مركبات كل محور وللعمل على ذلك نلجأ إلى اختبار سبيرمان (SPEARMAN). والجدول التالي يتضمن النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (27): اختبار سبيرمان للارتباط بين مركبات محور التدين والأعراف وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

		و اقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر
1. المعتقدات الموجودة في المجتمع والمبينة على روح التضامن والتكافل بين أفراده، هي دافع ديناميكي تقليدي للاقتصاد الاجتماعي الحديث وطنيا.	Coefficient de corrélation	**0,195***
	Sig. (bilatéral)	**0,033**
2. يزخر المجتمع الجزائري بالوقف كآلية شرعية قوية توظفها الجمعيات الخيرية لتحقيق التنمية المحلية والجهوية.	Coefficient de corrélation	**0,376****
	Sig. (bilatéral)	**0,000**

3. يلتزم أفراد المجتمع الجزائري خاصة أصحاب الاموال بدعوى الدين إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الأفراد بدل أنانية الجري وراء تحقيق الثروة.	Coefficient de corrélation	0,472**
	Sig. (bilatéral)	0,000
4. يوظف المجتمع الجزائري الصدقات من أجل تقديمها كمساعدات لمستحقيها الحقيقيين بتأطيرها ضمن الاقتصاد التضامني والتضامني.	Coefficient de corrélation	0,486**
	Sig. (bilatéral)	0,000
5. التقاليد والنظم المتجذرة في المجتمع الجزائري، لها دور في تسريع انتشار المبادئ التضامنية الحديثة للاقتصاد الاجتماعي.	Coefficient de corrélation	0,253**
	Sig. (bilatéral)	0,005
6. بدعوى من الدين للإبداع والابتكار في العمل، يلتزم أصحاب الأفكار وأصحاب رؤوس الأموال بخلق مشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى.	Coefficient de corrélation	0,582**
	Sig. (bilatéral)	0,000
7. المساواة بين الجنسين في حرية التملك والتصرف واحترام الحقوق والواجبات، هي مبادئ دينية وعرفية معمول بها في المجتمع الجزائري.	Coefficient de corrélation	0,412**
	Sig. (bilatéral)	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

ومن خلال الجدول رقم (27) يتبين وجود علاقة ارتباط بين كل التوليفات المحتملة بين عبارات المحورين، حيث سجلت المعنوية (Sig_i) أقل من مستوى الدلالة (0,05)، إلا أن الملاحظ على درجة الارتباط بين عبارات بعد التدين والأعراف مع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر أنها كانت لها ضعيف باستثناء العبارة رقم (06) التي كانت بدرجة متوسطة.

2.7.2. اختبار علاقات الأثر:

من خلال هذا الاختبار سنحاول البحث عن علاقة الاثر فيما بين أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر كفرضية رئيسية، بالإضافة إلى دراسة علاقات الأثر بين مركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر كفرضيات جزئية.

2.7.2.1. اختبار الفرضية الرئيسة:

هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين المواليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتم الحصول من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (28): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,122	1,559	0,207	0,323	(Constante)
0,000	11,934	0,070	0,832	أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
DW= 2,120	**R^2= 0,547**	**Axe_2= 0,323+ 0,832 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0:

من خلال الجدول رقم (28) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 حيث أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,832.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,547، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 54,7% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 45,3%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0.000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig_{t2}<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	32,476	1	32,476	142,419	0,000[b]
	Residus	26,908	118	0,228		
	Total	**59,384**	**119**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

2.7.2.2. اختبار الفرضيات الجزئية:

- **الفرضية الجزئية الأولى:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر ؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (30): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	6,281	0,221	1,385	(Constante)
0,000	6,372	0,070	0,444	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
DW=2.031	**R^2= 0,256**	**Axe_2= 1,385+ 0,444 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (30) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 أي أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,444.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,256، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 25,6% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 74,4%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0.000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig $_{t2}$<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**Ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Sig.**
1	Régression	15,201	1	15,201	40,599	0,000[b]
	Residue	44,182	118	0,374		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لبنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

- **الفرضية الجزئية الثانية:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر ؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	4,714	0,214	1,008	(Constante)
0,000	8,367	0,070	0,584	السياسات الحكومية العامة
DW= 2,061	**R^2= 0,367**	**Axe_2= 1,008+ 0,584 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط السياسات الحكومية العامة

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

نلاحظ من الجدول رقم (32) أن المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) بحيث أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 أي أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,584.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,372، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 37,2% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 62.8%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0.000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig_{t2}<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار السياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22,111	1	22,111	70,002	0,000[b]
	Residue	37,272	118	0,316		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للسياسات الحكومية العامة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

- **الفرضية الجزئية الثالثة:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر للقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين المولیتین:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (34): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	5,814	0,205	1,191	(Constante)
0,000	7,848	0,059	0,462	القطاع الخاص
DW= 1,783	**R^2= 0,343**	**Axe_2= 1,191+ 0,462 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط القطاع الخاص

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (34) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 أي أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,462.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,343، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 34,3% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 65,7%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0.000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig_{t2}<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار القطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	20,366	1	20,366	61,592	0,000[b]
	Residue	39,018	118	0,331		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لقطاع الخاص على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

- **الفرضية الجزئية الرابعة:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	7,551	0,175	1,319	(Constante)
0,000	8,531	0,062	0,525	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين
DW= 2,115	**R^2= 0,381**	**Axe_2= 1,319+ 0,525 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (36) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 حيث أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,525.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,381، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 38,1% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 61,9%، كما

بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية $Sig_f = 0.000$، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت ($Sig_{t1}<0,05$, $Sig_{t2}<0,05$)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (37): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22,654	1	22,654	72,779	0,000[b]
	Residue	36,730	118	0,311		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

- **الفرضية الجزئية الخامسة:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر للتكنولوجيا والإعلام على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكنولوجيا والإعلام على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر ؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتكنولوجيا والإعلام على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (38): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للتكنولوجيا والإعلام وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	7,783	0,185	1,439	(Constante)
0,000	7,380	0,064	0,470	التكنولوجيا والإعلام
DW= 2,150	**R^2= 0,316**	**Axe_2= 1,439+ 0,470 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط التكنولوجيا والإعلام

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (38) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 أي أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,470.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,316، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 31,6% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 68,4%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0.000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig_{t2}<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (39): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**Ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Sig.**
1	Régression	18,755	1	18,755	54,470	0,000[b]
	Residue	40,629	118	0,344		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية للتكنولوجيا والإعلام على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$).

- **الفرضية الجزئية السادسة:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (40): تحليل نتائج اختبار الانحدار البسيط للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Sig.	t	Coefficients non standardisés		Modèle
		Erreur standard	B	
0,000	5,923	0,199	1,181	(Constante)
0,000	8,121	0,075	0,607	التدين والأعراف
DW= 2,168	**R^2= 0,356**	**Axe_2= 1,181+ 0,607 Axe_1**		

Axe_1 : متوسط التدين والأعراف

Axe_2 : متوسط واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

من خلال الجدول رقم (40) يمكن ملاحظة المعادلة المحصل عليها من خلال مخرجات برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) والتي توحي لوجد أثر ذو دلالة احصائية ل Axe_1 على Axe_2 حيث أن التغير في Axe_1 بوحدة واحدة من شأنه أن يغير في Axe_2 بـ: 0,607.

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) 0,356، أي أن للمتغير المفسر أثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 35,6% في حين تبلغ نسبة المتغير العشوائي 64,4%، كما بلغت قيمة فيشر دلالة معنوية Sig_f =0,000، أما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت (Sig_{t1}<0,05, Sig_{t2}<0,05)، ويمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار التدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,289	1	21,289	65,946	0,000[b]
	Residue	38,094	118	0,323		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية للتدين والأعراف على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$).

- **الفرضية الجزئية السابعة:** هذه الفرضية مفادها معرفة وجود علاقة أثر لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، والتي يمكن من خلالها طرح احتمالين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر ؛

H_1: توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه الفرضية تم الاعتماد كذلك على تقدير معادلة الانحدار البسيط عند مستوى الدلالة 05%، فتحصلنا من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) على نتائج هي كما يلي:

الجدول رقم (42): مقدرات نموذج الانحدار المتعدد لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Coefficients[a]					
Sig.	t	Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés		Modèle
		Bêta	Erreur standard	B	
0,321	0,996		0,216	0,215	(Constante)
0,863	-0,173	-0,015	0,077	-0,013	بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
0,004	20,982	0,269	0,086	0,257	السياسات الحكومية العامة
0,009	2,640	0,220	0,066	0,174	القطاع الخاص
0,256	1,141	0,110	0,082	0,093	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين
0,336	0,965	0,083	0,072	0,070	التكنولوجيا والاعلام
0,000	3,832	0,297	0,078	0,301	التدين والأعراف
$Y= 0,215-0,013 X_1+0,257 X_2+0,174 X_3+0,093 X_4+0,070 X_5+0,301 X_6$				DW= 2,102	$R^2= 0,577$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول رقم (42) أن النموذج يعرف صلاحية كلية حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0,577، وهو ما يفسر أن للمتغيرات الجوهرية أثر في تفسير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنسبة 57,7%.

وقد سجلت قيمة فيشر (F) دلالة إحصائية حيث بلغت 25,732، وقدرت معنويتها بـ 0,000 = Sig_f أما عن الصلاحية الجزئية فهي الأخرى سجلت معنوية حصرية فقط للمتغيرات x_2، x_3، x_6، أي:

Sig_{x2}= 0,004 <0,05 ،Sig_{x3}= 0,009<0,05 ،Sig_{x6}= 0,000<0,05.

أما بقية المتغيرات (x_1، x_4، x_5) لم تسجل دلالة إحصائية في التأثير، ويمكن ترتيب مكانة المتغيرات حسب التأثير كما يلي:

$x_6 \Leftarrow 0,301$

$x_2 \Leftarrow 0,257$

$x_3 \Leftarrow 0,174$

كما يمكن تلخيص تحليل التباين لنموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (43): تحليل التباين الأحادي لنموذج انحدار أبعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائري

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	34,288	6	5,715	25,732	0,000[b]
	Residue	25,095	113	0,222		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعند إجراء نموذج الانحدار التدريجي (Step Wise) تحصلنا على التوليفات المحتملة المثلى للنماذج الانحدارية، التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (44): نماذج الانحدار التدريجي لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Sig.	t	Coefficients standardizes	Coefficients non standardisés		Modèle	
Borne supérieure	Borne inférieure			Bêta	Erreur standard	B		
1,665	0,973	0,000	7,551		0,175	1,319	(Constante)	1
0,647	0,403	0,000	8,531	0,618	0,062	0,525	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	
$Y= 1,319+ 0,525 X_4$					$R^2= 0,381$			
1,231	0,464	0,000	4,374		0,194	0,847	(Constante)	2

	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,348	0,070	0,409	4,994	0,000	0,210	0,486
	التدين والأعراف	0,370	0,083	0,365	4,456	0,000	0,206	0,535
		R^2= 0,471		Y= 0,847+ 0,348 X_4+ 0,370 X_6				
3	(Constante)	0,408	0,210		1,948	0,054	-0,007	0,823
	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,183	0,076	0,216	2,408	0,018	0,033	0,334
	التدين والأعراف	0,341	0,078	0,336	4,369	0,000	0,187	0,496
	السياسات الحكومية العامة	0,323	0,077	0,337	4,182	0,000	0,170	0,476
		R^2= 0,540		Y= 0,408+ 0,323 X_2+ 0,183 X_4+ 0,341 X_6				
4	(Constante)	0,222	0,212		1,047	0,297	-0,198	0,642
	المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين	0,117	0,077	0,138	1,526	0,130	-0,035	0,270
	التدين والأعراف	0,315	0,076	0,311	4,148	0,000	0,165	0,466
	السياسات الحكومية العامة	0,260	0,078	0,272	3,360	0,001	0,107	0,414
	القطاع الخاص	0,184	0,061	0,233	2,998	0,003	0,062	0,305
		R^2= 0,574		Y= 0,222+ 0,260 X_2+ 0.184 X_3+ 0,117 X_4+ 0,315 X_6				
5	(Constante)	0,194	0,212		0,913	0,363	-0,227	0,614
	التدين والأعراف	0,360	0,070	0,355	5,113	0,000	0,221	0,500
	السياسات الحكومية العامة	0,308	0,071	0,322	4,307	0,000	0,166	0,449
	القطاع الخاص	0,210	0,059	0,267	3,565	0,001	0,094	0,327
		R^2= 0,565		Y= 0,194+ 0,308 X_2+ 0.210 X_3+ 0,360 X_6				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول رقم (44) والممثل للنماذج الانحدارية المحتملة حسب طريقة ستاب وايس (Step Wise) ان النموذج الرابع هو أكثر النماذج دلالة وأقوى أمثلية من حيث تأثير المتغيرات المفسرة حيث أن معامل التحديد (R^2) قدر بـ 0,574. وتعزى نسبة 12,6 لتأثير المتغيرات العشوائية، كما يحتل النموذج الخامس المرتبة الثانية بمعامل تحديد (R^2) قدر بـ 0,565، وبلغت في هذا النموذج نسبة تأثير المتغيرات العشوائية 43,5% وتذيل الترتيب النموذجين الأول والثاني بمعامل تحديد (R^2) يقدر بـ 0,381 و0,471 على التوالي. ويمكن تلخيص نتائج تحليل التباين لنماذج الانحدار التدريجي الخمس (05) كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (45): النماذج الانحدارية المثلى لمركبات ابعاد الاقتصاد الاجتماعي على واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر حسب طريقة (Step Wise)

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22,654	1	22,654	72,779	0,000[b]
	Residue	36,730	118	0,311		
	Total	59,384	119			
2	Régression	27,983	2	13,991	52,131	0,000[c]
	Residue	31,401	117	0,268		
	Total	59,384	119			
3	Régression	32,096	3	10,699	45,481	0,000[d]
	Residue	27,287	116	0,235		
	Total	59,384	119			
4	Régression	34,074	4	8,518	38,706	0,000[e]
	Residue	25,310	115	0,220		
	Total	59,384	119			
5	Régression	33,561	3	11,187	50,255	0,000[f]
	Residue	25,822	116	0,223		
	Total	59,384	119			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

وعليه يمكن قبول فرضية (H_1) جزئيا والتي مفادها أنه توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية لبعض (مركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$).

2.7.3. اختبار الفروقات تبعا للمتغيرات الديمغرافية:

- **الفرضية الأولى:** يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر متغيرا يستجيب لطبيعة الجنس. بحيث يمكن وضع احتمالين لهذه الفرضية.

وللإجابة على هذه الفرضية يمكن لإجراء دراسة يتبع الاختبارات التالية:

H_0: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر لا يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة 0,05.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** نظرا لقيامنا باختبار التوزيع الطبيعي (Test Kolmogorov-Smirnov) من قبل ضمن عنصر اختبار طبيعة توزيع متغيرات الدراسة، والنتائج المتحصل عليها تضمنها الجدول رقم (14) والذي يبين تحقق الفرضية (H_1) التي مفادها أن واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر يتبع التوزيع الطبيعي. ومن هنا نعمد مباشرة إلى اختبار ستودنت (T. Test) الذي يرتكز على اختبار تجانس المجموعتين (حسب الجنس) من عدمها، والذي يتضح كما يلي:

- **اختبار التجانس (Test de Levene):** والذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: مجموعتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس غير متجانسين عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: مجموعتي واقع لاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس متجانسين عند مستوى الدلالة 0,05.

وبالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) تحصلنا على المخرجات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (46): اختبار (Levene) لتجانس عينيتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس

Test de Levene sur l'égalité des variances		
Sig.	F	
0,557	0,346	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول رقم (46) أن قيمة المعنوية (Sig) أكبر من 0,05، وعليه يمكن الحكم بعدم تجانس العينتين ومن ثم قبول الفرضية (H_0) والتي مفادها أن مجموعتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس غير متجانسين.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبارين (Test K-S وTest Levene) تتبين نتائج اختبار ستودنت (T. Test) الذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين عينيتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين عينيتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس عند مستوى الدلالة 0,05.

وبعد اجراء الاختبار بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (47): اختبار الفروقات لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا لمتغير الجنس

	الجنس	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	Sig
واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر	ذكر	86	2,9045	0,64885	-0,163	0,871
	انثى	34	2,9244	0,58104		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبن من خلال الجدول أن الفروقات لم تكن معنوية عند مستوى الثقة 95% حيث بلغت Sig= 0.871 وهي أكبر من 0,05 وعليه يمكن قبول الفرضية H_0، والتي مفادها أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين عينيتي واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للجنس، ونخلص في الاخير إلى رفض صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة الجنس.

- **الفرضية الثانية:** يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة السن.

للإجابة على الفرضية محل الدراسة نتبع الاختبارات التالية:

من خلال ما سبق تبين أن توزيع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخضع للتوزيع الطبيعي ومنه يمكن مباشرة استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي (One way anova) وهذا بعد طرح الفرضيتين المواليتين:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للسن عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر تبعا للسن عند مستوى الدلالة 0,05.

وتتضح نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير السن

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Intergroupes	2,328	3	0,776	0,578	0,199
	Intragroupes	57,055	116	0,492		
	Total	58,384	**119**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول رقم (48) أن قيمة فيشر (F) لم تكن معنوية، أي ($Sig_f = 0.199$) أي أكبر من 0,05، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها "يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة السن".

- **الفرضية الثالثة:** يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المستوى التعليمي. للإجابة على الفرضية محل الدراسة نتبع الاختبارات التالية:

من خلال الجدول رقم (14) والذي يبين أن توزيع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي (One way anova) والذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة 0,05.

وتتضح نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (49): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
تبعا لمتغير المستوى التعليمي

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**Ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Sig.**
1	Intergroupes	1,197	3	0,399	0,795	0,499
	Intragroupes	58,187	116	0,502		
	Total	59,384	**119**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن قيمة فيشر (F) لم تكن معنوية، أي ($Sig_f = 0.499$) أي أكبر من 0,05، وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها "يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المستوى التعليمي".

- **الفرضية الرابعة:** يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المهنة.

للإجابة على الفرضية محل الدراسة نتبع الاختبارات التالية:

من خلال الجدول رقم (14) والذي يبين أن توزيع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي (One way anova) والذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المهنة عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المهنة عند مستوى الدلالة 0,05.

وتتضح نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (50): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير المهنة

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**Ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Sig.**
1	Intergroupes	0,794	3	0,265	0,524	0,667
	Intragroupes	58,590	116	0,505		
	Total	59,384	**119**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

يتبين من خلال الجدول اعلاه أن قيمة فيشر (F) لم تكن معنوية، أي (Sig_f= 0.667) أي أكبر من 0,05 وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها "يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة المهنة".

- **الفرضية الخامسة:** يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة الخبرة المهنية. للإجابة على الفرضية محل الدراسة نتبع الاختبارات التالية:

من خلال الجدول رقم (14) والذي يبين أن توزيع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي (One way anova) والذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة الخبرة المهنية عند مستوى الدلالة 0,05؛

H_1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة الخبرة المهنية عند مستوى الدلالة0,05.

وتتضح نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (51): تحليل التبيان لواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبعا لمتغير الخبرة المهنية

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**Ddl**	**Carré moyen**	**F**	**Sig.**
1	Intergroupes	3,551	3	1,184	2,459	0,066
	Intragroupes	55,833	116	0,481		
	Total	59,384	**119**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات IBM SPSS V. 25.0

تبين من خلال الجدول اعلاه أن قيمة فيشر (F) لم تكن معنوية، أي (Sig_f= 0.066) أي أكبر من 0,05 وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية محل الدراسة والتي مفادها " يعتبر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متغير يستجيب لطبيعة الخبرة المهنية".

من خلال دراسة هذا الاختبار اتضح لنا أنه لا توجد أي فروقات تبعا للمتغيرات الديمغرافية على واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، بحيث أن هذا النوع من النشاط مفتوح لكل الأفراد الراغبين في ممارسته.

2.7.4. استخلاص النتائج:

من خلال جملة الاختبارات المجرات على العينة محل الدراسة الممثلة عن المجتمع الجزائري يمكن استخلاص العديد من النتائج الاستنتاجات، والتي يمكن ذكر من أهمها ما يلي:

يؤكد اختبار العلاقة الارتباطية بين أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وواقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر على وجود درجة ارتباط قوي وهذا ما تبرهن عليه نسبة الارتباط المسجلة فيما بين هذين المتغيرين والمقدرة بـ 74% وهي نسبة جيدة من الارتباط، كما أنها توحي بصفة عامة على أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر يرتبط بكل الميادين والمجالات الملامسة للحياة المجتمعية.

ولو أردنا نوعا من التفصيل فيما يخص المركبات الستة (06) التي أدرجت ضمن أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لوجدنا المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعليين الاجتماعيين كانت بها أعلى نسبة ارتباط قدرت بـ 61,8% وهي نسبة بالرغم من أنها متوسطة إلا أنها معتبرة تؤكد على مدى قوة هذا البعد في حياة المجتمع خصوصا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وكانت العبارة رقم (02) والتي مفادها أن إقامة الشبكات التعاونية بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المجتمعية هي من أساليب الادارة الاقتصادية لموارد المجتمع الجزائري هي العبارة التي حققت أعلى نسبة من الارتباط من بين جملة العبارات التي تضمنها هذا البعد وذلك بدرجة ارتباط قدرت بـ 58%، وجاء بعد السياسات الحكومية العامة في المرتبة الثانية من حيث درجة الارتباط فيما بينه وبين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر وذلك بنسبة 61% متضمنة العبارة رقم (02) المحققة لأعلى نسبة من الارتباط المقدرة بـ 55,8% والتي مفادها أن القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية قوية وفعالة، بفضل التواصل المستمر بين القوى الاجتماعية (لجان الاحياء والمجتمع المدني) وصناع السياسات العامة. وهذا ما وافقته نسبة اختيار افراد العينة المقدرة بـ 38,3% كخيار للموافق.

في حين كان بعد الدين والاعراف في المرتبة الثالثة بنسبة ارتباط بينه وبين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمقدرة بـ 59,9%، مع العبارة رقم (06) التي حصلت على أكثر ارتباط فيما بينها وبين واقع هذا القطاع في الجزائر بدرجة 58,2% والتي مفادها أن دعوى الدين للإبداع والابتكار في العمل، يلتزم عندها أصحاب الأفكار وأصحاب رؤوس الأموال بخلق مشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الاولى وهذا ما يوحي إلى درجة ارتباط البعد الروحي في المجتمع الجزائري من أجل قيامه بالمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي.

وقد أتت نتائج دراسة واختبار علاقة ودرجة الاثر لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر بنسبة أثر لتلك الابعاد على واقع القطاع الثالث في الجزائر قدرت بـ 83,2% وهي نسبة عالية نوعا ما توحي على درجة كبيرة من الأثر بحيث أنه كلما تغيرت أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدرجة واحدة أدى ذلك إلى تغير في واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر بـ 0,832، وهنا يمكن لبعد التدين والاعراف أن يمثل المجال تأثير على واقع هذا القطاع بدرجة تأثير قدرت بـ 60,7%، وهذا دلالة واضحة بأن البعد الروحي يلعب دورا كبيرا في دفع واقع الاقتصاد الاجتماعي وهذا اذا استغل هذا البعد في الاتجاه الإيجابي، وعادت الدرجة الثانية من حيث الأثر إلى السياسات الحكومية العامة بنسبة تأثير قدرت بـ 58,4% أي أنه كلما تغير هذا البعد بـ واحد بالمائة أدى ذلك إلى تغير بنفس الاتجاه بـ 0,584 وهي نسبة تأثير متوسطة أما ثالث مرتبة فكانت للمشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعليين الاجتماعيين بدرجة تأثير قدرت بـ 0,525 وهذه المرتبة لتلك المشاركة تؤكد على وعي أفراد المجتمع الجزائر بأهمية القطاع الثالث في الحياة المجتمعية.

أما من جانب اختبار الفروقات بين واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمتغيرات الديمغرافية التي كانت كلها تعبر عن عدم وجود أي علاقة بين أي بعد من أبعاد الاقتصاد الاجتماعي الستة (06) المدرجة كأهم نوافد يمكن من خلالها تحديد مكانة هذا القطاع داخل المجتمع الجزائري، فهذه النتيجة المؤكدة على عدم وجود الفروقات دلالة واضحة على أن الاقتصاد الاجتماعي بكل مؤسساته المحلية وهيئاته الدولية من خلال كل آلياته لا يضع أي ضوابط محددة لنوع المشاركة والتطوع في هذا القطاع فالمشاركة والتطوع للجميع والتضامن والتعاون فيما بين الجميع.

خلاصة:

لقد هدفت هذه الدارسة إلى محاولة معرفة واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر من خلال طرح أهم الأبعاد والمؤشرات التي يرى أنها دوافع عملية داخل المجتمع الجزائري لقيام تنمية محلية شاملة ومتوازنة بكل أصنافها، وفي الجهة المقابلة هي الأسباب التي ينظر إليها على نطاق عالمي أنها الطريق الذي يمكن من خلاله للقطاع الثالث أن يساير وينافس كل من القطاعين العمومي والخاص وفي الوقت نفسه يتكامل معهما، وبغية معرفة مدى جذب هذه الأسباب وتأثير تلك الدوافع في المجتمع الجزائري حاولنا من خلال دراستنا القيام بقياس تلك الأبعاد والمؤشرات على عينة من المجتمع محل الدراسة ومعرفة مدى توافقها مع الطابع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وكشف عن أهم النتائج المتوصل إليها والتي من خلالها يمكن تحديد نوع ودرجة الترابط والتأثير لكل مركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الواقع الجزائري.

فالاقتصاد الاجتماعي كما أشير إليه سابقا بأنه يتغير من دولة إلى دولة وحتى أنه يتغير من جهة إلى جهة أخرى في نفس البلد، وهذا نظرا للعديد من المتغيرات الثقافية والسياسية وحتى الدينية، ولكن وبالرغم من التغير الجلي بين الدول في هذا القطاع إلا أنه يمكن تحديد بعض أدوات السياسة العامة للاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك تحديد الأطر القانونية والتنظيمية، وتحديد الهياكل الحكومية على المستويات المختلفة بالنسبة لممارسات الاقتصاد الاجتماعي، وتحديد البرامج والسياسات الخاصة والمستعرضة للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني كالتدريب والتعليم الأساسي، والتأهيل المهني والمشورة الفنية، والمساعدة لإنشاء ودعم المشروعات داخل الاقتصاد الاجتماعي؛ وكذلك تحديد الفاعليين الاجتماعيين والمشاركين في تنمية هذا القطاع.

وبالإضافة إلى كل ذلك يمكن تحديد أبرز الميادين المتعلقة بنشاط الاقتصاد الاجتماعي في مختلف المجتمعات المعاصرة، والتي يمكن القول عنها أنها نوافذ من خلالها يستطلع لمعرفة حقيقة واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أي مجتمع، وبما أننا قمنا بدراسة المبتغى منها معرفة تلك الحقيقة في الجزائر مسبوقة بجانب نظري ثري بالمفاهيم والمقاربات التي من شأنها ضبط المتشابهات واستئصال الشواذ، فتلك الدراسة حدد لها مجموعة من ابعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني طرحت على الواقع الجزائري ثم تحليلها ودراستها بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) خلصت إلى العديد من الحقائق والنتائج يمكن ذكر أهمها في جملة النقاط التالية:

- يمثل التشريع الوضعي المنظم لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر ترسانة يحدد من خلالها مجالات وآليات وشروط ممارسات هذه المنظمات، وهنا يكمن الدور الجهوري لصناع السياسات

العامة في الحكومة، مع تركيزهم بمنح فضاء واسع تستطيع منظمات القطاع الثالث استغلال اموالها واستثمارها في مشاريع اقتصادية واجتماعية أكثر نفعا للمجتمع، لأن مشكل التمويل هو العائد الكبير أمام توسع وتطور هذا القطاع بصفة عامة وهو مرهون بمدى انخراط ومساهمة الافراد والمنظمات المهتمة بهذا الشأن.

- أما فيما يتعلق بالجانب الدراسي الذي أخذ القسط الوافي من هذا الفصل، بحيث أن كل الاختبارات والنتائج المتحصل عليها كانت توحي عن مدى توغل هذا القطاع عمليا في المجتمع الجزائري وتركز مبادئه في أذهان الافراد، وهذا ما يبرهن عنه اختبارات علاقات الارتباط واختبارات علاقة الأثر لمتغيرات مستقلة ومتمثلة في أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المتغير المستقل المتمثل في واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، والتي أتت دراجاتها بنسب مختلفة عن بعضها ولكن كلها كانت ذات علاقات طردية بحيث عرفت قوة العلاقة الارتباطية لمركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي مع واقع القطاع الثالث في الجزائر ترتيبا منطقيا ومتجانس، فأتت الرتبة الأولى للمشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل بين الفاعليين الاجتماعيين، في حين المرتبة الثانية كانت للسياسات الحكومية العامة، تلتها علاقة التدين والاعراف، ثم القطاع الخاص، فعلاقة بعد التكنولوجيا والاعلام، وفي الاخير جاءت بنية مؤسسات القطاع الثالث.

- أما من ناحية علاقات الأثر فكذلك أخذت ترتيبا متناسبا فيما يخص واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، بحيث أتت في المرتبة الأولى علاقة تأثير التدين والأعراف، أما المرتبة الثانية تضمنت السياسات الحكومية العامة التي يمكن لها كما قلنا أن تكون القوة القابضة والمؤثرة في مسيرة تطور القطاع الثالث، كما أتت المرتبة الثالثة لتأثير المشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل فيما بين الفاعليين الاجتماعيين في حين أخذ ترتيب كل من علاقة تأثير التكنولوجيا والاعلام وعلاقة تأثير القطاع الخاص وعلاقة تأثير بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المراتب الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي.

إلا أنه على العموم يمكن القول أن هذه المتغيرات المدروسة ليست كل المتغيرات بل هي أهمها، فحتى المتغيرات غير المدرجة ضمن هذه الدراسة هي محل علاقة وأثر فيما بينها وبين واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، لأن الاقتصاد الاجتماعي يمس كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأفراد المجتمع.

خـاتمة

لا تتوقف التنمية الفعلية عند نقطة محددة مسبقا، وهذا لأنها في الحقيقة وبدون تزييف عملية مستمرة ودؤوبة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه بالإضافة للدور الحاسم والأساسي للعامل الاقتصادي في التنمية بكل أصنافها هناك عوامل أخرى اجتماعية لا بد أن تُؤخذ بالحسبان من قبل صناع القرارات العامة أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها. ومع تلك الديمومة والاستمرارية للتنمية الحقيقة في القرن الحادي والعشرين جعلت دور قطاع السوق والقطاع العمومي يتناقص ضمن الحياة اليومية للبشر في شتى أنحاء العالم، ومن الأكيد أن يبحث المهتمين بملأ الفراغ الناجم عن ذلك النقصان بخلق ثقافة خارجة عن القانون بصورة متزايدة أي أن الفعل المترجم لهذه الثقافة غير مؤطر قانونا أو بخلق مجال يتكفل بممارسات خارجة عن نطاق القطاعين الكلاسيكيين ويمكن تقنينه بقوانين وسياسات ولو ثبت هذا المجال لكان هو قطاع ثالث يضاف للقطاعين السابقين.

وبالرجوع إلى وقت ليس بالبعيد كان العالم متعجبا من أداء اقتصاد السوق بحيث أن إبداء أدنى تفكير في اقتصاد مغاير يولي اهتمام للبعد الاجتماعي كان ضئيلا من قبل عامة الناس وحتى من صانعي السياسات العامة، ولكن بدا من الواضح على نحو متزايد مشاهدة ميلاد قطاع ثالث يضمن تحولا جوهريا يفتح السبيل القابل لتطبيق قنوات لاستيعاب القوة العاملة الفائضة التي استغنت عنها السوق العالمية على نحو إيجابي.

وكما علم سابقا أن هذا القطاع لاقى منذ ميلاده صعوبات وتناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تطرح على طاولات صناع السياسات الحكومية عبر الدول، وهذا يبدو أمرا طبيعيا لسببين أولها أن اقتصاد السوق الحر بأفكاره ومبادئه ومدعميه المتسم بالجري وراء كل ما هو مادي، لا يسمح بأن يكون من السهل أن يترك مكانا لقطاع ذي مبادئ مغايرة تماما عنه، أما ثانيها أن الثقافة السائدة لدى أفراد المجتمعات برمجت على قواعد وأسس مبنية على حب الذات بدرجة كبيرة ولا مكان للعمل التطوعي في ممارساته. فهذه الصعوبات تجلت لدينا في هذه الدراسة عند محاولة ايجاد تعريف شامل للاقتصاد الاجتماعي وكذلك في حصر منظماته وهياكله وتحديد أنشطته على نطاق دولي، فهذا ما جعلنا ندرج كل تلك المنظمات ونختار أهمها وذلك بحسب امكانية طرحها على الواقع الجزائري.

ومع كل هذه الأسباب أصبح مفهوم الاقتصاد الاجتماعي ديناميكي عبر سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة، وهذا بحسب تطور مغزاه لتصدي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، لكن على الرغم من هذه الصعوبات، إلا أنه أصبح مفهوما ذو أهمية من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية والثقافية نظرا للدور الهام والبارز له على الصعيد العالمي، وهذا ما تبرهن عليه الأعداد المتزايدة من الوثائق والبيانات، والقرارات والاتفاقيات والتوصيات، التي مازالت المؤسسات الدولية الشهيرة تصدرها في مجال هذا النوع من الاقتصادات. وهنا يمكن الإشارة إلى اتساع هذا المفهوم المتضمن لكل تلك الحقائق، ليشمل العديد من

المصطلحات كالاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التكافلي والاقتصاد الشعبي والمنظمات التي لا تهدف للربح وغيرها من المصطلحات التي لها مغازي قريبة من بعضها، والتي لها أصول جغرافية وخلفيات نظرية تميزها عن غيرها.

ومن خلال كل ما تمكنا من دراسته في مجال القطاع الثالث، وتم تدوينه ضمن طيات صفحات هذه الرسالة، أصبح من السهل استنباط ما خفي من الملاحظات والحقائق والاستدراكات فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوجه عام على المستوى الدولي ومحاولة تسليط ضوئه على الواقع الجزائري، فهو بدون أدنى شك حقيقة واقعة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الجزائر، كما أنه لا يختلف اثنان على دوره وغايته المتزايدة بمساهمته المحلية والجهوية لمنظماته التي تميزها عن نظيراتها في الاقتصاد الحر والاقتصاد غير الرسمي، فهذه السمة المشتركة فيما بين منظمات القطاع الثالث توجهها لهدف موحد غايته الوصول إلى نتائج اجتماعية واقتصادية عامة مركزة على الترابط الاجتماعي والتمكين والاعتراف بالنشاط الجماعي. كما أنها تتشارك نفس مبادئ التشغيل القائمة على التضامن والابتكار والمشاركة الطوعية والملكية الجماعية. وفي المقابل تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كمزايا نسبية لها. تمكنها من الإسهام في السياسات والتحديات الإنمائية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية، كما أنها تسهم في تنفيذ إطار دولي تعاوني مبيّن القوائم. وهذا الاسقاط هو بمثابة إجابة على السؤال المدرج مسبقا والذي يستفسر عن إمكانية اسقاط وقياس مؤشرات أو أبعاد الاقتصاد الاجتماعي المعترفة دوليا على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر.

كما تبين من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة أن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي إسهاما ملحوظا في الوصول إلى الموارد المتمثلة في التمويل الاجتماعي، وإيجاد الأسواق المهتمة بتجارة نظيفة ومنصفة وفرص عمل خضراء، فضلا عن التعليم والتدريب بالنسبة للجميع بدون استثناء، كما أن لها أيضا العديد من الفرص للمساهمة في إضفاء الطابع الرسمي على بعض الوحدات غير الرسمية في إطار الهياكل التنظيمية الاجتماعية والتكافلية، فضلا عن تعزيز تنمية الاقتصادات المحلية بقوة ترابط آليات هذا القطاع وقدرتها على تلبية احتياجات أعضائها، بحيث تبدأ معظم خدماتها وأدواتها في مجموعة شبكات، لكن سرعان ما تنشئ آليات إنمائية لبلوغ أهدافها المشتركة، وفي المقابل فإن هذه الآليات تقوي الشبكات وتخلق قدرة أكبر على العمل، فهي جد مفيدة بالنسبة لأعضائها، بل في كثير من الأحيان تكون لا غنى لهم عنها، فالشبكات تلعب دورا في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي من خلال تعلم الأقران أو التعلم من التجربة الدولية من خلال التقليد والمحاكاة وليس بمثالية التمشي. فالآليات المعتمدة في القطاع الثالث تعتبر البناء الافقي أو العمل من أسفل إلى الأعلى سمة مميزة لها، من خلال الشبكات التي يؤكد على تتويجها بالنجاح لأن جذورها ضاربة في المجتمعات المحلية

الأكثر شعبية، فهي بهذا تضمن القوة وتفتح مجال واسع تستفيد من خلاله بدعم مجموعة كبيرة من الهيئات والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وبالتالي ضمان الديمومة والتوسع. وهذا كله إجابة على الاستفسار المراعي لمدى انعكاسات الأبعاد الدولية للاقتصاد الاجتماعي على الواقع الجزائري، ومن خلاله أيضا يمكن قبول صحة الفرضية التي مفادها أنه بإمكانية بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يكون لها دورا بارزا في تحفيزه وتطويره ليصبح اقتصادا نموذجيا يحاكي النماذج الاقتصادية المتطورة.

أما فيما يخص الجانب الثاني للدراسة والمتعلق بواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر اعتبرت أداة الاستبيان مناسبة لهذه الدراسة، وهذا من أجل معرفة صحة الفرضيتين (الثانية والثالثة) بالإضافة إلى الإجابة عن السؤال الفرعي الذي يستفسر عن تأثر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر بطبيعة المتغيرات الديمغرافية، ومن أجل تقديم إجابة كافية لكل ذلك قمنا بإعداد الاستبيان المبني على ستة (06) مركبات مؤطرة لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي في الاصل تعبر عن نوافذ يكشف من خلالها عن حقيقة علمية وعملية لواقع القطاع الثالث في الجزائر، بحيث رأينا أنه يمكن لبنية الاقتصاد الاجتماعي أن تلعب دورا كبيرا في تحسيس وتنشيط الممارسات المبنية على العمل التضامني المتبادل، حتى وإن كانت تلك المؤسسات غير محنكة أو أنها لا تملك الخبرة الكافية فإنها تستطيع من خلال المحاكاة لمنظمات عالمية مدعمة لهذا القطاع لتستوحي أفكارا عالمية مسيرة بعقول وسواعد محلية بحتة.

أما من ناحية السياسات الحكومية العامة التي اعتبرناها بمثابة القوة الخفية لهذا القطاع بحيث أنه يمكن لها أن تغير من طبيعة القطاع الثالث وهذا بحسب مقصد صناع تلك السياسات، أما المركب الثالث لأبعاد الاقتصاد الاجتماعي كان القطاع الخاص الذي أعتبر على أنه أقوى منافس وأحسن مدعم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على النطاق العالمي. وهنا تم اختيار القطاع الخاص بدل القطاع العمومي لأن هذا الاخير تدعمه وتسيره الحكومة فهو غير مستقل بعكس القطاع الخاص المستقل تماما عنها، وهنا بالضبط يكمن القاسم المشترك فيما بينه وبين القطاع الثالث، فمبدأ الاستقلالية ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تميز منظماته عن باقي المنظمات الاجتماعية والاقتصادية، أما فيما يخص المشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل فيما بين الفاعليين الاجتماعيين الذي عبر عن المركب الرابع لهذا القطاع فكان هو النافذة المطلة على المجتمع محل الدراسة سواء جماعات أو منظمات (التعاون بين الفاعليين الاجتماعيين) أو أفراد (المشاركة المجتمعية)، فهذه النافذة مهمة لوزن مكانة القطاع الثالث داخل المجتمع كونه يعتمد على التنمية المحلية بالدرجة الأولى. أما بالنسبة للإعلام والتكنولوجيا التي لا يمكن دراسة أي قطاع بدونه خصوصا من ناحية توسع وانتشار الوعي لدى كل فئات المجتمع أيا كان مستواهم الدراسي والعلمي أو ميولهم المهني، لأن هذا النوع من الاقتصاد خلق في الاصل من أجل محاربة الاقصاء والتهميش الاجتماعيين وتعويضها بمفهوم

الادماج الوظيفي لكل الأفراد تحت شعارات مختلفة وعبر مجالات متعددة مثل التعليم والتكوين للجميع والرياضة للجميع، وعمل ومسكن لائقين.

في حين أتى بعد التدين والاعراف كمسك الختام بالنسبة لكل تلك الابعاد، بحيث لا يُنكر مكانة الغذاء الروحي (الدين) بالنسبة للمجتمعات، ليضبطها ويحدد لها المنهاج الذي تسير عليه اقتصاديا واجتماعيا، أما من ناحية الاعراف التي هي في الحقيقة لصيقة بالدين بحيث يوجد في المجتمع الجزائري العديد من النظم التقليدية المؤسسة على التعاون والتضامن المتبادل فيما بين الافراد، وهي متجذرة عبر القرون مثل نظام التويزة، ونظام العزابة ونظام العشرية وغيرها من المعتقدات التي لا يمكن فصلها عن مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الحديث.

بعد اجراء أهم الاختبارات على كل الفرضيات التي تم طرحها من أجل معرفة مدى ترابط محاور الدراسة ودرجة تأثير مركبات أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمتغيرات مستقلة على واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر كمتغير تابع، بالإضافة إلى الاختبارات المُسفرة لمدى استجابة واقع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر للمتغيرات الديمغرافية، مع إدراك أي من هذه المتغيرات يجعل الفرق في تطور هذا المجال، فمن خلال كل هذا سنتمكن في هذا الجانب من استخلاص أهم النتائج التي يمكن أن نقول عنها أنها الغاية المنشودة لكل دراسة والقيمة الفعلية المضافة لها.

إن بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر والمتمثلة في الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات ومؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية، بغض النظر عن دور كل واحدة منها سواء كان كبيرا أو غير ذلك، لا يمكن لها أن تكون دافعا مقنعا لأفراد المجتمع بأن يمارسوا العمل التطوعي في صورته المنظمة، وهذا ما تبرزه مغلب العبارات التي أخذت اتجاها معارضا من قبل أفراد العينة محل الدراسة فنجد أن ما نسبته 36,7% من أفراد العينة يرون أن التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر غير كاف لضمان نقل انشغالات المواطنين ومعالجة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية هذا بالإضافة إلى أنهم مقتنعون بنسبة 36,7% بأن إقبال أفراد المجتمع الجزائري على العمل التطوعي المنظم هو جد محتشم، وبالتالي فإن نشاط هذه المؤسسات لا يعلو إلى ما هو أفضل لتقديم خدمات كافيه لكل المجتمع، وهذا بالرغم من أن نسبة 33,3% من العينة يعتقدون أن التعاونيات الجزائرية خاصة الفلاحية منها تسهم بقدر وافي في تلبية احتياجات ومتطلبات أعضائها.

أما فيما يخص السياسات الحكومية العامة المؤطرة للقوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على التواصل المستمر بين القوى الاجتماعية (لجان الاحياء والمجتمع المدني) وصناع السياسات العامة تعتبر قوية وفعالة وهذا بموافقة نسبة 38,3% من أفراد العينة، إلا أن نسبة 33,3% منهم يرون أن

الهيئات القائمة على تنفيذ تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا تعمل على منح مبدأ حرية التفاوض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات حقيقة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وما نسبته 31,7% منهم يرجعون ذلك إلى عدم حرص الحكومة على خلق مرونة بين المواطنين ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، بتفعيل حقيقي للقوانين والأنظمة الداعية إلى إبراز أهمية القطاع الثالث في المجتمع الجزائري الذي من شأنه تقديم خدمات للمواطنين بطريقة متميزة وبجودة عالية.

القطاع الخاص الذي يعول عليه في تحقيق التنمية المنشودة والذي طرحت أهميته ضمن الكثير من السياسات الدولية المدعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كشريك ذو أولوية باحتوائه لأغلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، هو كذلك لدى اعتقاد الكثير من أفراد العينة محل الدراسة، بحيث نجد أن نسبة 40,8% منهم يرون أن القطاع الخاص في الجزائر لا يهتم بالربح المادي بقدر ما يهتم قبل كل شيء بالمشاركة في صنع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فهو بهذا يعمل من أجل القضاء على البطالة بتوفيره مناصب عمل لائقة ومستمرة، فالقطاع الثالث في الجزائر يتتبع الأهداف الاجتماعية في اختياره للمشاريع الاقتصادية، لكون له أولوية الاستثمار ولوعيه بمعنى المسؤولية الاجتماعية في المجتمع وهذا بحسب رأي 39,2% من مجموع العينة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن القطاع الخاص في الجزائر له اتجاه اجتماعي يعاكس مبادئ اقتصاد السوق الحر، ويتأثر بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المبني على أساس التضامن والابداع الاجتماعي.

وبالنسبة للمشاركة المجتمعية والتعاون المتبادل بين الفاعلين الاجتماعيين الذي يعتبر من أهم آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإسهامها في العديد من المجالات خاصة الرئيسية منها مثل الصحة والتعليم والمشاركة في صنع القرارات، إلا أنها في الجزائر وبحسب العينة محل الدراسة التي ترى بنسبة 42,5% أن المشاركة في البرامج التعليمية بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات التعليمة والتكوينية بالجزائر لا تسهم في تحسين التعليم في كل اطواره لا كما ولا نوعا، كما أنها لا تعمل على تبسيط ممارسات الحياة وتعميم المفاهيم التكافلية مثل السياحة التضامنية والتجارة العادلة بين فئات المجتمع الجزائري هذا ما يعتبره أفراد العينة بنسبة 38,3%، أما في مجال الرياضة بكل أصنافها التي يرى ما نسبته 35% من أفراد العينة أن الشراكة الموجود بين الجمعيات والقطاعات المعنية لا تبدي الدعم الكافي لبرامج الشباب وتفعيلها لكل الفئات الاجتماعية خصوصا المرضى والمعاقين.

تستخدم كل الهيئات وحتى الأفراد الإعلام والتكنولوجيا من أجل الاشهار والتعريف بها من جهة ومن جهة ثانية من أجل وصول الراغبين في خدماتها ومنتجاتها بكل سلاسة، فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحسب 44,2% من أراء المستجوبين الذي يرون أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في

الجزائر لا تستخدم شبكات التواصل من أجل تسهيل وتعزيز جميع التعاملات، خاصة فيما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطن، كما يرون من الجهة المقابلة أن الإعلام في الجزائر لا يشجع الشباب على خلق روح التكافل والتطوع ورغبة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية من خلال عرضه لمبادئ وأهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهذا بحسب أراء 35% من أفراد العينة، بل يذهبون إلى أبسط من ذلك وهو استخدام الجمعيات الجزائرية للوسائل التعريفية كالهاتف والمواقع الإلكترونية والرسائل النصية (SMS)، من أجل وصول خدماتها إلى أكبر عدد من المحتاجين إليها، فهم يرون أن هذا الاستخدام ليس متوفرا من قبل تلك الجمعيات وهذا بحسب 41,7% من أراء المستجوبين.

أما فيما يخص بعد التدين والأعراف الذي يعتبر الدافع الروحي للمبادرات والممارسات المبنية على روح التضامن والتعاون المتبادل بالنسبة للإنسان، فحتى هي لا نلمسها ضمن اجابات افراد العينة بحيث أن ما نسبته 41,7% يعتقون أن أفراد المجتمع الجزائري خاصة أصحاب الاموال لا يلتزمون بدعوى الدين إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الأفراد بدل أنانية الجري وراء تحقيق الثروة، كما أنهم يرون أن المعتقدات الموجودة في المجتمع الجزائري والمبينة على روح التضامن والتكافل بين أفراده في شكلها التقليدي غير المنظم، ليست دافعا للاقتصاد الاجتماعي الحديث لا محليا ولا وطنيا وهذا بحسب أراء 52,5% من المستجوبين، هذا بالإضافة إلى التقاليد والنظم المتجذرة في المجتمع الجزائري مثل التويزة والعزابة، ونظام الحراسة "جمعية الشباب" وغيرها، ليس لها دور في تسريع انتشار المبادئ التضامنية الحديثة للاقتصاد الاجتماعي وهذا بحسب اعتقاد 50,8% من أفراد العينة.

يمكن فهم مكانة وواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر عن طريق معرفة المستوى المعيشي المحقق للعديد من الجماعات التشاركية (التعاونيات)؛ الذي لا يرجع في الحقيقة إلى حسن تسيرهم واستغلالهم للإمكانيات الاجتماعية المتوافرة وهذا بحسب أراء 33,3% من أفراد العينة الذين يرجعون ذلك لأسباب غير حسن التسيير، ويفهم أيضا من خلال مستوى التعليم الذي ليس للجمعيات التعليمية دور في تحسينه، وهذا كما يعتقد 38,3% من أفراد العينة، كما أن ما نسبته 37,5% من العينة تعتبر أن التعاضديات لا تسهم في تحسين الجانب الصحي بإعطاء المنخرطين فيها كل حقوقهم، أما فيما يخص الدين الإسلامي الذي تتطابق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع ما يدعو إليه من تكافل وتضامن بين أفراد المجتمع إلا أن نسبة 38,3% يعتبرونه غير محرك لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر.

ومن أجل الإجابة عن التساؤل المستفسر عن إمكانية تأثر واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطبيعة المتغيرات الديمغرافية، وعن الفرضية القائلة بأنه يمكن لمعامل السن في الجزائر خصوصا الشباب أن يكون له دور في الاهتمام بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، أتى اختبار الفروقات تبعا للمتغيرات

الديمغرافية بالإجابة الكافية، بحيث اختارت نتائج تلك الاختبارات الفرضية العدمية (H_0) بالنسبة لكل المتغيرات، والتي مفادها عدم وجود أي فروقات، وهذا ينفي الفرضية الرئيسية التي مفادها أنه يمكن لمعامل السن في الجزائر خصوصا الشباب أن يكون له دور في حصول الاهتمام بمنظمات القطاع الثالث في الجزائر (الجمعيات، التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية).

اقتراحات:

من بعد دراسة موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق على حالة الجزائر بشقيها النظري والتطبيقي، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات في هذا الموضوع، بحيث أنه يمكن تحديد بعض أدوات السياسة العامة للاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك تحديد الأطر القانونية والتنظيمية، وتحديد الهياكل الحكومية، على المستويات المختلفة بالنسبة لإجراءات الاقتصاد الاجتماعي، وتحديد البرامج والسياسات الخاصة والمستعرضة للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني.

كما يُقترح تحفيز الفعل التضامني من أجل سد النقص الحاصل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتعويض عجز السلطات العمومية في القطاعات الحيوية مثل قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، وهذا أيضا يتطلب تأطيرا قانونيا وحملات للتوعية والتحسيس في الوسط المجتمعي، كما تتطلب دعما من أجل الانطلاق والديمومة.

منح منظمات الاقتصاد الاجتماعي مساحة أكبر للعمل، ومزيدا من حرية الحركة لما تحتاجه من مشاركات واتفاقيات، ومنحها مزيدا من الامتيازات والإعفاءات (كالرسوم الجمركية والضرائب) باعتبارها استثمارا في رأس المال البشري.

كما يتطلب الأمر المتعلق بالتحديات الرئيسية التي يتعرض لها الإطار القانوني المدعم للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر دورا مؤسسيا رئيسيا من قبل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك من أجل ضمان المكانة بين منظمات الاقتصاد بصفة عامة، بالإضافة إلى اقناع صناع السياسات الحكومية العامة بالدور المهم لها داخل المجتمع، وبالتالي قيام الحكومة بتشجيع المشاركة في القطاع الثالث بتقديم إعفاء ضريبي عن كل ساعة عمل تطوعي لدى منظمات تطوعية (الجمعيات) المعتمدة قانونيا، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الأجر غير المباشر المتناسب مع ساعات العمل التطوعي الذي يقوم به، وبالرغم من أن هذه الفكرة جديدة إلا أن هذا المفهوم مناسب لأن يكون محل اهتمام السياسات لحكومية الجزائرية وهذا إذا ما قورن

بين المال الموجه للأعمال الخيرية الذي يستحق إعفائه من الضرائب، فلماذا لا يتم توسيع الفكرة لتتضمن إعفاءات ضريبية عن التبرع بساعات العمل في إطار الجهود والقضايا نفسها؟.

القيام بمزيد من الدراسات حول الاقتصاد التضامني في الجزائر كأحد مجالات العمل الخيري الذي يعد سمة من سمات المجتمع المدني، وإجراء دراسات ميدانية حول متغيرات محددة تؤثر في عمل المنظمات والمؤسسات الخيرية وتوجيه أهداف البحث العلمي لخدمة العمل التطوعي والخيري والمجموعات المستهدفة بصورة علمية. مع تكوين قاعدة بيانات ومعلومات حول المؤسسات الخيرية لتسهيل إجراء الدراسات العلمية والتقييمية سعيا لتقييمها وتطويرها.

توصيات:

الملاحظ اليوم على نطاق عالمي واسع تعالي الكثير من التوصيات التي تنادي بإنشاء علاقات أكثر تضامن بين الشعوب والأفراد من أجل تنمية شاملة وعادلة، ونحن أيضا في ختام هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات، وهي كما يلي:

- تستطيع الحكومة من خلال تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة إلى المتطوعين الذي يتبرعون بخدماتهم ومهاراتهم في موقع عملهم التطوعي، أن تتجاوز كثيرا من نفقات تمويل المستويات الإدارية المختلفة المشكلة لإدارة البرامج في المجتمعات المحلية. ومن الارجح أن خلق الأجر غير المباشر سيشجع المتطوعين على تخصيص مزيد من أوقاتهم للاقتصاد الاجتماعي بدلا من الجمع بين وظيفتين لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتعد مزايا تشريع الأجر غير المباشر عن الأنشطة التطوعية واضحة وبعيدة الأثر وسيكون من الضروري المساعدة على تسهيل انتقال ملايين العمال من الوظيفة الرسمية في اقتصاد السوق إلى خدمة المجتمع عبر منظمات القطاع الثالث، كي تتمكن الحضارة البشرية من التكيف بفاعلية مع تقليص قوة العمل الضخمة مستقبلا.

- تطوير ومراجعة التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعمل مؤسسات القطاع الثالث، والعمل على استبعاد التضييق الإداري والتعقيد المستندي والبيروقراطية المدمرة، بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ويحقق التنسيق والتكامل والفاعلية لهذا القطاع؛

- إعطاء الأولوية إلى القطاع الثالث وتحويله إلى مجال مستقل قادر على استيعاب فائض العمال المستغنى عنهم من قطاع السوق، بإيجاد سبل قائمة على التفكير المدروس لتحويل قدر متنام من مكاسب إنتاجية الثروة الصناعية من السوق إلى القطاع الثالث؛

- التركيز على طلاب الخدمة الاجتماعية في العمل الخيري التطوعي، وإدراج موارد خاصة بذلك ضمن دراستهم، وكذلك إجراء دورات تدريبية وتأهيلية لمنخرطي العمل التطوعي ومحاولة الوصول إلى مرحلة انتقاء المتطوعين وصفاتهم بما ينسجم والحاجة إليهم؛

- العمل على استشارة المواطنين عن طريق المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع كالمؤسسة الإعلامية والمؤسسة الدينية، واستشارة التقنيات الرقمية في ذلك، وتوظيف الإنتاج العلمي في إبراز أهمية التطوع ودوره في بناء المجتمعات ومساهمته في التنمية المستدامة؛ كما يجب تنسيق العمل بين الهيئات الاجتماعية الوطنية والمحلية لحصر الفئات المحرومة وهذا لضمان استفادتها من السياسة الاجتماعية للدولة؛

- يمكن تطبيق فكرة إنشاء شركات قابضة وتابعة لتنمية أموال الأوقاف في الجزائر، وإنشاء شركات قابضة وتابعة لتنمية أموال الأوقاف وتعظيم عائدها الاجتماعي والاقتصادي، فالوقف آلية فعالة من آليات التنمية المستديمة.

في آخر هذه الدراسة يمكننا القول أن التجربة الجزائرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا زالت في بدايتها خصوصا في مجال اعمال التعاون التطوعي المنظم، لكن يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة وتفعيل القوانين والسياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح التطوع والمشاركة في إنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات الدعم بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه، وكل هذا بدافع روحي المتمثل في الاعتقادات والتقاليد في المجتمع الجزائري.

وفي الختام لا بد أن نشير إلى أن ما توصلنا إليه من نتائج لن يكون بالضرورة نتائج حاسمة، إلا أنها تعطي صورة صادقة وطرح موضوعي لكل أبعاد هذا القطاع داخل المجتمع الجزائري المعاصر، وبالرغم من التجربة الصغيرة إلا أنه يجب تدارك السيرورة الدولية في هذا النوع من الاقتصاد، وعليه فإن الباب يبقى مفتوحا أمام الباحثين المهتمين بدراسة نفس الموضوع، إذ يمكن لهم معالجة الموضوع من زوايا مغايرة للوصول إلى نتائج جديدة تضفي للدراسات السابقة حلة جديدة وتثري البحث والباحثين.

المصادر والمراجع

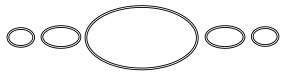

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

1.1. الكتب:

- إبراهيم طلعت، "البطالة والجريمة، دراسات في الاقتصاد الاجتماعي"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.
- أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978.
- أحمد محمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله، "المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997.
- إسماعيل محمد هاشم، إبراهيم صبحي علي، "المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 1997.
- جيرمي ريفكن، "نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
- خبابه عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2013.
- رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2011.
- سعيد المصري وآخرون، "سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء التجارب الدولية"، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، جويلية 2007.
- سميرة كامل محمد علي، "التنمية البشرية وإدارة المنظمات غير الحكومية، مشروع اعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية"، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- شوام بوشامة، "مدخل في الاقتصاد العام"، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2001.
- طلعت الدمرداش إبراهيم، "الاقتصاد الاجتماعي"، الطبعة الأولى، مكتبة القدس، مصر، 2006.
- عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2011.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
- عبد الهادي جوهري، "قاموس علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
- عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ط1، دار خوارزم العلمية، جدة السعودية، 2008، ص 540.
- علي خليفة الكواري، "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- غازي محمود ذيب الزغبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)"، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسئول للتنمية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010.
- قوت القلوب محمد فريد، "تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
- لطفي بنور، "الاقتصاد الاجتماعي"، سند في التكوين المستمر للارتقاء إلى رتبة مرشد اجتماعي أول، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2006.
- مارتين براون، "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني"، سويس كونتاكت، نيروبي كينيا جانفي 2002.

- مجيد مسعود، "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، الكويت، جانفي 1984.
- محمد عبد الحميد فرحان، "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي -دراسة تطبيقية-"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431هـ/2010م.
- نبيل محمد صادق، "طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية"، مكتب لشرقاوي للطباعة، مصر، 1983.
- نظام موسى سويدان، عبد المجيد البرواري، "إدارة تسويق في المنظمات غير الربحية"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- وليام هلال، كينث ب. تايلر، "اقتصاد القرن الحادي والعشرون، آفاق اقتصادية واجتماعية لعالم متغير"، ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2009.
- وليد ناجي الحيالي، "محاسبة الجمعيات التعاونية"، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

1.2. التقاريروالدوريات:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية"، المغرب، أكتوبر 2013.
- مجموعة البنك الدولي، "العقل والمجتمع والسلوك"، تقرير عن التنمية في العالم 2015، البنك الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.
- منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب" الإصدار الثالث لأكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتدريب، 08-24 أفريل 2013 تورين، إيطاليا، 2013.
- منظمة العمل الدولية، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، التقرير الخامس (1)، الدورة 103 مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014.
- منظمة العمل الدولية، "التنظيم من أجل العدالة الاجتماعية"، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التقرير الأول، الدورة 92، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، 2004.
- منظمة العمل الدولية، "برنامج العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015"، الاجتماع الإقليمي الإفريقي الحادي عشر أديس أبابا، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2008.
- منظمة العمل الدولية، "دليل الاقتصاد الاجتماعي التكافلي"، الطبعة الأولى المركز الدولي للتدريب، تورين إيطاليا 2013.
- منظمة العمل الدولية، "سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، التقرير السادس، الدورة 99، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2010.
- منظمة العمل الدولية، "عولمة عادلة"، التقرير السادس، الدورة 92، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، 2004.
- منظمة العمل الدولية، "مناقشة مواضيعية موازية: الخروج من السمة غير المنظمة"، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 11-14 أكتوبر 2011.
- هيئة الأمم المتحدة، "التنمية في كل مكان"، تقرير التنمية البشرية 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك الولاية المتحدة الأمريكية، 2015.

1.3. القوانين والوثائق الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، 7 يناير 2015.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 15 جانفي 2012.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 28 فيفري 2007.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 03 أبريل 2002.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 18 أوت 2004.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 05 ديسمبر 1990.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 26 ديسمبر 1990.

1.4. الدراسات والمناقشات:

- أحمد بلحنيش، "الحركة الجمعوية وممارسة الخدمة الاجتماعية، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الاجتماعية لولاية البليدة"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009.
- أحمد فلاح، عبد الكريم معزيز، "اقتصاديات الرياضة، تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر، جوان 2013.
- الحبيب الدرويش، "في ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008.
- الطيب داودي، ماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2008.
- بوصفصاف خالد، "حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون تخصص الحقوق والحريات، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010.
- تشوار خير الدين، "الاقتصاد التضامني: الزكاة ودورها في التخفيف من حدة الفقر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.
- حمدي عبد الرحمن حسن، "تحديات العمل الخيري الإسلامي في إفريقيا -رؤية استراتيجية-"، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، العدد الأول، المجلد الأول، جدة، السعودية، رجب 1431هـ/2010م.
- ديفيد بلوم، "شكل الصحة العالمية"، مجلة التمويل والتنمية، "المعركة من أجل الصحة العالمية"، الرقم 04، العدد 51، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2014.
- سامي محمد السياغي، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"" ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي الرباط المملكة المغربية 2012.
- سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2002.
- صندوق النقد الدولي، "من الماضي نحو المستقبل، مستقبل الاقتصاد العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، رقم 03، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2014.

- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، "شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام، دراسة تقديرية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 01، الأردن، 2010م/1431هـ.
- عبد الوهاب شمام، "الشروط الاجتماعية لنجاح للإصلاحات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18 قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2002.
- عطار عبد الحفيظ، "التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"، أطروحة لنيل دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –معهد الثقافة الشعبية-، تلمسان الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010.
- علي لزعر، عبد الحليم جدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة" مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 34، مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جوان 2013.
- عمر بن محمود، "الاقتصاد التضامني وتحديات التنمية البشرية"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس 2008.
- عمران محمد القيب، "ثقافة الاقتصاد التضامني من خلال الجمعيات الخيرية، حالة المجتمع الليبي"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2008.
- فتحي الجراي، "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس"، أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15 و16 نوفمبر، "الاقتصاد التضامني، المكاسب والرهانات"، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، تونس، 2008.
- قطب الريسوني، "قواعد الوسائل وأثرها في تنمية العمل الخيري"، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 جانفي 2008.
- لكحل أمين، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شراكة المياه والتطهير لوهران «SEOR»"، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر السنة الجامعية: 2013-2014.
- مديحة حناشي، "الدور الخدماتي للجمعيات الخيرية في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية ببعض الجمعيات الكائنة بمدينة سطيف"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص: خدمة اجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008.
- يان دو كيرورغوين، "التعاونيات العمالية والمصارف وجمعيات المزارعين، الاقتصاد الاجتماعي لن يلغي الرأسمالية" مجلة (Le monde diplomatique)، اقتصاد ومجتمع، العدد 08، السنة الثالثة، فرنسا، جويلية 2009.

1.5. المواقع الالكترونية:

- أحمد نظيف، "تعرفوا على السياحة التضامنية في تونس، السياحة التي لا تتأثر بالإرهاب"، مقال على شبكة الأنترنت، الرابط الإلكتروني: http://raseef22.com/economy/2015/10/03/sustainable-tourism-in-tunisia/
- التحالف التعاوني الدولي، "ما هي التعاونية"، الموقع الإلكتروني: http://ica.coop/en/what-co-operative

- التحالف الدولي للسياحة المسئولة، "السياحة التضامنية"، الموقع الإلكتروني:
/http://www.coalition-tourisme-responsable.org/actions-internationales
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج"، تقرير بموقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي:
http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2015/as19/avas19a.pdf
- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)، "رؤية رسالة وأهداف التعاضدية".
الموقع الإلكتروني: http://www.maatec.dz/spip.php?article60
- فاطمة الزهراء حاجي، "60 ألف جمعية بالجزائر خارج القانون"، مقال على جريدة النهار أون لاين، 2012/12/14.
الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com/60ألف-جمعية-بالجزائر-خارج-القانون/
- وزارة السياحة المغربية، "المفاهيم المتعلقة بالسياحة المستدامة"، الرابط الإلكتروني:
/http://www.tourisme.gov.ma/ar/tourisme-durable
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "التعاضدية الاجتماعية"، موقع الوزارة على شبكة الانترنت:
https://www.mtess.gov.dz/ar/التعاضدية-الاجتماعية
- وزارة الصناعة الجزائرية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، احصائيات على الموقع الرسمي للوكالة، الموقع الالكتروني:
http://www.andi.gov.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2017
- البنك الدولي، "الفقر" تقرير على شبكة الانترنت بتاريخ 07 اكتوبر 2020، رابط الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

2. المراجع الأجنبية:

2.1. الكتب:

- Nicolas DELECOURT, Laurance HAPPE-DURIEUX, «Comment gérer une association», 2ème édition, Editions du Puits Fleuri, France, 2000.
- Noya ANTONELLA, Emma CLARENCE, «Executive Summary», in the Social Economy: Building Inclusive Economies, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, France, 2008.
- Yves VAILLANCOURT, «Social Economy in the Co-Construction of Public Policy», Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, Canadian Public Policy and the Social Economy, Edited by Rupert Downing, University of Victoria, Canada, 2012.

2.2. التقاريروالدوريات:

- Carlo BORZAGA, and Ermanno TORTIA, «Social Economy Organizations in the Theory of the Firm», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008.
- Chantier de l'Economie Sociale, «Guide de Référence sur l'Economie Sociale», Studio Créatif Coloc—coop de travail Québec, Canada, 2014.

- Danièl LAVENSEAU, Emmanuelle SMUERZINSKI, «L'économie sociale et solidaire dans la communauté urbaine de Lille», Rapport d'étude, Institut National de la Statistique et des Études Économiques (INSEE), France, Octobre 2006..
- Emily KAWANO, Thomas Neal MASTERSON and Jonathan TELLER-ELSBERG, « Solidarity Economy I: Building Alternatives for People and Planet, Papers and Reports from the U.S. Forum on the Solidarity Economy », Center for Popular Economics Amherst, USA, 2009.
- Francis VERCAMER, «L'économie Sociale et Solidaire, entreprendre autrement pour la croissance et l'emploi», Rapport sur l'Economie Sociale et Solidaire, France, Avril 2010.
- Frédéric MASSOT, «Favoriser le développement de l'économie sociale et solidaire par l'émergence d'une nouvelle génération», Centre des Jeunes, des Dirigeants, des Acteurs de l'Economie Sociale (CJDES), Paris, France, 2011.
- George KARAPHILLIS, Seth ASIMAKOS, and Stephen MOORE, «Financing Social Economy Organizations», Library and Archives Canada Cataloguing in Publication, Canadian Public Policy and the Social Economy, Edited by Rupert Downing, University of Victoria, Canada, 2012.
- Greffe XAVIER, «The Role of the Social Economy in Local Development», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008.
- International Labour Organization, «World Eemployment and social outlook, Trends 2015», International Labour Office, Geneva, Switzerland, 2015.
- Katerina HADZI-MICEVA, and Nilda BULLAIN, «A Supportive Financing Framework for Social Economy Organizations», in Antonella NOYA and Emma CLARENCE, «The Social Economy: Building Inclusive Economies», Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, France, 2008.
- László ANDOR, Michel BARNIER, and Antonio TAJANI, «Social economy and social entrepreneurship», Social Europe guide, Volume 4, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion, European Commission, Luxembourg, March 2013.
- Organisation des Nations Unies, «Rapport des consultations nationales, post 2015 en Algérie», Equipe pays des Nations Unies en Algérie, Alger, Algérie, Juin 2013.
- Organisation internationale du Travail, «Guide 2011, Économie sociale et solidaire: notre chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Économie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, Centre international de formation de l'OIT, Turin, Italie, 2011.
- Roland DARROUSES, Michel FAURE, et Dominique AUBRY, «L'économie sociale et solidaire, au service du développement des territoires», Collège Coopératif Provence Alpes Méditerranée, «Guide de l'Economie Sociale et Solidaire, à l'usage des maires, des élus locaux et de leurs services», Chambre Régionale Economie Sociale et Solidaire, France, Novembre 2011.

2.3. الدراسات والمناقشات:

- Wren MONTGOMERY, Peter A. DACIN and M. Tina DACIN, "Collective Social Entrepreneurship: Collaboratively Shaping Social Good", Journal of Business Ethics, Vol. 111, No. 3, Social Entrepreneurship in Theory and Practice, Berlin Germany, December 2012.
- Anne-Sophie FRANC et Arnaud LAROCHE, "Le statut des organisations de l'ess : un outil de valorisation perfectible", Informations sociales, N° 199, Caisse nationale d'allocations familiales, 2019, P: 65, 15/12/2019 22:49. https://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2019-1-page-62.htm
- CASTEL Odile, "La réciprocité au coeur de la structuration et du fonctionnement de l'économie sociale et solidaire", La decouverte, V. 01, N° 15, 2015.
- ISAURRALDE Magdalena, "L'approche comportementale de l'action collective chez Elinor Ostrom: quels prolongements pour l'économie sociale et solidaire?", La decouverte, V. 01, N° 15, 2015.
- Jean-Francois DRAPERI, «l'économie sociale comme mode de pensée», 25ème colloque, «L'économie sociale dans le mouvement des idées», Association pour le Développement des Données sur l'Economie Sociale (ADDES), 22 Octobre 2013, Canada, 2013.
- Jean-Jacques MALPOT et el, «L'économie sociale et solidaire en Nord-Pas-de-Calais: une richesse économique et humaine», N° 92, Institut National de la Statistique et des Études Économiques (INSEE), France, Octobre 2008.
- Jean-Paul HUCHON, Laurence ABEILLE, et Jean-Marc BRULE, «L'économie sociale & solidaire au service du développement durable», Premières clefs pour les collectivités territoriales, Caractere, Centre de Ressources Régionales de l'Economie Sociale et Solidaire, France, février 2011.
- Jean-Pierre BEL, «Projet de loi, adopte par le sénat, relatif à l'économie sociale et solidaire», SÉNAT, session ordinaire de 2013-2014, N° 29, Paris, France, 07 Novembre 2013.
- José Luis MONZON, Rafael CHAVES, «L'économie sociale dans l'Union européenne», Comité économique et social européen, Bruxelles, Belgique, 2012.
- Malika AHMED ZAID-CHERTOUK, "L'ESS en Algérie: Réalités sociétales et vision prospective", Séminaire international L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE: Une réalité algérienne et mondiale, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, lundi 16 avril 2018.
- Mihaela PITEA, «Review the Functional Mechanisms of Social Economy», Vol. 03, N° 01, Civitas Foundation for Civil Society, Romania, 2013.
- Omer CHOUINARD et al, «Renforcement des capacités des collectivités côtières dans la livraison de services aux citoyens face à la hausse du niveau marin: Une approche d'économie sociale», N° 8, Marché et organisations, l'Harmattan, Paris, France, 2009.
- Philippe FREMEAUX, «Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire?», Etude réalisée pour le compte de la Fondation Charles-Léopold Mayer pour le Progrès de l'Homme et pour la

Caisse des Dépôts et Consignations, Alternatives Economiques, Etudes & communication, France, janvier 2012.

- Sybille MERTENS, «Définir L'économie Sociale», vol. N°2, Les cahiers de la Chaire Cera, Belgique, Août 2007.

2.4. المو اقع الالكترونية:

- Association pour le Tourisme Equitable et Solidaire (ATES), «Tourisme Durable, Charte Marocaine Du Tourisme Responsable», Rapport sur Internet, Site Web: http://www.tourismesolidaire.org/
- Association de la Communauté Algérienne de Québec (ACAQ), «Objectifs de l'association», Rapport sur Internet, Site Web: http://algerie-quebec.org/acaq/index.php/comment-demarrer/
- Coalition Internationale pour un Tourisme Responsible, «Journée Mondiale pour un Tourisme Responsible», Rapport sur Internet.

  Site Web: http://www.coalition-tourisme-responsable.org/journee-mondiale/
- Laurent BISAULT, «Le "Tiers Secteur", un acteur économique important», direction régionale de Midi-Pyrénées, Insee, N° 1342 - MARS 2011, Article sur Internet.

  Site Web: http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=ip1342
- Mandat International, «Un guide pratique pour les ONG», Rapport sur Internet.

  Site Web: http://www.mandint.org/fr/guide-ngos
- Pierre MOSCOVICI et Benoit HAMON, «Projet de loi, économie sociale et solidaire, Entreprendre autrement pour créer des emplois dans nos territoires», France, 2013, P: 61. La version électronique: http://www.economie.gouv.fr/files/pjl-ess-dp.pdf

الملاحق

جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

إنه ليطيب لي أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي أُعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها "**الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين النظري والتطبيق –حالة الجزائر–**"، وهذا في إطار إعداد رسالة دكتوراه، بجامعة الجيلالي ليابس بولاية سيدي بلعباس، والهادفة إلى دراسة ومعرفة مكانة الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع الجـزائري وفي هذا الشأن نلتمس من سيادتكم المساهمة الجادة في إنجاح هذه الدراسة، وهذا بتخصيص بعض وقتكم الثمين للإجابة بكل موضوعية على كافة الأسئلة بوضع علامة (X) في الخانة المقابلة للإجابة التي ترونها تتوافق وأراءكم في هذا الموضوع.

وللعلم فإن المعلومات المقدمة ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط، ولكم منا كل التقدير والاحترام شاكرين إسهامكم وحسن تعاونكم.

الطالب: برية سيف الدين

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X) داخل الخانة المناسبة:

1. **الجنس:**
   ذكر ☐ أنثى ☐

2. **السن:**
   ما بين 20 إلى 30 سنة ☐ ما بين 31 إلى 40 ☐ ما بين 41 إلى 50 ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. **المستوى العلمي:**
   أقل من الثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

4. **المهنة:**
   موظف ☐ أعمال حرة ☐ عامل يومي ☐ بدون عمل ☐

5. **الخبرة المهنية:**
   أقل من 5 سنوات ☐ اقل من 10 سنوات ☐ أقل من 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

6. **التأمين الاجتماعي:**
   مؤمن اجتماعيا ☐ غير مؤمن اجتماعيا ☐

7. **الانخراط ضمن نقابة عمالية أو مهنية:**
   انخرطت ☐ لم انخرط ☐

8. **الانخراط في عمل تطوعي منظم (الجمعيات):**
   انخرطت ☐ لم انخرط ☐

القسم الثاني: أبعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

فيما يلي مجموعة من العبارات التي يمكن من خلالها قياس مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل المجتمع، وهذا بعد تكرمكم بوضع علامة (X) في الخانة المقابلة للعبارة التي ترونها مناسبة بحسب درجة القبول لديكم:

المحور الأول: مؤشر بنية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. التعداد الكمي والنوعي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر (الجمعيات التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية)، كافي لضمان نقل انشغالات المواطنين ومعالجة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية؛					
2. إقبال أفراد المجتمع الجزائري على العمل التطوعي المنظم كبير، مما يرفع نشاط هذه المؤسسات إلى ما هو أفضل، لتقديم خدمات كافيه لكل المجتمع؛					
3. تسهم الجمعيات الجزائرية في صناعة القرارات الاجتماعية والاقتصادية، بناء على متطلبات الافراد باعتبارها الهيئة الأكثر توغلا في المجتمع والأدرى باحتياجات افراده؛					
4. تسهم التعاونيات الجزائرية خاصة الفلاحية منها بقدر وافي في تلبية احتياجات المشاركين فيها أولا، ومتطلبات المجتمع ثانيا، إضافة إلى أن تكاليف هذه الخدمات معقولة وفى متناول الجميع؛					
5. للتعاضديات الجزائرية جانب في تحسين أداء القطاع الصحي للمنخرطين فيها وذويهم، كما ترفع من معاشهم بحصولهم على التقاعد التكميلي؛					
6. تعمل مؤسسات ريادة الاعمال الاجتماعية في الجزائر على تحقيق توازن بيئي واجتماعي أكثر من سعيها لتحقيق الثروة، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة للشباب؛					
7. تسهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الناتج المحلي الجزائري بقدر يتناسب وتعدادها في المجتمع، وهذا مقارنة بمؤسسات القطاعين العام والخاص.					

المحور الثاني: مؤشر السياسات العامة الحكومية					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية قوية وفعالة، بفضل التواصل المستمر بين القوى الاجتماعية (لجان الاحياء والمجتمع المدني) وصناع السياسات العامة؛					
2. الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية تعمل على منح مبدأ حرية التفاوض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات حقيقة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛					
3. تحرص الحكومة الجزائرية على خلق مرونة بين المواطنين والاقتصاد الاجتماعي بتفعيل حقيقي للقوانين والأنظمة التي من شأنها تقديم خدمات للمواطنين بطريقة متميزة وبجودة عالية؛					
4. يولي قانون العمل الجزائري أهمية بالغة لتحسين الظروف الاجتماعية للعمال بإعطائه مجال واسع للنقابات العمالية من أجل تمثيل لائق للعمال والدفاع عن حقوقهم؛					
5. تؤكد السياسات العامة الجزائرية على اعطاء المرأة الحق في قيامها بالمشاريع الاستثمارية، ومشاركتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛					
6. تولي التشريعات الجزائرية المنظمة للاقتصاد الاجتماعي رقابة قبلية وبعدية على تسيير ميزانيات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (الجمعيات)، حرصا على تقديم هذه الأخيرة المساعدات اللازمة لمستحقيها؛					
7. يمنح صناع السياسات العامة في الجزائر امتيازات وتحفيزات لعمال قطاع الاقتصاد الاجتماعي، مثل ديمقراطية التسيير وحرية التصرف في العوائد المالية والعينية.					

المحور الثالث: مؤشر القطاع الخاص					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. لا يهتم القطاع الخاص في الجزائر بالربح المادي بقدر ما يهتم قبل كل شيء بالمشاركة في صنع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد؛					
2. يتتبع القطاع الخاص في الجزائر الاهداف الاجتماعية في اختياره للمشاريع الاقتصادية، لكون له أولوية الاستثمار، ولوعيه بمعنى المسؤولية الاجتماعية في المجتمع؛					
3. يدعم رجال الاعمال العمل الاجتماعي والتكافلي، بتقديم المساعدة الفنية والمادية لمؤسسات المجتمع المدني (التدريب، وتوفير الوسائل، وتخطيط المشروعات)؛					
4. يصنف القطاع الخاص في الجزائر كسند قوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهذا لاتسامه بقدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مقارنة بالقطاع العام؛					
5. يحفز القطاع الخاص على المشاركة من أجل محاربة البطالة في الجزائر، بتمويله المشاريع الاستثمارية الاجتماعية، بحيث أن الوظيفة التي يوفرها لابد أن تكون منتجة وخلاقة؛					
6. يبادر القطاع الخاص بإقامة لقاءات ومؤتمرات تسويقية للسياحة التضامنية والتجارة العادلة، ورعاية النشاطات والمنتديات الثقافية والإعلامية المشتركة في الجزائر؛					
7. يسهم المستثمرين الخواص في تمويل الجمعيات ومؤسسات ريادة الاعمال، بغية تنشيط أفكار إبداعية وتجسيدها كمشاريع استثمارية اجتماعية في الجزائر.					

المحور الرابع: مؤشر المشاركة المجتمعية والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. يتأثر المجتمع الجزائري إيجابيا بالأفكار الانمائية العالمية لاستراتيجيات التعاون والتضامن في المجتمعات، مما تحفزه على مشاركة هذه الاستراتيجيات بالشكل المناسب فيما بين افراده؛					
2. من أساليب الادارة الاقتصادية لموارد المجتمع الجزائري، اقامة الشبكات التعاونية بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المجتمعية؛					
3. تسهم المشاركة في البرامج التعليمية بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات التعليمة والتكوينية بالجزائر في تحسين التعليم في كل اطواره كما ونوعا؛					
4. تقوم العلاقات التشاركية بين الافراد والمؤسسات الاجتماعية الناشطة في الجزائر بتبسيط الحياة لكل فئات المجتمع بتعميمها للعديد من المفاهيم التكافلية مثل السياحة التضامنية والتجارة العادلة، ومحاربة الاقصاء الاجتماعي؛					
5. تقدم الجمعيات الجزائرية دعما كافيا لبرامج الشباب والرياضة، بتكثيف شراكتها مع القطاعات المعنية وتفعيلها لكل الفئات الاجتماعية خصوصا المرضى والمعاقين؛					
6. التعاون بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كفيل بتوفير فرص للخريجين الباحثين عن عمل بعيدا عن قيود الوظيفة؛					
7. يعمل الحوار والتعاون الاجتماعيين متعدد الأطراف (الحكومة، اصحاب العمل والفاعلين الاجتماعيين) على تعزيز العدالة الاجتماعية الحقيقة في المجتمع الجزائري.					

المحور الخامس: مؤشر التكنولوجيا والاعلام					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. تستخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر شبكات التواصل من اجل تسهيل وتعزيز جميع التعاملات، خاصة فيما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطن؛					
2. ينشر الاعلام الجزائري أفكار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع، سعيا منه لتوعية المجتمع بما يدور حوله في مختلف المجالات خصوصا الاجتماعية والاقتصادية؛					
3. يقوم الاقتصاد الاجتماعي بتوعية المجتمع بالمخاطر البيئية والاجتماعية، بتقديم ارشادات وتوصيات متواصلة عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وحتى المقروءة؛					
4. يشجع الاعلام الشباب الجزائري على خلق روح التكافل والتطوع، ورغبة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية، بعرضه لمبادئ واهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛					
5. تستخدم الجمعيات الجزائرية الوسائل التعريفية (الهاتف، الموقع الإلكتروني، الرسائل النصية (SMS))، من أجل وصول خدماتها إلى أكبر عدد من المحتاجين إليها؛					
6. من أجل اختصار الوقت والمسافات، تعتمد الجمعيات على تكنولوجيا اتصال حديثة بهدف الرد على مراسلات وانشغالات المواطنين في أجالها المحددة؛					
7. يدافع الاعلام الجزائري عن حقوق الاقتصاد الاجتماعي بإعطاء صورته الحقيقية مقارنة بالقطاعين العام والخاص، وبإبراز سبل تعزيزه داخل المجتمع.					

المحور السادس: مؤشر التدين والأعراف					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. المعتقدات الموجودة في المجتمع الجزائري والمبينة على روح التضامن والتكافل بين افراده، هي دافع ديناميكي تقليدي للاقتصاد الاجتماعي الحديث محليا ووطنيا؛					
2. يزخر المجتمع الجزائري بالوقف كآلية شرعية قوية توظفها الجمعيات الخيرية لتحقيق التنمية المحلية والجهوية، خاصة في شقيها الاجتماعي والاقتصادي؛					
3. يلتزم افراد المجتمع الجزائري خاصة اصحاب الاموال بدعوى الدين إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الافراد بدل أنانية الجري وراء تحقيق الثروة؛					
4. يوظف المجتمع الجزائري الصدقات من أجل تقديمها كمساعدات لمستحقيها الحقيقيين بتأطيرها ضمن الاقتصاد التضامني والتضامني (الجمعيات)؛					
5. التقاليد والنظم المتجذرة في المجتمع الجزائري (التاويزا، العزابة، الحراسة "جمعية الشباب"، وغيرهم)، لها دور في تسريع انتشار المبادئ التضامنية الحديثة للاقتصاد الاجتماعي؛					
6. بدعوى من الدين للإبداع والابتكار في العمل، يلتزم أصحاب الأفكار وأصحاب رؤوس الأموال بخلق مشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الاولى؛					
7. المساواة بين الجنسين في حرية التملك والتصرف واحترام الحقوق والواجبات بين العمال وأصحاب العمل، هي مبادئ دينية وعرفية معمول بها في المجتمع الجزائري.					

القسم الثالث: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

المحور الأول: واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائري					
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. تحسين المستوى المعيشي للعديد من الجماعات التشاركية (التعاونيات) في الجزائر؛ راجع إلى حسن تسيرهم واستغلالهم للإمكانيات الاجتماعية المتوافرة؛					
2. تجسيد قوانين ومواد السياسات العامة المنظمة للاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري، قائمة على تكثيف تطبيق استغلال آليات هذا الاقتصاد محليا؛					
3. التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المستخدمة لدى الجمعيات تسهل تقديم الخدمات للمواطنين، وتكثف العلاقات بين مختلف الجمعيات في الجزائر؛					
4. تسهم التعاضديات الجزائرية في تحسين الجانب الصحي بإعطاء المنخرطين فيها كل حقوقهم؛					
5. تحسين التعليم في الجزائر راجع إلى مساهمة الجمعيات التعليمة الناشطة في المناطق المعزولة، بهدف العمل على محو الأمية؛					
6. يستفيد المواطنون من السلع والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات القطاع الثالث، بالشكل الوافي وبالأسعار المناسبة لكل فئات وافراد المجتمع؛					
7. الدين الإسلامي أكبر محرك لقطاع الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر، لكون هذا الأخير يشبه في مبادئه، ما جاء به الدين من تكافل وتضامن بين افراد المجتمع.					

الملخص: يشهد العالم تغيرا في اتجاهات الممارسات الاقتصادية، حيث تمت قولبتها بصيغة اجتماعية هادفة إلى تحقيق مزيدا من الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، هذا التغيير أدرج ضمن عنوان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي اعتبر قطاعا ثالثا مكلفا بتعويض النقص الحاصل عن القطاعيين العمومي والخاص. والجزائر وبفضل صناع سياساتها الحكومية حاولت أن تتماشى مع هذا التغير العالمي الملقي بآثاره على الواقع المحلي. ومن أجل معرفة مكانته في الجزائر أجريت هذه الدراسة حول واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محليا وهذا بعد طرح استمارة استبيانية على عينة عشوائية من المجتمع محل الدراسة كان الهدف منها التقرب أكثر من وسط انتشار هذا الاقتصاد بصفته اقتصادا شعبيا يرتكز على العديد من الابعاد المتضمنة لأنشطة وممارسات المجتمع، والتي من أهمها بنيبة مؤسساته ودرجة توسع السياسات المؤطرة له، بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية والتعاون فيما بين الفاعليين الاجتماعيين، ودعم القطاع الخاص والتكنولوجيا والاعلام والتدين والأعراف.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقات ارتباطية وعلاقات أثر نسبية فيما بين تلك الابعاد وواقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر، في حين لم توجد أي فروقات بأن يميل تطور هذا الاقتصاد إلى أحد المتغيرات الديمغرافية وهذا برهان على أنه مجال يشمل كل أفراد المجتمع بأفكارهم ونشاطاتهم المختلفة. كما قدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها وجوب المشاركة القوية والهادفة من أجل تحقيق تنمية مستدامة أكثر توازنا.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث، المشاركة الطوعية، الشبكات التعاونية.

Abstract: The world is witnessing a change in the trends of economic practices that have been modeled in a social formula aimed at achieving more political stability and social justice. This change was included under the heading of social and solidarity economy, which is considered a third sector tasked with compensating for the deficiency of the public and private sectors. With this global change casting its effects on the local reality. In order to clarify its image in Algeria, this study was conducted on the reality of the social and solidarity economy locally, and this is after submitting a questionnaire form for a random sample of the community under study. The most important of which are the structure of its institutions and the degree of expansion of the policies framed for it, in addition to community participation and cooperation among social actors, and support for the private sector, technology, media, religiosity and norms.

The study concluded with several results, the most important of which is the existence of relational relations and relative impact relations between these dimensions and the reality of the social and solidarity economy in Algeria, while there were no differences that the development of this economy tends to be one of the demographic variables and this is evidence that it is an area that includes all members of society with their different ideas and activities. The study also presented a number of recommendations, the most prominent of which is the need for strong and meaningful participation in order to achieve more balanced sustainable development.

Keywords: Third sector, Voluntary participation, Cooperative networks.

Résumé: Le monde est témoin d'un changement dans les tendances des pratiques économiques qui ont été modelées dans une formule sociale visant à parvenir à plus de stabilité politique et de justice sociale. Ce changement a été inclus dans le cadre de l'économie sociale et solidaire, considérée comme un troisième secteur chargé de compenser le déficit des secteurs public et privé. Avec ce changement global jetant ses effets sur la réalité locale. Afin de clarifier son image en Algérie, cette étude a été menée localement sur la réalité de l'économie sociale et solidaire, et c'est après avoir soumis un questionnaire pour un échantillon aléatoire de la communauté à l'étude. Les plus importantes sont la structure de ses institutions et le degré d'expansion des politiques qui lui sont encadrées, en plus de la participation et de la coopération communautaires entre les acteurs sociaux, et du soutien au secteur privé, à la technologie, aux médias, à la religiosité et aux normes.

L'étude s'est terminée par plusieurs résultats, dont le plus important est l'existence de relations relationnelles et de relations d'impact relatif entre ces dimensions et la réalité de l'économie sociale et solidaire en Algérie, alors qu'il n'y avait aucune différence que le développement de cette économie tend à être l'une des variables démographiques et c'est la preuve qu'il s'agit d'un domaine qui inclut tous les membres de la société avec leurs différentes idées et activités. L'étude a également présenté un certain nombre de recommandations, dont la plus importante est la nécessité d'une participation forte et significative afin de parvenir à un développement durable plus équilibré.

Mots-clés: Troisième secteur, Participation volontaire, Réseaux coopératifs.